الخليج

في سياق استراتيجي متغيّر

الخليج

في سياق استراتيجي متغيّر

تحرير

محمد بدري عيد – جمال عبد الله

تأليف

مجموعة من الباحثين

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

1435 هـ – 2014 م

ردمك 978-614-01-1075-5

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدوحة – قطر
هواتف: 4930181 –4930183 –4930218 (974+)
فاكس: 4831346 (974+) – البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص. ب: 13-5574 شوران – بيروت 2050-1102 – لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) – البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http: //www.asp.com.lb

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت – هاتف 785107 (9611+)
الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت – هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

تصدير 9

مقدمة 11

الفصل الأول:

البيئة الاستراتيجية في الخليج:

التحولات والتحديات

البيئة الاستراتيجية الراهنة في الخليج.. التحولات والتحديات أ. محمد بدري عيد 23

الفصل الثاني:

الربيع العربي ومنظومة التعاون الخليجي..

حدود التأثر ومظاهر التأثير ومحدداته

الخليج وأزمات الربيع العربي أ. عبد العزيز الحيص 43

أبعاد ودلالات تحول مجلس التعاون الخليجي

من صيغة التعاون إلى صيغة الاتحاد د. عمر الحسن 59

الربيع العربي والحراك السياسي الداخلي في دول مجلس التعاون الخليجي:

الحالة الكويتية نموذجاً د. أسامة الجهيم.....79

الفصل الثالث

التفاعلات الإقليمية والدولية لمنظومة التعاون الخليجي

في ضوء الربيع العربي

الموقف القطري من ثورات الربيع العربي:

السياسة الخارجية القطرية من الحياد إلى التأثير د. جمال عبد الله.....95

الموقف السعودي من ثورات الربيع العربي أ. منصور المرزوقي البقمي ..113

الموقف الإماراتي من ثورات الربيع العربي د. خالد المزيني 133

الفصل الرابع

التفاعلات البينية للقوى الإقليمية والدولية

وعلاقاتها مع دول منظومة التعاون الخليجي

العلاقات الخليجية مع دول الجوار الكبرى إيران والعراق وتركيا..
الدواعي الاستراتيجية والضوابط الحاكمة د. يحيى مفرح الزهراني..... 157

مستجدات العلاقات العراقية – الإيرانية وأثرها على
مستقبل الأمن في الخليج أ. محمد وائل القيسي..... 175

الرؤية الإسرائيلية للخليج في ضوء ثورات الربيع العربي أ. أنطوان شلحت..... 191

الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في ظل
الربيع العربي هل حان الوقت لشراكة استراتيجية؟ د. بشارة خضر 209

الدور المستقبلي للقوى الدولية الكبرى في أمن الخليج:
الولايات المتحدة الأميركية، بريطانيا، فرنسا وحلف الناتو د. عبد الله باعبود..... 225

الفصل الخامس

التطورات الإقليمية والدولية

وتأثيراتها الاقتصادية والديمغرافية على المنظومة الخليجية

الصناديق السيادية والأمن الاقتصادي لدول
مجلس التعاون الخليجي د. جاسم حسين 245

التطورات الإقليمية والدولية وتأثيراتها الاقتصادية
على دول الخليج وأمن الطاقة أ. حجاج بوخضور 263

العمالة الآسيوية الوافدة وتأثيراتها على واقع ومستقبل
دول الخليج العربية د. خالد شمس عبد القادر..... 283

نتائج وتوصيات..... 299

تصدير

شهد حقل دراسات المناطق ازدهارًا كبيرًا في أدبيات العلوم السياسية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحظيت منطقة الخليج بنصيب وافر في هذا الشأن، لا سيما منذ أواخر عقد سبعينيات القرن الماضي ومطلع عقد الثمانينيات بالتزامن مع قيام الثورة الإيرانية عام 1979، واندلاع الحرب العراقية-الإيرانية في سبتمبر/أيلول من عام 1980، وما صاحبها من قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وعلى الرغم من كثافة الدراسات والبحوث التي عرضت للتطورات في منطقة الخليج منذ ذلك الحين وحتى وقتنا الراهن؛ إلا أن الغالبية العظمى منها ركزت على تناول قضايا بعينها -سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية- دون إعطاء اهتمام مماثل لرؤية استراتيجية متكاملة تربط ما بين الدوائر الخليجية والإقليمية والعالمية من جهة، وبين الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والمجتمعية للتطورات الحاصلة في هذه المنطقة بالغة الحيوية بالنسبة لحاضر ومستقبل العالم من جهة أخرى.

انطلاقًا من هذا، وسعيًا لإيجاد مساهمة بحثية تتصف بالجدية والموضوعية والرصانة العلمية، جاء تفكير مركز الجزيرة للدراسات في إصدار هذا الملف، أملاً في أن تتوالى إصداراته تباعًا -بإذن الله تعالى- في السنوات المقبلة.

شهد العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين -ولا يزال- العديد من التطورات المتلاحقة التي بلغت ذروتها في العامين الأخيرين، والتي ألقت بتداعياتها المختلفة على مجمل المشهد الاستراتيجي في المنطقة عمومًا وفي الخليج على وجه أخص. من هنا وُلدت فكرة ملف "الخليج في سياق استراتيجي متغير" والذي يحاول أن يسلط الضوء على تداعيات التغير الذي لحق -ولا يزال- بالبيئة الاستراتيجية، وانعكاساتها على حاضر ومستقبل دول مجلس التعاون الخليجي بشكل فردي أو جماعي.

ولقد جاء إصدار مركز الجزيرة للدراسات لهذا الملف البحثي انطلاقًا من قناعة علمية وعملية راسخة مفادها أن عملية النهضة والتنمية الشاملة التي نبتغيها جميعًا لبلداننا العربية لن يُكتب لها النجاح، ناهيك عن الاستمرارية، ما لم يتم الجمع بين المهنية والشفافية في الطرح والتوصيف والتحليل للماضي والحاضر، جنبًا إلى جنب مع وضوح التنبؤ وجدية الاستشراف للمستقبل.

واستنادًا إلى هذه الفلسفة والرؤية، حرص مركز الجزيرة للدراسات على أن يأتي ملف "الخليج في سياق استراتيجي متغير" وفق ضوابط منهجية ومعايير موضوعية وواقعية، تجعل منه مرجعًا ذا مصداقية لدى صنَّاع القرار من جهة، وفي الأوساط السياسية والبحثية العربية والأجنبية من جهة أخرى؛ وذلك على نحو يجنِّبه أن يكون مجرد تجميع لوجهات نظر تحمل مواقف مسبقة أو تعكس قناعات شخصية أكثر مما يقدم تحليلاً علميًّا رصينًا مستندًا إلى مؤشرات عملية واضحة.

نأمل أن يكون ملف "الخليج في سياق استراتيجي متغير" مصدرًا للإثراء المعرفي في حقل الدراسات الخليجية، وأن يشكِّل منصة انطلاق لمزيد من الإسهامات البحثية الرائدة لمركز الجزيرة للدراسات وللفريق البحثي المشارك في إعداده. ولا يفوتنا في هذا المقام أن نتوجه بخالص التقدير والامتنان للقائمين على المركز وفي مقدمتهم مدير المركز، الدكتور صلاح الدين الزين؛ والسادة الباحثين في المركز ولجميع من شارك في ورشة العمل التي نظمت لمناقشة الأوراق البحثية التي يتضمنها هذا الملف لما قدموه من دعم ومساندة لا محدودة حتى يخرج هذا الملف على الوجه المنشود الذي يحقق الاحترافية المهنية التي عهدها الجميع في مركز الجزيرة للدراسات، والتي أهلته ليتبوّأ مكانة متقدمة بين مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا رغم حداثة عهده قياسًا بمؤسسات بحثية عريقة أخرى عربية وأجنبية.

المحرران

مقدمة

فرضت التطورات والمستجدات التي توالت على العالم العربي وعصفت بدول محورية في النظام الإقليمي العربي في العامين الماضيين قراءةً جديدة للواقع المعاش والتحديات المستقبلية، لا سيما وأنها غيرت من النسق التقليدي للمسارات المتوقعة.

فقد طرحت تلك الأحداث تساؤلات جذرية وتحديات من نوع مختلف حول التحولات والرؤى المستقبلية للمنطقة برمتها، ولذا كان من المهم تخصيص مساحة للتفكير والنقاش حول التداعيات والتطورات والسيناريوهات المتوقعة للمرحلة المقبلة.

فكرة الملف البحثي وهدفه العام:

يسعى هذا الملف إلى تحقيق هدفين أصيلين، أحدهما هدف نظري يتصل بفهم الأسس التي ترتكز إليها التطورات التي شهدتها الدول العربية خلال السنوات الأخيرة ممثلة في "الربيع العربي" بكافة دلالاته المعرفية والعملية والسياسية الراهنة والمستقبلية. أما الهدف العملي للملف، فيتمثل في رصد أوجه الاختلاف والتشابه في الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية لظاهرة الربيع العربي من منظور تحليلي مقارن.

وفي ضوء ذلك، حرص هذا الملف على تقديم إجابات مفتاحية على مجموعة من الإشكاليات والتساؤلات الجوهرية المرتبطة بالتطورات والمستجدات التي شهدها السياق الاستراتيجي العام لمنطقة الخليج، بأبعاده الوطنية والإقليمية والدولية عموماً.

فقد شهد السياق الاستراتيجي العام لمنطقة الخليج خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة تحولات وتغيرات جوهرية من المتوقع أن تظل تأثيراتها المحتملة آخذة في

إفراز تداعياتها العميقة والممتدة على دول المنطقة على مدى العقد المقبل على أقل تقدير.

ومن ثم، يجتهد هذا الملف –من خلال تناوله القضايا ذات الصلة بهذا السياق الاستراتيجي الخليجي بالتحليل العلمي العميق– في بناء نتائج منطقية رصينة بشأن هذه القضايا المتشابكة، واستشراف مساراتها المستقبلية قدر الإمكان، وصولاً إلى خلاصات استراتيجية تُعين على فهم أفضل وأشمل وأعمق لهذا السياق في حالته الراهنة، ووضع رؤى متماسكة –من منظور خليجي– بشأن ملامحه ومساراته المستقبلية.

فقد شهدت الأعوام الثلاثة الأخيرة "2011–2013" تطورات دراماتيكية على كافة الصُعد السياسية والأمنية والاقتصادية الإقليمية بمنطقة الشرق الأوسط، وهي التطورات التي حملت –وما تزال تحمل– في طياتها دلالات بالغة وتأثيرات جوهرية محتملة على المستوى الأمني والاستراتيجي بالنسبة لدول ومنطقة الخليج. ويُعزى هذا الأمر إلى كون تلك التطورات، قد تداخلت فيها الأبعاد الوطنية والإقليمية والدولية، وتشابكت مستويات تأثيرها بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني على نحو غير مسبوق.

ونظراً لكون منطقة الخليج تعد من أكثر –إن لم تكن أكثر– مناطق العالم الجغرافية، حساسية وتأثراً بالتطورات والتغيرات التي تطرأ على المشهد العالمي ومحيطها الإقليمي المباشر وغير المباشر، فقد مثلت التطورات التي شهدتها المنطقة وجوارها الجغرافي القريب خلال هذه الفترة ما يمكن تسميته بـ "مؤشر خطورة" فيما يتصل بمستقبل مسارات الأوضاع السياسية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية في المنطقة برمتها.

ولم تقتصر التطورات سالفة الذكر على إفرازات ما اصطلح على تسميته بثورات الربيع العربي فحسب، حيث شهدت المنطقة أيضا بوادر في تغير طبيعة القوى الإقليمية غير العربية الساعية إلى ممارسة نفوذ متزايد لا سيما تركيا، وما يستتبعه ذلك من تنافس مع القوى الإقليمية التقليدية الطامحة لذلك وفي مقدمتها إيران وإسرائيل.

يضاف إلى ذلك، التطورات المتلاحقة على صعيد الداخل العراقي لا سيما في ضوء الانسحاب للقوات الأميركية الذي تم بنهاية العام 2011، والتصعيد

الإسرائيلي المتكرر بتوجيه ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية، فضلاً عن التطورات المرتقبة المتعلقة بسياسة إيران الخارجية على ضوء انتخاب المرشح "الإصلاحي" حسن روحاني رئيساً للبلاد في الانتخابات التي أجريت في الرابع عشر من يونيو 2013.

كما شهد الداخل الخليجي مجموعة من التطورات السياسية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، تمثل أبرزها فيما شهدته بعض دول مجلس التعاون الخليجي من حراك سياسي غير مسبوق وبالأخص في الحالتين: البحرينية، والكويتية، وكان أحدث مستجدات الساحة الخليجية تنازل أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في 25 يونيو 2013 عن الحكم لنجله ولي العهد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد الحالي؛ في سابقة هي الأولى في التاريخ السياسي العربي الحديث والمعاصر.

وترافقت هذه التطورات الإقليمية، مع مستجدات نوعية على الصعيد الدولي، وذلك من خلال بروز مؤشرات متزايدة على وجود تحول في توجهات وأولويات السياسة الخارجية الأميركية خلال العقد المقبل لجهة تركيز الاهتمام بدرجة أكبر على منطقة آسيا والمحيط الهادي بالنظر إلى التوتر الذي شهدته شبه الجزيرة الكورية خلال الأشهر الأولى من العام الحالي "2013" ومن أجل مواجهة تصاعد الدور الصيني المنافس للهيمنة الأميركية عالمياً وآسيوياً، بالإضافة إلى احتمالات وقوع أزمة مالية عالمية أخرى بسبب تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية، والمخاطر المستمرة من أزمة ديون أمريكية جديدة.

وجاء ذلك متزامناً مع تصاعد الجدل بشأن مستقبل نفط الخليج ودول منظمة "أوبك" على خلفية لجوء الولايات المتحدة للسحب من مخزونها النفطي الاستراتيجي لتعويض ما وصفته بنقص المعروض من النفط العالمي.

المنهجية:

تمت معالجة قضايا هذا الملف وفق منهجية علمية شاملة ترتكز إلى الأسس العلمية المتعارف عليها في "دراسات المناطق الإقليمية" بالتطبيق على منطقة الخليج خلال الفترة الزمنية محل البحث والتحليل.

إذ ترتكز منهجية الملف على رصد، وعرض، وتشخيص، وتحليل واقع التطـــورات الخليجية، والإقليمية، والدولية المعنية، واستشراف الاتجاهات العامة لمساراتها في المستقبل. وبناء عليه، فقد اعتمد الملف في جميع أوراقه البحثية منهجية عمل تقوم على اتباع المنـــهج العلمي والتحليل الاستقصائي، بالاستناد إلى البيانات الدقيقة والموثقة والمعتمدة في عـــرض وتحليل كل قضية من قضاياه ومناقشة أبعادها والاحتمالات المتوقعة بشـــأنها بأســـلوب يتسم بالشمولية المعلوماتية والتكامل في العرض والتحليل والاستنتاج، بما يسهم في تكوين صورة واقعية شاملة لكل من هذه القضايا بأبعادها الراهنة والمستقبلية.

تساؤلات الملف:

يثير هذا الملف مجموعة من التساؤلات ذات الصلة بالموضوعات والقضايا محل التحليل والدراسة، وذلك على النحو التالي:

- هل يمكن تصدير الثورات عموماً عبر حدود الدول؟ وهل هناك بالفعل مـــا يمكن أن نطلق عليه "عدوى الثورات"؟
- ما هي خصوصية ما يسمى بـــ "ثورات الربيع العربـــي" في هذا الإطار؟
- ما هو تأثير العوامل الخارجية على التطور السياسي الداخلي في منطقة الخليج تحديداً في ضوء الخبرة التاريخية للمنطقة من جهة، وبـــالنظر إلى التـــداعيات المحتملة لثورات الربيع العربـــي من جهة أخرى؟
- واتصالاً بذلك؛ ما هي مدى صحة وواقعية مقولة "استثنائية وحصـــانة دول الخليج" ضد التغييرات الخارجية لا سيما على ضوء التطورات السياسية الـــتي شهدتها –وما تزال بعض دول مجلس التعاون الخليجي– وتصـــاعد الحـــراك الشعبـــي والسياسي في دول الجوار الخليجي المباشر وبخاصة في كـــل مـــن: العراق، والأردن، ومن قبل ذلك التطور الثوري في اليمن؟
- هل يوجد مفهوم خاص "للربيع الخليجي" يختلف عن نظيره العربـــي؟ ومـــا هي جوانب التشابه والاختلاف بين الاثنين؟
- إلى أي مدى نجحت دول مجلس التعاون أو بعضها على الأقل في اســـتخدام الحوافز والكوابح الاقتصادية لتحقيق الإصلاح والتطوير السياســـي بطريقـــة سلمية سلسلة في الإطار الدستوري والنظام السياسي القائم؟

- ما هي الآليات والتطورات الأخرى ذات الصلة بالإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون (تقوية صلاحيات المؤسسة البرلمانية، إجراء انتخابات نـــزيهة يشرف عليها القضاء وتراقبها المنظمـــات الدوليـــة المعنيـــة، تفعيـــل دور مؤسسات المجتمع المدني والدعوي، إصلاح التعليم، مكافحة الفساد بكافـــة صوره...إلخ)؟

المحاور والأوراق البحثية:

انطلاقاً من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها هذا الملف البحثي، وتناغماً مع التطور المعاصر لعلم السياسة، يجتهد هذا الملف في الجمع عبر أوراقه، بين حقل العلاقات الدولية، والنظم السياسية، والسياسة المقارنة، إذ يستفيد من إسهامات كتابه، فيركز على تفاعل المتغيرات الدولية والإقليمية والمحليـــة – الخليجيـــة، فيرصد ويناقش المستجدات الإقليمية في العالم العربـــي ولا سيما ما بات يعرف بثورات الربيع العربـــي، وتأثيرها على المنظومة الخليجية فرادى ومجتمعة. وبناء عليه، فقد تم تقسيم الهيكل العام للملف البحثي إلى خمسة فصول رئيسة ومقدمة وخاتمة.

أما المقدمة فتسلط بعض الضوء على الأهمية الجيواستراتيجية والجيواقتصادية لمنطقة الخليج، وتبيان دلالاتها الراهنة والمستقبلية في ضوء التطورات الإقليمية والدولية الجارية، فيما تتضمن الخاتمة الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها الملف.

ويندرج في إطار الفصول الخمسة للملف خمسة عشرة ورقة بحثية؛ شارك في إعدادها نخبة من الخبراء والباحثين الخليجيين والعرب المعنيين بالشأن الاســـتراتيجي عموماً والقضايا الخليجية على وجه الخصوص، حيث تنوعـــت اهتمامـــاتهم بـــين السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

يرصد الفصل الأول وهو بعنوان "البيئة الاســـتراتيجية في الخلـــيج.. تحـــول الثوابت وإشكالية استشراف المستقبل"، والذي أعده محمد بدري عيـــد، ويحلـــل مظاهر وأبعاد التحولات التي طرأت على الثوابـــت الحاكمـــة والمكونـــة للبيئـــة الاستراتيجية في منطقة الخليج على مدار العقدين الأخيرين، وتحديداً منـــذ نهايـــة حرب الخليج الثانية عام 1991 حتى الآن وذلك على ضوء التغيرات التي شـــهدها

المحيط الإقليمي والدولي خلال عام 2012، ويسلط الباحث بعض الضوء على أوجه وجوانب الثبات والتغير في مجمل البيئة الاستراتيجية الحاوية للتفاعلات-البينية والخارجية، المرجحة لدول المنطقة في الحاضر، ويختتم هذا الفصل باستشراف السيناريوهات المحتملة لملامح هذه البيئة في المستقبل المنظور.

ويركز الفصل الثاني، وهو بعنوان "الربيع العربي ومنظومة التعاون الخليجي.. حدود التأثر ومظاهر التأثير ومحدداته"، على بيان تجليات التطورات السياسية والثورات التي شهدتها بعض دول المنطقة، على دول مجلس التعاون الخليجي -فرادى ومجتمعة- على مختلف الأصعدة الأمنية والسياسية والاقتصادية وكذلك على سياساتها الخارجية.

ويختبر هذا الفصل مدى استمرارية صحة المقولة الذائعة بأن ثمة خصوصية معينة لدول الخليج العربي تجعلها في "حصانة ما" تجاه التغيرات والتطورات السياسية الجارية في المنطقة، مع محاولة استيضاح ملامح هذه الخصوصية في الماضي، وأسبابها، واختبار مدى صلابتها -كلياً أو جزئياً- في ضوء تداعيات الربيع العربي، واستشراف ما إذا كانت هذه الخصوصية سوف تستمر، وما إذا كانت ستمثل حصانة بالفعل أم عائق أمام تطور دول الخليج.

ويشتمل هذا الفصل على ثلاث أوراق بحثية، الورقة الأولى تحت عنوان "مجلس التعاون الخليجي وإدارة الأزمات السياسية الإقليمية: البحرين، اليمن، وسوريا". يناقش من فيها عبد العزيز الحيص، منطلقات الرؤية الخليجية للأزمات الثلاث، وفق خصوصية كل أزمة، وبيان التغير الذي طرأ على طريقة إدارة المنظومة الخليجية للأزمات عقب ما يعرف بثورات الربيع العربي.

وتستعرض الورقة البحثية الثانية، التي أعدها عمر الحسن بعنوان "أبعاد ودلالات تحول مجلس التعاون الخليجي من صيغة التعاون إلى صيغة الاتحاد"، تطور فكرة التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي الست في ضوء تفاعل المجلس مع معطيات البيئة الإقليمية بمكوناتها السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية. حيث ترصد دوافع ومبررات التحول إلى صيغة الاتحاد الخليجي، والتأثيرات المحتملة لذلك على دول المجلس فرادى ومجتمعة، ومعوقات تحقيق هذا الاتحاد، وفرص ضم دول أخرى لعضوية مجلس التعاون الخليجي.

أما الورقة البحثية الثالثة ضمن هذا المحور فهي بعنوان "الربيع العربي والحراك السياسي الداخلي في دول مجلس التعاون الخليجي: الحالة الكويتية نموذجاً"، حيث يختبر معدها أسامة الجهيم مدى صحة مقولة أن ثمة خصوصية معينة لدول الخليج تجعلها في حصانة ما تجاه التغيرات والتطورات السياسية الجارية في المنطقة، مع محاولة استيضاح ملامح هذه الخصوصية واستشراف مستقبلها في ضوء تداعيات الربيع العربي، وذلك في ضوء قراءة ما شهدته الكويت من تطورات في العامين الأخيرين.

أما الفصل الثالث، فهو بعنوان "التفاعلات الإقليمية والدولية لمنظومة التعاون الخليجي على ضوء الربيع العربي"، ويتضمن ثلاث أوراق بحثية تعرض لمواقف دول مجلس التعاون الخليجي إزاء ثورات الربيع العربي في ضوء المحددات الداخلية والخارجية الخاصة بكل دولة منها على حدة، مع بيان أوجه التطابق أو التشابه أو التمايز بين المواقف الخليجية إزاء هذه الثورات، وأسباب ودلالات ذلك.

إذ يتناول جمال عبد الله في أولاها "السياسة الخارجية القطرية.. من الحياد إلى التأثير"، ويعالج منصور البقمي في الثانية مضامين "الموقف السعودي من ثورات الربيع العربي"، فيما يقدم خالد المزيني في الثالثة قراءة شاملة لأبعاد "الموقف الإماراتي من ثورات الربيع العربي".

ويشتمل الفصل الرابع، وهو بعنوان "التفاعلات البينية للقوى الإقليمية والدولية وعلاقاتها مع دول منظومة التعاون الخليجي"، على خمس أوراق بحثية. تسلط الأولى، وهي بعنوان "العلاقات الخليجية مع دول الجوار الكبرى: إيران، العراق، وتركيا"، وأعدها يحيى الزهراني، بعض الضوء على التغيرات في طبيعة وحجم أدوار ونفوذ القوى الإقليمية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الربيع العربي مقارنة بدول المنظومة الخليجية. وتستعرض الثانية وهي بعنوان "العلاقات العراقية – الإيرانية وأثرها على مستقبل الأمن في الخليج"، وأعدها محمد وائل القيسي، مؤشرات تنامي الدور الإيراني في المنطقة عموماً وفي العراق خصوصاً في ضوء المعطيات الإقليمية الجديدة، مع استشراف السيناريوهات المحتملة لنظام الأمن الإقليمي في الخليج. ويستكشف أنطوان شلحت من خلال

ورقة "الرؤية الإسرائيلية للخليج في ضوء ثورات الربيع العربي"، منطلقات الموقف الإسرائيلي التقليدي إزاء دول ومنطقة الخليج، وماهية وملامح التغير في هذا الموقف، ومستقبل السياسة الإسرائيلية في التعامل مع الخليج في مرحلة ما بعد الربيع العربي.

أما الورقة البحثية الرابعة ضمن هذا الفصل فهي بعنوان "الرؤية الأوروبية لمستقبل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج في مرحلة ما بعد الربيع العربي"، والتي أعدها بشارة خضر، فتناقش أبعاد التغير في الرؤية الأوربية لطبيعة ومضمون العلاقات مع دول منظومة مجلس التعاون الخليجي خلال العقود الأربعة الأخيرة، ومستبل العلاقات الأوروبية-الخليجية في مرحلة ما بعد الربيع العربي.

وتبرز الورقة البحثية الخامسة والأخيرة في هذا الفصل، والتي أعدها عبد الله باعبود، وهي بعنوان "الدور المستقبلي للقوى الدولية الكبرى في أمن الخليج: الولايات المتحدة الأميركية، بريطانيا، فرنسا وحلف الناتو"؛ التحولات النوعية في أدوار القوى الدولية الكبرى في حفظ أمن الخليج، على ضوء المستجدات في مكونات البيئة الأمنية الاستراتيجية الجديدة في المنطقة، بما في ذلك التطورات الإقليمية ذات الصلة بتداعيات ثورات الربيع العربي حالياً وفي المستقبل المنظور.

أما الفصل الخامس والأخير فجاء تحت عنوان "التطورات الإقليمية والدولية وتأثيراتها الاقتصادية والديمغرافية على المنظومة الخليجية". ويشتمل على ثلاث أوراق بحثية، تقدم الأولى، وهي بعنوان "استثمارات الصناديق السيادية الخليجية في الخارج وانعكاساتها على الأمن الاقتصادي الخليجي"، وأعدها جاسم حسين، رؤية تقييمية لأداء الصناديق الاستثمارية الخليجية في الوقت الراهن، ومخاطر استمرار الاعتماد على الاستثمار في الغرب في ضوء أزماته المالية، وبدائل الاستثمار الأخرى المتاحة في الدول العربية والداخل الخليجي.

وتستشرف الثانية، وهي بعنوان "التطورات الإقليمية المحتملة وتداعياتها على سياسات أمن الطاقة في المنطقة"، وأعدها حجاج بو خضور، مستقبل سياسات الطاقة (نفط وغاز طبيعي) الخليجية في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية على

المستويات الاقتصادية والمالية والجيو-استراتيجية، والبدائل المتاحة أمام الاقتصاديات الخليجية في ضوء هذه التطورات في السنوات المقبلة.

وتسلط الورقة البحثية الثالثة في هذا الفصل، وهي بعنوان "العمالة الآسيوية الوافدة وتأثيراتها على واقع ومستقبل دول الخليج"، وأعدها خالد عبد القادر، بعض الضوء على أسباب اعتماد دول الخليج على العمالة الآسيوية، والتداعيات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية والديموغرافية لذلك، وتطرح بدائل استراتيجية شاملة للتعامل مع هذه العمالة من منظور الأمن الوطني لدول الخليج في المستقبل المنظور.

وأخيراً، يختتم هذا الملف البحثي بخلاصات تتضمن: نتائج عامة، وتوصيات ومرئيات استراتيجية.

الفصل الأول

البيئة الاستراتيجية في الخليج..

التحولات والتحديات

البيئة الاستراتيجية الراهنة في الخليج..
التحولات والتحديات

أ. محمد بدري عيد

مقدمة:

كانت البيئة الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي -وما تزال- محلاً للتغير والتبدل، الكلي والجزئي، بفعل التطورات التي تشهدها بنية وهيكل النظام الدولي من جهة، والزخم الذي تتمخض عنه تفاعلات وتوازنات القوى الكبرى والمؤثرة في النظام الإقليمي العربي والشرق الأوسطي.

وتدل الخبرة التاريخية، ومعطيات الواقع الراهن أن هذه البديهة العملية مرشحة للترسخ والاستمرار في العقود المقبلة وبخاصة في ضوء ما تشهده المنطقة من أحداث متسارعة، وتطورات مطردة ومتشابكة ذات تداعيات معقدة ومتداخلة مكانياً وزمانيا في آن واحد معاً.

ومع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية الاقتصادية والجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، إقليمياً وعالمياً، فإن ثمة عوامل موضوعية واعتبارات واقعية ذات صلة بالبنية الديموغرافية والمجتمعية لدول مجلس التعاون الخليجي تساهم في فهم"حساسية التأثر" البالغة لدى دول المنطقة -فرادى ومجتمعة- بما تعتمل به التفاعلات والعلاقات الإقليمية والدولية في شقيها التعاوني والصراعي على حد سواء. استناداً إلى ما تقدم؛ تجتهد هذه الورقة البحثية في تشخيص أبعاد التحولات وتحليلها، تلك التي طرأت على الثوابت الحاكمة للبيئة الاستراتيجية في منطقة الخليج؛ وذلك على ضوء التغيرات التي شهدها المحيطان الإقليمي والدولي خلال العامين الأخيرين (2011-2012)، وبالأخص ما يتصل بالتداعيات التي أفرزتها -ولا تزال- التحولات السياسية والاجتماعية الدراماتيكية التي شهدتها بعض الدول العربية، التي

باتت الأوساط الإعلامية العربية والغربية على السواء تطلق عليها اصطلاح "ثورات الربيع العربي". وتتركز بؤرة اهتمام هذه الورقة البحثية في بيان معالم التحولات الرئيسية، التي شهدتها البيئة الاستراتيجية في منطقة الخليج خلال العامين الأخيرين مقارنة بما كانت عليه خلال العقدين الماضيين، وتحديدًا منذ نهاية حرب تحرير الكويت "حرب الخليج الثانية" عام 1991.

لقد شهدت البيئة الاستراتيجية للمنطقة تبدلات وتحولات على مدار هذه السنوات، كما احتفظت ببعض جوانب الثبات في مكوناتها والقوى المؤثرة فيها، بدءا من أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، مروراً بالحرب الأمريكية على العراق عام 2003، وصولاً إلى ثورات الربيع العربية وتداعياتها التي مازالت في طور السيولة وعدم اليقين.

وعليه؛ يسعى التحليل إلى استجلاء جوانب الثبات أو التغير في مجمل بنية البيئة الاستراتيجية للمنطقة، وصولاً إلى استشراف السيناريوهات المحتملة لطبيعة البيئة الاستراتيجية للمنطقة وشكلها ومكوناتها في المستقبل المنظور.

أولاً: المفهوم المعاصر للأمن:

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع استخدامه في العديد من العلوم الإنسانية فإنه لا يكاد يوجد تعريف جامع مانع لهذا المفهوم الحيوي في حياة الدولة المعاصرة. ويعزى هذا الأمر إلى وجود عدد من الإشكاليات المنهجية المرتبطة بمفهوم الأمن؛ أهمها: الحداثة النسبية لهذا المفهوم، والطبيعة المركبة والمعقدة والمتشابكة للأمن باعتباره ظاهرة مجتمعية، مما ساهم في احتدام الجدل بين الباحثين والدارسين حول ما إذا كان الأمن يُعبِّر عن حالة أو أنه إجراء[1]، الأمر الذي ساهم في غياب التحديد الدقيق للمفهوم. ومن دون الدخول في تفاصيل الجدل المحتدم في

1 للمزيد من التفاصيل حول إشكاليات تعريف مفهوم الأمن والجدل بين الباحثين في هذا الخصوص، انظر: حامد ربيع: "نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط"، ط1 (القاهرة: دار الموقف العربي، 1984)، ص ص 34-41. وأحمد فؤاد رسلان: "الأمن القومي"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1977)، ص ص 239-242.

هذا الصدد، نتبنى في هذه الورقة مفهومًا للأمن بمعناه الاستراتيجي المتعدد؛ وذلك على أنه: "مجموعة المبادئ والقيم النظرية والأهداف الوظيفية والسياسات العملية المتعلقة بتأمين وجود الدولة، وسلامة أركانها ومقومات استمرارها واستقرارها، وتلبية احتياجاتها، وضمان قيمها ومصالحها الحيوية، وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة، داخليًّا وخارجيًّا، مع مراعاة متغيرات البيئة الداخلية والإقليمية والدولية".

ثانيًا: الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الخليج:

غني عن البيان أن منطقة الخليج تتسم بأهمية بالغة من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية، ويعظم من هذه الأهمية وجود أبعاد إقليمية للمنطقة؛ ومن ثم لأمن الخليج؛ وذلك على النحو الذي يبدو في ارتباط المنطقة عضويًّا بأقاليم جغرافية وتحكمها في ممرات مائية شديدة الأهمية للأمن والاقتصاد العالميين على السواء.

وتكتسب منطقة الخليج أهميتها من حقيقة توافر أهم متغيرين استراتيجيين مرتبطين بأمن العالم واستقراره؛ وهما: الموقع الاستراتيجي الحاكم، والموارد الاستراتيجية المهمة وفي مقدمتها النفط؛ فالموقع الاستراتيجي الحاكم لمنطقة الخليج جعل منها -تاريخيًّا- "عنق العالم"؛ حيث إن من يسيطر عليها يكون بمقدوره أن "يخنق العالم"، بالإضافة إلى امتلاكها أهم وأخطر أداة إنتاج عرفها التاريخ (النفط)، الذي يعد مادة لا غنى عنها للاقتصاد العالمي ككل.

وإذا كان الموقع الاستراتيجي قد استرعى اهتمام دول العالم، فإن اكتشاف النفط أضاف عنصرًا حيويًّا للخليج؛ لكون النفط يمثل عصب الحضارة الحديثة، وقد برزت الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج منذ اكتشاف منابع النفط الهائلة وتقدير الاحتياطي الضخم به، حيث جمعت المنطقة بهذه المادة الخام بين مصادر الثروة والقوة العالمية، فمن يسيطر على الخليج وموقعه وأمواله يسيطر على العالم[1].

وتمتلك دول مجلس التعاون الخليجي الست حوالي 53% من الاحتياطي المؤكد من النفط العالمي بحسب أرقام 2006، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 63% بحلول 2015، وتنتج ما نسبته 24% من النفط العالمي، ومن المتوقع أن تصل إلى

1 محمد رشيد الفيل: "الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي"، ط2 (الكويت: مكتبة ذات السلاسل، 1988)، ص 15.

46% عام 2015، كما تحتكر 40% من صادرات النفط العالمية، وبها 14% من الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي في العالم[1].

هذه الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للمنطقة جعلتها هدفًا ومسرحًا لتنافس القوى الدولية الرامية إلى السيطرة عليها؛ وبالتالي لم يكن غريبًا أن تحظى قضية الأمن والاستقرار في الخليج باهتمام القوى الدولية الكبرى، حيث إن ما شهدته المنطقة –وما تزال– من أحداث وتطورات في أوقات السلم والحرب، لم يكن سوى نتيجة طبيعية لذلك الاهتمام وتلك الأهمية.

ثالثًا: معالم البيئة الاستراتيجية في الخليج (1991–2011):

كانت لحرب الخليج الثانية 1991 تأثيرات جوهرية على مجمل معطيات البيئة الاستراتيجية في المنطقة؛ لا سيما في بعدها الأمني، وعلى ماهية طبيعة الترتيبات الأمنية بها، وهي التأثيرات التي امتدت على مدار عقد كامل حتى وقوع أحداث 11 من سبتمبر/أيلول عام 2001 وما تبعها من حربي أفغانستان والعراق. فقد شكَّلت حرب تحرير الكويت تحولات جوهرية في المرتكزات والثوابت التي ظل هذا الأمن يستند إليها منذ الانسحاب البريطاني من المنطقة عام 1971؛ كما أوجدت هذه الحرب معطيات جديدة في البيئة الاستراتيجية الأمنية في المنطقة؛ سواء ما يتعلق بمعادلة توازن القوى التقليدية بين العراق وإيران، أو ما يخص مصادر تهديد الأمن الخليجي، أو الأطراف المعنية مباشرة بتحقيق هذا الأمن وآليات الحفاظ عليه في مواجهة هذه التهديدات. وقد تمثلت أهم ملامح بيئة النظام الإقليمي الخليجي في مرحلة ما بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، والغزو الأميركي للعراق "حرب الخليج الثالثة" في الآتي:

1. التغير الجوهري في مفهوم الأمن الوطني لدول الخليج، وفي مفهوم الأمن الإقليمي لهذه الدول مجتمعة، وأيضًا في مفهوم الأمن الإقليمي/القومي للنظام العربي برمته بعد انتهاء الحرب[2]:

---

1 الأمانة العامة لمنظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط (أوبك)، التقرير السنوي 2006)، ص 18 وص 21.

2 عبد المنعم المشاط: "أثر حرب الخليج على مفهوم الأمن القومي"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (21)، العدد (4/3)، خريف/ شتاء 1993)، ص 29.

- من ناحية أولى أحدثت الحرب تحولاً كبيرًا في مدركات التهديدات الخليجية ومصادرها؛ حيث أصبح العراق أحد أهم هذه المصادر بعدما كان قبل الغزو أداة للتوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج في مقابل إيران[1]، وقد ظلت دول مجلس التعاون الخليجي تنظر إلى العراق باعتباره مصدرًا مباشرًا لتهديد أمنها، حتى تم إسقاط نظام صدام حسين عام 2003.
- ومن ناحية ثانية اتجهت دول الخليج إلى التركيز على الأبعاد الخارجية للأمن على حساب الأبعاد الداخلية، ومنحت الأولوية للعوامل العسكرية دون سواها لتحقيق الأمن الوطني والإقليمي، فيما كانت هناك مبادرات وضغوط خارجية لتشجيع الإصلاح السياسي في دول الشرق الأوسط بما فيها دول الخليج كأحد أهم تداعيات أحداث 11 سبتمبر/أيلول على المنطقة[2].
- ومن ناحية ثالثة وأخيرة تم تقليص وتهميش التأثير والدور العربي في معادلة الأمن الخليجي؛ لصالح تعاظم دور القوى الدولية في هذه المعادلة الأمنية.

2. التراجع عن مفهوم الأمن الجماعي لصالح الأمن الوطني/الذاتي، وقد تمثل هذا التراجع في التحفظ على الاقتراح الذي توصلت إليه اللجنة الأمنية العليا التي شكلتها قمة الدوحة في ديسمبر/كانون الأول عام 1990، بزعامة السلطان قابوس؛ الذي كان يقضي بإنشاء جيش خليجي موحَّد يتكون من 100 ألف جندي من دول مجلس التعاون وله قيادة موحدة.

---

1 حسن حمدان العلكيم: "الأمن والاستقرار في منطقة الخليج"، دراسة استشرافية، قضايا خليجية، العدد (3)، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، يناير 1999)، ص 9.

2 لمزيد من التفاصيل في هذا الإطار، انظر على سبيل المثال: عبد العظيم محمود، تأثير العوامل الخارجية على الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية (2001 – 2004) "إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009. وصالح بن محمد الختلان: "السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص ص 127 – 142. انظر أيضا:
Nuno, S. Teixeira (ed). The International Politics of Democratization (London: Rutledge, 2008), p.p. 8-25.

3. رسخت حرب الخليج الثانية التداخل بين الأمن الإقليمي الخليجي والأمن الدولي، وخاصة بين القوى الدولية لا سيما الولايات المتحدة الأميركية، فقد أسفرت الحرب عن غياب تام للمشاركة العربية في ترتيبات الأمن في الخليج فيما بعد تحرير الكويت؛ إذ أصبحت منظومة الأمن في دول مجلس التعاون مرتكزة إلى تحالفات خليجية دولية بالأساس[1]. فلم يعد أمن الخليج عربيًّا فحسب أو مسئولية دوله فقط، بل أصبحت القوى الأجنبية -التي كانت تمثل خطرًا من قبل- هي مصدر الأمن والاستقرار في المنطقة، وبات أمن الخليج يعني أمن واستقرار وسيادة دوله ضد العراق المتربص، فأصبح قضية دولية من جهة، وجزءًا لا يتجزأ من الأمن والمصالح العليا للدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة من جهة ثانية[2].

4. انكسار القدرة العسكرية العراقية وإخراج العراق مؤقتًا من معادلة الأمن الإقليمي في الخليج: حيث لم يعد بالإمكان الحديث عن أي برنامج تسليح للعراق في أعقاب غزوه للكويت؛ إذ إن قرارات مجلس الأمن الدولي التي تلت تحرير الكويت قضت على القدرة الاستراتيجية العراقية تمامًا، بعدما حطمت قوات التحالف في حرب الخليج الثانية الآلة العسكرية التقليدية للعراق؛ مما أحدث تحولاً نسبيًّا في موازين القوى العسكرية الإقليمية لصالح إيران، وهو ما تكرس بشكل واضح عقب الغزو الأميركي للعراق في 2003، الذي تسبب في انهيار المعادلة التقليدية للتوازن الاستراتيجي بين العراق وإيران، وميل كفة الهيمنة الإقليمية لصالح الأخيرة، وإخراج العراق من هذه المعادلة كموازن إقليمي.

5. بروز النفوذ والتواجد العسكري الإيراني في الخليج: فقد استغلت إيران الخلل في توازن القوى الإقليمي ونقضت الاتفاق المبرم بينها وبين إمارة الشارقة عام 1971، وسارعت إلى احتلال جزيرة "أبو موسى"، وفرض سيطرتها الكاملة

---

1 عبد الله بشارة: "البعد العربي في أمن الخليج بين الالتزام والفعالية"، "الحالة الكويتية" في ندوة "دول مجلس التعاون الخليجي وجهود تحقيق الأمن والاستقرار خلال العقد القادم: الفرص والقيود" 1-2 مايو 2001، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، (الكويت: جامعة الكويت، ط1، 2001)، ص 25.

2 المرجع السابق، ص 32.

عليها في سبتمبر/أيلول عام 1992، وشرعت في إقامة عدد من القواعد العسكرية البحرية والجوية والصاروخية في الجزيرة جعلتها أشبه بقلعة محصنة[1].

6. زيادة القدرات العسكرية التقليدية لإيران: استثمرت إيران الأجواء المصاحبة لحرب الخليج الثانية، وذلك عن طريق الانفتاح على الغرب والشرق على حد سواء؛ وذلك في تدعيم قدراتها التسليحية والعسكرية التقليدية؛ إذ أنفقت بين عامي 1996 و1997 ما يقارب 4,7 مليار دولار على شراء أسلحة من كل من روسيا والصين[2]. وخلال الفترة ما بين عامي 1989 و1993 حصلت إيران على أعداد كبيرة من الطائرات المقاتلة من روسيا خاصة من طراز (ميغ-23 و27 و29، وسوخوي-24 و27)، كما حصلت على طائرات رادارية من طراز (اليوشن- إيه 5)؛ وهي عبارة عن طائرة "أواكس" روسية الصنع مزودة بأنظمة رادار وتوجيه وسيطرة متقدمة[3].

7. أفرزت الحرب نتائج عسكرية وسياسية ساهمت في سيادة الرؤية والمفهوم الأميركيين للأمن في منطقة الخليج وذلك بفضل قيادة الولايات المتحدة الأميركية للتحالف الدولي في الحرب، الأمر الذي كرس القيادة الأميركية للترتيبات الأمنية اللاحقة لانتهاء الحرب في المنطقة[4]، حيث برزت الولايات المتحدة كقوة تدخلية متصدية لمصادر التهديد الإقليمية في الخليج؛ ومن ثَمَّ بادرت إلى إعادة هيكلة منظومة الأمن في المنطقة.

---

1 أشرف سعد العيسوي: "تقييم الأداء الأمني لمجلس التعاون الخليجي خلال ربع قرن"، مجلة آراء حول الخليج، العدد الثلاثون، (أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث، مارس 2007)، ص 48.

2 يحيى حلمي رجب: "أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية"، الجزء الثاني، ط1 (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1997)، ص 325.

3 International Institute for Strategic Studies (IISS), The Military Balance: 1996-1997, (Oxford University Press, 1997), p. 247.

4 عبد الله بن محمد بن سعود آل ثاني: "نظرة مستقبلية لأمن الخليج العربي على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية الأخيرة" (1990-1991)، رسالة ماجستير في العلوم العسكرية غير منشورة، معهد دراسات الحرب الجوية، القوات الجوية القطرية، 1993)، ص ص 77-78.

وارتبط بهذا الدور الأميركي المتنامي استبعاد المشاركة الإيرانية في أمن الخليج؛ وذلك بعد اختلاف أراء دول مجلس التعاون حول هذه المشاركة، بين مؤيد (قطر وسلطنة عمان)، ومتحفظ (الإمارات والبحرين)، ورافض (المملكة العربية السعودية)، فضلاً عن تهميش الدور العربي في الترتيبات الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب، على النحو الذي تمثل في تفريغ إعلان دمشق من مضمونه.

8. منحت الحرب وما ترتب عليها من نتائج الشرعية للوجود العسكري الأجنبي الدائم في الخليج، والقبول به باعتباره أهم ضمانات الأمن في المنطقة: فقد أحدثت حرب الخليج الثانية تحولاً جوهريًّا في مفهوم وآليات الحفاظ على أمن الخليج، حيث دخلت المنطقة في حالة جديدة لم تعهدها من قبل متمثِّلة في وجود قوات عسكرية أجنبية بشكل دائم على أراضيها، ليس بشكل قسري ناتج عن الاحتلال، بل جاء هذا التواجد بدعوة ذاتية من دول المنطقة –وتحديدًا دول مجلس التعاون الخليجي– لتحقيق أهداف معينة، ومنح المسوغ والغطاء القانوني بموجب اتفاقيات ومعاهدات تعاون، وتنسيق أمني ثنائي مشترك بين هذه الدول وبين القوى العالمية الكبرى صاحبة المصالح الحيوية في المنطقة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية؛ وذلك وفق مقتضيات المصلحة المشتركة والضوابط المتفق عليها وفي مقدمتها الفترات الزمنية والترتيبات الأمنية التي تحددها تلك الاتفاقيات[1]. وقد كانت أحداث 11 من سبتمبر/أيلول سببًا في تصعيد الأزمة مع إيران حول برنامجها النووي، التي رفضت الضغوط الأميركية بهذا الشأن؛ مما يهدد أمن الخليج؛ بسبب التوتر المستمر بين واشنطن وطهران وهو ما ينعكس على طبيعة العلاقات الإقليمية الخليجية، كذلك الخشية من تطور الأزمة الإيرانية الأميركية إلى حرب جديدة في المنطقة، مما سيكون لها من تداعيات عسكرية وأمنية وسياسية واقتصادية وبيئية. ومن جهة أخرى، دفع الفشل الأميركي في العراق وكذلك في أفغانستان قوى دولية وإقليمية أخرى للاضطلاع بأدوار أكبر في

1 محمود غضبان محمود رزوقي: "الأمن الوطني الكويتي في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية"، ص 71.

الحفاظ على أمن الخليج، وفي مقدمة هذه القوى: روسيا، وفرنسا، وحلف الناتو، يعززها دوافع الحد من التفرد والاستئثار الأميركي بالقيام بدور الضامن الوحيد للأمن في الخليج.

9. غياب الردع بشتى صوره، وتضخيم متزايد للهواجس الأمنية لدى غالبية الفرقاء في المنطقة؛ وهذا المعطى يعد نتاجًا مباشرًا لسابقه، لا سيما مع السعي الإيراني المحموم لامتلاك برنامج نووي سلمي لن يصعب تحويله في المستقبل إلى برنامج عسكري.
10. إعادة تقييم مصادر التهديد المحتمل لأمن الخليج، وتحول هذه المصادر من الأبعاد الخارجية إلى الأبعاد الداخلية، لا سيما مع دخول الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن الوطني لدول المنطقة.

رابعًا: التحولات في بنية البيئة الاستراتيجية في الخليج (2011-2013):

تبدو منطقة الخليج في منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين أشبه بما كانت عليه من التحول والتوتر في أواخر سبعينيات ومطلع ثمانينيات القرن الماضي. فقد شهد السياق الاستراتيجي العام لمنطقة الخليج خلال العامين الأخيرين -اللذين يصعب فصل ما شهداه من تطورات- تحولات وتغيرات جوهرية من المتوقع أن تظل تأثيراتها المحتملة آخذة في إفراز تداعياتها على مدى العقد المقبل على أقل تقدير.

1. الخليج والسياق الدولي المتغير (التحولات في النظام الدولي):

شهدت السنوات الخمس الأخيرة تحولات جوهرية في طبيعة الأدوار وتبدُّلاً في المصالح الحيوية للقوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، ويمكن أن نرصد أهم هذه التطورات ذات الصلة بالبيئة الاستراتيجية في منطقة الخليج على النحو التالي:

- التراجع النسبي للشرق الأوسط في سلم أولويات السياسة الخارجية الأميركية خلال إدارة الرئيس باراك أوباما، الذي قد يمتد لسنوات أخرى مقبلة؛ فقد جعلت مجموعة متنوعة من العوامل منطقة الشرق الأوسط أقل أهمية للولايات المتحدة عما كانت عليه في السنوات الماضية، من أهمها:

- انسحاب القوات الأميركية من العراق في أواخر عام 2011، وخفض عملياتها العسكرية في أفغانستان قبل الانسحاب الكامل المقرر العام المقبل 2014، مما قلل من اعتماد واشنطن نسبيًّا على الأنظمة الإقليمية في مجال التعاون العسكري والاستخباراتي تحديدًا.
- التحول الجيوسياسي في الاستراتيجية الأميركية، الذي تضمن تحول التركيز الأميركي بشكل أكبر من مناطق اهتمامها التقليدية في الشرق الأوسط والخليج إلى مناطق أخرى ذات أولوية للمصالح الحيوية الأميركية، وفي مقدمتها منطقة آسيا والمحيط الباسيفيكي.

يؤكد هذا التوجه تصريحات كبار القادة العسكريين الأميركيين في الآونة الأخيرة، حيث صرَّح وزير الدفاع الأميركي تشاك هيغل أن "الجيش الأميركي سيكرس مزيدًا من القوة الجوية والقوات البرية والأسلحة المتطورة لمنطقة آسيا والمحيط الهادي؛ بغية إعادة التوازن الاستراتيجي إليها".

هذا التحول الذي باتت تفرضه تحديات قريبة المدى؛ لا سيما في ضوء التوتر الذي يسود شبه الجزيرة الكورية منذ نهاية العام الماضي وازداد سخونة في مطلع مارس/آذار 2013 على نحو يهدد باندلاع حرب نووية شاملة بين الولايات المتحدة وحلفائها الآسيويين "كوريا الجنوبية، واليابان" من جهة، وبين كوريا الشمالية وحليفتها التقليدية "الصين" من جهة أخرى. ومن شأن مثل هذه التحديات أن تحد من قدرة الولايات المتحدة الأميركية على إعادة التوازن لاهتمامها السابق بمنطقة الشرق الأوسط في المستقبل المنظور.

كما أن هذا التحول نحو الباسيفيكي يعد تعبيرًا عن الشعور بانتقال المركز الرأسمالي نحو تلك المنطقة في العقود القادمة، وهو ما يستوجب على الولايات المتحدة الأميركية أن تتحلل من الكثير من التزاماتها الدولية لتتكيف مع التوجه الجديد، وهذا ما يفسر السعي الأميركي لخلق توازنات إقليمية يتحمل أعباؤها حلفاء إقليميون، وزيادة التوجه نحو جعل حلف شمال الأطلنطي "الناتو" يوسع من دائرة عمله ليتحمل الأوروبيون جزءًا أكبر من العبء الذي أثقل الكاهل الأميركي[1].

1 السفير سليمان ماجد الشاهين: "الأمن السياسي بين مصادر التهديد وضوابط الردع"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر "الأمن الوطني الكويتي: رؤى تربوية"، (الكويت: جامعة الكويت، كلية التربية، 28-30 نوفمبر 1998)، ص 66.

2. التحولات في أسواق النفط العالمية:

جاءت التطورات السياسية الدولية السابقة متزامنة مع تصاعد الجدل بشأن مستقبل نفط الخليج ودول منظمة "أوبك"؛ وذلك على خلفية لجوء الولايات المتحدة الأميركية للسحب من مخزونها النفطي الاستراتيجي؛ وهذا لتعويض ما وصفته بنقص المعروض من النفط العالمي. وترتبط هذه التحولات بالتوقعات المثارة بشأن ما يوصف بأنه "ثورة" في استقلالية الولايات المتحدة الأميركية عن النفط العربي. فقد أشارت عدة وكالات ومنظمات نفطية واقتصادية عالمية إلى أن الإنتاج الرسمي النفطي المتوقع في الولايات المتحدة الأميركية سيبلغ في عام 2020 ما بين 9 إلى 11.8 مليون برميل يوميًّا؛ أي إنه سيكون بحجم إنتاج السعودية؛ أكبر منتج ومصدر عالمي للنفط.

وأرجعت هذه التقارير المتخصصة هذا التطور النوعي الهائل إلى اكتشاف النفط الصخري وتطويره في الولايات المتحدة الأميركية، الذي أحدث ثورة في أكبر سوق استهلاك للنفط في العالم؛ وذلك من حيث تحويل هذا البلد تدريجيًّا وفي العقد المقبل إلى دولة تكتفي بإنتاجها، حيث يتوقع أنها بحلول عام 2020 لن تحتاج إلى استيراد النفط العربي والخليجي على وجه التحديد[1]، ما يعزز التوقعات بخصوص التراجع النسبي للاهتمام الأميركي بمنطقة الشرق الأوسط والخليج. ولا شك في أن هذا التحول الجيوسياسي المتوقع في توجه الولايات المتحدة الأميركية من شأنه أن يؤثر على دول مجلس التعاون الخليجي، ويمثل خطرًا كبيرًا على اقتصادياتها باعتبارها اللاعب الأساسي في السوق النفطية العالمية.

3. الخليج والسياق الإقليمي المتغير (تحولات الإقليم):

- تداعيات الربيع العربي:

شهد عام 2011 حزمة من التغيرات والتحولات الكبيرة غير المتوقعة "Big Bangs" في عدد من الدول العربية ممثلة في ظاهرة "ثورات الربيع العربي".

1 ريتشارد سوكولسكي، (وآخرون): "أمن الخليج العربي: تحسين مساهمات الحلفاء العسكرية"، ترجمة الطاهر بو ساحية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2004، ص ص 21-29.

وقد كانت منطقة الخليج حاضرة وبقوة في خضم المشهد السياسي والأمني لهذا الربيع؛ وذلك بحكم القرب الجغرافي، والامتداد السياسي، بالإضافة إلى التداعي الجيوستراتيجي؛ الذي انعكس على الأوضاع السياسية والاجتماعية في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، التي كان بعضها ذا وتيرة عالية نسبيًّا (الحالة البحرينية).

ويمكن رصد تأثير هذه التطورات على البيئة الاستراتيجية في الخليج على النحو التالي:

- شهد توازن القوى الإقليمي تغيرًا هيكليًّا؛ وذلك بتراجع مكانة عدد من الدول المركزية مثل مصر وسورية والعراق تحت وطأة عدم الاستقرار، والانكفاء على الشئون الداخلية؛ لتتيح المجال لقوى صاعدة أن تتصدر المشهد الإقليمي؛ لتملأ الفراغ الذي خلفه تراجع مكانة تلك الدول، التي بدت بعيدة عن مركز التأثير الإقليمي.
- التقارب بين مصر وإيران، الذي يثير مخاوف دول الخليج من أن يأتي ذلك على حساب أمن الخليج؛ وذلك عبر سعي طهران لتحييد الدور المصري في أمن المنطقة على غرار ما حدث لهذا الدور في معادلة الصراع العربي-الإسرائيلي عقب توقيع معاهدة السلام في 26 من مارس/آذار عام 1979؛ وذلك على النحو الذي يُحكم سيطرة إيران على المنطقة، ويُضاعف من الانكشاف الأمني لدول مجلس التعاون في ظل غياب موازن إقليمي لطهران مع الغياب القسري للعراق عن القيام بدوره التقليدي في هذا الشأن[1].

● سورية:

تشكل الأزمة الراهنة في سورية على خلفية الربيع العربي قلقًا لدى دول الخليج، خاصة مع تصاعد المخاوف من تفكك الدولة؛ ومن ثَمَّ تداعيات كارثية على منطقة الشرق الأوسط بمجملها؛ ودول الخليج لن تكون بعيدة عن الوضع؛ لأن تأثيرات سورية على العراق، سيكون لها امتداداتها على دول المنطقة برمتها. من جهة أخرى، تبدو تداعيات هذه الحرب على الخليج من زاوية أن بعض أبنائه ربما

1 Korany, Bahgat. The changing Middle East A New Look at Regional Dynamics, (Cairo, AUC Press, 2010).

كانوا منخرطين في العمليات العسكرية ضد النظام بداعي نصرة الشعب السوري؛ مما يهدد بتشكيل تنظيمات جهادية مستقبلاً عند عودة هؤلاء إلى بلدانهم الأصلية في الخليج على غرار "الأفغان العرب"، وهو ما دعا وزارة الداخلية السعودية للتشديد بالقول: "نعلم أن هناك سعوديين في سورية، ووزارة الداخلية عازمة على التحقيق مع كل سعودي يقاتل هناك"[1].

- **العراق:**

بعد عشر سنوات من الغزو الأميركي للعراق، التي فازت فيها الولايات المتحدة الأميركية بالحرب، وإيران بالسلام، وتركيا بالعقود[2]؛ ومن ثَمَّ امتداد تأثيرات الربيع العربي إلى الداخل العراقي، يبدو العراق بمظهر جديد من الوجهة الاستراتيجية محملاً بعوامل قلق ومصادر تهديد للأمن الإقليمي، التي تتمثل إجمالاً في الآتي:

- عراق ضعيف لا دور له إقليميًّا؛ إذ لم يعد حارس البوابة الشرقية، بل تحول إلى "حديقة خلفية" لإيران من جهة، وأرض مستباحة بالتدخل من قبل تركيا من جهة أخرى.
- عدم استقرار أمني وسياسي، وتوترات طائفية تهدد بالانتقال إلى الدول المجاورة ومنها دول الخليج.
- ما يزال العراق "ساحة للحرب الباردة والساخنة أحيانًا" بين إيران صاحبة النفوذ السياسي والأمني الكبير فيه منذ عام 2003 من جهة، وبين الولايات

1 يمكن في هذا السياق الإشارة إلى التصريح ذي الدلالة الذي أطلقه أحمد داوود أوغلو خلال المنتدى الاقتصادي العربي-التركي الذي عقد مطلع أبريل 2013 في أنقرة، من أنه "لا يحق في المنطقة لإيران ولا لإسرائيل امتلاك سلاح نووي"، وتحذيره من أن "تركيا والعالم العربي سيعانيان من التوتر العسكري بين إيران وإسرائيل أيضاً"، راجع هذا التصريح في: وكالة (يو بي أي)، 2013/4/5. كما أنه من أهم الخطوات في هذا الصدد الزيارة التي قام بها مساعد وزير الخارجية الإيراني أمير عبد اللهيان إلى القاهرة أواخر مارس الماضي والتي تزامن معها إعادة تسيير رحلات الطيران بين مصر وإيران بعد قطيعة دامت 34 عاماً، واتفاق الجانبين على تنظيم رحلات "للسياح" الإيرانيين إلى مصر، وإعلان طهران نيتها السماح لدخول المصريين أراضيها بدون تأشيرات مسبقة.

2 صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، 2014/3/27.

المتحدة الأميركية، التي ما زالت تحتفظ بقدر من التأثير في العراق حتى بعد انسحاب قواتها العسكرية في 2011، فما زالت تحتفظ بعلاقات قوية في كل الأوساط السياسية والعسكرية، التي يمكن أن تستخدمها لبذل الضغوط وقت الضرورة[1].

- زيادة حدة التنافس على النفوذ في المنطقة مع بروز لاعبين جدد في مواجهة آخرين تقليديين؛ ومن ذلك الدور المتنامي لتركيا في الشأن الإقليمي العام والشأن العربي على وجه الخصوص، وسعيها لملء الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه خروج العراق من معادلة الأمن الخليجي والعربي عقب الغزو الأميركي عام 2003؛ حيث تقدم تركيا للدول العربية وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي على أنها اللاعب المؤهل والقادر على القيام بدور "الموازن الإقليمي" لإيران.

ولا جدال في أن هذه التحولات والتطورات وبما تمخضت عنه –وما تزال– من تداعيات، قد ولدت شعورًا متزايدًا بالقلق العميق الطبيعي والمشروع في الوقت ذاته، لدى دول الخليج، التي وجدت نفسها في خضم سياق استراتيجي عام مضطرب.

خامسًا: السيناريوهات المحتملة للبيئة الاستراتيجية للخليج في المستقبل المنظور:

من خلال قراءة "خارطة التوتر" وتصاعد وتيرة الأحداث والتهديدات، يمكن القول: إن التحديات التي يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي أن تواجهها في العقد القادم؛ تتمثل في الآتي:

1. التطورات الداخلية والدور الإقليمي المستقبلي للعراق، والعمل على إعادة تأهيله ودمجه مجددًا في المنظومة الإقليمية والعربية، حيث لا يزال العراق في مفترق طرق، فمن غير الواضح حتى الآن ماهية ملامح المشهد السياسي

1 جورج فريدمان، العشرية القادمة.. التلاعب بالقوى الإقليمية، ترجمة: وليد عبد الحي، 2012، سلسلة عالم الفكر، العدد رقم (144)، (الكويت: المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب).

والاقتصادي الداخلي، كما أنه من غير الواضح الكيفية التي ستدير بها بغداد علاقاتها مع جيرانها من دول مجلس التعاون الخليجي، وبقية القوى الإقليمية المؤثرة وفي مقدمتها: إيران، وتركيا وإسرائيل، فضلاً عن علاقاتها بالقوى الدولية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأميركية، حيث سيكون لكل ذلك تأثيرات جيوسياسية عميقة على توازن القوى في المنطقة، وعلى أمن دول الخليج واستقرارها -من حيث الفرص والمخاطر- على الصعيدين الوطني والجماعي؛ وذلك في المدى القريب والبعيد على السواء.

2. تنظيم علاقاتها مع النظم السياسية الحاكمة في دول الربيع العربي.
3. المسار المستقبلي للتحول المضطرب في المشهد السوري: فالصراع المحتدم في سورية حاليًّا يبدو كأنه بؤرة تتداخل فيها الأبعاد المحلية مع التنافسات الإقليمية والدولية إذ ما زالت سورية تقف -حتى الآن- في منتصف الطريق نحو حرب أهلية، ومسارها النهائي غير واضح الملامح، فوجود نظام جديد في دمشق يمكن أن يسهم في إعادة التوازن -ولو بشكل نسبي- لميزان القوى الإقليمي الراهن في منطقة الخليج، الذي يميل لصالح إيران؛ وذلك بإزاحة حليفها الرئيسي في سورية، والقضاء على الممول والشريك الرئيسي لحزب الله. كما أن النظام الجديد في دمشق ربما يكون أكثر انفتاحًا لمناقشة خيارات السلام مع إسرائيل، وقد يساعد تغيير القيادة السورية في حدوث استقرار سياسي في لبنان، وما إلى ذلك من انعكاسات إيجابية لجهة مزيد من الاستقرار السياسي في هذه البلدان؛ مما يؤدي بدوره إلى تعزيز الأمن الإقليمي في مجمل منطقة الشرق الأوسط.

ولكن من جانب آخر، فإن استمرار الوضع الحالي ربما يتسبب في انتشار هذه الحالة في دول أخرى مجاورة لا سيما العراق؛ خاصة إذا تقاطعت مع الخطوط الطائفية أو القبلية أو العائلية، كما أن مصير المخزون السوري من الأسلحة الكيمائية تحديدًا يثير المخاوف، لا سيما فيما إذا فقد النظام الحالي سيطرته عليها، وكان النظام الجديد أكثر عداء لإسرائيل، مما سيزيد من احتمالات مواجهة عسكرية معها. وجميع هذه الاحتمالات ستكون -حال حدوثها- ذات تأثيرات بالغة الخطورة على أمن الخليج. وبوجه عام، ستبقى الأزمة في سورية تحديًا حقيقيًّا

لأمن الخليج والمنطقة برمتها؛ خاصة أن المعطيات الحالية الداخلية للأزمة تـــدعو إلى الاعتقاد أن الصراع سيمتد إلى شهور قادمة.

1. الاستحقاقات السياسية والاقتصادية والمالية لإعادة بناء الدولة في اليمن.
2. المخاض السياسي المتعثر في بعض دول الربيع المهمَّة لدول الخلـــيج وبخاصـــة مصر، لا سيما في أعقاب الإطاحة بالرئيس المعزول محمد مرسي، حيث اعتبر كثير من المراقبين أن ما حدث في مصر سوف يقلـــب مـــوازين القـــوى في المنطقة رأسًا على عقب، لافتين إلى أن الوضع الجديد في مصر "يقدم آمـــالاً وتخوفات في الوقت نفسه"، وأن أمورًا كثيرة ستُحسم في الشـــهور القليلـــة المقبلة[1].
3. التعامل مع التداعيات المحتملة من انـــدلاع صـــراعات إقليميـــة في الشـــرق الأوسط:

كما هو الحال بشأن المخاوف بخصوص: المواجهة بين الغـــرب (وإســـرائيل) وبين إيران على خلفية تطوير الأخيرة لبرنامج نووي تثور شكوك كثيرة حول أهدافه السلمية، ومستقبل اتفاقية السلام بين إسرائيل ومصر.

4. إدارة التحولات والحراك السياسي الداخلي في دول الخليج ذاتها، التي نمـــت نتيجة التأثر بتطورات "الربيع العربـــي".

خاتمة:

نخلص من التحليل السابق إلى النتائج التالية:

- تتبنى هذه الورقة البحثية مفهومًا للأمن بمعناه الاستراتيجي المتعـــدد؛ وتعرفـــه على أنه: "مجموعة المبادئ والقيم النظرية والأهداف الوظيفيـــة والسياســـات العملية المتعلقة بتأمين وجود الدولة، وسلامة أركانها ومقومات اســـتمرارها واستقرارها، وتلبية احتياجاتها، وضمان قيمها ومصالحها الحيوية، وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة، داخليًّا وخارجيًّا، مع مراعـــاة مـــتغيرات البيئـــة الداخلية والإقليمية والدولية".

1 انظر مثلاً: رأي سوزان مالوني الباحثة في معهد بروكينغز الأميركي، صحيفة "الأنبـــاء" الكويتية، 2013/7/4.

- تبدو منطقة الخليج في منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين أشبه بما كانت عليه من التحول والتوتر في أواخر سبعينيات ومطلع ثمانينيات القرن الماضي.

فقد شهد السياق الاستراتيجي العام لمنطقة الخليج خلال العامين الأخيرين، تحولات وتغيرات جوهرية من المتوقع أن تظل تأثيراتها المحتملة آخذة في إفراز تداعياتها على مدى العقد المقبل على أقل تقدير.

فعلى صعيد النظام الدولي، برزت دلائل ومؤشرات على حدوث تحولات جوهرية في طبيعة الأدوار وتبدُّلاً في المصالح الحيوية للقوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية التي تراجعت مكانة قضايا الشرق الأوسط في سلم أولويات سياستها الخارجية والدفاعية لصالح مناطق جغرافية أخرى باتت أكثر سخونة وأشد تهديداً للمصالح الحيوية الأمريكية في الخارج.

وعلى صعيد تحولات الإقليم؛ فإنها مازالت في مخاضها العسير وتداعياتها "المقلقة" للخليج ودوله، بدءاً من العراق واليمن، مروراً بسوريا ولبنان، وصولاً إلى مصر وبقية الشمال الأفريقي.

- يمكننا أن نرصد ما يصح أن نطلق عليه "خارطة التوتر الإقليمي" التي تشتمل على حزمة من التحديات التي يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي أن تواجهها خلال العقد المقبل على أقل تقدير، وتضم هذه الخارطة عدة نقاط ما زالت ملتهبة حتى إشعار أخر، وأهمها:
  - العراق على مفترق طرق.
  - سورية بين المخاض الثوري العسير والمتعثر والتداعي الدولي والإقليمي.
  - بلدان ثورات الربيع العربي والمسار المستقبلي للتحول الانتقالي المضطرب، ويشمل ذلك "اليمن، مصر، تونس".
  - التحولات المستقبلية المحتملة والحراك السياسي الداخلي في دول الخليج ذاتها، التي نمت نتيجة التأثر بتطورات "ثورات الربيع العربي".
  - سيكون لكل ما ذكرناه آنفاً تأثيراته الجيوسياسية العميقة على توازن القوى في المنطقة، وعلى أمن دول الخليج واستقرارها في المقام الأول –

من حيث الفرص والمخاطر- على الصعيدين الوطني والجماعي؛ وذلك في المدى القريب والبعيد على السواء.

- في ضوء التطورات الراهنة، ووفق المنظور الواقعي (القوة والمصالح) في الحساب الاستراتيجي، نرى أنه قد أصبح من الصعوبة بمكان استمرار دول الخليج في اتباع سياستها التقليدية نفسها القائمة على المراهنة على توازن قوى إقليمي هشٍّ يرتكز بالأساس على التنافس بين الأشداء الإقليميين؛ إذ ينبغي على صناع القرار في دول الخليج السعي لبناء قدرات ذاتية تجعل من مجلس التعاون الخليجي ضلعًا رئيسًا في توازن القوى بالمنطقة.

فإذا كانت تلك السياسة قد حققت بعض النجاح في الماضي، وأمكن الاعتماد عليها في المدى القصير؛ فإن الأمر على المدى الطويل في المستقبل يشير إلى غير ذلك. وهو ما أكده وزير الدولة الكويتي الأسبق للشئون الخارجية سليمان ماجد الشاهين؛ حيث صرح بأنه "لا مستقبل للدول الصغيرة التي تعيش عالة على حماية الأكبر منها"، مبينًا "أن دول الخليج العربي الست بالمساحات الشاسعة.. وبمجموع السكان فيها تخلق كيانًا يتوازى في قيمته المادية والمعنوية مع محيطه الجغرافي الأكبر"، ومستنتجًا أنه".. إذا ما كبرنا بوحدتنا فعندها سنكون أقدر على التعامل النسبي بثقة وحرية مع كبار المنطقة مثل إيران والعراق، وبغير التكتل الوحدوي سنكون ضحايا المطرقة والسندان ضمن أية تركيبة أو مشروع"[1].

1 سليمان ماجد الشاهين: "التعاون بين المطرقة والسندان" صحيفة "الجريدة" الكويتية، 17 من فبراير/شباط 2013.

الفصل الثاني

الربيع العربي
ومنظومة التعاون الخليجي..

حدود التأثر ومظاهر التأثير ومحدداته

الخليج وأزمات الربيع العربي

أ. عبد العزيز الحيص

مقدمة:

لعبت دول الخليج دورًا قياديًّا أثناء تداعيات ظاهرة الربيع العربي؛ لكنه دور مثقل بقيود عدة تمثلت في عدم تغير طبيعة منطقها السياسي، الذي لم يُدرج بعد "خيارات الشعوب" ضمن محددات رؤيته وتحركاته، إضافة إلى بقاء دورها السياسي ملتزمًا بنسقه التقليدي، الذي غلب عليه خفوت النشاط والمبادرة وأثقلته استحقاقات علاقته القوية مع الغرب.

ويمكننا القول: إن دول مجلس التعاون الخليجي -مع استثناء نسبي لقطر- لم ترحب و لم تتواءم مع الثورات الشعبية، التي انطلقت تزلزل الحكم في خمس جمهوريات عربية.

فقد اعتبرت دول الخليج أن ما يحدث هو "أزمة" في المنطقة، ويعود هذا الاعتبار إلى أسباب؛ منها: أن هذه الأزمة أتت في شكل صدمة وزلزال خاطف، تسارعت فيه الوقائع بشكل أعاق القدرة على صوغ الموقف السياسي الخليجي وبنائه، وأن هذا التغير السياسي الحاد أتى عبر احتجاجات شعبية، وهو بُعد لا تعتد به دول الخليج، وغير مقبول لدى "منطقها السياسي". يضاف إلى ذلك أن خطورة هذا الأمر تتمثل في كونه جالبًا لقوى جديدة تحكم في المنطقة؛ مما قد ينتج تغيرات سياسية وإقليمية تمثل تهديدًا محتملاً على مستوى العلاقات أو المصالح أو الاستقرار بالنسبة إلى الحكومات الخليجية.

وقد تجلى التعامل الخليجي المتحفظ أمام هذه الأزمة في محطات مختلفة؛ منها: دعم السعودية للرئيس المصري الأسبق حسني مبارك أثناء ثورة 25 من يناير/كانون الثاني، وعدم اعتراف السعودية بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي في عام 2011. وتنوعت ردود الفعل الخليجية تجاه الربيع العربي؛ ولكن السمة الغالبة على الموقف الخليجي العام تمثلت في التحفظ والرفض السياسي لهذه الظاهرة.

فيما عدا الموقف القطري المؤيد للثورات والشارع العربي، وبالخصوص موقفها المبادر في ثورة مصر وليبيا؛ حيث شاركتها الإمارات في مساندة التدخل الدولي في هذه الأخيرة، وقد تجلت المواقف الخليجية المحافظة عبر تأييدها لموقف النظام المصري السابق؛ حيث أيدته الإمارات والسعودية، وتحفظت الأخيرة أمام إسقاط نظام القذافي ودعم الثورة في ليبيا؛ باعتبار أن التغيير عبر الاحتجاجات الشعبية يمثل مبدأً مرفوضًا، فيما تحلَّى الموقفان البحريني والكويتي بالهدوء في التعاطي مع الشأن الخارجي، وحافظ الموقف العماني على عزلته. في ضوء ما تقدم، تسلط هذه الورقة البحثية الضوء على أبعاد تعامل دول مجلس التعاون الخليجي مع ثورات الربيع العربي.

أولاً: نمط تقليدي غير فاعل للسلوك الخليجي الخارجي:

استطاعت دول الخليج تكوين شبكة علاقات سياسية واسعة في العالم؛ فقد مكَّن صعود النفط في سبعينيات القرن الماضي من صناعة تنمية واستقرار أدَّيا إلى تقوية العلاقات الاقتصادية مع دول عديدة في العالم، إضافة إلى استمرار دول الخليج كداعم ومهتم بتقديم المساعدات.

لقد كان هناك نمط شبه ثابت يعكس وجه السياسة الخليجية في العقود الأخيرة؛ فالاستقرار السياسي النسبي الذي تحلَّت به انعكس على مواقفها ونوع تعاملها السياسي الخارجي في العقدين الأخيرين. فالتسعينات من القرن الماضي كانت فترة هدوء سياسي بعد حرب الخليج العاصفة، وبعد تفجيرات 11 من سبتمبر/أيلول 2001، بدأت فترة الحرب على الإرهاب، التي قوَّت من خطوات صانعي القرار السياسيين في فترة حساسة اعتراها كثير من التجاذبات والتقلبات، التي تنوعت بين المتطرفين والغرب، وكانت المساحات السياسية للتحرك محدودة بوجود نشاط أميركي واسع للتدخل في المنطقة.

وقد تمثل تراجع حضور السياسة الخليجية في السنوات الأخيرة في محطات؛ منها: عدم لعب دور في استقرار اليمن، وكذلك استمرار الوضع المضطرب في العراق من بداية فترة ما بعد احتلاله في عام 2003، وكان من المفاجئ تغيب السياسة الخليجية عنه، فلم يكن هناك من توافق دبلوماسي وسياسي ناجح؛ مما منح إيران دورًا فاعلاً في ظل الفراغ السياسي في هذا البلد.

وأيضًا تعثرت المبادرة السعودية-السورية في لبنان، وفشل اتفاق مكة؛ حين تباعد بعده الفرقاء الفلسطينيون؛ مما ساهم في تراجع الدور السعودي في البلدين.

وتُعزى محطات التراجع في السياسة الخليجية في جزء كبير منها إلى الدور السعودي؛ فالسعودية منذ تشكيل مجلس التعاون الخليجي في عام 1981 كانت صاحبة الريادة فيه وفي قيادة قراراته ومواقفه؛ باعتبارها البلد الأكبر خليجيًّا والأقوى اقتصاديًّا. لكن إن كان التراجع ظاهرًا في الحالات المستجدة، فإن السعودية -أيضًا- لعبت دورًا معتادًا في دعم الاستقرار وبناء العلاقات مع طيف واسع من دول العالم، وكان الخط العام لهذه السياسة توافقيًّا لا صداميًّا، مع غموض شاب عددًا من مواقفها السياسية.

ويبقى أن التراجع الأهم في حضور السياسة السعودية في العقد الأخير، لا يتجلى في الغياب، وإنما يكمن في عدم الميل لإنتاج سياسة "نشطة"، إضافة إلى التناقض مع اتجاهات "الرأي العام العربي" في مواقف متنوعة، وهو المشهد ذاته الذي يتكرر أمامنا اليوم في تداعيات أحداث الربيع العربي. وأيضًا هذا النمط المتراجع للسياسة الخارجية الخليجية لم يكن حادًّا تبعًا لطبيعة علاقات دولية واسعة لدول الخليج، تتعزز دومًا عبر الجانب الاقتصادي؛ ويضاف لذلك دور وحضور سياسي نشط قدمته قطر.

ففي العقد الأخير لم تكد تخلو بقعة في الشرق الأوسط من وجود قطر كوسيط سياسي بارز، خفف من حدة التناقضات والتشابكات المعقدة في المنطقة، وكانت مجمعًا يلتقي عنده الفرقاء، فبالنسبة إلى أفغانستان قدمت قناة تواصل بين الأميركان وطالبان 2012، وفي اليمن كسبت ثقة الحوثيين والنظام اليمني 2010، وفي لبنان جمعت اللاعبين الأساسيين لاتفاق الدوحة في 2008 مما أنقذ الوضع في لبنان، وأدت جهودها إلى اتفاق سلام في السودان بين الخرطوم ومتمردي دارفور 2009، بجانب احتفاظها بعلاقة جيدة مع حزب الله وإيران وسورية خلال العقد الأول من هذه الألفية، يضاف إلى ذلك علاقاتها المعتادة مع الدول الغربية ودول الخليج والعالم العربي، ومناطق أخرى تمتد حتى داخل الصحراء الإفريقية.

ويرى البعض أن هذا الدور الذي لعبته قطر، قد تجلّت عنه حالة انكشاف واضحة لضعف السياسة الخليجية والعربية، وبدا الأمر وكأن المساحات التي

أتاحتها تداعيات الربيع العربي قد قدمت فرصة ذهبية لقطر للذهاب بعيدًا في استثمار رأس مالها السياسي وتفعيله؛ ومن ذلك علاقتها الجيدة بحركة "الإخوان المسلمين" في أكثر من دولة عربية، وكان من ملامح هذا الحضور السياسي، استمرار قطر في تضمين دورها بالتصريح أنها مع "خيارات الشعوب"، وهذا موقف متقدم على باقي دول الخليج، التي تهتم -بشكل عام- بدعم الاستقرار؛ لكنها حتى الآن لم تدرج الاعتبار بالرأي العام ودعم خيارات الشعوب من ضمن خياراتها ومحددات استراتيجيتها الخارجية.

لقد أضافت تحركات السعودية والإمارات وقطر رصيدًا سياسيًّا للدور الخليجي في العامين اللاحقين للربيع العربي، اتضحت أهميته بشكل متصاعد، بعد غياب قوى عربية؛ بسبب انشغال مصر بترتيب بيتها الداخلي، وتغيب دور سورية عمليًّا بسبب الثورة؛ ولأن الربيع العربي كذلك قد صعَّب على تركيا وإيران كلفة التدخل في المنطقة، وجعلها حذرة، كما أن الغرب -وعلى رأسه أميركا- بدا متحفظًا حيال تداعيات الربيع العربي منذ إسقاط القذافي.

ومع ذلك فقد شاب الحضور السياسي الخليجي في مشهد ما بعد ثورات الربيع العربي شيئًا من التبادلية بين قطر والسعودية، اللاعبين الأبرز خليجيًّا؛ فبينما حضرت السعودية في مشهد اليمن، نشطت قطر في تونس وليبيا.

ثانيًا: الموقف الخليجي من الحالة البحرينية.. تعليق لن يدوم:

انطلقت الانتفاضة البحرينية في الرابع عشر من فبراير/شباط 2011 لتتوِّج مشهدًا سياسيًّا واحتجاجيًّا نشطًا في البلاد منذ السبعينات. وتمحورت مطالب الشباب المحتج والقوى الناشطة والسياسية حول الديمقراطية، وإطلاق سراح المعتقلين، ورفض التمييز السياسي تجاههم[1]، حيث استند مطلب الإصلاح الديمقراطي إلى ما عُرف بـ "الميثاق الوطني"، الذي أقره العاهل البحريني في عام

1 يبلغ عدد سكان البحرين ما يقارب مليون ومائتي ألف، وبحسب بعض التقديرات تكون نسبة الشيعة بين 60 إلى 70%، ويشعر معظم هؤلاء بوجود تمييز "طائفي" تجاههم من النظام في الوظائف العليا، وفي مسألة التجنيس التي يرون أنها تتحيز لتجنيس السنة فقط من باكستان وبعض البلاد العربية.

2001، وقد ساهم المشهد الطائفي المرتبك في البلاد، إضافة إلى توجس النظام الحاكم من الأغلبية الشيعية، وتبنيه للقمع في مواجهة الاحتجاجات، إلى دخول البلاد سريعًا في حالة أزمة.

تسارعت الحالة الصدامية بين الحكومة والمحتجين، فأسفرت المواجهة في السابع عشر من فبراير/شباط عن ما عرف بيوم "الخميس الدامي"، ولحق ذلك اصطفاف طائفي، وتصعيد في لهجة بعض القوى السياسية؛ التي طالب بعضها بإسقاط حكم آل خليفة وقيام "جمهورية"[1]. وإزاء هذا التطور اللافت تحركت دول الخليج سريعًا؛ إذ لم تكن مستعدة لاحتمالية سقوط نظام حاكم في دولة خليجية، وأن ترى بقربها تدخلاً إيرانيًّا يشابه التدخل في العراق بعد الاحتلال الأميركي عام 2003. ومن هنا كان القرار في مارس/آذار 2011 بتدخل قوات "درع الجزيرة"؛ المكونة من قوات خليجية معظمها من السعودية، لمساعدة الحكومة البحرينية على استتباب الأمن والاستقرار في البلاد.

وقد أثار دخول هذه القوات كثيرًا من الجدل المحلي والإقليمي، وتصاعدت حدة التصريحات الإيرانية حول طبيعة الدور الخليجي في البحرين؛ لكن بمرور الوقت اتضح دور هذه القوات، وأنه للتمركز حول النقاط الحساسة والحيوية في البلاد؛ كالمراكز المالية، وليس للمشاركة في أغراض قمع أو مجابهة المحتجين، وقد أعلنت "اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق" في تقريرها أنه لا أدلة على تورط قوات درع الجزيرة في انتهاكات لحقوق الإنسان في البحرين[2].

وهكذا نجح قرار التدخل الخليجي في البحرين -الذي أتى بمعزل عن موقف الولايات المتحدة الأميركية- في إيقاف تدهور الأوضاع هناك، كما أوصل رسالة قوية لإيران عن توحد الموقف السياسي الخليجي تجاه هذا الملف، وأنه سيذهب إلى

---

1 "رويترز"، 8 مارس 2011: جماعات شيعية متشددة في البحرين تطالب بقيام جمهورية في البلاد.
http://ara.reuters.com/article/idARACAE72716K20110308

2 "الجزيرة نت"، 23 نوفمبر 2011: لجنة التقصي تقر بالانتهاكات بالبحرين.
http://www.aljazeera.net/news/pages/f5f510ab-7e47-4729-9104-5daacb807d65

أبعد مدى. كما أبدت دول الخليج حالة نشطة في تبني موقف موحَّـد، وأقـرت تقديم مساعدات مالية إلى البحرين[1].

يمكن -أيضًا- قياس قوة الموقف الخليجي تجاه الأزمة في البحرين في بُعد آخـر؛ وهو تباين الموقف الخليجي مع الولايات المتحدة الأميركية، وصياغة تحركاته، كدخول درع الجزيرة منفردًا دون الحليف الأميركي، فوزيرة الخارجية الأميركية آنذاك هيلاري كلينتون كانت قد عبرت عن "قلقها العميق بشأن الوضع" في البحرين[2].

ويمكن أن نفسر ذلك بأن دول الخليج -التي وجدت نفسها محصورة بخيارات محدودة- لم تكن تنتظر في تحركها انسجامًا مع الموقف الأميركي، الذي تخلَّى للتو عن نظام مبارك في مصر كحليف قديم لها في المنطقة أمام عاصفة الثورة ضده. وفي المقابل وجدت أميركا نفسها في مأزق في البحرين؛ حيث وقعت بـين مطالباهـا بضرورة تنفيذ سياسات إصلاحية في المنطقة، وبين الأهمية الاستراتيجية والعسكرية للبحرين كبلد حليف؛ لكنها لم تتخذ موقفًا حازمًا تجاه التدخل العسكري الخليجي في هذا البلد؛ ولكن استمر تشديدها على ضرورة الإصـلاح، وتحقيـق مطالـب المعارضة.

وفي تلك الفترة ظهرت بعض الأصوات من داخل أميركا مطالبـة بسـحب الأسطول الأميركي الخامس الموجود في البحرين، وفرض عقوبات على النظام مـن خلال تدابير اقتصادية، كما قرر الكونجرس الأميركي في أكتـوبر/تشـرين الأول 2011 تأجيل صفقة أسلحة مع البحرين بقيمة 53 مليون دولار[3]؛ وذلك للضـغط عليها من أجل تحسين حقوق الإنسان فيها.

وليس من المؤكد أن أميركا تعارض بالفعل التحركات الخليجيـة؛ فتغليـب مصلحتها الاستراتيجية التي تتأتى من استمرار الأوضاع والعلاقات القائمة أقرب لها

---

1 "بـي بـي سي"، 10 مارس 2011: دول الخليج تعلن مساعدات ماليـة للبحـرين وعمان بقيمة 20 مليار دولار.
http://www.bbc.co.uk/arabic/business/2011/03/110310_gcc_aid.shtml

2 "الجزيرة نت"، 15 مارس 2011: قلق وتحذير بعد إرسال قوات للبحرين.
http://www.aljazeera.net/news/pages/cdad68e0-ae42-44d3-b393-f769d92a3c35

3 "رويترز"، 20 أكتوبر2011: أمريكا تؤجل صفقة اسلحة للبحرين إلى حين ظهور نتيجة تحقيق.
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE79J00C2011102

من أي بُعد آخر؛ لكن يبقى أن العلاقة السعودية-الأميركية الرصينة لمدة سبعة عقود تتغير اليوم؛ ولهذا دلالات مهمة قد تتجلى في انفتاح المساحات للاعب الخليجي ليمارس دورًا إقليميًّا مؤثرًا، وبالخصوص من ناحية الاتجاه إلى تكامل عربي؛ فيصبح بذلك هذا التباعد إيجابيًّا، أو قد يكون سلبيًّا حين تُستغل هذه المساحات من قبل قوى إقليمية أخرى.

وعلى الرغم من ذلك فإنه لم يهدأ المشهد البحريني في العامين التاليين لانطلاق الانتفاضة، وزاد من تعقيد الأمر أن البلاد تشهد أزمة مستمرة بين النظام والمعارضة من جهة، وبين النظام والمكون الشيعي في الدولة -الذي يمثل أغلبية السكان- من جهة أخرى، إضافة إلى تزايد الحساسية الطائفية بين السنة والشيعة بعد انتفاضة 14 من فبراير/شباط 2011.

ومما تجدر ملاحظته في هذا الصدد أن الأزمة في البحرين لم تكن مجرد ردِّ فعل متأثر بالربيع العربي؛ بل هي أزمة لها تجذر تاريخي، والاحتجاجات تتجدد من وقت لآخر مما ينذر باحتمالات تغيير قوية.

ويعود ذلك إلى طبيعة الحراك السياسي النشط في البحرين؛ حيث توجد قوى سياسية متنوعة وذات امتداد تاريخي، وكذلك لوجود جناح داخل الحكومة البحرينية، يتصدره ولي العهد؛ الذي يتبنى نهجًا إصلاحيًّا يؤمن بأهمية الحل السياسي، فضلاً عن الدور المؤثر للتيارات الشبابية المتجددة. كما يلاحظ أن هناك درجة من التجاوب النسبي لمطالب المعارضة؛ حيث يحسب للقيادة السياسية في البحرين محاولتها التجاوب السريع مع الشعب، والسعي لتدارك الوضع، ومن ذلك موافقتها على لجنة التحقيق المستقلة، التي دلل تقريرها في نوفمبر/تشرين الثاني 2011 على إدانة للسلطة وتجاوزاتها في مسائل القمع والتعذيب، وقبول العاهل البحريني بنتيجة ذلك التقرير ووعده بمحاسبة المسئولين عند تلك الانتهاكات[1].

1 "هنا أمستردام"، 23 نوفمبر 2011: ملك البحرين يقبل نتائج تقرير لجنة تقصي الحقائق ويعد بالمحاسبة.
http://www.rnw.nl/arabic/bulletin/%D9%85%D9%84%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9

ثالثًا: الخليج والثورة في اليمن.. خطوات في أرض صعبة:

كان المحدد الأمني هو المحرك الرئيس للموقف الخليجي في الحالة اليمنية، فقد شهدت اليمن حروبا داخلية متنوعة كان آخرها مع الحوثيين في عام 2009، وهي ذات الحرب التي تثير التوجسات اليمنية والخليجية من دور إيران فيها، هذا عدا المشاكل الحدودية، واتخاذ تنظيم "القاعدة" المتطرف من اليمن ملجأً له. كذلك تمتد في اليمن حالات من الاحتجاج والانقسام؛ ففي منتصف عقد التسعينيات الماضي بدأت الاحتجاجات في حضرموت، وفي عام 2007 بدأت الاحتجاجات في الجنوب.

وقد بدأت الاحتجاجات الشعبية المواكبة لانطلاق الربيع العربي؛ وذلك في منتصف يناير/كانون الثاني 2011 عبر تجمع طلابي في جامعة صنعاء ثم تعز، وانتشرت بعد ذلك في أنحاء مختلفة من البلاد، فكانت ثورة شبابية التحقت بها القوى السياسية لاحقًا.

وقد لعب التدخل الخليجي في اليمن دورًا في نقل البلاد من مرحلة الأزمة والانسداد وإدخالها في دائرة الحلول الممكنة؛ فبعد شهرين من انطلاق الثورة السلمية قادت السعودية حراكًا خليجيًّا أنتج أربع مبادرات، وسادت المبادرات فترات تجاذب بين الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح الذي ماطل تجاهها، والمعارضة التي تحفظت على بعض بنودها، وصولاً إلى الشباب المحتج الذين رفضوا مبدأ الوصاية الخليجية والأميركية، ورفضوا الحصانات التي قدمت لصالح ومن عمل معه من الملاحقة القانونية؛ لكن أحزاب "اللقاء المشترك" فضلوا أن يسلكوا المسار السياسي وطريق المفاوضات.

وكانت النتيجة الوصول إلى اتفاق على صيغة المبادرة الرابعة التي وقعت في الرياض في الثالث والعشرين من نوفمبر/تشرين الثاني 2011[1]، وحظيت المبادرة

%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D8%B5%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D9%88%D9%8A%D8%B9%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%A9

1 "العربية نت"، 23 نوفمبر 2011: الرئيس اليمني والمعارضة يوقعان على "المبادرة الخليجية" بحضور العاهل السعودي.
http://www.alarabiya.net/articles/2011/11/23/178840.html

برعاية خليجية ودعم أميركي وأوروبـــي وأممي، وخلصت هذه المبادرة إلى تنحية الرئيس علي عبد الله صالح، وتشكيل حكومة وفاق وطني ترأسها نائبه عبـــد ربـــه منصور هادي.

ومما تجدر ملاحظته في هذا الصدد، أن التدخل الخارجي "المتجذر تاريخيًّا" في الحالة اليمنية قد يلعب -كما في حال المبادرة الخليجيـــة- دورًا مؤقتًـــا، كالـــدفع لتجاوز الأزمة بحل سياسي توافقي، أو الوقوف مع الدولة ضد تمردات عســـكرية؛ لكنه يبقى تدخلاً ضارًّا على المدى الطويل، فهو يهز استقرار البلد الذي يحتاج إلى بناء مؤسسات وطنية تقدم استفادة شاملة، عوضًا عن إبقاء الوضع الراهن المسيطر عليه من شبكة تحالفات ومصالح متبادلة لقوى داخلية وخارجية، وتتعزز صـــعوبة المشهد الإصلاحي إذا أضفنا إليه أن القيادة الحالية في اليمن التي تجد نفسها أمـــام انقسامات ووضع أمني غير مطمئن، قد تميل إلى الإبقاء على الوضع الحالي كما هو، مدفوعة بالرغبة في الاستفادة من المساعدات العسكرية والتنموية التي تُبنى على هذا النمط الراهن وطبيعة المطالب والتدخلات الإقليمية والدولية من خلاله.

وهذه هي النقطة الحرجة بالنسبة إلى الحالة اليمنيـــة، فخطـــوات الإصـــلاح السياسي تحتاج إلى ثقل وإلى خطوات داعمة، وحكومة الرئيس عبد ربـــه هـــادي أضعف من أن تقود إصلاحات "بنيوية" في بلد تتعدد النخب والقوى فيه، ويعـــاني وضعًا إنسانيًّا صعبًا وبطالة وأميّة مرتفعة.

ولّما كان اللاعب الخليجي والسعودي خاصة هو صاحب الدور الأكـــبر في اليمن؛ لذا يتوجب عليه القيام بدور حيوي في إنجاح المسار الإصلاحي المطلـــوب، وإنّ ما يشجع صانع القرار الخليجي على مواكبة هذا المسار، هو وجود عدد مـــن المؤشرات المحلية والإقليمية والدولية التي تصب في خانة دعم التحول الديمقراطي في اليمن، من ضمنها ما يأتي ضمن السياق الدولي؛ فمؤخرًا زار اليمن أعضـــاء مـــن مجلس الأمن الدولي، وأصدر المجلس في فبراير/شباط 2013، قرارًا يتعلق بالتســـوية السياسية في اليمن ويتوعد من يعرقلونها[1].

1 "بـــي بـــي سي"، 16 فبراير 2013: مجلس الأمن يتوعـــد المســـؤولين عـــن عرقلـــة الديمقراطية باليمن.
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/02/130215_yemen_un.shtml

ومن مؤشرات السياق المحلي تعهد الرئيس عبد ربه هادي بتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية بعد عام، وبناء دستور جديد، كما بدأ بتدشين حوار وطني مهم لمستقبل البلاد، يسير بها قدمًا في تنفيذ بنود المبادرة الخليجية، كما قام الرئيس بخطوات جريئة منها أنه أصدر قرارًا يقضي بإعادة هيكلة الجيش اليمني[1]، وقد تضمن ذلك إلغاء الحرس الجمهوري الذي يقوده ابن الرئيس السابق أحمد علي عبد الله صالح، وإلغاء الفرقة المدرعة الأولى التي يقودها علي محسن الأحمر، إضافة إلى تعيين قادة جدد عوضًا عن القيادات السابقة، التي يتكون معظمها من أبناء أخ الرئيس السابق. كل هذه معطيات تدلل على ضرورة التحرك تجاه اليمن من خلال البعد السياسي المبادر الذي يتبنى خيار الثورة الشعبية ورغبتها في الإصلاح، وليس أن يبقى التدخل محكومًا بالبُعد الأمني فقط.

رابعًا: الموقف الخليجي من الأزمة السورية.. لا أنصاف حلول:

يصح القول: إن حالة الثورة السورية هي الحالة المعضلة في العالم العربي اليوم؛ وذلك عائد لصعوبة الأوضاع التي تكتنف هذه الثورة، وذلك من مواجهة لنظام قمعي شرس يملك آلة عسكرية ضخمة ومدربة، إلى تركيبة سكانية معقدة تداخلت في علاقاتها البينية بعض المخاوف المرتبطة بأمور طائفية وأُصولية. وزاد من صعوبة الوضع أن تحولت الثورة السورية السلمية، التي انطلقت في مارس/آذار 2011، إلى مواجهة مسلحة بعد اجتياح "باب عمرو" في مارس/آذار 2012 ولمدة عامين، وتخلي المجتمع الدولي وامتناعه عن إنقاذ الوضع في سورية، مكتفيًا بمحاولات للتدخل طرحت في الأمم المتحدة عرقلتها الصين وروسيا. وصعوبة وضع الأزمة في سورية هي التي دفعت دول الخليج إلى التحفظ منذ بداية هذه الثورة.

إنّ تأمل الخطوات التي اتخذت من قبل الدول الخليجية يجعلنا نرى كيف أنها خطوات محسومة خطط لها بحرص شديد. فدول الخليج -لا سيما السعودية وقطر-

1 "سي إن إن"، 20 ديسمبر2012: الرئيس اليمني يعيد هيكلة القوات المسلحة.
http://arabic.cnn.com/2012/middle_east/12/20/Yemen-Military/index.html

لم تبادر لاستثمار هذه الفرصة تجاه نظام الأسد؛ الذي يعتبر حليفًا لإيران في المنطقة، وذهابه سيؤدي إلى خلخلة أكيدة لنفوذها في المنطقة.

لقد اتخذت الدولتان موقفًا متحفظًا دام لأشهر بعد انطلاق الثورة؛ لكن الأزمة وخلال الأشهر التي تلت انطلاقتها شهدت تصاعدًا في حدتها، وانتقلت من مسألة تعارض وجهات النظر السياسية، إلى توتر في النصف الأخير من عام 2011، وقطيعة نهائية في بدايات عام 2012. ولكن مما عجل بظهور موقف خليجي واضح، صدور تصريحات متكررة من القوى الغربية، ممثلة في أميركا وفرنسا وبريطانيا، تُسقط الشرعية عن نظام الأسد، إضافة إلى صعوبة تقبل دول الخليج لاحتمالية بقاء الأسد بعد القطيعة النهائية معه.

لكن العامل المؤثر الأكبر وراء تصعيد دول الخليج وقياداتها لمبادرات إسقاط الأسد، كان حالة الغضب والغليان لدى شعوب هذه الدول، التي تعاطفت بشكل كبير مع الشعب السوري بعد سقوط عدد كبير من الضحايا وصعوبة الوضع الإنساني الذي أَلَمَّ بسورية بعد الثورة. وهكذا بدأت ردود الأفعال الخليجية حين علقت السفارة القطرية أعمالها في سورية، وغادرت بعثتها الدبلوماسية البلاد في منتصف شهر يوليو/تموز 2011، بعد ما اعتبرته محاولة اعتداء من عناصر مجهولة تجمعت للاحتجاج أمام مقرها على تغطية قناة الجزيرة القطرية للأحداث في سورية.

وكان أول تحرك رسمي خليجي قد ظهر حين استدعت السعودية سفيرها في دمشق، بعد كلمة وجهها العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى الشعب السوري في السابع من أغسطس/آب 2011، ذكر فيها أن ما يحدث في سورية لا تقبل به المملكة العربية السعودية، وأنها "تقف تجاه مسئوليتها التاريخية نحو أشقائها، مطالبة بإيقاف القتل وإراقة الدماء"[1]، وفي اليوم نفسه استدعت كلٌّ من البحرين والكويت سفيرها في سورية. ووجه وزراء دول مجلس التعاون الخليجي انتقادات واسعة للنظام السوري مطالبين بإيقاف القتل؛

1 "بي بي سي"، 7 أغسطس 2011: السعودية تستدعي سفيرها في سورية وتدعو إلى وقف إراقة الدماء فيها.
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/08/110807_syria_king_abdulla.shtml

وذلك في الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2011، معتبرين ذلك "رسالة شديدة اللهجة"[1].

واستمرت قطر التي تولت الرئاسة الدورية لجامعة الدول العربي في عام 2011 في حشد جميع أنواع الدعم الدبلوماسي والمالي والإعلامي للوقوف ضد نظام الأسد؛ ومن ذلك خطوات أقرتها الجامعة العربية كفرض عقوبات اقتصادية على سورية، وإرسال مراقبين، وتبني طلب التدخل العسكري في سورية من قبل الأمم المتحدة. كذلك احتضنت الدوحة ممثلي الثورة وقيادات المعارضة في لقاءات واجتماعات متنوعة، كان من أهمها نجاح هذه القوى في الدوحة في تشكيل "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية" في الحادي عشر من نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

وكان أول من أشار لخطوة التصعيد العسكري ضد النظام السوري هو وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل؛ وذلك حين ذكر أن الرئيس السوري لا بُدَّ أن يسلم السلطة "طوعًا أو كرهًا"[2]؛ وذلك في مؤتمر أصدقاء سورية في تونس في فبراير/شباط 2012، وهو المؤتمر الذي انسحب منه احتجاجًا على اكتفاء بيان المؤتمر بطلب تقديم المساعدات الإنسانية، وطالب لاحقًا في اجتماع للمؤتمر ذاته في إسطنبول في مارس/آذار 2012 بتسليح المعارضة.

وكان أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني قد طرح أيضًا موقفًا متقدمًا، حين اقترح في منتصف يناير/كانون الثاني 2012 إرسال قوات عربية لوقف ما أسماه "إراقة الدم السوري"، وكرر هذا الطلب في خطابه أمام الأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2012[3].

---

1 "الشرق الأوسط" اللندنية، 12 سبتمبر 2011: دول الخليج تطالب بـ"الوقف الفوري لآلة القتل" في سوريا.
http://aawsat.com/details.asp?section=1&issueno=11976&article=640032

2 "الشرق الأوسط" اللندنية، 25 فبراير 2012: سعود الفيصل: نظام الأسد أصبح أشبه بسلطة احتلال.. وتسليح المعارضة فكرة ممتازة.
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=665253&issueno=12142.

3 "الاقتصادية"، 25 سبتمبر 2012: أمير قطر يدعو إلى تدخل عسكري عربي في سوريا.
http://www.aleqt.com/2012/09/25/article_696246.html

وقد تمسكت الإمارات وعُمان بالخيار السلمي، من خلال دعم مهمة المبعوث الأممي إلى سورية كوفي أنان، والأخضر الإبراهيمي من بعده، وقد غابت السعودية وقت الاجتماع التحضيري للرباعية الإقليمية التي تضم معها مصر وتركيا وإيران في سبتمبر/أيلول 2012، ويعود ذلك لاختلاف المواقف؛ حيث ترى السعودية ضرورة إسقاط الأسد؛ بينما تبحث إيران عن بقائه.

وعلى صعيد ردود الأفعال الإقليمية والدولية، خفّت اللهجة التصعيدية لتركيا بعد أن كانت سائدة تجاه النظام السوري في العام الأول من انطلاق الثورة السورية، مع استمرارها بدعم الثورة في الداخل بطرق متنوعة، كما اتضحت كذلك نوايا التباعد من قبل الولايات المتحدة الأميركية والغرب عن التدخل العسكري الجاد في الحالة السورية. وفي غضون ذلك استمرت السعودية وقطر في المطالبة بتسليح الجيش الحر لمواجهة جيش النظام السوري، والدعوة إلى التدخل العسكري تحت غطاء دولي. وهو ما رفضته الولايات المتحدة الأميركية بدايةً خشية على الدولة العبرية "إسرائيل" من وجود قوى معارضة مسلحة تتشكك فيها، بينما رأت دول الخليج أن المقاتلين -بسلاح محدود الكمية والجودة- استطاعوا الاقتراب من أبواب دمشق، ولو توفرت لهم كميات سلاح نوعي فسيعملون على تسريع إسقاط النظام وإنهاء الأزمة.

في ضوء ذلك يتضح أن دول الخليج لم يتوفر لها مساحة تأثير في مسار الأزمة السورية كما كان الأمر في حالتي البحرين واليمن. ولذا لا بُدَّ من خطوات تصعيدية للاستراتيجية العربية والخليجية في سورية، فالمسألة السورية ليست من المسائل التي يقبل فيها التراجع، ولا أنصاف الحلول.

وتتجلى مثل هذه الخطوات التصعيدية في طبيعة التعامل مع روسيا والصين وإيران، فالخليج لا يزال يمتلك مفاتيح للتأثير تتمثل في مستوى العلاقات والتبادل التجاري، وخطوات أخرى مهمة تكمن في ضرورة دعم سبل جديدة للتسليح لا يؤثر أحد على مسألة منعها بما في ذلك الغرب، وإيجاد طرق تدخل عسكري عربي، مع تحالفات أخرى ممكنة.

فهذا ما تُنتقد من خلاله السلطات السعودية في سياستها الخارجية، حين تستمر دبلوماسيتها في التركيز على المساعدات الإنسانية والقوة الناعمة، في الوقت

الذي لا تستخدم فيه قوة "صلبة" عسكرية، وهذا ما جعل قوى أخـــرى إقليميـــة ودولية تمرر سياساتها في المنطقة على حساب دول الخليج، كما يرى بعض المراقبين أن وضع التجاذبات بعد الثورات يوحي بأن "العالم العربـــي بات موضوعًا للعبـــة التوازنات لا طرفًا فاعلاً فيها"[1].

خاتمة:

– لقد أنتجت الظاهرة التاريخية للربيع العربـــي آثارًا مختلفة على دول الخليج؛ وذلك من التوجه في التفكير بتأسيس اتحاد خليجي، وتوفير سياسات دعم ومزايـــا لشعوبها، إلى تدخل نشط كما في حالتي البحرين والـــيمن، وصـــولاً إلى قيـــادة مبادرات في الجامعة العربية والأمم المتحدة، وغلب على الخطوات السياسية لـــدول الخليج أثناء الربيع العربـــي خطها التاريخي المعتاد، وهو الانطلاق من خلال المحدد الأمني أساسًا، والتصرف حيال الأزمات من منطق ردود الأفعال.

– لقد كان الموقف الخليجي –ولا يزال– رافضًا لمسألة التغـــيير والإصـــلاح الديمقراطي. وقد ظل الموقف نفسه قائمًا بعد انطلاق ظاهرة الربيع العربـــي، فدول الخليج في العامين اللاحقين للربيع العربـــي وحتى الآن، لم تقدم خطـــوات مـــن الممكن اعتبارها خطوات تغيير في البنية السياسية الحاكمة.

كما يمكن أن نلاحظ أنه لم توجد دلائل ومعطيات تشـــير إلى أن دول الخلـــيج بدأت خطواتها الفعلية باتجاه إصلاح سياسي دستوري، كإقرار التعدديـــة، والمشـــاركة الشعبية الفاعلة، ورفع سقف الحريات، وهذا يعود في المقام الأول إلى أن دول الخلـــيج لم تواجه أثناء فترة الربيع العربـــي تحديات ذات مستوى مرتفع تدفعها إلى المراجعـــة، والتفكير بإعادة بناء هذا الوضع القائم اليوم، حيث كان التزام القيادة الخليجية بنســـقها التقليدي الحل الأسهل؛ الذي تركن له هذه الدول "الخليجية" حتى اليوم.

– وبالنسبة إلى السياسة الخارجية، كان لدول الخليج موقفًـــا ريادِيًّـــا في الوســـط العربـــي في العامين الأخيرين، ولا بُدَّ من استمرار تعزيز حضورها في هذا المسار.

---

1 خالد الدخيل: "السياسة الخارجية السعودية.. القوة الناعمة لم تعد كافية"، الحياة اللندنية 24 فبراير 2013:

http://alhayat.com/OpinionsDetails/486100

إضافة إلى الفراغ السياسي الذي أحدثه التباعد النسبي لدى اللاعب الأميركي عن المنطقة، فالولايات المتحدة الأميركية اليوم تلعب دور المراقب لا الممانع؛ لذا لن تجد الخطوات الخليجية الجريئة من يعارضها من المجتمع الدولي، بل ستصنع الاحتمال المنتظر الذي سيتوافق معه الكثير.

- إن طبيعة المرحلة تفرض الانفتاح على عدة خيارات قادمة، ومن أهمها تلك الخيارات التي يجب أن تصنعها دول الخليج لنفسها.
- فلا بُدَّ من تفعيل الجانب السياسي المبادر، بحيث لا تكون الرؤية قاصرة على الجانب الأمني فقط، حيث يتعين على دول الخليج أن تتكيف مع خط التغيير الشعبي لا أن تكون في موقف المقاوم له، لأنّ ذلك سيؤدي إلى إضعاف علاقاتها ليس فقط مع القوى السياسية الجديدة، بل مع القوى الإقليمية والدولية كتركيا والغرب، تلك القوى والتي تتواءم يومًا بعد يوم مع التيارات السياسية الصاعدة.
- ما زالت دول الخليج تنظر إلى تقارب ظروف الربيع العربي -بشكل رسمي وفي طريقة علاقاتها- على أنه احتجاجات ذات وجه اقتصادي، وفي هذا اختزال لظاهرة كبرى، وتعامل مع ما تريد أن تراه لا ما مع هو واقعي.
- إن تخوفات دول الخليج من أثر الثورات عميقة التأثير في هذه المرحلة؛ لكن في الوقت ذاته طبيعة هذا الأثر تعتمد بشكل مباشر على قدرتها في إجادة دورها السياسي؛ وهذا ما يحتم التخلي عن خطها التقليدي الذي اعتاد أن يبني أركانه على تشكيلات سياسية تقليدية ومستقرة في المنطقة، حتى لو بقيت البنية السياسية لأنظمة دول الخليج تقليدية، فليس بالضرورة أن يكون ذلك عائقًا لبناء علاقات ناجحة ولتواصل دبلوماسي فعّال يعزز العلاقة بالشعوب قبل أنظمتها، فقطر -كمثال- نجحت في طريق دعم الخيار الشعبي في الثورات العربية، وبناء علاقات جيدة مع القوى الجديدة.
- طبيعتها السياسية.

أبعاد ودلالات تحول مجلس التعاون الخليجي من صيغة التعاون إلى صيغة الاتحاد

د. عمر الحسن

مقدمة:

ظل العامل الخارجي متغيرًا حاسمًا في مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومسار حركته، بداية بمرحلة تأسيسه قبل نحو ثلاثة عقود؛ حيث الثورة الإيرانية، والحرب العراقية-الإيرانية، وزيادة حدة الصراع الإقليمي والدولي على المصالح في المنطقة وعلى رأسها مصادر النفط، وصولاً إلى الدعوة التي وجهها العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود لدول المجلس خلال القمة الخليجية الثانية والثلاثين والتي عُقدت في مدينة الرياض في 19 ديسمبر/كانون الأول 2011، بالانتقال من مرحلة التعاون إلى صيغة الاتحاد، والتي لم تكن منفصلة أيضًا عن المتغير الخارجي الذي طرأ على الساحة الإقليمية والذي تجسد فيما يسمى بثورات الربيع العربي التي غيرت في المرئيات والعقائد الأمنية لدول المجلس[1].

وتشير القراءة المتمعنة لمسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى أن التطورات الإقليمية والدولية فرضت على المجلس والدول، على مدار العقود الماضية -منذ النشأة وحتى الوقت الراهن- الكثير من التحديات وربما المعضلات ذات الأبعاد والتأثيرات المتباينة في حجمها وخطورتها على أمن واستقرار دول المجلس بل والمنطقة برمتها.

كما تشير الخبرة السابقة والراهنة لدول مجلس التعاون الخليجي إلى نجاحها الواضح في إفراز استجابات سريعة ومؤثرة على تلك التحديات والإشكاليات على نحو

1 معتز سلامة، "الطموح المبكر: دوافع وفرص قيام الاتحاد الخليجي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 189، يوليو 2012، ص ص 136 - 137.

عزز الأمن والاستقرار لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ككيان تكاملي من جهة أولى، ولدوله مجتمعة وفرادى من جهة ثانية، وذلك على نحو ما سنعرضه بالتفصيل لاحقاً. بل إن أداء مجلس التعاون الخليجي وتعاطيه الإيجابي والفعّال مع التحديات التي واجهها على مدار مسيرته الممتدة، ساهمت في تقوية وتعزيز هذا الكيان التكاملي وتعزيز مسيرته، وفي كثير من الأحيان جاءت استجابات المجلس ودوله في صورة خطوات دافعة ومحفزة لمزيد من التعاون والتكامل، وذلك على نحو ما سنرى من أن أحد جوانب تعامل مجلس التعاون مع تداعيات ما يسمى بـ "الربيع العربي" تمثلت في طرح مبادرة لتحوله من صيغة التعاون إلى صيغة الاتحاد.

وهكذا، نجد أن سلوك مجلس التعاون الخليجي تجاه إفرازات العامل الخارجي -الدولي والإقليمي- اتسم بطابع إيجابي و لم يتخندق في شكل انكفاء على الذات أو التراجع في الصيغ التعاونية والتكاملية.

أولاً: السياق التاريخي لنشأة منظومة مجلس التعاون الخليجي

ارتبطت نشأة النظام الإقليمي الخليجي بثلاثة تطورات رئيسة أكسبته خصائص وسمات مميزة ساهمت في إضفاء طابع الشخصية المستقلة عليه كنظام إقليمي فرعي، وأثرت بدرجة كبيرة في أنماط تفاعلاته، وفي علاقاته بالنظام الدولي والنظم الإقليمية المجاورة، تتمثل في الانسحاب العسكري البريطاني من منطقة الخليج، وما ترتب عليه من حدوث "فراغ قوة" داخل الإقليم، وحداثة نشأة "الدولة الوطنية" في أربع من وحدات النظام إثر استقلالها عن الاستعمار البريطاني، وهي: الإمارات والبحرين وقطر وعُمان، وتفجر الثروة النفطية، والتي ترتب عليها زيادة عمق وحساسية قضايا الأمن الإقليمي، ورفع قدرات الدول الصغيرة على المناورة والتوازن مع القوى الأكبر داخل الإقليم.

وعزز من ذلك التطورات الخطيرة التي شهدتها المنطقة خلال الفترة التي سبقت التفكير في إنشاء المجلس، والتي خلقت قناعة متزايدة لدى قادة دول الخليج الست بأن مواجهتها لن تتحقق سوى بحتمية العمل المشترك[1].

1 عمر الحسن، "مجلس التعاون بعد 25 عامًا من إنشائه"، مجلة شؤون خليجية، العدد 46، صيف 2006، ص 6.

أول هذه التطورات طبقًا لتسلسلها الزمني: الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 والتي دخلت في مواجهة سياسية مع دول الخليج، تجلَّت مؤشراتها في: إعلان قادة الثورة عن تمسكهم بالجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران، وبروز دعوات بإحياء المطالب الإيرانية في البحرين، والإصرار على تسمية الخليج باسم "الخليج الفارسي"، والاتجاه نحو تحريك بعض الجماعات من الطائفة الشيعية لتهديد أمن واستقرار هذه الدول، وفي مرحلة لاحقة اتجهت إيران إلى التدخل المباشر لإحداث قلاقل في هذه الدول، بل وقام الخميني بتعيين عدد من الشخصيات الشيعية كنواب له في الأوساط الشيعية في بعض الدول الخليجية بهدف تصدير الثورة[1].

أما ثاني هذه التطورات فتمثل تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية عقب توقيعها اتفاقية السلام مع إسرائيل في 26 مارس/آذار عام 1979، ومحاولات العراق فرض هيمنته على المنطقة؛ الأمر الذي أدى إلى انقسام العالم العربي وعرَّضَ مفاهيم الأمن القومي العربي للخطر، وأثار شعورًا بالفراغ الأمني، وجعل الحاجة مُلِحة إلى خلق إطار جديد من التعاون بين دول الخليج العربية.

أما التطور الثالث فهو أطماع القوى العظمى في ثروات منطقة الخليج النفطية؛ إذ ترتب على تأثير الطفرة النفطية تحولها لتصبح أحد مراكز التنافس العالمي بين القوتين العظميين آنذاك الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي وظهر ذلك جليًّا بعد إعلانات أميركية–سوفيتية متبادلة حول أمن منطقة الخليج عُرفت بـ "مبدأ بريجينيف" و"مبدأ كارتر"، فيما تمثل التطور الرابع في اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية عام 1980، والتي مثَّلت دافعًا آخر قويًّا لنشأة مجلس التعاون الخليجي. وهكذا، ووسط الأجواء والتفاعلات الصراعية سالفة الذكر، جاء تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مايو/أيار 1981، على أن يتحول في مرحلة لاحقة إلى كتلة سياسية واقتصادية واجتماعية واحدة[2].

---

1 محمد السعيد إدريس، "النظام الإقليمي الخليجي"، سلسلة أطروحات الدكتوراه (34)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، فبراير 2000)، ص ص 462–464.

2 علي ليلة، مناقشات الحلقة النقاشية الثانية والعشرين لمجلس الفكر العربي بعنوان "مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عيده الثلاثين.. عرض وتقييم لإنجازات مضت ورؤية مستقبلية"، (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2010/12/16).

خلال كل تلك المراحل وجد المجلس نفسه مطالبًا بالتعايش مع واقع اتسمت مكوناته بالتغير المستمر والتشعب الكبير؛ الأمر الذي تطلب من أعضائه الدخول في عملية تطويع مستمرة لتحركاته، للتعامل معها؛ فخلال العقد الأول واجه المجلس تحدي الثورة الإيرانية، وكذلك الحرب العراقية-الإيرانية، ونجح في تبني الأهداف الواردة في النظام الأساسي له؛ كما تم إرساء قواعد ومبادئ العمل الخليجي المشترك وتأسيس بنيته التحتية، والموافقة على أول خطوة في عملية التكامل، وهي توقيع الاتفاقية الاقتصادية الأولى في نوفمبر/تشرين الثاني 1981، وتُوِّجت هذه المرحلة بإقامة منطقة التجارة الحرة في مارس/آذار 1983[1].

ورغم ذلك ترتب على ضيق القاعدة الإنتاجية وتماثلها وقصور تنوعها في دول المجلس قلة السلع المتبادلة؛ ومن ثم ظلت التجارة البينية بين دول المجلس لا تكاد تتجاوز نسبة 8% من إجمالي التجارة الخارجية لمجموع دول المجلس مع العالم بنهاية هذا العقد.

وفي العقد الثاني، شهد المجلس أكبر تحدٍّ وهو احتلال أراضي أحد أعضائه (الكويت) من دولة جارة عربية شقيقة (العراق) عام 1990؛ مما تطلب إعادة صياغة مفهوم الدفاع العربي المشترك وتزايد الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، وعقد اتفاقيات ثنائية دفاعية أمنية مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن؛ ما عرقل من جهود وضع خطط خليجية مشتركة للدفاع ذات فاعلية، وشكَّل العقد الثالث عقد الإنجازات؛ حيث أُقيم الاتحاد الجمركي في يناير/كانون الثاني 2003، غير أنه لم يتم تنفيذ كامل استحقاقاته حتى الآن، ورغم ذلك تم تأسيس هياكل الاندماج الاقتصادي بإقامة السوق الخليجية المشتركة عام 2007، في تعبير عن اتجاه المجلس إلى مدخل مزدوج تجاري واستثماري بتحرير انتقال عوامل الإنتاج، وتحقيق المواطنة الاقتصادية، وتذويب الاختلافات بين السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية والجمركية، وترشيد تخصيص الموارد على قطاعات وأنشطة الإنتاج في اتجاه الميزة التنافسية، وقبل أن تنجز السوق المشتركة استحقاقها دخل المجلس في 2010 بدون عُمان

1 الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، "السوق الخليجية المشتركة: حقائق وأرقام 2009".

والإمارات مرحلة الاتحاد النقدي وما يعنيه من سلطة نقدية واحدة وعملة خليجية موحدة لم تُفعَّل إلى الآن.

ثانيًا: دوافع التحول من التعاون إلى التكامل

مواقف مجلس التعاون الخليجي في بداية العقد الرابع من عمره وضعته على أعتاب مرحلة جديدة من مسيرة التكامل بين دوله بكافة أبعادها السياسية والأمنية؛ وهو ما تجسد في رد فعل دول المجلس إزاء الأزمة التي اندلعت في البحرين وعُمان في الربع الأول من العام 2011، والتي أظهرت مدى قرب انتقال مستوى العلاقات من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل من خلال دعم كل منهما بنحو 10 مليارات دولار على مدى عشر سنوات (فيما يُعرف بمشروع مارشال الخليجي) إضافة إلى الدعم الأمني والعسكري من قبل السعودية والإمارات.

ولذلك لم يكن غريبًا أن تتوافق الدعوة التي أطلقها العاهل السعودي بالانتقال من التعاون إلى التكامل، مع الاعتبارات السابق الإشارة إليها، وأن تنسجم مع النظام الأساسي للمجلس الذي ينص في مادته الرابعة على أن أهداف المجلس الأساسية تتمثل في "تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها"[1]. ومع ذلك فإن ثمة دوافع سياسية وأمنية واقتصادية لهذه الدعوة ترتبط بمجموعة عوامل فرضتها التطورات الإقليمية والدولية.

1- الدوافع السياسية:

تنقسم بدورها إلى ثلاثة دوافع رئيسة، هي:

أ- الإدراك المتزايد أن بقاء المجلس، على ما هو عليه، لم يعد ملائمًا للمستقبل؛ فقد تعثرت مسيرة المجلس الطويلة في أداء أهم وظائفه، وهي: الوظيفة التكاملية طوال الثلاثين عامًا الماضية في ضوء تراكم التحديات الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية، وفي ظل وجود ميل للمجلس وبعض أعضائه للانخراط في قضايا "فوق إقليمية خليجية" على حساب قضايا تطوير المجلس، بعضها له علاقة بالجار الإيراني والآخر له علاقة بالجار العراقي لكن أبرزها

1 الرياض السعودية،31 مايو 2005.

كان ضمن الدائرة العربية الأوسع (لبنان، فلسطين، السودان)[1]، ودعوة الاتحاد من شأنها أن تعمل على تنظيم وتقنين علاقات دول الخليج مع جوارها القريب العربي والإقليمي والدولي بما يمنع اختراق المنظومة الخليجية ويضعها في إطار انتمائها العربي الصحيح ومصالحها الحقيقية[2].

ب- ثورات ما يسمى بالربيع العربي، والتي خلقت واقعًا جيوستراتيجيًّا جديدًا في المنطقة، ألقى بتداعياته على دول المجلس، وتطلَّب استدعاء فكرة التكامل الخليجي (الاتحاد) مجددًا لمواجهته، وهو سلوك يتماهى مع التجربة الخليجية على نحو ما سبق التوضيح، وإن اختلف في حدة تأثيره من دولة خليجية لأخرى، في إطار نوعين من التفاعل: ساخن، وشمل كلاً من البحرين وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية، والتي شهدت درجات متفاوتة من الاحتجاجات الشعبية، وهادئ، شملت الإمارات والكويت، والتي انحصرت فيهما الاحتجاجات الشعبية في مطالب محدودة بالإصلاح اقتصرت على عدد محدود من النخب الإعلامية والسياسية، بشكل يمكن وصفه بأنه مجرد إرهاصات محدودة، وهو الأمر الذي يفسر إلى حدٍّ كبير تفاوت مواقف تلك الدول من الدعوة للاتحاد على نحو ما سيرد ذكره[3].

ج- أن طرح صيغة الاتحاد يوفر لدول المجلس فرصة لإحداث تغيير سياسي متدرج، يستكمل ما بدأته بالفعل في هذا الشأن، ويجنبها الانزلاق للفوضى على نحو ما حدث في بلدان الربيع العربي الأخرى.

2- الدوافع الأمنية:

تنقسم بدورها إلى دافعين:

الدافع الأول: الحاجة إلى صياغة منظور جديد للأمن الإقليمي بعد ثورات ما يسمى بالربيع العربي يتضمن متغيرين أساسين جديدين طرآ على معادلة

1 أحمد دياب، "دور المخاطر الخارجية في طرح مبادرة الاتحاد الخليجي"، مجلة شؤون عربية، العدد 149، ربيع 2012، ص 30.

2 نصوح المجالي، "الاتحاد الخليجي.. هل يتحقق؟"، الرأي الأردنية، 27 ديسمبر 2012.

3 محمد السعيد إدريس، "مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية"، كراسات استراتيجية، العدد 227 السنة الحادية والعشرون، ديسمبر 2011، ص 26.

الأمن الخليجي، أحدهما داخلي؛ فلأول مرة تفرض مصادر التهديد الداخلية نفسها بما يعادل أو ربما يفوق مصادر التهديد الخارجية؛ حيث احتلت الأخطار الأمنية الداخلية قمة أولويات دول المجلس منذ بدء هذه الثورات، وأخذت تبحث عن بدائل وضمانات أمنية جديدة تتعامل مع خطر الاحتجاجات الداخلية، وذلك نتيجة شعور بالفراغ الاستراتيجي إزاء التعامل مع هذا النوع من الاحتجاجات، فعملت على اختبار الرأي العام في الداخل إزاء مشروعات لتحالفات أمنية من نوع جديد، وفي هذا السياق، طرحت مشروع ضم مملكتي الأردن والمغرب في صفقة عنوانها "الأمن مقابل الاقتصاد" أي إسهام الأردن والمغرب في الأمن الداخلي بالخليج مقابل دعم المملكتين من قبل دول المجلس اقتصاديًّا[1].

لكن هذا المشروع تراجع لأسباب عديدة تعود في الأساس إلى أن الثقة فيما يتعلق بالعائد الأمني لضم المملكتين اهتزت، بعدما بدأت التظاهرات تجوب شوارع الأردن والمغرب، وتضع شرعية العرش فيهما على المحك، وذلك خوفًا من تبعات ضم نظامين ملكيين تنازلا لضغوط الشارع بتعديلات دستورية وإصلاحات سياسية، ومن ثم ظلت المشكلة نفسها بالخوف من أن يؤدي طلب الأمن إلى استيراد عدم الأمن[2].

أما المتغير الثاني فخارجي، ويتمثل في ظهور خلافات مع الولايات المتحدة من جانب بعض دول المجلس، وخاصة السعودية بسبب الموقف الأميركي الداعم لثورات الربيع العربي والذي اعتبرته تلك الدول في صالح "محور الممانعة" في المنطقة الذي تتزعمه إيران التي رأت في تلك الثورات امتدادًا لثورتها وإيذانًا بتأسيس شرق أوسط جديد[3].

وقد ترتب على هذا، اهتزاز ثقة دول الخليج في دعم واشنطن، ومحاولتها صوغ استراتيجيات وقائية تعتمد على الذات أكثر من الارتكان إلى الخارج، عزز من ذلك أمران، الأول: تحقيق بعض الإنجازات الأمنية والتي يعكس جانبًا منها دور

1 معتز سلامة، "الطموح المبكر: دوافع وفرص قيام الاتحاد الخليجي"، ص 137.
2 المرجع السابق، ص 137.
3 أحمد دياب، "دور المخاطر الخارجية في طرح مبادرة الاتحاد الخليجي"، ص 31.

المجلس في تحرير الكويت عام 1991، ودوره في إعادة الأمن والاستقرار إلى البحرين في مارس/آذار 2011 من خلال قوات درع الجزيرة[1].

الدافع الثاني: أن دول الخليج وجدت نفسها -لأول مرة- من دون حماية ضد الخطر الداخلي، فليس ثمة بنود في الاتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة أو بريطانيا أو غيرهما تقرر دور القواعد العسكرية الأجنبية في حماية هذه الدول إزاء خطر اندلاع الاحتجاجات الداخلية، وهذه الوضعية تترك دول المجلس عند حد القلق[2]، وتدفعها إلى مزيد من الاعتماد على الذات وإقامة شبكة تحالفات جديدة.

- أما ثاني الدوافع الأمنية، فيتمثل في مواجهة الخطر الإيراني، ومحاولة طهران تحقيق الهيمنة على المنطقة عبر افتعالها العديد من الأزمات مع دول المجلس، لمد نفوذها إلى هذه الدول بعد هيمنتها على العراق ونفوذها في لبنان، إضافة إلى الشكوك المحيطة ببرنامجها النووي، والتي يزيد منها إقدام واشنطن على تنفيذ خطة إعادة نشر قواتها عبر العالم، ونيتها نقل بؤرة اهتمامها إلى شرق آسيا والمحيط الباسيفيكي، في الوقت الذي بدأ العراق فيه يتحول إلى ساحة خالصة للنفوذ الإيراني، وهو ما يعني أن عناصر القوة التي تتمتع بها إيران في مواجهة كل من دول الخليج العربية على حدة ضاعفت من خطورة النموذج الإيراني بالنسبة لتلك الدول، ويتمثل أول هذه العناصر في أن إيران كدولة واحدة تملك إرادة سياسية واحدة في مقابل عدد من الدول، فضلاً عن الموقع المتميز؛ ففي مقابل سبع دول عربية تقع على شاطئ الخليج الغربي أو الجنوبي، فإن إيران تحتل منفردة الساحل الشرقي لذلك الخليج، وبسيطرتها على جزر الإمارات الثلاث: أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى أضحت تمتلك نفوذًا على مضيق هرمز، وهو نفوذ لا يتأتَّى لأي من دول الخليج منفردة، وربما لا يتأتى لها مجتمعة[3].

يُضاف إلى ما سبق القوة البشرية؛ فرغم أن تعداد إيران في الوقت الحالي يصل إلى نحو 80 مليون نسمة، وهو ما يمكن أن يمثل ضغطًا على الاقتصاد، لكنه يمثل

1 عبد الله عبد الكريم، "مجلس التعاون بعد 25 عامًا على إنشائه"، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، مجلة شؤون خليجية، العدد 46، صيف 2006 ، ص ص 44-45.

2 معتز سلامة، "الطموح المبكر: دوافع وفرص قيام الاتحاد الخليجي"، ص 137.

3 لمزيد من التفاصيل حول خصوصية نشأة النظام الإقليمي الخليجي، انظر أيضًا: "محمد السعيد إدريس"، "النظام الإقليمي الخليجي"، ص ص 44-46.

طبقًا لحسابات التوازن الاستراتيجي رصيدًا لقوة الدولة الإيرانية لا تتمتع به أيٌّ من دول الخليج منفردة؛ إضافة إلى أن الأغلبية العظمى من تلك القوة هي عبارة عن مواطنين إيرانيين، قد يتنوعون عرقيًّا أو مذهبيًّا، ولكنهم جميعًا إيرانيون، أما في دول المجلس، فثمة هيكل سكاني مختل، وأول أوجه الاختلال يتمثل في الحجم الصغير للكتل السكانية في كل من هذه الدول[1].

ورغم أن البعض قد يعتقد أن القوة الاقتصادية لدول المجلس قد تعوض النقص المشار إليه في قدراتها البشرية أو العسكرية، فإنه تجب الإشارة إلى أن إيران لديها الكثير من نفس عناصر القوة؛ فهي ثالث أو رابع أكبر دولة منتجة للنفط وثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، كما تمتلك قدرات صناعية أخرى أكبر من تلك التي تمتلكها أية دولة خليجية أخرى[2].

3- الدوافع الاقتصادية:

فمجلس التعاون الخليجي منذ إنشائه 1981 وهو يسير على خطوات التكامل وصولاً إلى الاندماج الاقتصادي، بدأت بالاتفاقية الاقتصادية الموحدة الأولى 1981 إلى منطقة التجارة الحرة 1983 إلى الاتفاقية الاقتصادية الثانية 2001 ثم الاتحاد الجمركي 2003 والسوق المشتركة 2008 والاتحاد النقدي 2010، فضلاً عن المشروعات المشتركة ومشروعات ربط البنى التحتية كالربط الكهربائي ومشروع سكة حديد الخليج، إلا أن هذه المسيرة واجهت تحديات استراتيجية وهي تسعى إلى تحقيق هدف تنويع مصادر الدخل بالاعتماد على مصادر مستدامة، وهذه التحديات ارتبط استمرارها بتعدد السيادات، ومن ثم لم تتمكن صيغة التعاون القائمة من تجاوزها، وتتمثل في ضيق حجم السوق الناتج عن قلة عدد سكان كل دولة على حدة؛ ما يترتب عليه من ناحية ضعف جدوى المشروعات الاقتصادية الصناعية والخدمية والمرتبطة بوفورات الحجم، ومن ناحية أخرى ضعف الطاقة

1 محمد السعيد إدريس، "النظام الإقليمي الخليجي"، ص ص 44-46.

2 مصطفى علوي، "ثلاثون عامًا على مجلس التعاون الخليجي: تحليل استراتيجي للتحديات والفرص"، ورقة مقدمة لمناقشات الحلقة الثانية والعشرين لمجلس الفكر العربي، بعنوان مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعيده الثلاثين.. عرض وتقييم لإنجازات مضت ورؤية مستقبلية، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2012/12/16.

الاستيعابية وما أدى إليه من توجه معظم الوفورات النفطية للاستثمار في الخارج ومن ثم تعرضها مرات عديدة لمخاطر هذا الاستثمار. وإذا كانت دول المجلس وصلت ببنيتها التحتية إلى مستويات عالمية، فإن الاستثمارات في المجال الإنتاجي مالت إلى تعزيز الطابع التنافسي للمشروعات كما هو حادث في مجالات البتروكيماويات والألومنيوم والخدمات المالية أكثر من تدعيمها لهدف التكامل الاقتصادي؛ ما أنتج ارتفاع درجة التركيز السلعي في الصادرات والإيرادات العامة؛ حيث هيمنة النفط، في مقابل التنوع الشديد في الواردات من الخدمات والسلع الغذائية إلى الاستهلاكية إلى الوسيطة والإنتاجية، وهو ما أدى إلى ارتفاع درجة الانكشاف على التغيرات الخارجية، كما أن صيغة التعاون لم تفلح في ترجمة القوة الاقتصادية لدول المجلس ممثلة في ناتج محلي إجمالي يبلغ نحو 1,6 تريليون دولار وإنتاج نفطي يومي يُقدَّر بـ 17 مليون برميل خلال عام 2012[1] في قوة تساومية في الاقتصاد الدولي الذي تحكمه علاقات التكتلات، وهو ما يبرز الحاجة إلى الانتقال من صيغة التعاون إلى صيغة الاتحاد التي تقوم على الاتفاق ثم الالتزام كما حدث مع الاتحاد الأوروبي.

4- الدافع الديمغرافي:

تعاني دول مجلس التعاون من مشكلة ديمغرافية خطيرة تتمثل في أن بعض مواطني هذه الدول أصبحوا يشكِّلون أقلية في بلدانهم؛ حيث تمثل العمالة الوافدة ما لا يقل عن 50% من إجمالي السكان في السعودية، و70% في عمان، و70% في البحرين، وفي الكويت 80%، وتصل في بعض الدول مثل الإمارات وقطر إلى 90%[2]. وإذا لم تعالج هذه المشكلة فإن التركيبة السكانية، سوف تتغير في بعض دول المجلس وهذا له محاذيره الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها التي لا تخفى على الجميع، ومن شأن تطبيق فكرة الاتحاد معالجة هذه المشكلة؛ حيث سيسمح بحرية تنقل القوى العاملة الخليجية المتخصصة للعمل لسد احتياجات أي بلد خليجي في مجلس التعاون، وهو ما يحقق هدفين، الأول: تقليص نسب البطالة

1 اليوم السعودية، 19 فبراير 2013.

2 باقر سليمان النجار، "الأزمة المالية العالمية والعمالة الوافدة"، السياسة الدولية، العدد 82، أكتوبر 2010، ص 182.

العالية التي تعاني منها بعض دول المجلس، والثاني أيضًا تقليص أعداد العمالة الأجنبية فيها[1].

ثالثًا: تحديات التحول إلى الصيغة الاتحادية

إن الصيغة الاتحادية التي يمكن أن يُنظر إليها باعتبارها أعلى مراتب التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي يواجه تحقيقها نوعين من التحديات، الأول: مرتبط بدول مجلس التعاون الخليجي الست نفسها وموقفها من صيغة الاتحاد في ضوء رفض أو تحفظ بعضها على هذه الصيغة، والثاني: مرتبط بالتحديات الإقليمية (المرتبطة بموقف إيران الرافض لها)، والدولية (المتعلقة بموقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي غير الواضح من الاتحاد الخليجي).

1 – التحديات المرتبطة بموقف دول الخليج من صيغة الاتحاد ومبرراتها:

لقد جاء طرح المملكة العربية السعودية لفكرة الاتحاد الخليجي وتأييد البحرين لهذه الفكرة؛ حيث طالب رئيس وزرائها بضرورة الإسراع بخطوات الانتقال إلى الاتحاد كمطلب شعبي قبل أن يكون توجهًا رسميًّا، استنادًا إلى ما يمثله الاتحاد[2] من حماية لدول الخليج ولمنجزاتها ولمشاريعها التنموية[3].

ذلك التأييد قابله موقف بعض الدول الخليجية الرافض والمتحفظ على فكرة الاتحاد، وما يعنيه ذلك من احتمال عدم تبني صيغة الاتحاد بوضعها الراهن رغم أن السعودية والبحرين اقترحتا أن يبدأ الاتحاد بمن يرغب ليشمل دولاً أخرى حال اقتناعها بفكرته وجدواه؛ فالواضح أن كلاً من الكويت وعُمان والإمارات تعارض فكرة الاتحاد، ولكنها لم تعلن ذلك رسميًّا، وإن بدا الموقف الكويتي هو الأبرز بهذا الصدد؛ حيث ربط رئيس مجلس الأمة الأسبق "أحمد السعدون" بين فكرة تطوير العلاقة بين دول الخليج إلى مستوى الاتحاد وبين نوعية النظم بالمنطقة، فاختلاف

---

1 سلطان عبد العزيز العنقري، "الاتحاد الخليجي إلى أين؟!"، المدينة السعودية، 25 ديسمبر 2012.

2 انظر كل من: الوسط، أخبار الخليج، الوطن البحرينية، الخليج والبيان الإماراتية، وكالة الأنباء البحرينية، الشرق الأوسط، 13 فبراير 2012 و21 فبراير 2012 و27 مايو 2012.

3 اليوم السعودية، 14 يناير 2013.

النظم السياسية بين دول الخليج يعوق إتمام مشروع الاتحاد؛ إذ ليس ثمة دستور في السعودية ولا برلمان على العكس من الكويت[1]. ونفس الفكرة أيضًا يتبناها "علي الراشد" رئيس مجلس الأمة الحالي؛ إذ يرى أن فكرة الاتحاد من قبيل الأمنيات التي تتطلب اتفاقية تكامل تشريعي كي تصل دول الخليج للاتحاد[2].

كما يتضح الرفض العماني بدوره في تصريح وزير الخارجية "يوسف بن علوي" الذي أكد في 15 مايو/أيار 2012 أن الاتحاد الخليجي فكرة لا يستوعبها الجيل الحالي وأنه لا يمكن لدول الخليج تقمص تجارب الآخرين، ومثل هذا الموقف يرجع إلى توجه عُمان لحماية هويتها، وقد يكون ذلك الدافع أيضًا لرفضها عام 2006 الانضمام لمشروع العملة الخليجية الموحدة الذي لم ينفذ حتى اليوم[3].

ومن جهتها تخشى الإمارات مما يصفه البعض بالسيطرة السعودية على الاتحاد حال قيامه، وهو موقف عكسه من قبل رفضها عام 2009 قيام اتحاد نقدي خليجي لإصرار الرياض على استضافة مقر البنك المركزي وتنافسها مع السعودية على مقر القيادة المركزية للدرع الدفاعي الصاروخي المزمع إقامته بالتعاون مع الولايات المتحدة لمواجهة التهديدات الإيرانية بمنطقة الخليج[4]. أما قطر فتبدو متحفظة لكنها ترى ضرورة التركيز على علاقات التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، كما تخشى أن يؤثر الاتحاد على طموحاتها الخارجية للعب دور أكبر على الساحتين الإقليمية والدولية، فضلاً عن أنها لا تحبذ اتباع سياسة دفاعية مشتركة[5].

ومن واقع استقراء مواقف الدول الخليجية (الرسمية والشعبية) سواء المؤيدة أو الرافضة أو المتحفظة على صيغة الاتحاد؛ يمكن القول بوجود عدة اعتبارات تؤثر على مواقف تلك الدول من ذلك الاتحاد، وهي:

- التباين السياسي بين دول المجلس؛ فرغم التماثل بين أنظمة الحكم الخليجية كونها ملكيات وراثية، فإن هناك تباينات سياسية عديدة في مستوى الحريات

1 الجارديان البريطانية، 15 مايو 2012.
2 العربية، 5 مايو 2013 www.alarabyia.net
3 الشرق القطرية، 21 مارس 2012.
4 عماد المرزوقي، "الطريق نحو الاتحاد الخليجي"، الرأي الكويتية، 12 فبراير 2012.
5 المصري اليوم، 16 مايو 2012.

المدنية والسياسية وحرية الرأي والتعبير ودور البرلمان في الحياة السياسية فيها، وهذه المسألة تطرح إشكاليات لأي كيان اتحادي مستقبلي[1].

- تباين دوائر الانتماء في دول مجلس التعاون، وما يترتب على ذلك من حقوق والتزامات متداخلة أو متعارضة؛ فالمجلس بتكوينه الحالي يتأثر بعدة نظم إقليمية ودولية أخرى، أولها: النظام الإقليمي الخليجي (الذي يتكون من دول مجلس التعاون الست إضافة إلى إيران والعراق واليمن)، وبالنظام الإقليمي العربي الذي يرتبط به بوشائج عديدة قد لا تتوافر في العديد من النظم الإقليمية الأخرى، كما أنه يرتبط أيضًا بالنظام الإقليمي شرق الأوسطي الذي يتكون من دول مجلس التعاون الست إضافة إلى باقي الدول العربية ودول الجوار العربي الثلاث، وهي: إسرائيل وتركيا وإيران، وهذا التعدد في دوائر الانتماء يفرض قيودًا على حرية الحركة لمجلس التعاون كان من نتائجه إخفاق المجلس في بلورة مواقف خارجية موحدة أو منسقة تجاه بعض القضايا الإقليمية والدولية، بل ووقوع خلافات وتباينات في وجهات النظر والمواقف بين بعض الدول الأعضاء بشأن قضايا ثنائية أو إقليمية أو دولية[2].

ومثل هذه الأوضاع ترجع إلى عدة أسباب، أولها: تغلب العلاقات الثنائية على العلاقات الجماعية داخل إطار المجلس كمنظمة، وعدم وجود قواعد محددة تلزم الدول الأعضاء بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في نطاق المجلس[3]. وثانيها: سيطرة هاجس السيادة والخوف من بروز دور دول على حساب أخرى داخل المجلس. وثالثها: استمرار التأثير الواضح للعامل الخارجي على العلاقات الخليجية البينية، وخاصة العلاقات مع الولايات المتحدة في ظل حرص الأخيرة على التعامل مع دول المجلس بشكل فردي، وغياب استراتيجية

---

1 الخليج الإماراتية، "السيناريوهات المحتملة الاتحاد الخليجي"، 13 مايو 2012.

2 مصطفى عبد العزيز مرسي، مناقشات الحلقة الثانية والعشرين لمجلس الفكر العربي، بعنوان "مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعيده الثلاثين.. عرض وتقييم لإنجازات مضت ورؤية مستقبلية"، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2012/12/16.

3 محمد سعد أبو عامود، "الخليج والمسألة العراقية من غزو الكويت إلى احتلال العراق 1990 – 2003" (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2003)، ص 9.

خليجية موحدة في التعامل مع واشنطن، ولا سيما في ظل تعدد الرؤى بشأن واقع ومستقبل الدور الأميركي في مسألة أمن الخليج.

- التباين في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأوزان بين دول المجلس؛ حيث تبلغ مساحة دول المجلس الخمس (باستثناء السعودية) 423,071 ألف كم2، وهو ما يقل عن خُمس مساحة السعودية وحدودها البالغة 2,240,000 كم2، كما يقترب عدد سكان السعودية (27 مليون نسمة) من مرة ونصف المرة من إجمالي عدد سكان دول المجلس الخمس الأخرى مجتمعة (15,6 مليون نسمة) وذلك ما جعل هناك خللاً كبيرًا بين دول الاتحاد.

وفي ما يتعلق بمستويات الدخول تشير المقارنات إلى اختلافات أشد وأعمق بين دولة تأتي في مرتبة فريدة وهي قطر بنصيب 107 آلاف دولار للفرد سنويًّا من الدخل القومي، ودول تأتي في مرتبة متوسطة مثل الكويت والإمارات بنصيب 47 ألف دولار و59 ألف دولار سنويًّا على التوالي، ودول بمرتبة أقل مثل البحرين والسعودية وعُمان بنصيب 28 و23 و23 ألف دولار على التوالي كنصيب للفرد من الدخل القومي الإجمالي في عام 2011[1].

وهذا التباين النسبي، يدفع دول المجلس الصغيرة للتخوف أكثر من تأثير الاتحاد على سيادتها ووضعيتها التمايزية؛ حيث أصبح مشروع الاتحاد يهدد – وفق رؤى الدول الصغيرة– بسحب المزايا التي كانت تحصل عليها أثناء مرحلة التعاون الخليجي من قبيل المساواة في السيادة واستقلالية القرارات[2].

- تباين الأولويات والأخطار، فدول المجلس لا تمتلك جميعها نفس النظرة والرؤية للإحساس بالخطر؛ فسلطنة عُمان، لا ترى إيران تهديدًا أمنيًّا بالدرجة نفسها، أو الكيفية التي تراها بها البحرين أو السعودية، ولا بالصورة نفسها التي تراها الإمارات أو الكويت، كما أن قطر تمتلك هي الأخرى رؤية مغايرة تجاه إيران. وبالتأكيد فإن الإحساس بالخطر الداخلي متشابه في كل دول المجلس على نحو يدفعها للاتحاد، ولكن تصورات كل منها لحل أزمات الداخل

1 معتز سلامة، "الطموح المبكر: دوافع وفرص قيام الاتحاد الخليجي"، ص 138.

2 يوئيل جوجنسكي، "هل دول الخليج في طريقها للاتحاد؟"، ترجمة لبنى نبيه، الشرق الأوسط، 15 ديسمبر 2012.

تختلف عن الأخرى[1]، وفضلاً عن تباين الإحساس بالأخطار هناك تباين في النظرة للاتحاد من التكوينات الداخلية في دوله والوحدات الأدنى، فلدى التكوينات الشيعية بدول المجلس حساسيات خاصة من مشروع اتحادي يكرس وضعية الإلحاق -وفق ما تراها- بالمملكة العربية السعودية، ويهدف إلى تذويبهم في كيان اتحادي كبير، يهدد هويتهم ونسبتهم إلى جملة السكان، فضلاً عن أن دولة اتحادية ناجحة، مثل الإمارات تجد أن الاتحاد يهدد بتذويب إماراتها الصغيرة وكيانها الاتحادي في كيان أكبر، قد يدفع إحدى إماراتها مستقبلاً لتكريس علاقاتها مع دولة من دول الاتحاد على حساب الدولة الاتحادية الأصلية[2].

- تضاؤل الإضافة التي يمكن أن تضيفها الصيغة الاتحادية على المجلس الراهن، فوفقًا للصيغة المعلنة، فإن الاتحاد من وجهة نظر بعض الدول الأعضاء لن يضيف كثيرًا إلى الصيغ القائمة، وحين وجدت السعودية اعتراضًا أو تحفظًا من جانب بعض دول المجلس، فإنها عبَّرت عن رؤية للاتحاد أقل من أن تقدم إضافة جديدة إلى المجلس القائم. فإذا أضفنا إلى ذلك عوامل فقدان الثقة البينية، وضعف المؤسسية، وتعثر العديد من المشروعات الكبرى التي طرحت خلال العقود الثلاثة الماضية، ضمن كيان مجلس التعاون -الأقل طموحًا من الاتحاد المنتظر- يتبين أن مشروع الاتحاد الخليجي يمثل قفزة كبيرة على واقع مختلف[3].

2 - التحديات الإقليمية والدولية:

بعيدًا عن التحديات المرتبطة بدول الخليج نفسها من صيغة الاتحاد هناك تحديات تتعلق بالبيئتين الإقليمية (مرتبطة بمواقف أطراف إقليمية مثل إيران)، والدولية (مرتبطة بمواقف أطراف دولية كالولايات المتحدة)؛ وذلك في ظل رفض بعضها الشديد للاتحاد وغموض موقف البعض الآخر.

---

1 معتز سلامة، "الطموح المبكر: دوافع وفرص قيام الاتحاد الخليجي"، ص 138.
2 المرجع السابق، ص 139.
3 المرجع السابق، ص 139.

أ- تحدي البيئة الإقليمية: تعد إيران أهم الأطراف الإقليمية المعنية بأية صيغة تعاونية أو وحدوية من جانب دول الخليج العربية؛ حيث ترى أنها موجهة ضدها، ومن منطلق ذلك كان رفضها ابتداءً لمجلس التعاون الخليجي، ومن ثم رفضها الشديد لفكرة "الاتحاد" لأنه سيعظِّم من قدرات دوله على مواجهة المطامع الإيرانية في المنطقة، ويجسد ذلك الرفض وصفها مقترح الاتحاد بـ "المؤامرة الخبيثة"، وطلبها ضم البحرين إلى إيران؛ حيث أعلن رئيس برلمانها "علي لاريجاني" أن "البحرين ليست لقمة سائغة بإمكان السعودية ابتلاعها بسهولة"[1]. وهو موقف تتراجع فرص تأثيره على مصير فكرة الاتحاد، خصوصًا مع الدعم العربي لتلك الفكرة، وانتقاد الجامعة العربية الموقف الإيراني المعارض للاتحاد.

ب- تحدي البيئة الدولية: وهذا التحدي مرتبط بالموقف الأميركي؛ حيث يبدو هذا الموقف غامضًا، ومطروحًا بشأنه تفسيران، الأول: يذهب إلى تأييد فكرة الاتحاد لضمان تدفق الطاقة، وكبح طموحات إيران وتهديداتها للمنطقة، أما الثاني فيذهب إلى تحفظ واشنطن على تلك الفكرة من منطلق مقاومتها للتجارب الوحدوية في المنطقة العربية لحسابات استراتيجية ترتبط بنظرية الأمن القومي الأميركي وتكامله مع الأمن الإسرائيلي[2].

رابعًا: مستقبل فكرة الاتحاد، وفرص ضم دول أخرى للمنظومة الخليجية:

إن التباينات السابقة ولا سيما المرتبطة بدول مجلس التعاون الخليجي الست تضع مصير الاتحاد أمام ثلاثة سيناريوهات:

1. سيناريو التأجيل المتكرر للبت في المشروع: بحيث تختفي الفكرة من ذاتها، بعد غياب الدوافع التي أنتجتها، دون إعلان الفشل، أو بروز تهديدات مختلفة نوعيًّا، تدعو إلى أطروحات مغايرة، ولا يعود مشروع الاتحاد مناسبًا لها، وذلك هو ما يحدث بالضبط مع مشروعات كبرى في العمل الخليجي، مثل

1 مروى حسن، "الاتحاد الخليجي الإيراني"، الأخبار المصرية، 29 مايو 2012.

2 نزار السمرائي، "موقف واشنطن من الاتحاد الخليجي"، متاح على الرابط التالي: strategysa.com/?p=19 //http

العملة الخليجية الموحدة، والسوق الخليجية المشتركة، والبنك المركزي الخليجي، والمواطنة، وفي هذا السيناريو يفترض أن يبقى مشروع الاتحاد الخليجي للاستهلاك المحلي ولا سيما في فترة الثورات العربية، وهي فترة تقتضي مزيدًا من الفاعلية والحيوية في طرح الأفكار الجديدة، والتعاطي معها[1].

2. سيناريو الإبقاء على صيغة المجلس لكن بمسمى الاتحاد: وهذه الصيغة تعني الإبقاء على جوهر المجلس مع شكل وقالب واسم الاتحاد وتنشيط الهيئات وتغيير المسميات، ويعزز ذلك حرج الدول الخليجية من إجهاض مشروع تبنته السعودية والملك "عبد الله" نفسه، كما أن الإعلان عن فشله سيكون له مردودات داخلية بعد ارتفاع طموح المواطن الخليجي والنخبة[2].

3. سيناريو اتباع نسق كونفيدرالي أقرب إلى النسق الأوروبي: فالدول الأوروبية رغم صراعاتها التاريخية واختلافاتها اللغوية والعرقية نجحت في تطوير نموذج هو الأنجح في التعاون والتكامل، ودول الخليج بما يجمعها من تاريخ ولغة وثقافة وما تملكه من موارد طبيعية مؤهلة لتطوير نموذج مماثل. وهنا يعتبر النموذج الكونفيدرالي الأوروبي الأنسب لدول الخليج من النموذج الفيدرالي؛ حيث يرى الكثير من الخليجيين أن هذا الأخير مبالغ فيه وهدف ما زال بعيد المنال لاعتبارات خاصة بهوية كل دولة واعتبارات السيادة والخصوصية وتضارب القوانين[3].

وترتبط بقضية مستقبل فكرة الاتحاد الخليجي قضية أخرى هامة مرتبطة بالمستقبل أيضًا، وهي ضم أعضاء جدد للمنظومة الخليجية، وذلك في ضوء ما يُطرح بشأن ضم دول مثل اليمن والأردن والمغرب إلى مجلس التعاون. فلو بدأنا بالأردن والمغرب، فإنه كان هناك ترحيب من بعض دول الخليج بضم الدولتين في

---

1 فرحات حسام الدين، "الاتحاد الخليجي.. ولادة قيصرية"، صحيفة الأهرام، 18 ديسمبر 2012.

2 معتز سلامة، "الطموح المبكر: دوافع وفرص قيام الاتحاد الخليجي"، ص 139.

3 العزب الطيب الطاهر، "الاتحاد الخليجي.. في التأني السلامة"، الأهرام 19 مايو 2012 – وأيضًا ليلى الصراف، "وفود في القمة الخليجية فوجئت بتأجيل الاتحاد"، القبس الكويتية، 15 مايو 2012.

حين كانت هناك معارضة من دول أخرى وتلك المسألة حسمتها القمة الخليجية الـ 32 في ديسمبر/كانون الأول 2011 بعدم ضم دول أخرى للمجلس في تلك المرحلة، نتيجة للأسباب السابق الإشارة إليها عند تناول الدوافع الأمنية لقيام الاتحاد. أما بالنسبة لليمن فمسألة ضمه للمجلس بناء على طلبه من المسائل المثيرة للجدل خليجيًّا و لم تحسم حتى الآن رغم ضمه رسميًّا إلى بعض هيئات المجلس تمهيدًا لمنحه عضوية كاملة.

وهناك من يرى أن حظوظ اليمن في الانضمام للمجلس في تزايد لعدة اعتبارات، أهمها: التواصل الجغرافي والموقع الاستراتيجي؛ فاليمن جغرافيًّا يشكِّل عمقًا استراتيجيًّا للسعودية وعُمان والعكس صحيح، والقرب الجغرافي يجعل كل طرف عرضة للتأثر بأية تطورات سلبية يمكن أن يشهدها الطرف الآخر، وتحديدًا ذات الطابع الأمني، كما أن الموقع الاستراتيجي لليمن يضاعف من أهميته خليجيًّا؛ إذ يسيطر على مضيق باب المندب الممر الملاحي الحيوي لتجارة النفط الدولية، علاوة على التشارك الحضاري والديني والثقافي؛ الأمر الذي يجعل عملية التكامل والاندماج أمرًا ممكنًا وقابلاً للنجاح[1].

بيد أن بروز البُعد الطائفي على الساحة اليمنية، وظهور ما يسمى بـ "الحراك الجنوبي" في جنوب اليمن والذي يسعى إلى فك الارتباط مع صنعاء يعني خلق مشاكل أمنية لدول الخليج إذا ما تطورت الأمور إلى صراع مسلح (كالذي حدث عام 1994)، أو إذا حدث وانقسم اليمن لجهة إحياء أزمات الحدود من جديد مع السعودية وعُمان، وبروز معضلة الإرهاب ومشكلة القرصنة بالقرب من المياه الإقليمية لليمن، وتدهور الأوضاع الاقتصادية به، وهو ما يمثل تحديات كبيرة أمام انضمامه لمجلس التعاون[2].

---

1 محمد مصطفى زرير، "انضمام اليمن إلى مجلس التعاون.. مقدمات أساسية"، شؤون خليجية، العدد 29، ربيع 2002، ص 68.

2 أحمد محمد أبو زيد، "العلاقات اليمنية مع دول مجلس التعاون الخليجي منذ حرب الخليج الثانية"، دراسة غير منشورة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2008 – 2009، ص ص 78 – 81.

خاتمة:

بعد أن استعرضت هذه الورقة البحثية دوافع التحول إلى الصيغة الاتحادية وموازنتها مع التحديات التي تقف حائلاً أمام تنفيذها؛ نجد أنه رغم عظم هذه التحديات، فإن تنفيذ الاتحاد بصيغته المطروحة، ستترتب عليه نتائج عديدة، ستصب إيجابًا في دعم مسيرة التكامل الخليجية، ومعالجة الإشكاليات السياسية والاقتصادية والأمنية، وذلك على النحو التالي[1]:

أولاً: على المستوى السياسي: سيساهم الاتحاد في تبني سياسة خارجية موحدة، وتوسيع نطاق حركتها، وإيجاد نوع من التوازن في التحرك السياسي الخارجي، سواء على مستوى مجلس التعاون ككل أو على مستوى دوله فرادى، والتأسيس لدبلوماسية خليجية موحدة تسمح بالتمايز في أدوار دوله، وبما يجعل مجلس التعاون يتحول في مواقفه وتحركاته الخارجية من مستوى "رد الفعل" إلى مستوى "الفعل"، وبما يساعد على التغلب على معضلة غياب التنسيق في المواقف السياسية والتي من أمثلتها المواقف المتباينة من إيران[2].

ويعود ذلك إلى أن الاتحاد المحتمل سيتضمن عدة تعديلات على النظام الأساسي وعلى آليات عمله تحقيقًا للهدف السابق، وذلك على النحو التالي:

1- وضع إطار قانوني جديد يضمن تحويل مجلس التعاون من منظمة دولية إقليمية ذات طابع حكومي، إلى منظمة دولية إقليمية ذات طابع اندماجي، وتعديل النظام الأساسي للمجلس للتغلب على ضعف بنيته الهيكلية.

2- اتخاذ القرارات بالأغلبية وليس بالإجماع، ووضع آلية للجزاءات في الميثاق لإلزام الدول بما وافقت عليه بمحض إرادتها.

3- إيجاد آلية حقيقية لتسوية المنازعات، بديلة عن "هيئة تسوية المنازعات" التي لم تخرج إلى حيز الوجود على الإطلاق.

---

1 هدى الصالح، "قادة دول مجلس التعاون يجتمعون بالرياض اليوم لبحث اتحاد من 3 سلطات لا تتدخل في السيادة"، الشرق الأوسط، 15 أبريل 2012.

2 محمد إبراهيم منصور، "قراءة نقدية في تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، ورقة بحثية عرضت في مناقشات الحلقة النقاشية الثانية والعشرين لمجلس الفكر العربي، بعنوان مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعيده الثلاثين.. عرض وتقييم لإنجازات مضت ورؤية مستقبلية، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2012/12/16.

4- تفعيل دور الأمانة العامة لتقترب في صلاحياتها من صلاحيات المفوضية الأوروبية في بروكسل.

5- تحويل الهيئة الاستشارية إلى "برلمان خليجي" منتخب على غرار "البرلمان الأوروبي".

6- استحداث منصب ممثل للشؤون الخارجية والأمنية لمجلس التعاون الخليجي على غرار منصب ممثل الشؤون الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي.

ثانيًا: على المستوى الأمني، سيساهم الاتحاد في تعزيز التعاون والتكامل الأمني والعسكري، وإيجاد رؤية استراتيجية موحدة ومحددة سلفًا حول طبيعة الترتيبات الأمنية المشتركة، بدلاً من اتباع أسلوب رد الفعل.

ويتيح الاتحاد الجديد عدة تأثيرات على هذا المستوى:

- أولها مراجعة "الاستراتيجية الأمنية الشاملة" التي أقرها قادة دول المجلس عام 1987، بشكل يحقق مفهوم "الشمولية". ثانيها مواجهة الإرهاب برؤية متكاملة، عبر مجابهة أسبابه ومصادره، وتعزيز وتوثيق التعاون الأمني بين دول الخليج نفسها، وبينها وبين دول العالم المختلفة. ثالثها تفعيل خطط مواجهة ظاهرة العمالة الأجنبية، بالتوسع في سياسة توطين الوظائف وخلجنتها أو تعريبها حفاظًا على الهوية العربية للمجتمعات الخليجية. رابعها إعلاء مبدأ المواطنة، وهو مبدأ يصبح معه جميع المواطنين متساوين، وأصحاب فرص متساوية. وخامسها صياغة ترتيبات مستقبلية للأمن في منطقة الخليج، تشمل البيئة الإقليمية المحيطة، وذلك بالعمل على حل مشاكل اليمن (فقر وصراع داخلي)، ووضع رؤية واضحة لمستقبل العراق، بما يحفظ وحدته واستقلاله، وهويته العربية والإسلامية، فضلاً عن الحل السلمي لأزمة البرنامج النووي الإيراني.

ثالثًا: على المستوى الاقتصادي؛ إذ يترتب على التحول إلى حالة الاتحاد تبني سياسات اقتصادية ومالية ونقدية وتجارية واحدة تقوم على صياغتها ومتابعة تنفيذها سلطة واحدة، بما يمكّن من تحول العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس إلى علاقات تكاملية، كما يخلق الاتحاد من دول المجلس معًا قوة اقتصادية عالمية بناتج محلي إجمالي يبلغ نحو 1,6 تريليون دولار[1]. كما يؤدي الاتحاد أيضًا إلى امتلاك قوة في المعاملات التجارية الدولية تفوق بكثير القوى المبعثرة للأعضاء بدون الاتحاد.

1 صندوق النقد الدولي، "الآفاق الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى"، أكتوبر 2012.

الربيع العربي والحراك السياسي الداخلي في دول مجلس التعاون الخليجي: الحالة الكويتية نموذجاً

د. أسامة الجهيم

مقدمة:

تشترك المنطقة العربية في امتداد إقليمي واحد وعمق استراتيجي متكامل بحيث يصعب الفصل بين متغيرات تحدث في جزء من هذه المنطقة دون أن يكون لهذا التغيير تأثير على باقي المناطق والأقاليم. فحتى عهد قريب كانت قضية فلسطين هي الهاجس المشترك للشعوب العربية التي ترى أن عدم استعادتها أو المطالبة بها يعد انتهاكًا لكرامتها كشعوب، وحيثما كانت تخرج مظاهرة في قُطر من الأقطار العربية تطالب بنصرة القضية الفلسطينية تجد صداها بعد أيام بمسيرات مشابهة في دول عربية أخرى. هذا من المنظور السياسي، ولا يختلف الأمر عنه من المنظور الاقتصادي المشترك من وجهة نظر الشعوب التي ترى أن مصادر رزقها مرتبطة بدول أخرى بالمنطقة العربية.

واستنادًا إلى هذا الترابط ما زالت –وستستمر– الشعوب العربية تتأثر ببعضها البعض سلبًا وإيجابًا، ومن أهم هذه التأثيرات تأثير الربيع العربي على شعوب دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة في حالة الحراك السياسي النشط في دولة الكويت كنموذج متزامن مع هذا الحراك في المنطقة العربية الأوسع نطاقًا.

على الرغم من كون دولة الكويت كانت صاحبة تجربة ديمقراطية سياسية رائدة في المحيط العربي عموماً والخليجي على وجه الخصوص، وهي التجربة التي تمتد لأوائل القرن الماضي؛ فإنها لم تكن منعزلة عن التأثر بالتطورات التي تشهدها

بعض الدول العربية منذ أواخر العام 2010 وحتى الوقت الراهن. ويعزى هذا التأثر بتطورات المحيط الخارجي إلى الطبيعة المنفتحة التي تتسم بها الشخصية الكويتية عموماً، وتطلعها المستمر للاحتكاك بالآخر والتأثير فيه والتأثر به والاستفادة من تجاربه في شتى المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها. ومن ثم، لم يكن تأثر الكويت بالربيع العربي من باب المصادفة أو المفاجأة، غير أنَّ الجديد في هذه الحالة هو خصوصية التأثر الكويتي بهذه الظاهرة العربية، وهي الخصوصية التي تعود لاعتبارات موضوعية ترتبط بعوامل مجتمعية، وسياسية، وتاريخية فريدة للشعب والمجتمع في دولة الكويت.

تعالج هذه الورقة البحثية الحراك السياسي الكويتي في ضوء الربيع العربي، وتناقش ما إذا كان يعكس هذا الحراك امتداداً للحالة العربية أو أنه ربيعاً بمذاق كويتي خاص؟

أولاً: الربيع العربي والحالة السياسية الكويتية:

لعله من المهم قبل الخوض في تحليل الحالة الكويتية خاصة والخليجية على وجه العموم؛ مناقشة ماهية الربيع العربي وبيان أسبابه بشكل موجز ومن ثم مقارنته بما يحدث حاليًا في الكويت من تطابق في الحراك أو الأهداف.

لقد انقسمت بواعث الربيع العربي الحالي إلى عدة مسببات مترابطة ومتداخلة تمثلت على وجه العموم في ثلاثة محاور رئيسية: سياسية واجتماعية واقتصادية، وإن كان لكل بلد خصوصيته وتجربته الفريدة التي تميزه عن النماذج الأخرى. فقد تمثل المحور الاجتماعي للربيع العربي في غياب العدالة الاجتماعية لدى بعض فئات المجتمع مما جعلها تشعر بظلم بسبب انتقاص حقوقها الاجتماعية مما دفعها للخروج والمشاركة بغية إزاحة النظام السياسي القائم الذي أوجد هذه التفرقة والطبقية الاجتماعية؛ وبالتالي هدف هذا البُعد للربيع العربي إلى تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية[1].

1 سعد البزاز، "تحديات تعرقل العدالة الاجتماعية في دول الربيع العربي"، جريدة الزمان، 19-2-2013.

http://www.azzaman.com/?p=26937

أما المحور السياسي؛ فقد تمثل في التفرد بالسلطة من قبل حزب معين أو جماعة أو تيار سياسي بعينه وسيطرته على مقاليد الحكم دون وجود تداول للسلطة بين أفراد الشعب، ودون وجود للرأي والرأي الآخر مما أدى إلى وجود حالة من الاحتقان السياسي نتج عنها مشاركة التيارات والقوى السياسية المعارضة في هذا الحراك[1]، لا سيما أن أغلب هذه التيارات كان له مشاركات إيجابية في السابق في الحراك السياسي إلا أن أغلبها لم يحرز النتائج المتوقعة، ورغم ذلك استمرت هذه التيارات في حراكها وشاركت بفعالية في الربيع العربي، وينضم إلى هذه الفئة المفكرون والكتَّاب وأصحاب الرأي.

ويتمثل المحور الثالث للربيع العربي في الجانب الاقتصادي الذي عبَّر عن نفسه في تفشي الفساد الإداري والمالي في الدول التي شهدت هذا الربيع على نحو جعله أحد سمات هذه المجتمعات[2]، بل وتكرس أكثر في أفراد السلطة التي كانت تهيمن على مقدرات الشعوب؛ مما أوجد الطبقية الاقتصادية بين أفراد سلطة فاسدين وفاحشي الثراء من جهة وبين أفراد الشعب والإصلاحيين المنتمين لطبقات اقتصادية متدنية من جهة أخرى، حتى غابت بشكل كبير في أغلب الدول العربية "الطبقة الوسطى"[3]، والتي تُعتبر هي الأساس في تحريك الاقتصاد في أية دولة.

ومع وجود فئة تتفرد بالسلطة وتقمع الرأي الآخر وتمتلك حقوقًا اجتماعية لا يمتلكها بقية أفراد الشعب، واستحواذها على القوة المادية التي حصلت عليها بطرق غير مشروعة؛ بدأت هذه الشعوب تنظر إلى الخلاص من هذا الهاجس والحرمان والتنفيس عن الكبت الذي بداخلها والذي تمثل بالبحث عن الكرامة؛ حيث اشترك كل أفراد الشعب في البحث عنها، فمن خرج بسبب اجتماعي كان يبحث عن الكرامة ومن خرج بسبب سياسي كان يبحث عنها ومن خرج بسبب اقتصادي

---

1 فريد أمعضشو، "آفاق التحول نحو الديمقراطية في بلدان الربيع العربي"، (المغرب: مجلة الآداب، خريف 2012)، ص ص 78-79.

2 نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة، تقرير مشترك لمنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بيروت: المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية، فبراير 2012)، ص 22.

3 عبد الناصر منصور، "تداعيات الربيع العربي: الأسباب والنتائج"، (الأهرام المصرية، 2012/7/2).

كان يبحث من خلال الربيع العربي عن الكرامة أيضًا؛ فالربيع العربي في حقيقته هو ثورات من أجل الكرامة واستعادة الذات. وهنا يثور التساؤل التالي: هل القصد من الربيع العربي تغيير النظام السياسي القائم أم تحقيق التغيير للأفضل؟

إن إمعان النظر في مجريات ومطالب الجماهير التي خرجت في الميادين في بلدان الربيع العربي يشير إلى أن تغيير النظام كان هو السقف الأعلى وهو المطلب الذي سعى كل الثوار لتحقيقه متمثلاً في التداول السلمي للسلطة بين أفراد الشعب والذي بدأ في تونس مرورًا بمصر واليمن وليبيا وصولاً إلى سوريا في الوقت الحالي.

ومن هذه الزاوية، يشترك الحراك السياسي الكويتي جزئيًا مع الربيع العربي من حيث المطالبة بالإصلاح والتغيير، ولكنه اكتفى بالمطالبة بتغيير النهج لا النظام. وعليه، فلا يمكن الحكم على الحراك السياسي الكويتي على أنه ربيع عربي لاختلاف سقف المطالب بين النظامين ولانعدام كثير من البواعث التي أدت إلى ظهور الربيع العربي. فالكويت -إلى حد ما- تتوفر فيها العدالة الاجتماعية والرخاء الاقتصادي، وهي محاور رئيسية في حراك الربيع العربي، ومن هنا يمكننا التأكيد على أن الحراك في الكويت هو حراك سياسي بحت للمطالبة بإصلاحات سياسية، فهو ليس "ربيعًا عربيًّا بنكهة كويتية" بل يمكن تسميته: "نكهة كويتية لربيع كويتي".

ولما كان التغيير هو سنَّة الحياة منذ أن خلق الله تعالى الأرض ومن عليها وهو قاعدة الأمم والدول، بينما الثبات والاستمرار هو الاستثناء من هذه القاعدة، فإن ذلك يعني أن التغيير قادم لا محالة، وسيمر على الجميع بلا استثناء، فكل الدول على مرِّ العصور -وإن طال بها الزمن- بلغت إلى نقطة تم بعدها الانهيار، ابتداء من الدولة البيزنطية والرومان والساسانيين مرورًا بالدولة الإسلامية بمراحلها المختلفة من العهد النبوي فالخلافة الراشدة ثم الدولة الأموية والعباسية والتتار والعثمانيين، وصولاً إلى القرن الماضي حيث الإمبراطورية اليابانية وألمانيا هتلر وإيطاليا موسوليني، وانتهاء إلى الدول المعاصرة التي شهدت انهيار الاتحاد السوفيتي، وانقسام تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا السابقتين، واندماج الألمانيتين، وحتى الدول العربية لم تسلم من هذا التغيير كثورة مصر وليبيا واليمن على الملكية واندماج اليمنين:

الشمالي والجنوبي وإمارات الخليج وظهور دولة الأردن وانقسام السودان مؤخرًا.

وهذه النماذج على مرِّ التاريخ تبين أن الدول تتغير وأنها غير ثابتة، ولكن الأهم هو التركيز على أن فترة انهيار هذه الدول كان بشكل أسرع مما تصوره أي حاكم في تلك الفترة، وهذا مؤشر لصناَّع القرار في الدول بأن التغيير إما أن تصنعه أنت بنفسك وبشكل سلمي أو أنه سيأتي من يصنعه لك ولكن بطريقة غير سلمية. ولعل بعض الأنظمة العربية الحاكمة تنبهت إلى ضرورة إحداث هذه الإصلاحات حتى تمنع امتداد الربيع العربي إليها كما هي الحال في النموذجين: المغربي والأردني[1].

وما سيحدث في دول الخليج لن يختلف عن سنة الحياة وسيأتي يوم ستجد كل دولة نفسها عرضة للتغيير، فإن لم تبادر إلى صنع هذا التغيير بوجود حكومات مستقرة أو على أقل تقدير تهيئ نفسها لمثل هذا التغيير فسيأتي من يرغمها على هذا التغيير شاءت أم أبت.

ثانيًا: التجربة الديمقراطية في الكويت:

يمكن أن نوجز تاريخ الحراك السياسي والتجربة الديمقراطية في الكويتي بخمس مراحل أساسية ذات ملامح مميزة: أما المرحلة الأولى فهي مرحلة مجلس عام 1938؛ حيث بداية المطالبة بالرقابة الشعبية، والمرحلة الثانية هي مرحلة المجلس التأسيسي وصياغة دستور عام 1962، والمرحلة الثالثة هي مرحلة "ديوانيات الاثنين" والتي أعقبت حل مجلس عام 1985 حلاً غير دستوري، أما المرحلة الرابعة فهي مرحلة "نبيها خمس"[2] والتي صاحبت الحراك السياسي للمطالبة بتغيير تركيبة الدوائر الانتخابية، وصولاً إلى المرحلة الخامسة الحالية وهي امتداد لمرحلة تغيير نهج الحكومة والمطالبة برحيل رئيس الوزراء السابق الشيخ ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح.

---

1 زكي بدر رشيد، رئيس الدائرة السياسية في جبهة العمل الإسلامي وعبد الإله المنصوري عضو الحزب الاشتراكي الموحد، المغرب، مستقبل الإصلاح السياسي في الأردن والمغرب (برنامج في العمق، قناة الجزيرة، تاريخ اللقاء 17-1-2012).

2 المقصود بمصطلح "نبيها خمسة" هي الدعوة التي أطلقتها المعارضة الكويتية لتغيير نظام الدوائر الانتخابية من نظام 25 دائرة انتخابية المعمول به من عام 1981 إلى نظام 5 دوائر انتخابية لما لهذا النظام من مثالب أهمها استشراء المال السياسي.

وقد اتسمت كل مرحلة من هذه المراحل بسمات تختلف عن الأخـــرى وإن كانت هي نتاجًا وتبعات لما وصلت إليه المرحلة السابقة. فالمرحلة الأولى كانـــت تتسم بمطالبة عناصر من نخبة المجتمع أغلبهم من التجار بالرقابة الشعبية على إيرادات ومصروفات الدولة. أما المرحلة الثانية فهي مرحلة صياغة الدستور؛ فتميزت ببروز رموز المد الناصري والقومي وكان هدفها المشاركة في صنع القرار السياسي[1]. بينما اتسمت المرحلة الثالثة بالصراع للمحافظة على المكتسبات التي أقرها دستور 1962 بالمشاركة السياسية في صنع القرار[2].

فيما تمثل أهم ملامح المرحلة الرابعة في محاولة إبعاد الحكومة والسلطة الحاكمة عن التأثير في قرار الناخب لاختيار من يمثله في مجلس الأمة، بينما تتميـــز المرحلـــة الحالية، والتي بدأت منذ عامين وما زالت مستمرة حتى وقتنا الـــراهن، بالمطالبـــة بمكافحة الفساد السياسي من خلال تغيير النهج الحكومي المتمثل في المحاولة مـــرة أخرى للسيطرة على القرار السياسي[3]، وقد حققت هذه المرحلة جزءًا مهمًّا مـــن أهدافها حيث تم لأول مرة إقالة رئيس وزراء كويتي من أبناء الأسرة الحاكمة.

والمتتبع لتاريخ التجربة الديمقراطية في دولة الكويت يكتشف أنـــه لم تـــرد في أدبيات الحراك السياسي منذ عام 1938 وحتى يومنا هذا ما يفيد المطالبـــة بتغـــيير النظام الحاكم أو التطرق لعزل الأسرة الحاكمة عن تولي مسند الإمارة، فيما كانت أغلب المطالبات تركز على الإصلاح ومنح المزيد من الحريات السياســـية؛ وهـــي المطالبات التي كانت عاملاً مشتركًا في كل المراحل السابقة من مراحـــل التجربـــة الديمقراطية الكويتية، وحتى في المرحلة القادمة والتي تتمثـــل بالمطالبـــة بالحكومـــة الشعبية لن نجد من يطالب بتغيير النظام السياسي القائم، ولعل هذا أحد مـــا يميـــز الحراك السياسي الكويتي عن الربيع العربـــي أقله في المرحلة الحالية.

---

1 عبد الهادي العجمي، تحليل الأبعاد التاريخية للحراك السياسي في الكويت، قناة اليـــوم، 2013/2/2).

2 فيحان محمد العتيبـــي، الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت من عام 1921 – 1990 (الكويت: مكتبة ذات السلاسل، ط1 ، 2010)، ص ص 112– 116.

3 أحمد الديين، مسارات الحراك السياسي في الكويت (الحوار المتمدن، العـــدد: 1765– 2006/ 12 /15)، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=83445

ثالثًا: الحراك السياسي الكويتي وعوامل النجاح والفشل:

لا تختلف الحالة الكويتية عن غيرها من الدول والشعوب العربية؛ فالحراك السياسي الشبابي الكويتي خرج أيضًا بهدف البحث عن الكرامة حتى إن منظمي المسيرات أطلقوها تحت شعار "كرامة وطن" والتي بلغت حتى إعداد هذا التقرير سبع مسيرات، شارك فيها خليط من أبناء الشعب الكويتي، وكانت الاستجابة الأكبر في المسيرتين الأولى والثانية والتي بلغت تقديرات المشاركين فيها 150 ألفًا و100 ألف على التوالي[1]، وهو عدد يعتبر غير مسبوق على الساحة السياسية الخليجية.

ويدرك المراقب أن من خرج في هذا الحرك السياسي الكويتي لا يعدو كونه أحد فئات ثلاث: إما مُطالب بإصلاح سياسي وداعٍ للمحافظة على المكتسبات الدستورية (دافع سياسي)، أو مُنادٍ بمحاربة الفساد الذي استشرى في المجتمع الكويتي وخاصة الفساد المالي والتجاوزات الإدارية (دافع اقتصادي)، أو غضبان من التمييز ضد القبائل والتي ثارت تنتفض بسبب انتقاص حقوق أبنائها والتضييق عليهم، والطعن بانتمائهم (دافع اجتماعي).

وثمة عوامل متاحة في البيئة المحلية ربما تجعل حالة الحراك السياسي لا تصل إلى مرحلة الربيع العربي، وتشمل:

- الوفرة المالية في الدولة التي تمكِّن الحكومة من اتخاذ إجراءات وتبني سياسات شعبوية لتحقيق رضا المواطنين، حتى لا تشعر أية فئة اجتماعية بظلم اقتصادي أو مالي عليها، بل تشعر أنها شريكة في الثروة. ومن أمثلة هذه السياسات (توزيع منحة ألف دينار مباشرة إلى كل فرد مواطن – تأسيس شركات مساهمة وتوزيع أسهمها مجانًا على أفراد الشعب – زيادة الرواتب بنسب عالية – توزيع المواد التموينية لمدة سنة بالمجان).
- وجود جيل من أبناء الشعب الكويتي يرى أن حب الوطن هو حب الأسرة الحاكمة، وهذا الجيل يشمل نسبة كبيرة من أفراد المجتمع ممن تتجاوز

1 تقرير الكونجرس الأمريكي، الكويت: الاستقرار والإصلاح والسياسة الأميركية (بوكس نيوز 12-4-2013)،
http://boxnewskw.com/?p=121331

أعمارهم الأربعين، وبلا شك فإن وجود مثل هذه الجيل سيساهم بشكل كبير في تأخير التغيير في المجتمع، إذ سيعمل كعامل صدٍّ ومقاومة لأية أفكار تغييرية حديثة لم يعتد عليها أو لم تصدر من السلطة الحاكمة.

- هيبة السلطة الحالية متمثلة في الجيل الحالي من أفراد الأسرة الحاكمة والتي يمتلك بعضها مكانة شعبية كبيرة؛ حيث يساهم هذا التعاطف الوجداني والمكانة الاجتماعية في تهدئة بعض الفئات التي ترى أن هذا الجيل من الأسرة الحاكمة له حقوق على أفراد المجتمع.
- عدم انسجام مكونات المعارضة السياسية مع بعضها البعض[1] وافتقارها لخطاب سياسي موحد، وعدم اندماجها في كيان تنظيمي لتنسيق المواقف فيما بين الكتل والتيارات المنضوية تحت لواء المعارضة[2]، فباستثناء التكتل الشعبي والحركة الدستورية الإسلامية "حدس"، تعاني بقية التيارات تذبذب المواقف كالتيار السلفي المنقسم على نفسه بين مؤيدين للحكومة وآخرين مناصرين للمعارضة، وكذلك المنبر الديمقراطي والتكتل الوطني المنقسم بين مؤيد للمعارضة ومحايد في موقفه، فيما نجد أن تصريحات المستقلين من المعارضة لا تتسق إجمالاً مع الإطار العام للخطاب السياسي للحراك الشبابي، ولا شك أن مثل هذا الانقسام سيسهِّل تأخير تأثير الربيع الكويتي.

وفي المقابل، هناك عوامل تساعد على الدفع باتجاه هذا الربيع والإسراع في التغيير، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- تغير تركيبة المعارضة؛ حيث شمل ذلك تغيرًا في رموز المعارضة، ففي السابق وخصوصًا في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي كانت المعارضة محصورة في التيار الليبرالي والقومي والتقدمي بينما كانت القبائل والإسلاميون في صفوف الموالاة؛ أمَّا حاليًا فقد تحولت أطراف عديدة من مؤيدة للسلطة إلى معارضة، ومن أهمها التيار الإسلامي والقبائل بينما انتقل التيار الشيعي ليكون موالياً

---

1 القوى السياسية والكتل النيابية في الكويت (المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، الوطن الكويتية، 26-5-2013)،
http://pdf2013.kuwait.tt/ln_20130526_47.pdf

2 محمد عبد القادر الجاسم، معالجه جذرية (جريدة الكويتية - 6-4-2013)،
http://w.alkuwaitiah.com/ArticleDetail.aspx?id=35923

للحكومة؛ فالتحول الشيعي على سبيل المثال نتج بسبب توفر الدعم من أحد أقطاب الأسرة لهذا التيار؛ فوصول ناصر المحمد لمنصب رئيس الوزراء وهو أحد الداعمين الأساسيين للتيار الشيعي في الكويت وفتحه لمجالات واسعة لهذا التيار أدى إلى تحول التيار إلى موالٍ للحكومة والنظام. وتبرز دلالة هذا التغيير في كون السلطة قد فقدت أكبر حلفائها التقليديين وهم القبائل الذين قاطعوا بشكل كبير الانتخابات البرلمانية التي تمت في شهر ديسمبر/كانون الأول 2012، وهي خسارة لا يمكن تعويضها من أية فئة أخرى لما تشكِّله القبائل من فئة ذات ثقل داخل المجتمع الكويتي.

- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة والتي لعبت دورًا حيويًّا في نشر أفكار التغيير والحراك السياسي، بل وأثَّرت من خلال النقاشات المتواصلة على الفكر السياسي وقناعات المتابعين الشباب وهي السمة التي مثَّلت قاسمًا مشتركًا بين أغلب الثورات العربية. ولكن بدلاً من احتواء الحكومة الكويتية لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، قامت على العكس من ذلك بملاحقتهم قضائيًّا، مع مراقبة مستمرة لكل ما يتم تداوله، للحد من تأثير ما يُكتب في هذه المواقع.
- تحول الحراك السياسي من حراك تنظيري يعتمد على الكتابات والبيانات والمقالات الصحفية والندوات، إلى حراك سياسي حقيقي في الشارع من خلال المسيرات والمظاهرات السلمية والاعتصامات، وهو بلا شك تطور في الفكر السياسي الكويتي لم تعهده التجربة الديمقراطية من قبل، إلا في حالات محدودة كالتحرك الذي صاحب المطالبة بتغيير نظام الدوائر الانتخابية (نبيها خمس) عام 2006.
- دخول الحراك الشبابي غير المنظم كطرف في الحراك السياسي[1]؛ وهو قوة غير واضحة المعالم قادت كثيرًا من المسيرات اليومية في مناطق مختلفة من البلاد شارك فيها شباب لا منتمٍ لأي تيار ولا تتعدى أعمارهم 25 عامًا، ويُعد هؤلاء حاليًا هم الوقود الأساسي للحراك السياسي؛ إذ يغلب عليهم عدم

1 شفيق الغبرا، الكويت ومفترق الطرق (ندوه بالكلية الأسترالية – 15-4-2012)، http://www.kuwait.tt/articledetails.aspx?Id=187390

الالتزام بحدودٍ ما لسقف المطالبات، وعدم التزامهم بتباين الطبقية الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بالأسرة الحاكمة.

- تغير سقف المطالبات من قبل شباب الحراك السياسي الحالي؛ فالحراك السياسي التقليدي كان يطالب بمحاربة الفساد بشكل عام بينما الحراك الشبابي الحالي تعدي ذلك إلى المطالبة بالمساواة وحقوق الإنسان والعدالة وحقوق المجتمع ككل وصولاً إلى الحكومة المنتخبة والإمارة الدستورية، وهي مطالب لم تكن متداولة في أي وقت سابق بشكل علني حتى مع أوج قوة المعارضة السياسية في البرلمان "مجلس أمة 1985".
- الاعتقالات المتزايدة للمشاركين في المظاهرات السلمية وكثرة القضايا المرفوعة ضد أصحاب الرأي الآخر، وهي بلا شك وقود لوجود جيل جديد سيتربى على وجود حاجز قوي بينه وبين السلطة، وهو حتمًا سيستثمرها في صالح الحراك السياسي لا في صالح التهدئة؛ ذلك أن رفع مثل هذه القضايا وتهديد المدونين والمغردين بالملاحقات القضائية يجعل الحكومة -من حيث تدري أو لا تدري- تبني رموزًا جديدة للمعارضة يصعب التفاهم معها في المستقبل.
- وجود مؤشرات لصراع بات علنيًّا بين بعض أبناء الأسرة الحاكمة والذي بلغ من الشدة والانكشاف أن قام أحد أقطاب الأسرة بإسقاط قطب آخر بالاستعانة بنواب من مجلس الأمة عبر استجواب برلماني، وبعبارة أخرى استعان أحد أبناء الأسرة بالشعب لإسقاط آخر من الأسرة ذاتها، ولا شك أن هذا الأمر من شأنه تعزيز مكانة المعارضة[1].

---

1 انظر في تفاصيل وأبعاد هذا الصراع: "صراع أبناء الأسرة خطير ولا بد أن ينضبط"، القبس الكويتية، 15أبريل 2012 http://boxnewskw.com/?p=54437، وبيان المنبر الديمقراطي والتحالف الوطني، صراع أبناء الأسرة عنصر أساسي في حالة الاصطفاف والاستقطاب الذي تعانيه الدولة، الرأي الكويتية، 11-9-2012 http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=377743
وخالد الفضاله، صراع أبناء الأسرة (هنا الكويت، 14-5-2012)
http://www.hunakwt.com/tag/%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A3%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D8%A9

ولعل الملاحظة الجديرة بالذكر في هذا السياق هي أن أهم ما يميز الحراك السياسي الحالي في الكويت عن نظيره في العالم العربي هو ادعاء جميع الأطراف بما فيها الحكومة والموالون لها والمعارضة والمؤيدون لها، التمسك بنصوص دستور الدولة والمسمى (دستور 1962)، إلا أن الاختلاف يكمن في تفسير كل من هذه الأطراف لنصوص الدستور، تبعًا لما يراه كل منهم يدعم وجهة نظره؛ فالشعب يرى أنه يمتلك حقوقًا ترى السلطة أنه لا يمتلكها؛ ولذلك استمر الجدل والحراك بين الحكومة والمعارضة.

رابعًا: مستقبل النظام السياسي في الكويت:

من المتوقع أن يكون للحراك السياسي الذي تشهده الكويت تداعيات على مستقبل التجربة الديمقراطية والنظام السياسي برمته. ولعل من أبرز هذه التأثيرات ترجيح إقدام نظام الحكم على الاستجابة ولو جزئيًا للمطالب الشعبية التي ينادي بها الحراك الشبابي، مثل التخلي عن العرف السياسي بإسناد حقائب الوزارات السيادية لأبناء الأسرة، وصولاً إلى ألا يكون رئيس الوزراء بالضرورة أحد أبناء الأسرة أيضًا[1].

أما مطلب بعض الناشطين السياسيين بأن تكون الحكومة منتخبة فربما يواجه بعض الصعوبات والإشكاليات؛ إذ إن التركيبة السياسية الحالية غير مهيأة لمثل هذا المطلب، والذي يجب أن يتم في ظل وجود أحزاب سياسية –وهي غير موجودة حاليًا في الحياة السياسية الكويتية– بحيث يتم إسناد تشكيل الحكومة للحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية غير أن الدستور الحالي لا يساعد على تفعيل مثل هذا المطلب، فكون الحكومة منتخبة يعني أنها ستكون مشكَّلة من أعضاء من مجلس الأمة؛ ما يعني أن المجلس سيفقد في هذه الحالة ثلث أعضائه المنتخبين؛ وبالتبعية فإن الكتلة السياسية التي قامت بتشكيل الحكومة ستفقد الأغلبية داخل البرلمان، وبالتالي سيعود الصراع السياسي من جديد بين كتلة سياسية حاكمة وأخرى معارضة.

---

1 شفيق الغبرا، غانم النجار، محمد الرميحي، مستقبل الديمقراطية في الكويت: التداعيات الاجتماعية والسياسية (مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، 29–1–2013)، http://www.alkuwaitiah.com/PrintArticleDetail.aspx?artid=29455

خامسًا – مواقف دول الخليج والقوى الإقليمية الدولية الكبرى من الحراك السياسي بالكويت:

خليجيًا، شكَّل الحراك السياسي الكويتي هاجسًا كبيرًا لدى بقية دول مجلس التعاون الخليجي التي تراقبه عن كثب، خشية تزايد وتيرته وبلوغها حدًّا يمثل تهديدًا بانتقاله إليها لا سيما مع تشابه البنى السياسية والاجتماعية والثقافية في كافة دول مجلس التعاون[1]. أما إقليميًّا، فلم تُبدِ القوى الإقليمية الرئيسية بالمنطقة، وفي مقدمتها إيران وتركيا، موقفًا واضحًا مما تشهده الساحة السياسية بالكويت، وإذا كان هذا الأمر المحايد يعد سمة للموقف التركي إزاء التطورات التي شهدها كل من البحرين واليمن، فإن الموقف الإيراني كان مختلفًا إذ شهد تصريحات كثيرة وواضحة إزاء التطورات في هذين القُطرين المهميْن في المنظومة الخليجية خصوصًا والجزيرة العربية على وجه العموم.

على صعيد القوى الدولية الكبرى، فنجد أن الموقف الأميركي اتسم بالتذبذب بين مناصرة حق التظاهر السلمي والتعبير عن مطالب الإصلاح السياسي من جهة وبين الحرص على استقرار دول المنطقة من جهة أخرى[2].

وبوجه عام تركزت التصريحات الرسمية الأميركية على التأكيد على حق التظاهر وحرية التعبير والرأي، بينما انتقدت بعض مؤسسات المجتمع المدني الأميركية، مثل مؤسسة "هيومن رايتس ووتش" إفراط قوات الأمن في استخدام العنف ضد المتظاهرين خلال المسيرات السلمية[3]. ولم يختلف موقف الاتحاد الأوروبي كثيرًا عن نظيره الأميركي من حيث التزام الصمت إزاء الحراك

---

1 عبد الله خليفة الشايجي: "الحراك العربي والتميز الخليجي"، الاتحاد الإماراتية 5-3-2012).

2 محمد عبد القادر الجاسم: "رسالة إلى ملك وشيخ" – (موقع ميزان، 30-10-2012)، http://www.aljasem.org/default.asp?opt=2&art_id=426

3 انظر في ذلك: جاي فوتليك وريك سموتكين عضوا الحزب الديموقراطي والحزب الجمهوري، (الرأي الكويتية، 14-10-2012)، http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=385285

وتقرير منظمة هيومن رأيت ووتش، "قوات الأمن تهاجم المتظاهرين" الصادر بتاريخ (27-12-2012)، http://www.hrw.org/ar/news/2012/12/27

السياسي في البلاد. وفي المقابل، لم يكن هناك موقف روسي ذو تأثير على الحراك السياسي الكويتي خاصة وأن المعارضة والحكومة متفقان على تجنب الدبلوماسية الروسية بسبب الموقف السلبي من الثورة السورية وحتى لا يؤثر ذلك على شعبية كل منهما لدى الرأي العام الكويتي الذي يتعاطف قطاع واسع منه مع الثوار السوريين ضد نظام بشار الأسد.

خاتمة:

- يُظهر تتبع تاريخ التجربة الديمقراطية في دولة الكويت أنه لم ترد في أدبيات الحراك السياسي منذ عام 1938 وحتى يومنا هذا ما يفيد المطالبة بتغيير النظام الحاكم أو التطرق لعزل الأسرة الحاكمة عن تولي مسند الإمارة، حيث كانت أغلب المطالبات تركز على الإصلاح ومنح المزيد من الحريات السياسية؛ وهي المطالبات التي كانت عاملاً مشتركًا في كل مراحل التجربة الديمقراطية الكويتية، وحتى في المرحلة القادمة والتي تتمثل بالمطالبة بالحكومة الشعبية لا نجد من يطالب بتغيير النظام السياسي القائم، ولعلَّ هذا أحد أهم ما يميز الحراك السياسي الكويتي عن الربيع العربي أقله في المرحلة الحالية.
- ثمة عوامل متاحة في البيئة المحلية ربما تجعل حالة الحراك السياسي لا تصل إلى مرحلة الربيع العربي، وتشمل: الوفرة المالية في الدولة التي تمكِّن الحكومة من اتخاذ إجراءات وتبني سياسات شعبوية لتحقيق رضا المواطنين، بالإضافة إلى وجود جيل من أبناء الشعب الكويتي يرى أن حب الوطن هو حب "آل الصباح"، فضلاً عن هيبة السلطة الحالية متمثلة في الجيل الحالي من أفراد الأسرة الحاكمة والتي يمتلك بعضها مكانة شعبية كبيرة؛ حيث يساهم هذا التعاطف الوجداني والمكانة الاجتماعية في تهدئة بعض الفئات التي ترى أن هذا الجيل من الأسرة الحاكمة له حقوق على أفراد المجتمع، وأخيراً عدم انسجام مكونات المعارضة السياسية مع بعضها البعض وافتقارها لخطاب سياسي موحد.
- وفي المقابل، هناك عوامل تساعد على الدفع باتجاه الإسراع بالتغيير، ومنها: وجود مؤشرات لصراع بات علنيًّا بين بعض أبناء الأسرة الحاكمة، وارتفاع

سقف المطالبات من قبل الحراك السياسي الشبابي، ودخول الحراك الشبابي غير المنظم كطرف في الحراك السياسي واعتماده لوسائل التواصل الاجتماعي الحديثة في انتقاد الأوضاع السياسية والمجتمعية كذلك، بالإضافة إلى التغيير في تركيبة المعارضة السياسية عموماً والبرلمانية منها على وجه التحديد.

- إنَّ أهم ما يميز الحراك السياسي الحالي في الكويت عن نظيره في العالم العربي هو ادعاء جميع الأطراف بما فيها الحكومة والموالون لها والمعارضة والمؤيدون لها، التمسك بنصوص دستور الدولة والمسمى (دستور 1962)، إلا أن الاختلاف يكمن في تفسير كل من هذه الأطراف لنصوص الدستور، تبعًا لما يراه كل منهم حسب وجهة نظره. وبوجه عام، يبقى الحراك السياسي في دولة الكويت محلاً للأخذ والرد بين الحكومة والمعارضة دون حسم واضح لأي منهما حتى اللحظة الراهنة؛ فالحكومة تعوِّل على عامل الوقت في تهدئة الاحتقان السياسي الذي تمر فيه البلد مستفيدة من الوفرة المالية النفطية ومكانة الأسرة الحاكمة في نفوس ووجدان القطاع العريض من الشعب الكويتي، وفي المقابل تعول المعارضة على انضمام فئات أخرى من مكونات المجتمع والتنظيمات السياسية إلى هذا الحراك بما يمكِّنها من مواصلة الضغط على الحكومة على نحو يجعل الأخيرة تستجيب لغالبية مطالب المعارضة.
- من المتوقع أن يكون للحراك السياسي الذي تشهده الكويت تداعيات على مستقبل التجربة الديمقراطية والنظام السياسي برمته. ومن أبرز هذه التأثيرات ترجيح إقدام نظام الحكم على الاستجابة ولو جزئيًا للمطالب الشعبية التي ينادي بها الحراك الشبابي، مثل التخلي عن العرف السياسي بإسناد حقائب الوزارات السيادية لأبناء الأسرة الحاكمة، وصولاً إلى ألاَّ يكون رئيس الوزراء بالضرورة أحد أبناء الأسرة الحاكمة.
- يشكِّل الحراك السياسي الكويتي هاجسًا كبيرًا لدى بقية دول مجلس التعاون الخليجي التي تراقبه عن كثب، خشية تزايد وتيرته وبلوغه حدًّا يمثل تهديدًا بانتقاله إليها لا سيما مع تشابه البنى السياسية والاجتماعية والثقافية في كافة دول مجلس التعاون الخليجي.

الفصل الثالث

التفاعلات الإقليمية والدولية لمنظومة التعاون الخليجي في ضوء الربيع العربي

الموقف القطري من ثورات الربيع العربي:
السياسة الخارجية القطرية من الحياد إلى التأثير

د. جمال عبد الله

مقدمة:

اتسم موقف دولة قطر إزاء ثورات ما يعرف بـ "الربيع العربي" بالتمايز والتفرد مقارنة بمواقف بقية دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، وذلك تجاه ما حدث في تونس ومصر مروراً بليبيا وصولاً إلى سورية. ولا شك أن هذا التمايز في الموقف القطري إزاء هذه الأحداث في المنطقة العربية خلال العامين الأخيرين، إنما يستمد جذوره من السمات العامة التي أصبحت تطبع سياسة قطر الخارجية منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي وتحديداً مع وصول أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى سدة الحكم منتصف عام 1995. فمنذ ذلك التاريخ وصولاً إلى الوقت الراهن اكتسبت السياسة الخارجية القطرية زخماً إقليمياً وعربياً ودولياً غير مسبوق، مستفيدةً من المعطيات الإيجابية الناتجة عن استقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إذ أصبح لقطر مسلكاً خارجياً انفتاحياً على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وقد استندت دولة قطر في سياستها الخارجية الجديدة على ثلاث استراتيجيات رئيسة، هي: استراتيجية التحالفات الدولية، واستراتيجية الحفاظ على علاقات حسن الجوار خليجياً وعربياً، فيما تمثلت الاستراتيجية الثالثة في ترسيخ صورة ذهنية إيجابية للدولة لدى المجتمع الدولي. وفي هذا الإطار، جاء الموقف القطري من ثورات "الربيع العربي" منسجماً مع مرتكزات سياستها الخارجية، وعاكساً بقوة التحول الذي شهدته هذه السياسة من "الوساطة والحياد" إلى "اتخاذ المواقف والالتزام".

في ضوء ذلك، تهدف هذه الورقة البحثية إلى رصد، وتحليل الموقف الرسمي لدولة قطر تجاه ثورات الربيع العربي؛ في ضوء المحددات العامة للسياسة الخارجية القطرية، والمصالح القومية للدولة. وسوف يكون ذلك من خلال محورين رئيسين، هما: أولاً، المحددات العامة للسياسة الخارجية لدولة قطر. وثانيًا، الملامح العامة للموقف القطري من ثورات الربيع العربي.

على أن الملاحظة الجديرة بالذكر في هذا السياق، هي أنه قد تم إعداد هذه الورقة البحثية قبل انتقال السلطة الذي شهدته دولة قطر في الخامس والعشرين من شهر يونيو/حزيران 2013؛ حيث أصبح سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أميرًا لدولة قطر، ومن ثم توقف تحليلنا للسياسة الخارجية القطرية إزاء الثورات العربية عند نهاية عهد الأمير السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني.

أولاً: محددات السياسة الخارجية القطرية (يونيو/حزيران 1995 – يونيو/حزيران 2013):

تقوم السياسة الخارجية لدولة قطر على مجموعة من المبادئ، أهمها مبدأ توطيد السلم والأمن الدوليين عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعاون مع الأمم المحبة للسلام[1].

وإذا كانت هذه هي المرتكزات والمحددات العامة الحاكمة لسياسة دولة قطر الخارجية؛ فثمة تطورات لحقت بها خلال العقدين الأخيرين، وذلك في ضوء مجموعة من الأحداث المتلاحقة، إقليميًا ودوليًا ومحليًا، وهي التطورات التي شكّلت في حد ذاتها محددات نوعية جديدة موجِّهة بالمجمل حركة الدولة على المستويين الداخلي والخارجي على السواء. وقد تمثلت هذه التطورات في ثلاثة محددات رئيسية متفاعلة مع بعضها البعض، وإن كان أكثرها تأثيرًا في الأخرى هو المتغير أو المحدد الداخلي. وهذه المتغيرات الثلاثة، هي:

- انتهاء الحرب الباردة عام 1989 وبداية تشكل نظام عالمي جديد ذو قطبية واحدة.

1 المادة رقم 7 من الدستور الدائم لدولة قطر.

- الغزو العراقي لدولة الكويت في الثاني من أغسطس/آب عام 1990، وما تبعه من نشوب حرب تحرير الكويت (يناير/كانون الثاني – فبراير/شباط 1991).
- تغير القيادة السياسية في دولة قطر بوصول الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى الحكم في يونيو/حزيران عام 1995 وبقاؤه أميراً للبلاد حتى تنازله عن السلطة لنائبه وولي عهده الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الذي أصبح أميرًا لدولة قطر في 25 يونيو/حزيران 2013.

لقد شكَّل عقد التسعينيات، لا سيما منذ عام 1995، نقطة تحول جوهرية بالنسبة للسياسة العامة لدولة قطر، ولسياستها الخارجية على وجه الخصوص؛ إذ شهد ذلك العام تغيرًا في القيادة السياسية للبلاد، وكان مطلع عقد التسعينيات قد شهد كذلك الغزو العراقي لدولة الكويت في الثاني من أغسطس/آب عام 1990 وما استتبعه من نشوب حرب تحرير الكويت (يناير/كانون الثاني – فبراير/شباط 1991)، والتي تزامنت مع حدث دولي مفصلي تمثل في نهاية الحرب الباردة عام 1989.

ويبدو أن هذه الأحداث الثلاثة قد فرضت، بشكل أو بآخر، إجراء نوع من التغيير في السياسة الخارجية لدولة قطر وخاصة فيما يتعلق بـ "الانفتاح"، تلك المفردة التي اعتُبرت فيما بعد "كلمة السر" في نجاح السياسة الخارجية لدولة قطر. فمسار الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي قاده أمير دولة قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني اقتضي أن تتجاوز الدبلوماسية الموازية مجرد كونها فكرة نظرية، أما نهاية الحرب الباردة فهي بمثابة إعلان لإعادة تصور عام للعلاقات الدولية.

لقد اعتُبر تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الحكم في السابع والعشرين من شهر يونيو/حزيران 1995 بمثابة نقطة انطلاق أساسية، وُصفت بالانفتاحية، ودفعت بقطر إلى واجهة المسرح الدولي. وهكذا شكَّل عام 1995 بداية تحول كبير في السياسة القطرية، وخاصة ما يتعلق منها بالشؤون الخارجية. فبينما ظل الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، الأمير السادس لدولة قطر والذي حكم البلاد خلال الفترة 1972–1995، ينتهج سياسة محافظة في الساحة الدولية؛ قام الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بجملة من الإصلاحات على المستوى الداخلي وأرسى دبلوماسية نشطة واستباقية.

ولعله من الأهمية بمكان أن نبحث عن مسوغات تغيير السياسة الخارجية القطرية في بعض الرهانات الاقتصادية والاستراتيجية التي ظهرت غداة حرب الخليج الثانية (1991). فاعتبارًا من بداية عقد التسعينيات، بدأت قطر رسم مسار يهدف إلى بناء وتعزيز صورة جديدة للدولة في الساحة الدولية. وتجسدت هذه الإرادة، التي بدأت خجولة، في إسهام قطر في التحالف العسكري المناهض لنظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، ولجوئها إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن النزاع الحدودي مع مملكة البحرين حول منطقة الزبارة وجزر حوار، وكذلك في إعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق في عام 1992.

وانطلاقًا من هذه الفترة أيضًا بدأت تتضح رؤية قطر الدولية الجديدة ورغبتها بالإسهام بشكل نشط في المجتمع الدولي، من خلال احتضان بعض الأحداث الرياضية الدولية مثل كأس العالم لكرة القدم للناشئين عام 1995. لكن سياسة بناء الصورة الذهنية للدولة لم تتجسد حقًا ولم تصبح هدفًا يكتسي طابع الأولوية والتناغم إلا مع تربع الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني على عرش قطر منتصف عقد تسعينيات القرن الماضي، وقد بات هذا التغيير في التوجه ضرورة بالنسبة للعاهل القطري السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وهو الصانع الأساسي لهذه السياسة الانفتاحية.

تتبنى السياسة الخارجية الانفتاحية لدولة قطر ثلاث استراتيجيات رئيسة هي: استراتيجية التحالفات، استراتيجية حسن الجوار واستراتيجية بناء الصورة الذهنية للدولة[1].

أ. استراتيجية التحالفات:

تنطلق دبلوماسية قطر، النشطة والأصيلة، من إدراك واقعي ومن فهم براغماتي للرهانات الجيوسياسية التي تواجه منطقة الخليج. ويعد أول تحالف تم بناؤه بعد تبني واعتماد سياسة الانفتاح القطرية هو التحالف مع الولايات المتحدة

1 Abdullah, Jamal. *La Politique Etrangère de l'Etat du Qatar (1995-2010): Contibution à la compréhension de la politique extérieure d'un Etat du Golf*, (Avignon University, 2011), 160.

الأميركية؛ إذ إنه بعد وصول الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى سدة الحكم منتصف عقد تسعينيات القرن الماضي، تم إضفاء طابع رسمي على هذا التحالف، وشكّل السماح للقوات الأميركية الإقامة على أرض شبه الجزيرة القطرية منعطفًا في هذا السياق، وبات الأمر اليوم واقعًا من خلال قاعدة "العُديد". كما يكمن الجانب الأبرز من استراتيجية التحالفات لدولة قطر في إقامة علاقة مميزة مع واشنطن.

الجدير بالذكر في هذا السياق، أن التقارب القطري-الأميركي يعد حديثًا نسبيًا، فقد بدأ حين وقّعت الولايات المتحدة الأميركية وقطر اتفاقًا للتعاون في مجال الدفاع عام 1992، استُكمل بتوقيع اتفاق متمم عام 1996، كما بادرت قطر لاحقًا باقتراح استضافة جنود أميركيين على أراضيها خلال الحرب على العراق عام 2003.

وتؤوي قطر اليوم أكبر قاعدة جوية أميركية في المنطقة، وهي قاعدة قادرة على استقبال مئات الطائرات العسكرية المقاتلة، وقد اختارتها وزارة الدفاع الأميركية "البنتاغون" لتحل محل قاعدة الأمير سلطان السعودية، التي أُعلن عن إغلاقها في نهاية إبريل/نيسان 2003.

كما تحتضن دولة قطر مركز القيادة الأميركية في منطقة الخليج "Centcom"، وهو ما يجعل منها حليفًا رئيسًا للولايات المتحدة الأميركية، كما يوفر لها أيضاً، حماية من أي اعتداء محتمل مستقبلاً. ولا شك في أن هذا التقارب الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، لا تمليه العاطفة بل يقتضيه العقل. فالقيادة القطرية تعي جيداً بأنَّ قطر دولة صغيرة وغنية وهشة، حيث أنها محاصرة بمثلث يرسم أضلاعه كل من المملكة العربية السعودية وإيران والعراق، وهي تنأى بنفسها عن الدخول في أي نزاع عسكري حيث سيكون ذلك كفيلاً بتوجيه ضربة قاسية لاقتصادها القوي. وعليه فقد ارتأت قطر أنها بحاجة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز أمنها.

ولم يقتصر التحالف على الجانب العسكري والأمني، بل شمل مجالات عديدة أخرى. حيث حرصت قطر أيضا على لعب دور طلائعي في إصلاح نظامها التعليمي منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم في يونيو/حزيران 1995، واستعانت في هذا المجال بمعهد رند الأمريكي. كما تمَّ إنشاء مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع في العام 1995، ودشنت الدوحة في أكتوبر/تشرين

الأول 2003، وسط زخم إعلامي كبير، المدينة التعليمية التي تضم فروعا لعدة جامعات أمريكية بشكل أساسي، وتطمح إلى تكوين النخب الجديدة في الخليج. وأقامت قطر علاقات مع الفاتكان في أواخر عام 2002، وفتحت أول كنيسة على أراضيها عام 2008. يشار هنا إلى أن قطر كانت قد اتخذت خطوات استباقية في مجالات تتعلق بالإصلاحات السياسية والاجتماعية والتعليمية قبل أن تطلب الولايات المتحدة الأمريكية من حلفائها في المنطقة ذلك بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001.

اتسمت سياسة التحالف بين قطر والولايات المتحدة المريكية بالشفافية والوضوح التامين أمام الرأي العام القطري والعربي والدولي، وذلك خلافا لسلوك الكثير من دول المنطقة الأخرى في علاقاتها مع القوى الغربية. فضربت دولة قطر مثالاً في الأصالة والشفافية في تسيير هذه العلاقة، ولا يفتأ وزير الخارجية القطري السابق الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني يكرر في أكثر من مناسبة أن "سياسة قطر واضحة، ولا نريد إخفاء أي شيء عن شعبنا بما في ذلك العلاقات المميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في المجال العسكري".

كما أعلنت الحكومة القطرية تحملها للمسؤولية المترتبة على دورها في حربي أفغانستان والعراق، وأنها وفرت للولايات المتحدة الأمريكية أكبر مركز لتخزين الأسلحة في المنطقة، بل ذهبت إلى دعوة صحفيي قناة الجزيرة الإخبارية إلى زيارة قاعدة السيلية غداة الحرب على العراق عام 2003.

ورغم أهمية ومحورية التحالف القطري الأمريكي؛ لم تكن سياسة التحالف مع القوى الغربية الكبرى حكراً فقط تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، فقطر تربطها بفرنسا اتفاقيتان دفاعيتان أبرمتا، هما الأخريان في عقد التسعينيات من القرن الماضي. تتعلق الاتفاقية الأولى، والتي وقعت في أغسطس/آب 1994، بالتعاون في مجال الدفاع، أما الثانية، فقد وقعت في أكتوبر/تشرين الأول 1998، وتتعلق بالإجراءات التطبيقية للتعاون في المجال نفسه.

وفي يناير/كانون الثاني 2008، أعلن الرئيس الفرنسي آنذاك نيكولا ساركوزي، خلال جولة له في منطقة الشرق الأوسط، عن إقامة فرع من مدرسة سانت سير Saint-Cyr العسكرية العريقة في قطر لتكوين نخب البلاد العسكرية مستقبلاً.

لقد ارتأت القيادة السياسية القطرية في حينه ممثلة في أمير البلاد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أن بإمكان هاتين الاتفاقيتين الدفاعيتين المبرمتين مع فرنسا، والتي تعد واحدة من الدول دائمي العضوية في مجلس الأمن الدولي، وعضواً فاعلاً في حلف شمال الأطلسي "الناتو"، منع وقوع الأسوأ في حال تعرضها لأي عدوان خارجي. لا شك أن هذا التقارب الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وغيرها من القوى العالمية الكبرى، هو أمر فرضته ضرورات حماية الأمن القومي للبلاد.

ب. استراتيجية حسن الجوار:

الملاحظة الجديرة بالذكر في هذا السياق العام للتطورات التي لحقت بالسياسة الخارجية القطرية على مدار العقدين الأخيرين، هي أنه لم تطرأ تغييرات عميقة على توجهات قطر القومية مع وصول الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى السلطة منتصف العام 1995، لكن التوجهات السياسية للدولة شهدت إعادة نظر في ملامحها على مستوى منهجي.

فإذا كانت سياسة الانفتاح التي اعتمدها أمير دولة قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني تتجسد في تكريس التحالفات مع القوى الكبرى والمتوسطة كالولايات المتحدة الأميركية وفرنسا؛ فإنها تميزت أيضًا بالحرص على حماية وتنمية علاقات حسن الجوار مع الدول المجاورة، وتمثل ذلك في انتهاج دولة قطر لسياسة حسن الجوار مع أشقائها في مجلس التعاون الخليجي؛ حيث شهد العقد الأخير تسوية الدوحة لمشكلات الحدود مع كل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، وكذلك تحسين أجواء العلاقات الأخوية مع العديد من دول الجوار.

بالرغم من أن قطر تُعد اليوم واحدةً من أغنى دول المعمورة، إلاَّ أنها تقع في منطقة غير مستقرة، تعتريها التوترات الدبلوماسية والنزاعات المتكررة. وتجد قطر نفسها محصورة بين جارين قويين: هما المملكة العربية السعودية وإيران، وهي حريصة دائماً على الحفاظ على علاقة جيدة مع جميع جيرانها لضمان وسلامة أمنها.

لم تعتمد دولة قطر خيار المواجهة مع نظرائها الإقليميين، لكن مواقفها كانت تعكس دائماً تمسكًا شديدًا بفرض خياراتها الوطنية. فخلال عقد التسعينات من

القرن الماضي ساد التوتر أجواء العلاقات الأخوية بين قطر والبحرين بسبب خلاف حدودي على منطقة الزبارة شمال غربي قطر وجزر حوار، وكان الأمر يتعلق بالسيادة على مناطق بحرية يُتوقع أن تكون غنية بموارد الطاقة من النفط والغاز. وبينما كانت البحرين ترغب في حل هذا النزاع في إطار مجلس التعاون الخليجي، بادرت قطر إلى طرحه أمام محكمة العدل الدولية بـ "لاهي" التي أعلنت اختصاصها في القضية عام 1995. وفي 16 مارس آذار 2001 أصدرت المحكمة الدولية حكماً يمنح السيادة على جزر حوار للبحرين، وعلى منطقة الزبارة لقطر. وقد رضي الطرفان بهذا الحكم الذي وضع حداً لنزاع طويل.

لقد بات مبرجاً تشييد جسر "المحبة" الذي سيربط بين الدولتين: قطر والبحرين، الذي سيمتد طوله نحو 40 كيلومتراً، وسيعزز أواصر الترابط والتعاون بين البلدين على نطاق واسع.

على صعيد العلاقات مع المملكة العربية السعودية فقد أدّى خلاف حدودي بين كل من قطر والسعودية إلى مناوشات مسلحة خاطفة ومحدودة بين قوات البلدين عام 1992 نجم عنها سقوط عدد من القتلى، ورغم التبعات السلبية التي أفرزتها هذه الواقعة على العلاقات الأخوية التي تربط البلدين الشقيقين، إلاّ أن حكمة القيادة السياسية في كلا البلدين عملت على التوصل للإعلان عن تشكيل لجنة مختصة للتفاوض وبحث قضايا الحدود حتى التوصل إلى إبرام اتفاق بين الطرفين لحل النزاع. وقد وقع بالفعل وزيرا خارجية كل من دولة قطر والمملكة العربية السعودية في الحادي والعشرين من مارس 2001 على اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين بشكل نهائي، والتي تمّ بموجبها إغلاق ملف خلاف دام نحو 35 عاماً[1].

في ما يتعلق بعلاقات دولة قطر بالجار الشمالي (إيران)، فمن المعلوم أن المحرك الرئيس لهذه العلاقات هو البعد الاقتصادي، نظراً لتقاسم البلدين إنتاج الغاز من أكبر حقل للغاز في العالم "حقل الشمال". ينعكس ذلك على علاقات البلدين في شتى المجالات، فرغم أن قطر حليفة للولايات المتحدة الأمريكية ومناهضة للبرنامج

1 داود حسن، قطر والسعودية توقعان على اتفاقية نهائية لترسيم الحدود، http://www.aljazeera.net/news/pages/e6fa7204-3250-4f27-a39c-8b053afd7202

الإيراني لتخصيب اليورانيوم، إلاَّ أنها تؤيد وتدعم حق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية[1].

لقد أعلنت قطر وإيران استعدادهما لتطوير أكبر لعلاقاتهما الاقتصادية، وخاصة تعاونهما في مجال النفط والغاز داخل وخارج منظمة الدول المصدرة للنفط "الأوبك". فقطر وإيران عضوان في هذه المنظمة، وتمتلكان مع روسيا أكثر من 50% من احتياطات العالم من الغاز الطبيعي. وقد اجتمعت البلدان الثلاثة (قطر وإيران وروسيا)، في طهران، في يناير كانون الثاني 2009، واتفقت على إنشاء "ترويكا للغاز" للتعاون في مجال إنتاج وتصدير احتياطياتها من الغاز الطبيعي.

وبوجه عام، كان من المتعين على سياسة قطر الخارجية أن تتأقلم مع سياقات جغرافية وسياسية خاصة. ومن هذا المنطلق، تحاول دولة قطر، من خلال أدوات عديدة من بينها نشاطاتها الخارجية، أن تثبت وجودها في الساحة الدولية، مع التطلع إلى لعب دور نشط في العلاقات بين الدول. وعليه، تحاول دولة قطر، من جهة، تعزيز نفسها من خلال تأمين نوع من التوازن الإقليمي في علاقاتها مع جيرانها، وتسعى من جهة ثانية، إلى إقامة علاقات ثنائية ومتعددة الأطراف على المستوى الدولي.

ويمكن أن يُفسَّر هذا الانتقال من الدبلوماسية التقليدية إلى دبلوماسية التفاوض والوساطات بتميز قطر كثيرًا عن جاراتها من دول المنطقة، ونجاحها في التأسيس لسياسة خارجية يُعترف باستقلاليتها. تقوم سياسة الانفتاح القطرية هذه على فلسفة عامة تعتمد على ترسيخ مكانة الصورة الذهنية للدولة، عبر ترقية صورتها وسمعتها لدى الآخرين.

ويبدو أن هاتين الاستراتيجيتين اللتين أشرنا لهما آنفاً (التحالفات وحسن الجوار)، رغم أهميتهما، تدعمان استراتيجية ثالثة تشكِّل صميم سياسة الانفتاح التي انتهجتها دولة قطر، ونعني بذلك استراتيجية بناء الصورة الذهنية للدولة التي وُضعت لترقية مكانة قطر عالميًا.

---

1 جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها أمير دولة قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في بلدية باريس يوم 23 يونيو 2009، بمناسبة زيارة الدولة التي قام بها إلى فرنسا خلال الفترة 22–24 يونيو 2009. وقد أتيح لنا فرصة الحضور أثناء إلقاء هذه الكلمة.

ج. استراتيجية "بناء الصورة الذهنية":

لقد استطاعت دولة قطر أن تعتمد استراتيجية جديدة لتعزيز سياستها الخارجية، هي استراتيجية صورة "الماركة"، ووُفقت إلى حد كبير في تنفيذها، عبر مجموعة مما يمكن أن نطلق عليها "الأبعاد"، والتي يمكن أن نوجزها على النحو التالي:

- البُعد الرياضي:

يعتبر البعد الرياضي من أكثر الوسائل حظوة لدى الدول وخاصة في الشرق الأوسط، وليست قطر استثناء لهذه القاعدة؛ فالقيادة القطرية ترى في الرياضة واحدة من أهم الوسائل المؤدية إلى تبوُّء مكان متميز في الساحة الدولية؛ ونتيجةً لفوائض الدولة المالية الضخمة، فقد وظفت القيادة السياسية القطرية جزءاً من هذه الثروة لتحقيق رؤية دولية أكبر من خلال بوابة الرياضة. وفي هذا الصدد، أكد أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أن "الرياضة هي أسرع وسيلة لتبليغ رسالة وتأمين ترقية بلد ما"[1].

وقد تُوِّج هذا النشاط في مجال الرياضة بإعلان الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) في 2 ديسمبر/كانون الأول 2010، فوز قطر بتنظيم كأس العالم لكرة القدم عام 2022.

- البُعد الاجتماعي – السياسي:

تتمتع قطر اليوم بصورة برّاقة لبلد عصري يسير خطىً نحو الديمقراطية، ويتسم مجتمعه بالانفتاح والتسامح، بل إنه يُقدَّم بوصفه نموذجًا اجتماعيًا وسياسيًا يمكن لدول المنطقة أن تحتذي به. ففي المجال السياسي، اعتمد أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني سلسلةً من الإصلاحات ترمي إلى عصرنة مؤسسات الدولة؛ فكان أن أُنجز دستور دائم للدولة تمت المصادقة عليه باستفتاء عام في 29 إبريل/نيسان 2003، بما يضمن حريات التعبير والصحافة والنشر والتجمع، كما

1 Boniface, Pasacl. "Le Qatar se veut un modèle pour le Golfe", *Le Monde Diplomatique*, (Juillet 2004).

نُظمت عدة انتخابات بلدية في الدولة منذ عام 1999 شاركت فيها المرأة لأول مرة.

- البُعد الاقتصادي:

زاد المنتج الوطني الخام للبلاد بأكثر من الضعف منذ وصول أمير البلاد السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى سدة الحكم في منتصف عقد التسعينات من القرن الماضي، كما يعد متوسط الدخل السنوي للمواطن القطري من أعلى معدلات الدخل في العالم. وللوصول إلى ذلك، استثمرت قطر بقوة في مجال الغاز، مضاعفة ثماني مرات إنتاجها منه، وبفضل استثمارات بهذا الحجم راهنت القيادة السياسية للدولة على المستقبل، وأصبحت الكلمة السحرية في البعد الاقتصادي للبلاد، هي: "الغاز الطبيعي المسال"؛ حيث تمتلك دولة قطر احتياطيات هائلة من الغاز تجعلها تحل في المرتبة الثالثة عالميًا بعد كل من روسيا وإيران، كما تتقاسم قطر أكبر حقل للغاز في العالم مع جارتها إيران (حقل الشمال).

يعزز ذلك الأهمية المتنامية لقطر نظراً لقوتها الاقتصادية على نحو يشكِّل إضافة نوعية لاستراتيجية الصورة الذهنية، ما من شأنه أن يزيد من فاعلية السياسة الخارجية للدولة، ويُعظِّم من تأثيرها وحضورها اللافت عربيًا وإقليميًا ودوليًا.

- البُعد التعليمي:

يبدو بُعد التعليم من بين الأبعاد التي تراهن عليها قطر كثيرًا لزيادة فاعلية سياستها الخارجية في السنوات الأخيرة؛ حيث تشرف على تسيير هذا البعد مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع التي ترأس مجلس إدارتها الشيخة موزا بنت ناصر المسند. والهدف المتوخى من هذا البعد هو جعل البلاد بمثابة قطب امتياز في مجال التعليم، ومركزًا أكاديميًا في منطقة الخليج على وجه الخصوص، وفي المنطقة العربية والشرق الأوسط عمومًا. كما يعد التحول من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد المعرفة هدفاً محورياً للدولة.

وإذا كانت إمارة أبو ظبي قد نجحت في استقطاب مؤسسات تعليمية وثقافية كبرى كجامعة السوربون الباريسية ومتحف اللوفر الفرنسي؛ فإن دولة قطر ذهبت إلى أبعد من ذلك بإنشائها مدينة تعليمية كبرى على غرار المؤسسات العلمية

الأميركية المتخصصة، واستقطبت حتى الآن عدداً من الجامعات الأميركية والأوربية العريقة.

- البُعد الإعلامي:

تعد هذه الأداة أكثر من مجرد بُعد، إنها أداة لا يستهان بها لاستراتيجية مكانة الصورة الذهنية لدولة قطر. وفي مرحلة أولى، أسهم هذا البُعد، وبشكل حاسم، في إخراج قطر من الدائرة الضيقة، كما أنه أسهم أيضًا في ترقية منتجات الأبعاد القطرية الأخرى، لتكون بذلك أهم أداة في استراتيجية مكانة الصورة الذهنية للدولة.

تعتز قطر بإطلاقها قناة الجزيرة الفضائية في نوفمبر 1996، التي أفضت إلى ثورة في المشهد الإعلامي داخل العالم العربي. واليوم توسعت الجزيرة وأصبحت شبكة إعلامية رائدة تبث بلغات مختلفة كالعربية والإنجليزية والصرب وكرواتية وقريباً ستبث بلغات أخرى كالتركية والفرنسية لتوسيع دائرة مشاهديها في جميع أنحاء العالم. كما أطلقت الجزيرة عدة قنوات فضائية متخصصة، كالجزيرة الرياضية والجزيرة الوثائقية والجزيرة أطفال والجزيرة أميركا.

- البُعد الدبلوماسي:

يأتي البُعد الدبلوماسي على رأس الأبعاد التي استفادت من البُعد الإعلامي؛ إذ تعتمد دولة قطر على الدبلوماسية لترقية صورتها في منطقتها المتوترة أولاً، ثم في بقية أنحاء العالم. وفضلاً عن ذلك، فإن البُعد الدبلوماسي بات يدخل، منذ تولي أمير الدولة السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الحكم، في صميم استراتيجية مكانة الصورة الذهنية للدولة.

لقد اكتسبت قطر هذه المكانة من النجاحات التي حققتها في حل سلسلة من الأزمات عبر وساطاتها في العديد من الدول والمناطق التي عصفت بها النزاعات. ولعلَّ إحدى أهم نقاط قوة القيادة السياسية القطرية هي نجاحها في جعل قطر وسيطًا لا غنى عنه في حل الأزمات الدولية، وأزمات العالم العربي والإسلامي بشكل خاص. وبحسب الأزمات، تجد قطر نفسها على علاقة جيدة بمختلف الأطراف المتنازعة؛ حيث تسوِّق نفسها بأنها ذات مصداقية لإنجاح مساعي وساطاتها، ما يسهّل التعامل معها.

ثانيًا: الموقف القطري من ثورات الربيع العربي: من دبلوماسية الوساطة والحياد إلى دبلوماسية المواقف والالتزام:

مثل الموقف القطري الواضح إزاء ثورات الربيع العربي منذ البداية، خلافًا لمواقف الكثير من القوى الدولية والإقليمية ومنها دول مجلس التعاون الخليجي؛ فرصة مواتية للإعلان عن تدشين مرحلة نوعية جديدة في إطار النهج العام للسياسة الخارجية القطرية في ظل رؤية القيادة السياسية في هذه الدولة الخليجية. فقد بدا جليًا أن هناك تمايزًا واضحًا بين الموقف القطري من ثورات الربيع العربي وبين مواقف بقية دول مجلس التعاون الخليجي، سواء على مستوى التصريحات الرسمية لكبار المسؤولين في الدولة، أو على مستوى التحرك السياسي والدبلوماسي بل وحتى الإنساني واللوجيستي والدعم المالي والاستثمارات الاقتصادية.

ويمكن ملاحظة تحول الطموحات القطرية من أن تكون دولة مؤثرة فحسب إلى أن تكون صاحبة نفوذ وقوة بالنظر إلى الحالتين في كل من سوريا وليبيا، ليس فقط للفراغ الذي تركته دول عربية أخرى في إيجاد حل أو مخرج سياسي لهاتين الأزمتين، ولكن لالتقاء توجهاتها في هذين الملفين بتوجهات الشقيقة الكبرى "المملكة العربية السعودية" وتوجهات قوى دولية حليفة أخرى.

لقد كانت كل من قطر والسعودية قادرتين على التوافق في الملف الخاص بالأزمة التي عصفت بمملكة البحرين في الربع الأول من العام 2011، وذلك من خلال العمل معًا على ترسيخ واستقرار النظام الحاكم في المنامة. ومن هنا كان إرسال قوات درع الجزيرة للمساهمة في حفظ الأمن والاستقرار ومساندة قوات الأمن البحرينية، والحيلولة دون اتساع نطاق الاحتجاجات والتظاهرات إلى حد يصعب السيطرة عليه ويهدد بقاء الدولة واستمرارية نظام الحكم فيها.

وجاء هذا التحرك تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من أجل منع إيران من تعزيز تأثيرها في الضفة الغربية للخليج. وهكذا يمكننا القول إن التوافق الذي تم ما بين الدوحة والرياض على إدارة الأزمات المختلفة في المنطقة في أعقاب ما بات يُعرف بثورات الربيع العربي؛ شكَّل ما يمكن اعتباره نوعًا من "التحالف الاستراتيجي" بين هاتين الدولتين الخليجيتين الجارتين.

وقد تجلى هذا التوافق الذي وصل لحد التطابق في وجهات النظر والمواقف السياسية، في عدة مؤشرات ومظاهر، منها على سبيل المثال: تنازل قطر الطوعي – وانسحابها– من القيام بدور القائد في معالجة الأزمة في اليمن لصالح السعودية، وعدم اعتراض الدوحة على دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين؛ مما مكّن الرياض من أخذ زمام مبادرة الأمور ومن ثم الوصول إلى شبه حلول في تهدئة الأوضاع في هاتين الدولتين المهمتين للأمن الخليجي عمومًا وللأمن الوطني السعودي على وجه الخصوص؛ حيث تعتبر السعودية كلتا الدولتين (اليمن والبحرين) بمثابة حديقتين خلفيتين لها.

وعلى العكس من ذلك، وفي إطار استراتيجية قطر الإقليمية التي تتضمن إحداث توازن بين القوى في المنطقة، فإن محاولتها مساعدة سوريا على الخروج من الفلك الإيراني، يضعها في موقف بالغ الحساسية؛ حيث يُملي عليها انحيازًا لصالح ثورات الربيع العربي، وبالتالي لصالح القوى الإسلامية الصاعدة في تلك الدول والتي يتمثل معظمها في جماعة الإخوان المسلمين أو التيارات القريبة منها، وكل ذلك يتطلب من الدوحة التحرك بحذر لعدم إثارة الجار الشمالي "إيران".

ونلاحظ أن الحالة السورية بالنسبة لقطر ما هي إلا تأكيد على تغير في نموذج سياستها الخارجية الذي بدأت بتطبيقه انطلاقًا من موقفها من الأزمة الليبية وطريقة معالجتها لها، ففي كلتا الحالتين: السورية والليبية، انحازت قطر ودعمت طرفًا أساسيًّا في النزاع، مرجحة بمواقفها وعلى لسان قياداتها السياسية ممثلة بأميرها السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وولي عهده في حينه، الأمير الحالي الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، ورئيس وزرائها ووزير خارجيتها السابق الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، أن تكون منحازة للشعوب الثائرة في وجه حكامهم المستبدين.

وقد استطاعت قطر المضي قدمًا في هذه السياسة الجديدة "سياسة المواقف والالتزام"؛ بفضل تغير المناخ السياسي الذي نجم عن تقطع أوصال الحالة الجيوسياسية للمنطقة بفعل وقائع ثورات الربيع العربي. كذلك، فإن الحماس الدولي والإقليمي المضاعف لرفض بقاء نظام العقيد القذافي، والشعور بـ "الذنب" من قبل بعض الدول الغربية بخصوص علاقاتها مع الأنظمة السابقة في دول الربيع

العربـــي، كما هي الحال بالنسبة لفرنسا مثلاً في تعاملها مع الثورة التونسية، ساهم أيضًا في تموضع قطر في مكانها الجديد.

وقد حظيت مساهمة قطر في التدخل عسكريًا في ليبيا تحت مظلة حلف شمال الأطلسي "الناتو" بمباركة من النخبة القطرية التي تتفق وعقيدة أمير الدولة الســـابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في إمكانية تعزيز مكانة البلاد في الســـاحة الدوليـــة، كمشروع لدولة تمتلك المبادرة وتشارك في قيادة العالم العربـــي، لكن ذلك جعلها تقطع صلتها بسياسة التأثير التي كانت تمارسها من خـــلال الوســـاطات والحيـــاد لتتحول إلى تبني سياسات منحازة لمواقف واضحة لصالح طرف على حساب طرف آخر.

ويبدو من هذه السياسة الجديدة أن قطر لم تعد تشعر بأنها أقل قدرة كما كانت خلال تسعينيات القرن الماضي وخلال العقد الأول من هـــذه الألفيـــة، حيث أصبحت مدركة وواثقة كذلك في أنها تستطيع مـــن خـــلال مواقفهـــا الجديدة أن تكون ندًّا لدول مثل إيران، مدعومة بقوة من الـــدول الغربيـــة، لا سيما بفضل المظلة الأميركية، التي تمانع –حتى الآن على الأقـــل– في الغـــوص بوحل أي عمل عسكري في منطقة الشرق الأوسط (كما هي الحال في الأزمـــة السورية مثلاً).

يضاف إلى ذلك أن لقطر علاقات مميزة وقوية بنتها على مر السنين مع جماعة الإخوان المسلمين التي وصلت إلى قمة هرم السلطة في كل من مصر وتونس، كما جاءت زيارة أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى قطـــاع غـــزة في ديسمبر/كانون الأول 2012 ضمن هذه المعطيات الجديدة التي تؤشر إلى شغل قطر مكانة مهمة ولعبها دورًا مؤثرًا في الساحة الإقليمية. بعبارة أخرى، يمكن قراءة هذه الزيارة إلى قطاع غزة من منظور أنَّ قطر تسعى إلى مواجهة السياســـة الخارجيـــة الإيرانية (كما في الحالة السورية)؛ حيث اتخذت حركة حماس مسافة من طهـــران بناءً على تداعيات الثورة في سوريا.

وقد وجدت قطر فرصة لإبعاد غزة عن إيران بتعزيز روابطها مع الحركـــات الإسلامية الفلسطينية وعلى رأسها حركة حماس، وهي ترغب دون أدنى شك بأن تكون واحدة من رواد الإسلام السني في المنطقة وهذا ما يســـتدعي التنـــافس أو

التكامل مع كل من السعودية ومصر[1]. ولا شك أن هذه الثقة التي تنعم بها قطر في إمكانية إضعاف عنصر من عناصر قوة السياسة الخارجية الإيرانية، ونعني هنا إضعاف علاقة حماس بإيران، تثبت أن قطر بدأت بالفعل أخذ مسافة مع دبلوماسية الوساطات التي اتبعتها خلال العقد الأول من الألفية الحالية.

خاتمة:

في ضوء التحليل السابق، يمكننا استخلاص التالي:

- باتت السياسة الخارجية لدولة قطر تتمتع بمزايا تنافسية عدَّة، ليس أقلها: تأثير ونفوذ إعلامي من خلال شبكة الجزيرة الإعلامية، واستثمارات مالية عالمية، وتبني الفعاليات الرياضية الدولية الكبرى، والقيام بوساطات إقليمية ودولية منحتها مصداقية عالية. وهكذا، بدأت قطر تتألق في نهاية تسعينيات القرن الماضي وتعلو كقوة سياسية صاعدة في المنطقة خلال العقد الأول من الألفية الحالية.
- استفادت سياسة التأثير القطرية على الصعيد الخارجي من دخل هائل من إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي، ومن ظرف استثنائي إيجابي بالنسبة لقطر تمثل بفراغ كانت تشغله قوى إقليمية أساسية (السعودية ومصر تحديدًا)، ومن حذر شديد من قبل الولايات المتحدة الأميركية في أن تنغمس في صراعات وحروب جديدة في المنطقة. وبالتالي شهدت السنوات الأخيرة –لا سيما مع تداعيات ربيع الثورات العربية– انتقال قطر من دبلوماسية التأثير والوساطات إلى دبلوماسية تبني المواقف والالتزام، وهو أمر جاء نتيجة خبرة ودراية ومهارة فائقة من قبل القيادة السياسية للدولة ممثلة في رأس هرم السلطة فيها (في حينه) أمير البلاد السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وولي عهده الذي أصبح لاحقًا أميرًا للبلاد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، والذي كان متابعًا عن قرب لإدارة ملفات السياسة الخارجية القطرية وفاعلاً مؤثرًا فيها.

---

1 Lazar, Mehdi. "Qatar: quelle stratégie regionale? De l'influence à la puissance", http://www.diploweb.com/Qatar-quelle-strategie-regionale.html

- إن الوصول إلى تبني سياسة خارجية متعددة الأبعاد، كان معززًا باستقرار الدولة خلال فترة زلزال ثورات الربيع العربي، والذي امتدت توابعه إلى بعض دول مجلس التعاون الخليجي، ويمكن فهم ذلك في ضوء أسباب متعددة ومتنوعة، أهمها: غياب العنصر الطائفي، والوضع الاقتصادي المستقر للدولة، والإصلاحات الاستباقية التي شرعت بها منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني السلطة منتصف تسعينات القرن الماضي، فضلاً عن إدراك القيادة السياسية لهشاشة قطر كدولة صغيرة جغرافيًا وديمغرافيًا وعسكريًا.
- عليه، فإن الوضع الاقتصادي المريح لدولة قطر وهشاشتها (الديمغرافية والجغرافية والعسكرية) مقارنةً بجيرانها لا سيما إيران والسعودية يستوجب تبني سياسة خارجية استباقية متنوعة الأبعاد.
- قد تُواجَه السياسة الخارجية القطرية الانفتاحية على الصعيد الدولي بالانتقاد كون هذا أمر غير مألوف مقارنة بسياسات دول المنطقة، وفي المقابل فإن العلاقات مع الدول الغربية الكبرى تتجه نحو نوع من التعقيد بسبب سياسة الالتزام التي تنتهجها قطر منذ تفجر زلزال ربيع الثورات العربية.

وختامًا، تجدر الإشارة إلى أنه مع الانتهاء من إعداد هذه الورقة البحثية شهدت دولة قطر تطورًا سياسيًا بالغ الأهمية لا بد من التنويه إليه في عجالة؛ ففي الخامس والعشرين من شهر يونيو/حزيران 2013، أعلن أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في سابقة لم تحدث من قبل التنازل عن الحكم لنائبه وولي عهده الشيخ تميم بن حمد آل ثاني.

وعليه، سيكون من الصعوبة بمكان التنبؤ في الوقت الحاضر بمسار السياسة الخارجية القطرية في عهد الأمير الجديد، ولكن يبقى الواضح من الخطاب الذي ألقاه بمناسبة توليه مقاليد الحكم أنه سيستمر على النهج الذي رسمه والده فيما يتعلق بسياسة بلاده الخارجية، مع التركيز على سياسة الوساطات التي تنص على تبنيها المادة السابعة من الدستور القطري كلازمة أساسية في سياسة الدولة الخارجية.

والسؤال المشروع طرحه هنا هو: هل ستعود سياسة قطر الخارجية إلى استراتيجية الحياد والوساطات في حل الأزمات كما كانت في العقد الأول من

الألفية الحالية؟ أم أنها ستستمر في مسارها الذي انتهجته منذ فوران بركان ربيع الثورات العربية ونعني سياسة اتخاذ المواقف والالتزام لصـــالح أحـــد أطـــراف المعادلة؟

الموقف السعودي
من ثورات الربيع العربي

أ. منصور المرزوقي البقمي

مقدمة:

مثلت ثورات الربيع العربي مفاجأة لدول مجلس التعاون الخليجي الست كما كان الحال بالنسبة لدول العالم الأخرى كافة. وقد ساهمت هذه المفاجاة في تأخر نسبي من جانب العواصم الخليجية في التعبير عن مواقفها السياسية الرسمية الواضحة إزاء هذه التطورات التي مسَّت دولاً عربية عدة بعضها ذو أهمية محورية للأمن الوطني الخليجي وفي مقدمتها مصر، وسوريا. وسنتطرق في هذه الورقة البحثية للموقف الرسمي للمملكة العربية السعودية من ثورات الربيع العربي؛ وذلك في ضوء المحددات العامة للسياسة الخارجية والمصالح القومية.

سأجادل هنا لصالح ثلاث نقاط: أولاً، السياسة الخارجية السعودية تحكمها قائمة تقليدية من المحددات العامة (وهي قائمة في طور التغيير، خصوصًا في ظل الربيع العربي). ثانيًا، بناء على هذه القائمة يكون الموقف من الربيع العربي. وثالثًا، هذا الموقف يمكن أن يكون داعمًا أو معارضًا بناء على أهداف ثلاثة؛ هي: تأمين الداخل ضد انتقال ثورات الربيع العربي، وحماية الأنظمة الحليفة، وأخيرًا العمل ضد مصالح الأنظمة المنافسة وتحجيم استفادتها من ظروف الربيع العربي. ويستند تحليلنا إلى ثلاث فرضيات، هي:

1- هنالك قائمة تقليدية للسياسة الخارجية السعودية (محددات للسياسة الخارجية)؛ هذه القائمة التقليدية هي انعكاس للبنة السياسية الداخلية، ويستتبع ذلك أن أي تغيير في البنية السياسية الداخلية سينعكس مجدّدًا على محددات السياسة الخارجية؛ أي سيفضي إلى قائمة محددات أخرى.

2- هنالك "حدثان" طرآ على "السلطة"، أو "الحكم"؛ مما أدى إلى تغـــير البنيـــة السياسية الداخلية، وهذا سيكون له انعكاس على السياسة الخارجية، وهذان الحدثان هما:

أ- التغير في بنية "السلطة" بعد تفكيك فريق "السداري" وبـــروز "هـــرم السلطة".

ب- التغير في طبيعة "السلطة"، فقد بدأ توافد ووصول الجيل الثاني من الأمراء إلى الحكم، أحفاد الملك عبد العزيز، وهم غير مرتبطين بتجربة حروب الملك عبد العزيز لتوحيد المملكة العربية السعودية، ولا بتجربة الصراع بين الملك سعود والملك فيصل (القائمة التقليدية مرتبطة ارتباطًا وثيقًـــا بهاتين التجربتين).

3- موقف السعودية من ثورات الربيع العربـــي مبني على هذه القائمة التقليدية، وهو موقف معارض من حيث المبدأ؛ لكنه براغماتي من حيث الممارسة.

أولاً: القائمة التقليدية التي تقوم عليها السياسة الخارجية السعودية واحتمالات التغيير فيها:

1- القائمة التقليدية للسياسة الخارجية السعودية:

تتكون هذه القائمة التقليدية من ثلاثة محددات، هي:

أ- تحييد التهديد.

ب- تعزيز الشرعية

ج- حماية المصالح.

ويمكن القول إن هذه القائمة التقليدية هي المحرك الرئيسي للسياسة الخارجيـــة السعودية. وأول المحددات على رأس هذه القائمة هو تحييد التهديد، ثم يلي ذلـــك تعزيز الشرعية، ثم يأتي بعد ذلك بقية المصالح، وهذه القائمة يمكنها المساعدة علـــى فهم حالة التموضع شبه الدائمة في موقف ردة الفعل، في مقابل الفعل، التي عرفت بها السياسة الخارجية السعودية؛ ولكن ولأسباب بنيوية تتعلق بالنظام السعودي من المرجح أن تمر هذه القائمة التقليدية بتغير كبير في المستقبل القريب.

والسبب الرئيس الذي يجعلنا نضع تحييد التهديد على رأس القائمة يبدو نتيجة منطقية لحالة التشارك في السلطة القائم في داخل النخبة الحاكمة، أو ما يسميه الباحث محمد نبيل مولين بـــ "le système de multi-domination"، أو نظام الهيمنة المتعددة.

هذا التشارك هو عبارة عن أحد إفرازات التحالفات التي قامت بين أقطاب الأسرة الحاكمة في المملكة في بداية ستينيات القرن المنصرم، عندما تحالف الملك فيصل مع أبرز إخوته من أبناء الملك عبد العزيز بهدف إبعاد الملك سعود عن السلطة والحلول محله، فتم تعيين الملك خالد وليًّا للعهد آنذاك، والملك فهد نائبًا ثانيًا لرئيس مجلس الوزراء، (وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها إنشاء هذا المنصب).

وكانت كل ترتيبات تقاسم السلطة التي تلت هي نتيجة مباشرة لتحالف أبناء الملك عبد العزيز ضد الملك سعود، والذي بدأ فعليًّا أثناء الصراع بين فيصل وسعود على رئاسة مجلس الوزراء. فتعيين الملك عبد الله بن عبد العزيز –العاهل السعودي الحالي– رئيسًا للحرس الوطني كان في عام 1963، تحت رئاسة فيصل لمجلس الوزراء، ولي العهد آنذاك، وتعيين الملك فهد وزيرًا للداخلية والملك خالد نائبًا لرئيس مجلس الوزراء، وهو الترتيب ذاته الذي تلا تلك الفترة من حيث التعاقب على العرش، فتولى فيصل الحكم، ثم تلاه خالد ففهد فعبد الله.

ولأن الاشتراك في السلطة يتم على مستوى واسع، يكون التعاون والتماسك أو الترابط المنطقي في أعلى درجات الوضوح عندما تتعلق المسألة بالشأن الأمني؛ وبذلك يكون هنالك مستوى عالٍ من الأهمية والفعالية. وبعبارة أخرى، في ظل هذا التشارك الواسع للسلطة، يصبح التعاون والتنسيق أكثر صعوبة، فلا تتبلور سياسة خارجية واضحة على المديين المتوسط والبعيد.

وهذا يفسر عدم مأسسة السياسة الخارجية، ويؤدي إلى تموضع هذه السياسة في مكان ردة الفعل لا الفعل. إنّ مأسسة السياسة الخارجية تعني وجود إطار استراتيجي واضح المعالم تسير وفقه الدبلوماسية السعودية، ويقوم بتعريف العناصر التالية: مفهوم الأمن القومي، حدود هذا الأمن، مناطق النفوذ، المصالح، الخطاب السياسي الذي يستند على إلى منظومة قيمية واستثمارات ثقافية داخلية لتعزيز تلك

المنظومة، والبنية التحتية اللازمة للإشراف هذه الاستراتيجية (كمراكز البحوث، فرق العمل المختصة بإدارة الملفات، تنمية الأدوات وتنويعها لخدمة الاستراتيجية، شبكة العلاقات وآليات العمل بين وزارة الخارجية والمجتمع السعودي... إلخ).

ولا يكون التعاون إلا في ظل تهديد أمني يعمل بمنزلة الحافز والقوة المحركة للتعاون والتنسيق بين الأطراف المتعددة، التي تتشارك في السلطة بشكل واسع؛ وبذلك يصبح تحييد هذا التهديد، الذي جمع الأطراف المتعددة، هو أهم سمات التعاون، فينعكس ذلك على السياسة الخارجية للسعودية.

ولأن أحد أهم الوسائل وأكثرها فعالية، عندما يتعلق الأمر بتثبيت الدعائم الأمنية، هي مسألة الشرعية، فإن هذه الأخيرة تأتي في المركز الثاني على القائمة التقليدية، بعد ذلك تأتي المصالح، كالتنمية مثلاً. وتجدر الإشارة هنا إلى أن السياسات الطامحة لتعزيز الشرعية يبدو عليها التطلع لإطار العالم الإسلامي (خطاب الشرعية الدينية)؛ في الوقت نفسه الذي نجد فيه السياسات ذات التوجه الأمني تتركز في المحيط الإقليمي؛ (وهذا أمر طبيعي إذا ما أخذنا عاملي الجغرافيا والتاريخ في الحسبان).

وعلى الرغم من ذهاب بعض الباحثين –كمضاوي الرشيد في كتابها (تاريخ العربية السعودية)– إلى أن السعودية تسعى للتوسع في مصادر شرعيتها بإضافة خطاب التحديث وبناء الدولة، أو كما يبدو لنا من إضافة عنصر الحضارة كمصدر رئيسي لشرعية الحكم، فإن الاعتماد على الإسلام كمصدر رئيسي من مصادر شرعية السلطة يتجدد في كل أزمة مباغتة، كالربيع العربي.

وفي رأينا أن هذا التجديد مع كل أزمة مباغتة يعود لعامل البنية التحتية للسلطة، جاء الربيع العربي فجأة، و لم يمهل الأنظمة وقتًا كافيًا للاستعداد والتعامل بشكل يضمن لها استغلالَ كاملِ مواردها وتنظيم كافة صفوفها، حيث يجبر عنصر المباغتة النظام السياسي على اللجوء بشكل شبه أوتوماتيكي لبنيته التحتية السلطوية، كخطاب السلطة التقليدي وعلاقات "الزبونية" التقليدية. ولذلك –على سبيل المثال– كان الرد السعودي الرسمي على يوم حنين –الدعوة للتظاهر في 11 من مارس/آذار 2011 في المدن السعودية الرئيسية– مكونًا من ثلاثة عناصر: فتوى تحرم التظاهر، وقوة أمنية لفرض احترام هذه الفتوى، وحزمة من المساعدات المالية.

2- احتمالات التغيير في القائمة التقليدية:

هناك حدثان مرتبطان بمسألة الخلافة طرآ على "السلطة" أو "الحكم"؛ مما أدى إلى تغير البنية السياسية الداخلية، وهذا سيكون له انعكاس على السياسة الخارجية. وهذان الحدثان هما:

أ- التغير في بنية "السلطة" بعد تفكيك فريق "السداري" وبروز "هرم السلطة":

فقد تم تفكيك وزارة الدفاع والطيران والمفتشية العامة إلى وزارة الدفاع فقط؛ وبذلك تم فصل الهيئة العامة للطيران المدني عن وزارة الدفاع، وتم -أيضًا- إلغاء مهام المفتش العام؛ وفي ذلك تراجع كبير لنفوذ وزارة الدفاع؛ مما يعني تراجعًا لفريق السداري. وبعد ذلك تم إخراج وزارة الداخلية من نفوذ هذا الفريق بعد تعيين الأمير محمد بن نايف على رأسها، وما جلسة أداء القسم للوزير الجديد -التي لم يحضرها على غير المعتاد سوى الأمير متعب بن عبد الله وبندر بن سلطان والوزير الجديد محمد بن نايف- إلا أحد المؤشرات القوية في هذا الاتجاه.

إضافة إلى ذلك تشير عوامل كثيرة كمؤسسة توريث العرش في هيئة البيعة (وهي هيئة أنشأها الملك عبد الله بن عبد العزيز في عام 2006، مكونة من مجلس يكون أعضاؤه ممثلين لأبناء الملك عبد العزيز الذكور، ولكل عضو صوت واحد، ومهمتهم هي انتخاب الملك وولي العهد، عبر الاقتراع السري، والتأكد من قدرتهما على ممارسة مهامهما)، إلا أن انتقال الحكم لجيل الأحفاد لن يقتصر فقط على تسمية أحد الأحفاد ملكًا؛ بل سيصاحب هذا الانتقال تغيرات في بنية السلطة نفسها.

ويمكن اعتبار الإعلان عن هيئة البيعة على أنه إقرار بعدم قدرة الطرق التقليدية على إدارة التحالفات أو "اختيار الأصلح منهم"، كما نصت عليه المادة الخامسة من النظام الأساسي للحكم، قبل تعديلها في 2006. وهذا يعني أن ما نسميه هنا بـ "التوازن التدافعي"، أو ما عبَّرت عنه المادة الخامسة بـ "الأصلح منهم"، غير قادر على الإجابة على سؤال الخلافة، وفي ذلك إعلان عن الحاجة لـ "التوازن المؤسساتي"؛ ولهذا تم الإعلان عن هذه الهيئة.

ونعني بـ "التوازن التدافعي" أن عملية التوازن السلطوي بين أفراد النخبة الحاكمة كانت تسير وفق منطق التدافع، وليس عبر إطار مؤسساتي واضح القواعد،

يمكن التنبؤ بمخرجاته، وقراءة عوامل التأثير فيه، ومنطق التدافع -بكلمات أخرى- هو عبارة عن غياب حدود واضحة لهامش المناورة بين أفراد النخبة الحاكمة، وإطار قانوني لإدارة العلاقة فيما بينهم، سواء كانت تنافسًا أو خلافًا أو تعاونًا، والدليل هو التأرجح الكبير الذي مر، ولا يزال فيما يتعلق ببروز أو أفول نجم هذا اللاعب أو ذاك، فكانت بعض الأسماء في غاية القوة والتأثير في السبعينيات -مثلاً- لكنها غابت عن المسرح السياسي حاليًّا؛ والعكس صحيح، وهذا بسبب منطق التدافع.

ومن ثم فإن وجود هيئة البيعة -إضافة للأنظمة الأساسية (الحكم والمناطق ومجلس الوزراء)- جعل عملية انتقال الحكم (اختيار ملك) في مستوى لاحق لمستوى هيئة البيعة؛ لكن هذه الهيئة ليست بمعزل عن التأثر بمحيطها وسياقها، وهو النخبة الحاكمة. ومن هنا يأتي دور استخدام وسائل النفوذ: القوة الأمنية (ممثلة في وزارة الداخلية، ووزارة الدفاع، ووزارة الحرس الوطني) من جهة، وامتلاك وإدارة شبكات العلاقات الزبونية الضخمة، من جهة أخرى. ويعني امتلاك القوة الأمنية بمراكزها الثلاثة بالضرورة امتلاك قدرات مالية عالية تكفي لإدارة شبكات العلاقات الزبونية الضخمة. وهذا يعني أن من يترأس أحد المراكز الأمنية يمتلك بالضرورة الأدوات اللازمة للتأثير في هيئة البيعة.

وفي المحصلة النهائية يبدو جليًّا بروز هرم سلطوي جديد: يأتي في قمته القوة الأمنية، وفي المنتصف هيئة البيعة، وفي القاعدة عملية انتقال الحكم، وهذه التراتبية الجديدة قامت رسميًّا بإلغاء ثنائية التوازن التقليدية التي برزت بعد وفاة الملك فيصل، وهي قطب السداري (أبناء الملك عبد العزيز من زوجته حصة بنت أحمد السدايري) وقطب الملك عبد الله بن عبد العزيز (الآخرون).

ففي السابق كان التوازن مبنيًّا على "التحالف" أكثر من كونه مبنيًّا على الذراع الأمني أو العسكري؛ ولذلك كان حضور العامل الرمزي -كآل سعود أو الدين- قويًّا؛ إلا أن مكونات القوة بشكل عام أصبحت أمنية بامتياز؛ وذلك في مقابل الحضور التقليدي للرمز، سواء كان الدين أو آل سعود، (وهذا سينعكس على طبيعة تكوين التحالفات)، وبالتالي ستتراجع مكانة الرمز. ووجود القوة الأمنية على رأس الهرم يذكرنا بمنصب المرشد الأعلى للثورة في إيران وعلاقته بالرئاسة، من حيث الأهمية والصلاحيات، وسوف تكون القوة الأمنية بمثابة "المرشد الأعلى" للسلطة، حتى لو كان الملك القادم هو أحد رؤساء هذه المراكز الأمنية الثلاثة، وستبقى القوة الأمنية صاحبة التأثير والهيمنة.

فمن جهة سيبقى التوازن الحاكم مبنيًّا على العلاقة فيما بين هذه المراكز، ومن جهة أخرى فإن مصدر الأهمية سيكون بسبب رئاسة مركز أمني في المقام الأول، وكل هذه المتغيرات تمثل تحولاً جوهريًّا.

ب- التغير في طبيعة "السلطة" بعد بدء وصول الجيل الثاني من الأمراء إلى الحكم من أحفاد الملك المؤسس:

وهذا التغير عائد لأكثر من سبب: أولاً، جيل الأحفاد لم يعش تجربة توحيد المملكة، بكل ما حوته تلك المرحلة من عملية تأسيس لتوازنات سلطوية معقدة، وقيم رسختها تلك التجربة. وثانيًا، لم يشهد هذا الجيل مرحلة الصراع على الحكم بين فيصل وسعود (من حيث عدم مشاركتهم كلاعبين سياسيين) لاستلهام التجربة من هذا الصراع.

وفي رأينا أن القائمة التقليدية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بهاتين التجربتين؛ (التوحيد وصراع فيصل وسعود)، وسيكون مفهوم المواجهة والتحدي أكثر شراسة ووضوحًا، وآلية استخدام الأدوات ستتغير، بعكس ما تمليه هاتان التجربتان (وهذا سيعزز من تراجع الرمز)؛ ولذلك فإن وصول هذا الجيل الجديد من الحكام سيكون له دور في إحداث التغيير على القائمة التقليدية، التي تحرك السياسة الخارجية للمملكة.

في ظل التوازن التدافعي لم تكن السمة المؤسساتية حاضرة، وجزء من انعكاسات غيابها هو التداخل في المهام والصلاحيات، وعدم وضوح "رقعة مصالح"

مراكز القوى المتعددة، أما منطق التدافع فيجعل احتمال تغيير "رقعة المصالح" – سواء من ناحية التمدد أو الانكماش– أكثر ورودًا. لكن مع بروز التوازن المؤسساتي تزيد احتمالات "ترسيم حدود المصالح" بشكل نهائي، أو على الأقل لمدة طويلة، وهذا الأمر يساعد على خلق بيئة مصالح مستقرة، وهذا الاستقرار سيسهم بدوره في بروز مناطق تعاون كثيرة، تنافس في فعاليتها وأهميتها وبروزها مستوى التعاون الأمني، وهذا بدوره سيؤثر بشكل كبير في القائمة التقليدية للسياسة الخارجية السعودية مستقبلاً. وهكذا فإن التغير في بنية السلطة وطبيعتها يمثلان من وجهة نظرنا بداية الدولة السعودية الرابعة.

ثانيًا: مواقف السعودية من ثورات الربيع العربي وأوجه التشابه والاختلاف في تلك المواقف:

يمكن القول إن الموقف السعودي من ثورات الربيع العربي هو موقف معارض من حيث المبدأ؛ إذ لا يمكن لنظام ملكي وراثي أن يدعم فكرة الثورة بل على العكس، الثورة هنا تمثل تهديدًا، وسيشرح موقفه هذا استنادًا إلى الدين والأمن ومكافحة الفتنة. لكن منطق المصالح حتم على السعودية دعم الربيع العربي في بعض الدول التي وصل إليها الربيع، وهذا تسبب في بروز إشكالية تبرير الدعم في موضع، والمعارضة في موضع آخر؛ ولذلك كانت السعودية بحاجة لتعريف يمكن أن تستند إليه المعارضة، كما يمكن أن يستند إليه الدعم.

من هنا جاء التعريف التالي والذي تستند إليه السعودية في تبرير موقفها الداعم أو الرافض لثورات الربيع العربي: "الثورة فتنة ومدعاة للخراب والدمار؛ لكن المساهمة في رفع الظلم عن الإخوة والأخوات في الدول العربية في حال وقع عليهم هو واجب لا بد من القيام به".

فالربيع العربي –كما صرح بذلك الشيخ صالح الفوزان عضو هيئة كبار العلماء– ما هو إلا "فتنة وشرور"، وهو "مدعاة للخراب والدمار"، حسب قول الأمير تركي الفيصل رئيس الاستخبارات السابق وسفير بلاده سابقًا في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، وبأن ربيع العرب هو حمام دم وليس أزهارًا،

وكان ذلك في ملتقى الخليج للأبحاث، جامعة كيمبريدج، يوليو/تموز 2011[1]. لكن تسليح الثورة السورية، لرفع الظلم عن الشعب السوري، هو "واجب"، كما صرح بذلك وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل. وهنا يجب التشديد على أن دعم السعودية للثورة في بلد عربي ما لا يعني أبدًا أن الثورة تتحول من كونها فتنة إلى شيء آخر؛ كلا! الثورة تبقى في كل الأحوال فتنة؛ لكن رفع الظلم واجب على الرغم من استمرار الثورة في كونها فتنة.

بناء على هذا التعريف يصبح من الممكن تبرير دعم الثورة في حين، ومعارضتها في أحيان أخرى، دون أن تجد السعودية نفسها في موقع التناقض (كما هو حاصل مع إيران ودعمها لنظام الأسد في سورية مثلاً)، أو في موقف التماهي مع فكرة الثورة، وكل ما على السعودية فعله هو أن تفسر الأحداث بما يسمح بجعلها فتنة، متى ما كان ذلك ملائمًا، وجعلها مدعاة تدخل لرفع الظلم، حسب ما تقتضيه المصالح السعودية.

والاختيار بين الدعم والمعارضة يتم بناء على النقاط الثلاث التالية: تأمين الداخل ضد انتقال ثورات الربيع العربي، وحماية الأنظمة الحليفة، وأخيرًا العمل ضد مصالح الأنظمة المنافسة وتحجيم استفادتها من ظروف الربيع العربي، وبناء عليه فإن السعودية –على سبيل المثال– لم تدعم ثورة 25 من يناير/كانون الثاني في مصر (لتأمين داخلها ضد الثورة من جهة، ولحماية نظام مبارك الحليف من جهة أخرى)؛ ولكنها تدعمها في سورية (لأن سقوط نظام الأسد يعني سقوط معظم أوراق إيران، المنافس اللدود للسعودية في العالم العربي).

وتقوم السعودية بتسويق هذا التعريف داخليًّا وخارجيًّا، تحت مسميات مختلفة؛ ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف تدعم إن قررت الدعم؟ وكيف تعارض إن قررت المعارضة؟

وهنا تتميز السياسة الخارجية السعودية بإبداع الموقف وترسيخ دعائمه، ودهاء القائمين عليها، إن دعم الثورة، أو معارضتها في أي بلد تعصف به رياح الربيع العربي يجب أن يبدأ وينتهي بالأهداف الثلاثة التي جئنا على ذكرها سابقًا؛ هذا هو قانون الحركة في السياسة الخارجية السعودية إبان الربيع العربي.

1 جريدة الاقتصادية السعودية، 15 من يوليو/تموز 2011

أ- معارضة الثورة بهدف إخماد الفتنة:

يقوم الموقف السعودي المعارض هنا على اعتبار أن الثورة فتنة ويجب إخمادها، وتنقسم الفتنة هنا إلى قسمين: الأول: الارتهان لقوى خارجية تسعى لزعزعة الأمن؛ (وبهذا يتم التشكيك في كون الشعب الثائر هو مصدر الثورة)، كما أعلنت السعودية مرارًا فيما يتعلق بربط المظاهرات البحرينية بإيران، والثاني: الدمار والخراب وعامل الخوف الكوني؛ (وبذلك ينفر الناس من الثورة بسبب ما تجلبه من خراب). وفي هذه الظروف -التدخل الخارجي والدمار- فإن دعم النظام الذي يواجه الفتنة -أي الثورة- دبلوماسيًّا واقتصاديًّا وحتى عسكريًّا، يكون مبررًا، كما حصل في البحرين، وهذا التقسيم يمكننا من تحديد الدعم الفكري المعنوي، وكذلك الدعم المادي، الذي تقدمه السعودية للأنظمة الحليفة بهدف مواجهة الثورة.

ويمكن القول: إن السعودية تعارض الثورة من خلال مفهوم الفتنة، وتدعمها من خلال مفهوم رفع الظلم، وسواء كان موقفها دعم الثورة أو معارضتها، فإن السعودية تسعى للبروز بشكل دائم في حالة تضاد مع إيران، فحينما عارضت الثورة في البحرين -مثلاً- كانت السعودية تسعى لتحقيق الأهداف الثلاثة التي تحدثت عنها: تأمين الداخل، وتأمين الأنظمة الحليفة، ومكافحة تقدم مصالح الأنظمة المنافسة. لقد تم استغلال الثورة في البحرين ضد نظام الحكم لتقديمها على أنها ارتهان للخارج "إيران"، ولم يصعب ترويج هذه الفكرة، خصوصًا في ظل نقص الخبرة السياسية لدى بعض الناشطين البحرينيين، والذين قاموا بتقديم خدمة مجانية للنظام الحاكم في البحرين والسعودية.

لقد ظهروا -وحديثنا مقتصر هنا على البعض وليس الكل- بمظهر الرافض للحوار، وبذلك "لم يبذلوا جهدًا وطنيًّا لتجنيب البحرين مآلات عدم الاستقرار". ثم إنهم لم ينتبهوا بشكل إعلامي وخطابي لعملية الربط بينهم وبين إيران وحزب الله اللبناني. من ذلك الاعتماد شبه الكامل على الإعلام الإيراني واللبناني -الموالي لحزب الله- في الظهور ومخاطبة الجمهور، واستخدام خطاب طائفي.

في ظل هذا الوضع لم يكن من الصعب على الإعلام البحريني الرسمي -مدعومًا بالآلة الإعلامية السعودية الجبارة- تقديم الثورة في البحرين على أنها محاولة إيرانية لضم هذه الدولة العربية لتكون "المحافظة الـ 14 لإيران"، وفي الوقت نفسه،

لم تساعد تصريحات بعض المسئولين الإيرانيين الذين تحدثوا في هذا الاتجاه على نفي ذلك.

وحين يتم تقديم الثورة البحرينية -للعالم العربي عمومًا وللشعب السعودي خصوصًا- على أنها محاولة إيرانية "لابتلاع دولة خليجية"؛ فإن ربط أي تحرك شعبي سعودي بهذه المحاولة يكون أكثر سهولة، وفي هذا تأمين للداخل السعودي، الهدف الأول للسياسة الخارجية السعودية، وفي الوقت نفسه سعت الرياض من خلال تدخلها المباشر في الأزمة البحرينية إلى تأمين النظام الحليف لها في المنامة، ذلك أن سقوط النظام البحريني على أيدي الثوار يمثل كارثة على السعودية خاصة، وعلى بقية دول الخليج عامة. إضافة إلى تأمين الداخل السعودي، ودعم النظام الحليف في البحرين، فقد سعت السياسة الخارجية للسعودية لكبح جماح التغلغل الإيراني في المنطقة.

ومن خلال هذه الأهداف الثلاثة يمكن فهم سياسة السعودية تجاه الربيع العربي بشكل عام، وتجاه البحرين وسورية بشكل خاص، وفي هاتين الدولتين يمكننا رؤية التناقض بين السياستين الخارجيتين لكل من إيران والسعودية. ففي إبراز مواقفها في حالة تناقض مع المواقف الإيرانية بشكل دائم، تسعى السعودية لبناء رأس مال رمزي، تكون هي قوة سلام، في مقابل قوة الخراب الإيرانية؛ وهذا يفتح الباب على مصراعيه لتقديم كل فتنة؛ أي ثورة تعارضها السعودية على أنها من تدبير إيران: فدعاة التظاهر في السعودية مدعومون من قبل إيران ونظرائهم في البحرين كذلك، (حسب الرواية السعودية). ومن ناحية أخرى تستثمر السعودية الربيع السوري -مثلاً- من خلال إبراز الدور الإيراني فيه.

ويقوم هذا الاستثمار بدورين: الأول، تقديم أي محاولة لاستلهام الربيع العربي في السعودية على أنها محاولة إيرانية لزعزعة الأمن داخليًّا، وربط الفاعلين بإيران، (وفي ذلك تأمين للداخل ضد المد الثوري-الهدف الأول في قانون الحركة)، والدليل على ذلك هو ترويج مقولة أن الناشطين السعوديين الذين دعوا إلى ثورة حنين في 11 من مارس/آذار 2011 هم مدعومون من إيران، والدور الثاني الذي يقوم به هذا الاستثمار هو تقديم إيران على أنها لا تسعى لخدمة مصالح الشعب العربي، بل لخدمة مصالحها هي؛ ولذلك هي لا تدعم الثورة في سورية، بل النظام. ولا بُدَّ من أن نشدد هنا على عدة نقاط:

فمن جهة تعد ثورات الربيع العربي كلها بلا استثناء عبارة عن فتنة، حسب وجهة النظر السعودية؛ ولذلك فإن دعم الثورة السورية بكافة الوسائل لا يعني تبريرها، هذا هو الموقف السعودي الرسمي؛ لا يحق لأي شعب أن "يخرج على ولي الأمر"، وتزداد "خطيئة الخروج على ولي الأمر" فداحة حينما يكون حاكمًا بـ "كتاب الله وسنة نبيه"، كما هو الحال في السعودية، حسب وجهة نظرها الرسمية.

وبناء على هذا فلا نرى تناقضًا بين رؤية الثورة السورية على أنها فتنة (تدخلات خارجية من جهة، ومشهد دمار وخراب من أخرى)، والتدخل السعودي لدعمها، وما الدوران السعودي والقطري -على سبيل المثال- إلا تدخلات من الخارج؛ لكنها تدخلات تسعى "إلى رفع الظلم" عن الإخوة والأخوات السوريين.

ومن جهة أخرى فإن معارضة السعودية للربيع العربي تقوم على اختزال الثورة في الفترة الانتقالية؛ أي في زمن الثورة، ومن خلال هذا المنظور نفهم الخطاب الإعلامي السعودي الذي لا يركز على المشاهد الإيجابية للربيع؛ بل على القتل والتشريد، فلا نرى تركيزًا على الحرية وحق المواطن في الاختيار، والانفتاح الإعلامي؛ بل نرى تركيزًا على اختلاف القوى السياسية حول تشكيل الحكومة، أو على تزعزع الأمن في هذه المنطقة أو تلك مثلاً.

إضافة إلى ذلك تقوم المعارضة السعودية للربيع العربي على الدعم الدبلوماسي والاقتصادي للأنظمة الحليفة التي يهددها الربيع، فعندما هددت الإدارة الأميركية بقطع المساعدات عن مصر مبارك إن هي لم تستجب لمطالب المتظاهرين في ميدان التحرير -مثلاً- تعهدت السعودية بتعويض القاهرة عن تلك المساعدات الأميركية، وحاولت الضغط على الولايات المتحدة للوقوف بجانب النظام في مصر. وفي السياق نفسه نفهم المساعدات السعودية للأردن والبحرين والمغرب، فكل هذه الأنظمة تشكل ركنًا أساسيًّا من أركان الأمن الإقليمي؛ ولذلك توجب دعمها.

ب- دعم الثورة بهدف رفع الظلم:

ينبني الاختيار بين دعم الثورة ومعارضتها في السياسة الخارجية السعودية ينبني على ثلاثة: تأمين الداخل ضد ثورات الربيع العربي، وتأمين الأنظمة الحليفة،

ومكافحة تقدم مصالح الأنظمة المنافسة؛ وعليه فلا بُدَّ أن تكون مواقف السعودية متناغمة مع الخط العام الموجهة لها، وأن لا تكون متناقضة بشكل يجعل بعضها ينفي ويستبعد البعض الآخر، mutually exclusive، وهذا من دهاء القائمين عليها.

بناء على ذلك لا بُدَّ أن يكون الدعم للثورة "دعمًا نسقيًّا"؛ بمعنى أنه يجب أن يكون دعمًا مميتًا، وكما تحدث عبد الله الغذامي في نظريته عن النقد الثقافي في نقد الأنساق العربية، في كتابه (النقد الثقافي) عن المعارضة النسقية، نتحدث هنا عن الدعم النسقي، فالمعارضة النسقية تعني تلك المعارضة التي تستخدم البنية الأساسية للشيء الذي تعارضه، وبهذا بدل أن تقوم بالقضاء على الشيء المعارَض، فإنها تقوم بتعزيزه والسهر على بقائه.

واستلهامًا لهذا المنطق في المعارضة التي سماها الغذامي بالمعارضة النسقية[1] يمكن القول هنا إن دعم السعودية للثورة هو دعم نسقي. فكما أن المعارضة النسقية هي معارضة تحيي، نقول هنا: إن الدعم النسقي هو دعم يميت. ولكن الفرق بين المعارضة النسقية والدعم النسقي هو أن هذا الأخير عبارة عن فعل واعٍ، بعكس المعارضة النسقية، فإن السعودية تقوم بدعم الثورة دعمًا يميتها؛ ولذلك نقول: إنه دعم نسقي، وأولى خطوة تخطوها السعودية في طريق دعم ثورة ما من ثورات الربيع العربي، هي تعزيز قدرتها؛ أي قدرة السعودية، على معارضة الثورة.

وتقوم السعودية من الانتقال من موقع المعارض للثورة في البحرين، لموقع الداعم لها في سورية –مثلاً– عبر فكرة الفتنة، فأداة معارضة الثورة نفسها هي ذاتها أداة دعمها؛ وبذلك تستمر الثورة في كونها شيئًا سيئًا ويجب الابتعاد عنه، خصوصًا بالنسبة إلى المواطن السعودي! وكما يقول الفيلسوف الأيرلندي –صاحب نظرية اللامادية– جورج بيركلي: (To Be is To Be perceived)، أن تكون هو أن يتم تصورك؛ فكينونة الثورة هي في كيفية تصورها.

وفي موضع المعارضة نرى سلوك السياسة الخارجية السعودية لا يركز على سياق العنف؛ بل على العنف ذاته، وهي بذلك تجعل العنف صفة عامة لثورة

1 عبد الله الغذامي، "النقد الثقافي: قراءة في الأنساق الثقافية العربية"، (الرباط: المركز الثقافي العربي، ط1: 2005)، ص12.

الربيع العربي، بينما حين تقرر السعودية دعم الثورة، فنرى انتقالاً من العمومية للتخصيص: ينتقل التركيز من السمة العامة -وهي العنف- إلى سياقها المصاحب.

فنرى مصدر العنف فجأة يأخذ موقع الصدارة في الخطاب الإعلامي مثلاً، وكأن السعودية تقول: إن العنف هو الثورة. لكنها في البلدان التي لا تدعم السعودية الثورة فيها، يكون مصدره الثورة فقط، وهذا هو كل ما يجب على المتلقي أن يفكر فيه؛ أي أن الثورة هي العامل الوحيد المسبب للعنف؛ بينما حين تقرر السعودية دعم الثورة في مكان ما، فإن مصدر العنف يصبح الثورة ذاتها، بالإضافة إلى النظام تبقى الثورة دائمًا مصدرًا رئيسيًّا للعنف؛ وبهذا فإن الدعم يصبح دعمًا نسقيًّا، أي دعمًا مميتًا.

ويلاحظ أن فكرة العنف هي فكرة أساسية في موقف السعودية من الربيع العربي؛ فالثورة فتنة، والعنف عنصر أساسي في هذه الفتنة، ورفع الظلم عن الإخوة والأخوات -أيضًا- يستند إلى العنف الواقع عليهم؛ فلولا وجود العنف، لما وقع الظلم عليهم. ولذلك نرى أنه من الضروري تحديد سمات هذا العنف بالنسبة إلى السعودية في النقاط التالية:

1- يجب أن يكون موجهًا ضد الأشخاص، (لا يهم العنف الواقع ضد البيئة أو البنية التحتية مثلاً).
2- يجب أن يكون مفرطًا وغير متكافئ.
3- يجب أن يكون عنفًا منهجيًّا؛ وبهذا يكون له دورة: تبدأ مع استخدام النظام للعنف ضد الثوار العزل، وتنتهي برحيل هذا النظام.
4- يجب أن يكون باهظ الكلفة البشرية.

يجب أن يكون العنف بهذه الصفات حتى تصبح معارضته معارضة للثورة نفسها، فحين تتدخل السعودية لرفع الظلم عن الأشقاء السوريين، فإن تدخلها يكون مبنيًّا على ظهور العنف الواقع عليهم بهذا المظهر (السمات الأربع). وبذلك تترسخ فكرة أن الثورة فتنة وباهظة الكلفة البشرية، وتقود إلى عنف مفرط غير متكافئ، موجهًا ضد الأشخاص؛ وبهذا ترتعد فرائص كل من يفكر -مجرد تفكير- في النزول إلى الشارع.

وبعد أن تبذر السعودية بذور فناء الثورة كفكرة، عبر ترسيخ سمات العنف هذه، تتدخل لتدعم الثورة، كما هو حاصل في سورية حاليًّا عبر وسائل متعددة؛ منها: الدعم الإعلامي، والدعم الدبلوماسي. فقد كانت السعودية من أوائل الدول التي اعترفت بالثوار السوريين كممثل شرعي وحيد للشعب السوري، وقس على ذلك سحب السفير السعودي من دمشق.. إلخ، أضف إلى ذلك أن الغطاء الدبلوماسي الذي توفره السعودية للثوار السوريين -في المحافل الدولية أو في المنظمات الإقليمية وأطر العمل المشترك في العالم العربي- عبر استثمار نفوذها القوي وثقلها الكبير لدعم الثورة، يكاد يكون العامل الرئيسي لحماية الثوار دبلوماسيًّا. وبعد ذلك يأتي الدعم المادي واللوجستي الذي تقدمه السعودية بسخاء للثوار السوريين، ومساعدتهم عبر التعاون الاستخباراتي، وتقديم النصح فيما يتعلق بالتكتيكات العسكرية ووسائل التنظيم والتحرك.

ثالثًا: أوجه الشبه والاختلاف بين مواقف السعودية وبقية دول الخليج:

يركز التحليل في هذا الإطار على أمرين: الأول، هو محاولة التعرف على محددات العمل الخليجي البيني. والثاني، هو توصيف لأوجه التشابه والاختلاف بين الموقف السعودي ومواقف بقية دول الخليج من الربيع العربي.

1. محددات العمل الخليجي البيني:

أ- التمايز بهدف موازنة النفوذ:

تسعى معظم دول الخليج -خصوصًا قطر والإمارات العربية المتحدة- إلى التمايز عن السعودية؛ بهدف الاستقلال عنها. وفي هذا الإطار يبدو "الغاز القطري" مثالاً عميق الدلالة، حيث تقوم قطر باستثمارات هائلة في مجال الغاز، وما استتبع ذلك من جهود حثيثة وجادة لإنشاء منظمة دولية للغاز، على غرار منظمة أوبك للبترول، مما سيخلق فرصا دبلوماسية مغرية لقطر، كما أن قطر تسعى إلى ترسيخ تمايزها الديني عن السعودية. واستنادًا إلى المنطق نفسه، نرى أن أحد أهداف النشاط الاقتصادي، غير النفطي الذي تقوم به الإمارات، هو خلق فضاء اقتصادي

غير مرهن للنفط، الذي تؤثر فيه السعودية بشكل كبير، ويمكن القياس على ذلك، سواء في النشاط الثقافي، الرياضي، الإعلامي.. إلخ.

ب- تعريف "التعاون" في مجال العمل المشترك:

الإطار الذي يجمع دول الخليج العربي هو إطار مجلس التعاون الخليجي، ولمسماه دلالة عميقة على فعله ودوره؛ ولكن مفهوم التعاون يختلف من دولة خليجية لأخرى، وبناء على هذا الاختلاف، تتحدد السياسة البينية الخليجية؛ ولذلك يأتي تعريف التعاون في الترتيب الثاني على قائمة محددات السياسة البينية الخليجية. ويبدو أن تعريف السعودية للتعاون يختلف عن كل من نظيريه الإماراتي والقطري، فالتعريف السعودي يقوم على عدة نقاط:

أولاً: أن تكون الرياض عاصمة التعاون ونقطة انطلاقه. وعلى هذا الأساس يمكن فهم إصرار السعودية الدائم على استضافة الغالبية العظمى لمؤسسات مجلس التعاون الخليجي[1]؛ وما الخلاف السعودي الإماراتي على مقر البنك المركزي الخليجي إلا مثالاً على هذه النقطة.

ثانيًا: أن لا تخرج علاقات دول المجلس وتحالفاتها عن إطار تحالفات المجلس نفسه؛ بمعنى أن يكون لمجلس التعاون الخليجي مكانة متقدمة فيما يتعلق بالتأثير على سياسات دول الأعضاء الخارجية.

ثالثًا: أن تكون المصالح الأمنية هي المحور الرئيس للتعاون.

وفي المقابل فإن التعريف الإماراتي -مثلاً- يقوم على نقاط لا تتفق بالضرورة مع التعريف السعودي؛ فالتعريف الإماراتي يقوم على التالي:

أولاً: يجب أن تكون عواصم كافة دول الخليج العربي، وليس السعودية وحدها، منطلق للعمل الخليج المشترك.

ثانيًا: أن لا ينال مجلس التعاون الخليجي من استقلالية الدول الأعضاء، سواء في سياستها الخارجية أو غير ذلك.

---

1 Hertog, Steffen (2010). *Princes, Brokers, and Bureaucrats: Oil and the State in Saudi Arabia*. (Ithaca, Cornell University Press).

ثالثًا: أن تحصل الفضاءات الاقتصادية على مكانة متقدمة، وعدم هيمنة سؤال الأمن على فضاء العمل الخليجي. وهذا سيعزز من دور الإمارات، إذا ما نظرنا إلى بنيتها الاقتصادية المتقدمة.

ولكل ما سبق نقول إن المحدد الثاني لسياسات التعاون الخليجي هو تعريف التعاون. وعلى الرغم من هذه الاختلافات في التعاريف، فإن التعاون الأمني يبقى منطقة عالية الإنتاجية بين دول الخليج العربي؛ وهذا عائد لترابط البنية الأمنية الخليجية، وتشابه عناصر التهديد.

ج- التحالف مع الغرب:

ثالث المحددات الحاكمة للعمل الخليجي هو تحالف دوله مع الغرب، ولهذا التحالف درجات متفاوتة وفضاءات متعددة؛ ولكنه في الغالب تعاون وثيق، بحكم ارتباط اقتصاديات الخليج بالاقتصاديات الغربية؛ ومن ثَمَّ ارتباطها أمنيًّا بالغرب؛ ولهذا التحالف استحقاقات دبلوماسية يمكن اعتبارها محددًا من محددات السياسات البينية لدول الخليج العربي.

2. التشابه والاختلاف بين الموقف السعودي ومواقف بقية دول الخليج من الربيع العربي:

في ضوء المحددات السابقة يمكن القول إن الموقف الخليجي لم يكن موحدًا في كل الأحوال؛ بسبب اختلاف المصالح والرؤى فيما يتعلق بالتعامل مع ثورات الربيع العربي، فقد كان موحدًا لأسباب أمنية في مواقف معينة، ومتفرقًا لأسباب تتعلق بالتنافس فيما بين دول الخليج في مواقف أخرى. ففي الوقت الذي دعمت فيه السعودية والإمارات نظام مبارك بشتى الطرق والوسائل، لم تتخذ قطر الإجراء نفسه؛ بل اتخذت إجراء مخالفًا، فمن الواضح أن نظام مبارك كان حليفًا وثيقًا للسعودية، وداعمًا لها خصوصًا في تنافسها الشديد مع إيران على الهيمنة الإقليمية، وقد كان التوازن مع إيران مصلحة إماراتية أيضًا، بالإضافة إلى مصلحتها في التوازن، لم تنظر الإمارات إلى فرص وصول الإخوان للسلطة بشكل إيجابي، وكان هذا سببًا آخر لدعم نظام مبارك.

لكن قطر وفي خضم سعيها الحثيث لتوسيع رقعة نفوذها في المنطقة، لم يكن ليشكل سقوط نظام مبارك عليها خطرًا يذكر؛ بل على العكس سيقوم ذلك بخلق فرص دبلوماسية كثيرة لها، وهذا بالفعل ما حدث، واشتراك قطر مع إيران في حقول غازية ونفطية، يدفع بالطرفين القطري والإيراني على التعامل بحذر شديد مع بعضهما البعض؛ ولذلك لا نرى توجسًا يذكر لدى قطر من إيران أو دور إيران.

وعلى الرغم من مصلحة الخليج في يمن مستقر –مثلاً– فإن التعامل القطري مع الحوثيين أو التيارات المعارضة لعلي عبد الله صالح، لم يكن متطابقًا مع نظيريه السعودي والإماراتي مثلاً؛ فقطر متعطشة لكسب أوراق دبلوماسية جديدة، وهذا يجعلها منفتحة على كل الأطراف، ومستعدة للتفاوض. وفي المقابل يمكن أن نرى تقاربًا كبيرًا فيما يخص الموقف من الثورة السورية، فللجميع مصلحة في زوال النظام السوري، باستثناء إيران[1]. و لم يكن ذلك ليشكل عامل قلق للقطريين، وفي الوقت الذي تسعى فيه قطر لضم حركة حماس لصفها، والتقارب مع الإخوان في مصر، نرى السعودية تركز على إسقاط الأسد فقط، فلا تزال السعودية تمتلك أوراقًا كثيرة مع حركة فتح، وفي الوقت نفسه مع بعض التيارات السياسية في مصر؛ ولذلك لا ترى السعودية حاجة في التوسع، مما يعني الدخول في معركة تنافسية مع قطر، في أي من المجالين.

خاتمة:

في ضوء ما سبق، يمكن استخلاص الآتي:

- اتسم الموقف السعودي المبدئي من الربيع العربي بأنه موقف معارض؛ لأن هذا الربيع يشكل تهديدًا بالنسبة إليها. وبناءً على القائمة التقليدية لسياستها الخارجية، تتعامل السعودية مع هذا التهديد، وتسعى بشكل حازم لمعارضة الثورة؛ ولكن حين تهب رياح التغيير على أنظمة غير متحالفة معها فإن السعودية تقوم بدعم الثورة.
- حتم منطق المصالح على السعودية دعم حراك الربيع العربي في بعض الدول التي وصل إليها، وهذا تسبب في بروز إشكالية تبرير الدعم في موضع،

1 http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=146156

والمعارضة في موضع آخر؛ ولذلك كانت السعودية بحاجة لتعريف يمكن أن تستند إليه المعارضة، كما يمكن أن يستند إليه الدعم.

- استندت السعودية في تبرير موقفها الداعم أو الرافض لثورات الربيع العربي على تعريف معين للثورة، وذلك بأنها "فتنة ومدعاة للخراب والدمار؛ لكن المساهمة في رفع الظلم عن الإخوة والأخوات في الدول العربية في حال وقع عليهم هو واجب لا بد من القيام به".

لكن الثورة في جميع الأحيان تبقى فتنة، والموقف السعودي منها يبقى سلبيًّا.

- أن السعودية تعارض الثورة من خلال مفهوم الفتنة، وتدعمها من خلال مفهوم رفع الظلم، وسواء كان موقفها دعم الثورة أو معارضتها، فإن السعودية تسعى للبروز بشكل دائم في حالة تضاد مع إيران، كما هو الحال في الأزمة السورية مثلاً.
- أن الاختيار بين دعم الثورة ومعارضتها في السياسة الخارجية السعودية مبني على ثلاثة أهداف رئيسية، هي: تأمين الداخل من ارتدادات ثورات الربيع العربي، وتأمين الأنظمة الحليفة، ومكافحة تقدم مصالح الأنظمة المنافسة. وعليه كان لا بُدَّ وأن تكون مواقف السياسة السعودية متناغمة مع الخط العام الموجهة لها ومنسجمة مع بعضها البعض في نهاية المطاف.

على وجه العموم، لم يكن الموقف الخليجي موحدًا فيما يتعلق بالتعامل مع ثورات الربيع العربي؛ بسبب اختلاف المصالح والرؤى، فقد كان موحدًا لأسباب أمنية في مواقف معينة، ومختلفًا لأسباب تتعلق بالتنافس فيما بين دول الخليج في مواقف أخرى.

ففي الوقت الذي دعمت فيه كل من السعودية والإمارات نظام مبارك، لم تتخذ قطر الإجراء نفسه؛ بل اتخذت إجراء مخالفًا، فمن الواضح أن نظام مبارك كان حليفًا وثيقًا للسعودية، وداعمًا لها خصوصًا في تنافسها الشديد مع إيران على الهيمنة الإقليمية، وقد كان التوازن مع إيران مصلحة إماراتية أيضًا، بالإضافة إلى مصلحتها في التوازن، لم تنظر الإمارات إلى فرص وصول الإخوان للسلطة بشكل إيجابي، وكان هذا سببًا آخر لدعم نظام مبارك.

لكن قطر وفي خضم سعيها الحثيث لتوسيع رقعة نفوذها في المنطقة، لم يكن ليشكل سقوط نظام مبارك عليها خطرًا يذكر؛ بل على العكس سيقوم ذلك بخلق فرص دبلوماسية كثيرة لها، وهذا بالفعل ما حدث، واشتراك قطر مع إيران في حقول إنتاج الطاقة من الغاز والنفط، يدفع بالطرفين القطري والإيراني على التعامل بحذر شديد مع بعضهما البعض؛ ولذلك لا نرى توجسًا يذكر لدى قطر من إيران أو دورها.

وعلى الرغم من مصلحة الخليج في يمن مستقر –مثلاً– فإن التعامل القطري مع الحوثيين أو التيارات المعارضة لعلي عبد الله صالح، لم يكن متطابقًا مع نظيريه السعودي والإماراتي مثلاً؛ فقطر سعت إلى كسب أوراق دبلوماسية جديدة، وهذا الأمر جعلها منفتحة على كل الأطراف، ومستعدة للتفاوض. وفي المقابل يمكن أن نرى تقاربًا كبيرًا فيما يخص الموقف السعودي مع بقية المواقف الخليجية من الثورة السورية، فللجميع في هذه الحالة تحديداً مصلحة في زوال النظام السوري القائم حالياً.

الموقف الإماراتي من ثورات الربيع العربي

د. خالد المزيني

مقدمة:

جاءت تأثيرات ما يسمى بـ "الربيع العربي"[1] على الكثير من دول المنطقة مغايرة للتوقعات على الصعيدين الإقليمي والدولي، فبينما خلقت التحركات الشعبية بصيص أمل لبداية حقبة جديدة للعالم العربي، فإنها من ناحية أخرى مثّلت بداية لمرحلة عدم استقرار نسبي أو كلي في الكثير من الحالات. وأثرت هذه التحركات التي بدأت منذ يناير: كانون الثاني 2011 بشكل كبير على أغلب الجمهوريات والملكيات في المنطقة العربية؛ فبينما سقطت بعض الجمهوريات، قاومت الملكيات هذا التغيير لعدة أسباب حيث تختلف كل حالة على حدة وفقاً لخصوصية كل منها على نحو ما سنبين لاحقاً.

وقد تباينت المواقف الخليجية في التعاطي مع المتغيرات الجديدة في المنطقة، وذلك حسب طبيعة كل دولة ومدى وحجم ونوعية الضغوط الشعبية المتوفرة من عدمها؛ إذ تعتبر الإمارات وقطر من أقل الدول تأثرًا بالثورات والتحركات الشعبية التي زلزلت بعض بلدان العالم العربي في العامين الأخيرين. ويرجع ذلك للعديد من الأسباب، منها استمرارية الاقتصاد الريعي والولاء الكبير لهذه الملكيات. ولكن بالرغم من ضخ الإمارات الكثير من الأموال لدعم الاستقرار، إلا أن الربيع العربي غيَّر الكثير من ملامح السياسة الداخلية والخارجية للدولة، ومنها التغير الملحوظ في العلاقات الإماراتية مع دول الثورات العربية. هذا التغير أدى لتبني دولة الإمارات مواقف مختلفة (وفي بعض الأحيان مشابهة) عن الكثير من الدول الخليجية

1 سوف أستخدم تعبير "الربيع العربي" والتسميات الأخرى الدارجة مثل الثورات الشعبية والتحركات الشعبية للإشارة إلى ما أُطلق عليه منذ عام 2011 الربيع العربي.

والعربية بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، فإن التغير الملحوظ في سلوك السياسة الخارجية لدولة الإمارات تجاه بعض الحركات الإسلامية، وبخاصة الإخوان المسلمين، جاء نتيجة تفاعلات داخلية وخارجية.

تسعى هذه الورقة البحثية إلى دراسة موقف الإمارات تجاه التحركات الشعبية، وبشكل خاص تحليل السياسة الخارجية لدولة الإمارات تجاه دول الربيع العربي. وتطرح هذه الورقة ثلاثة أسئلة رئيسة، هي:

- كيف نوضح السلوك الخارجي الجديد لدولة الإمارات تجاه المتغيرات الجديدة في المنطقة العربية، وبشكل خاص تجاه الدول التي شهدت تحركات شعبية؟
- ما هي المتغيرات الجديدة في السياسة الخارجية الإماراتية؟
- ما أوجه الشبه والاختلاف بين الإمارات ودول الخليج الأخرى في تعاملها مع التحركات الشعبية في المنطقة العربية، وبشكل خاص تجاه حركة "الإخوان المسلمين"؟

أولاً: محددات السلوك الخارجي للدول الصغيرة:

بالرغم من النقاشات والكتابات في السنوات السابقة حول مفهوم الدول الصغيرة، ما زال هذا المفهوم في السياق العربي ضعيفًا لعدم وجود دراسات نظرية تعالج السلوك الخارجي للدول العربية الصغيرة. وقد اتجهت أغلب الدراسات لوضع معايير معينة للوصول إلى تعريف للدولة الصغيرة، وأهم هذه المعايير هي: عدد السكان والمساحة الجغرافية. ولكن بالرغم من وضع هذه المعايير، كما يوضح باس (107: 2000)، لا يوجد تعريف مرضٍ. فالمشكلة التعريفية تكمن في أن هناك دولاً صغيرة بحسب المعيارين الجغرافي والسكاني) لها سلوك الدول الكبيرة مثل إسرائيل (فلسطين المحتلة)؛ لذلك يناقش جين هاي أنه لا توجد حاجة لوضع تعريف لتفسير توظيف "صغر الدولة" كأداة تحليلية لفهم السلوك الخارجي للدول الصغيرة[1].

1 Hey, A.K. Jeanne (ed), *Small States in World Politics: Explaining Foreign Policy Behavior* (Boulder: Lynne Rienner, 2003), p. 2.

ويضيف فيتال وساندريس وفون دانكين أن معيار تأثير الدولة الصغيرة في الشؤون الدولية مهم جدًّا[1]؛ فالدول الصغيرة تختلف من حيث تأثيرها الإقليمي أو الدولي؛ فعلى سبيل المثال، الدول الصغيرة في العالم المتقدم والعالم النامي تختلف في سلوكها الخارجي ودورها في المجتمع الدولي؛ فالدول الصغيرة في الشرق الأوسط تختلف أيضًا فيما بينها، فهناك دول مثل قطر والإمارات والكويت لها تأثير بسبب قدراتها الاقتصادية والمادية أكثر من تلك الدول ذات الحجم الجغرافي والسكاني الأكبر في نفس المنطقة؛ حيث توظف إمكانياتها للعب أدوار أكبر من حجمها.

ويضيف حسن على إبراهيم: "إن الدور الخارجي الذي تلعبه أية دولة صغيرة هو جزء من عملية بناء الدولة المستمر، وبشكل خاص دول الخليج، وبالإضافة لهذا الدور إبراز هوية الدولة"[2]. لذا ولأغراض هذه الورقة البحثية، فإن تعريف الدولة الصغيرة سيكون مبنيًّا على تفسير روبرت روثستاين وروبرت كيوهن، وهو أن البعد السيكولوجي لدى الدول الصغيرة مهم جدًّا حيث إن القوة الصغرى هي حالة حينما تشعر دولة صغيرة ما بأنها لا تستطيع الحصول على الأمن بنفسها وحتى باستخدام إمكانياتها؛ فلذلك فإنه من الضروري الاستعانة بالدول الأخرى. ويضيف كيوهن: إن الدولة الصغيرة لا تستطيع لعب أدوار إقليمية بمفردها حتى وإن كانت مع مجموعة من الدول الصغيرة، لأنها لا تشعر بأنها تستطيع التأثير على النظام الدولي أو الإقليمي[3]. لذلك فإن الدول الصغيرة ستختلف في الكثير من الأحيان في خلق سلوك خارجي لتعزيز أمنها والحفاظ على استمرارية نظامها، وإن اتخاذ سلوك منفرد ما هو إلا حالة لردة فعل مؤقتة، وبشكل خاص في وجود دولة صغيرةٍ ما في نظام إقليمي معين مثل مجلس التعاون الخليجي.

ونفوذ الدول الصغيرة ربما يمتد بشكل كبير خارج حدودها الجغرافية وربما يمتد أيضًا إلى خارج إقليمها، فهذا دليل على قوة سياستها الخارجية، فربما تكون مؤقتة خلال فترة زمنية معينة، وربما يمتد لسنوات حينما تخلق ثقلاً سياسيًّا لها على

---

1 Ibid.

2 إبراهيم، حسن علي، الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج، مؤسسة الأبحاث العربية، (1982).

3 Hey, A.K. Jeanne (ed), *Small States in World Politics: Explaining Foreign Policy Behavior* (Boulder: Lynne Rienner, 2003), p.p 2-3.

جميع المستويات. ولكن وعلى مرِّ السنوات الماضية سلَّمت هذه الدول –وبالأخص الدول الصغيرة والضعيفة الأخرى في المنطقة– سياسة إدارة الأزمات الإقليمية للدول الأكبر منها حجمًا: السعودية ومصر وسوريا والعراق والجزائر.

ثانيًا: السياسة الخارجية لدولة الإمارات.. المحددات والأدوات:

تندرج دولة الإمارات تحت مسمى الدولة الصغيرة (micro state) فحجماها الجغرافي والسكاني الصغيران فرضا عليها سلوكًا مختلفًا عن الكثير من الدول في المنطقة. فالشعور بالتهديد الخارجي، وحتى التهديد الإيراني المتصور (Imagined threat) كما يعرِّفه فريد هاليدي (Fred Halliday) أثَّر بشكل كبير على السياسة الداخلية والخارجية منذ نشأة هذه الدولة عام 1971.

فمنذ أول اختبار للسياسة الخارجية الإماراتية عام 1971 حين احتلت إيران جزرها الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى) بدأت الإمارات، كدولة صغيرة، بأخذ سلوك حذر في تعاملاتها الخارجية، وبنت بشكل كبير علاقات مع الكثير من الدول، ليس فقط لدعم الأمن الوطني ولكن أيضًا للاعتراف بنشأتها ككيان مستقل. فمنذ هذا الاختبار الأول قامت الإمارات، بالرغم من احتلال جزرها، بسياسة بناء علاقات وطيدة مع الدول العربية، التي ساندتها في موقفها تجاه قضيه الجزر.

وكانت سياسة رئيسها السابق الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان –رحمه الله–، تقوم على عدم خلق خلافات مع دول الجوار بغض النظر عن قضية الجزر؛ فمشاكل الحدود مع كل من عُمان والسعودية على سبيل المثال، تمت معالجتها بطريقه سلمية؛ لذلك سيناقش هذا القسم بشكل موجز السلوك الخارجي الإماراتي وبشكل خاص المحددات والأدوات.

وعلى مدى الأربعين عامًا الماضية حققت السياسة الخارجية الإماراتية إنجازات على الصعيد العربي؛ فمنذ نشأتها وحتى عام 2004، اتسمت الإمارات بسياسة تعزيز الروابط والعلاقات العربية والدعم غير المحدود للعديد من القضايا العربية المشتركة وبالتحديد للقضية الفلسطينية. وكان للإمارات مواقف عروبية تشهد لها المنطقة وحتى على الصعيد الإسلامي في دعمها الكبير للدول الإسلامية من خلال

منظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها. لذلك فسياسة المبادرات والمعونات الخارجية التي قدمتها الإمارات عززت الروابط بينها وبين الدول الشقيقة، فمشاعر الشيخ زايد العروبية في تشجيع العمل العربي المشترك والطريق للوحدة كانت سمة في سياسته الخارجية؛ حيث كان ينظر للجامعة العربية على أنها الصرح والمنظمة التي يمكن أن تمهد الطريق للتضامن العربي.

وقد اتبع رئيس الإمارات الحالي الشيخ خليفة بن زايد منذ توليه الحكم عام 2004 سياسة مؤسسها الشيخ زايد حتى في السياسة الخارجية، وإن كانت هناك بعض الاختلافات؛ إذ إن التغير الذي طرأ على السياسة الخارجية منذ ذلك العام المشار إليه ما هو إلا انعكاس للمتغيرات في المنطقة، لكن جميع الأدوات والمحددات للسياسة الخارجية للإمارات في حقبة رئيسيها السابق والحالي ما زالت نفسها ولكن التغير كان في كيفية استخدامها.

1. محددات السياسة الخارجية الإماراتية:

هناك ثلاثة محددات رئيسية في السياسة الخارجية الإماراتية، وتشمل:

أ. الموقع الجغرافي: تقع الإمارات في منطقة ذات أهمية استراتيجية كبيرة للكثير من دول العالم؛ فالبرغم من الطبيعة الصحراوية لها، إلا أن الأهمية تكمن في وجودها في منطقة غنية بالنفط والأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز الذي تمر منه أكثر ناقلات النفط في العالم والتي تقدر بأكثر من 50٪ من الناقلات النفطية في العالم. بالرغم من أن عُمان وإيران تشتركان في السيطرة على المضيق، إلا أن الإمارات تشترك في الحدود مع عُمان ولها جزر عند مدخل المضيق.

ب. القدرات الاقتصادية: يشكِّل البعد الاقتصادي أهمية كبرى للسياسة الخارجية الإماراتية؛ حيث تعتبر الإمارات ثامن أكبر مصدِّر للنفط في العالم، وتنتج أكثر من ثلاثة ملايين برميل، وتمتلك أكبر سابع احتياطي للنفط في العالم. لذلك فإن هذه الأهمية لها تأثير كبير على سلوكها الخارجي مما يؤدي إلى الضغط عليها من قبل الكثير من دول المنطقة والعالم. وقد لعب اندماج الإمارات في الاقتصاد العالمي، والاستثمارات الكبيرة من خلال صندوق

أبو ظبـــي للتنمية، دورًا كبيرًا في تحديد سلوكها الخارجي؛ حيث تسعى إلى خلق علاقات قوية لتأمين استثماراتها الخارجية.

ج. القوة العسكرية: بالرغم من قلة عدد سكان الإمـــارات وصـــغر المســـاحة الجغرافية، تمتلك الإمارات مقومات عسكرية متطورة مقارنة بالدول العربيـــة الأخرى وإن كانت محدودة. وتعتبر الإمارات، بسبب قوتها الاقتصادية، مـــن أكثر الدول شراءً للأسلحة من بين دول العالم النامي، ففي عام 2008 احتلَّت الإمارات المرتبة الأولى كأكبر مشترٍ للسلاح بما مقداره 8,9 مليار دولار[1].

2. أدوات السياسة الخارجية الإماراتية:

على مرِّ أربعين عامًا استخدمت الإمارات العديد من الأدوات في سياســـتها الخارجية، والتي تفاوتت بحسب الأوضاع في المنطقة، وارتبطـــت بشـــكل كـــبير بإمكانياتها المادية. ومن أهم هـــذه الأدوات: الدبلوماســـية التقليديـــة، وسياســـة المبادرات، والأداة الاقتصادية (سياسة المساعدات الخارجية)، والأداة الدعائية.

أ. الدبلوماسية التقليدية: من أهم ما يميز الإمارات في حقبة حكم الشيخ زايـــد سياسة التفاوض والمبادرات؛ فمنذ أول اختبار لها حين احتلت إيران جزرهـــا الثلاث، وضع الشيخ زايد استراتيجية التفاوض والحل السلمي لهذه القضـــية بالرغم من الدعم الغربـــي للإمارات لموقفها من هذه القضـــية؛ فمبـــادرات الإمارات لحل هذه القضية من خلال محكمة العدل الدولية كانـــت كـــثيرة. وعلى الصعيد العربـــي، تميزت الإمارات بطرح الكثير من المبادرات ومـــن أهمها المبادرة لحل القضية العراقية في مرحلة الأشهر الـــتي ســـبقت الحـــرب الأميركية على العراق. نجحت سياسات المبادرات في جعل الإمارات عضـــوًا فاعلاً في الجامعة العربية ودورها في معالجة بعض قضايا المنطقة.

ب. سياسة المساعدات الخارجية: تعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات فاعليـــة في السياسة الخارجية الإماراتية؛ حيث استخدمت الإمارات المساعدات كـــأداة ليس فقط للتأثير على دول المنطقة ولكن أيضًا للاعتراف بهذه الدولة وبشكل

1 http://www.menewsline.com/article-1148,4556-UAE-Deemed-Top-Arms-Buyer-In-2008.aspx (accesed, 9th June 2013).

خاص في سنواتها الأولى. وخلال فترة السبعينيات والثمانينيات، قدمت الإمارات مساعدات لا محدودة للكثير من الدول العربية. واستخدام هذه الأداة كقوة ناعمة لم يبرز إلا في السنوات العشر الأخيرة؛ حيث بدأت الإمارات بأخذ مركز مهم من بين أهم الدول المانحة. كما تم استخدام الأداة ذاتها كوسيلة لأغراض إنسانية وسياسية وإن بشكل متفاوت في السنوات الماضية، فقد احتلت الإمارات المرتبة الأولى من حيث تقديم المساعدات الإنسانية من بين الدول النامية.

ج. الأداة الدعائية: ربما تكون هذه من أقل الأدوات استعمالاً بالرغم من وجود الكثير من القنوات الإخبارية في الإمارات. ولكن بسبب تطور وسائل الإعلام بدأت الإمارات في الآونة الأخيرة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. ومن أهم التغيرات في السياسة الخارجية الإماراتية في الآونة الأخيرة، وبشكل خاص بعد اندلاع ما يسمى بالربيع العربي، إنشاء مراكز أبحاث خاصة وإطلاق قنوات تلفزيونية مخصصة لتخدم أهداف هذه السياسة، ومثالاً على ذلك إطلاق قناة الغد العربي واستضافة قناة "سكاي نيوز" العربية في أبو ظبي.

ثالثًا: مواقف الإمارات من الثورات العربية:

رغم أن الإمارات وقطر كانتا من أقل الدول الخليجية تأثرًا بالربيع العربي، كان تعامل هاتين الدولتين مع ثورات الربيع العربي متشابهًا في بعض الجوانب ومختلفًا في جوانب أخرى. ومرَدُّ ذلك إلى أن الوضع السياسي الداخلي للإمارات يختلف بشكل كبير عن أغلب دول الخليج الأخرى؛ فالتركيبة الفيدرالية الفريدة للبلاد لعبت دورًا كبيرًا في احتواء أي تحرك داخلي بسيط منذ نشأتها؛ ففي حين تتوافق الإمارات السبع على الكثير من الأمور، فإن الوضع الأمني مرتبط بشكل كبير بالإدارة المحلية وليس الفيدرالية، وعلى مدى الأربعين سنة الماضية كانت كل إمارة تدير شؤونها الداخلية والخارجية بمفردها، ولكن بشرط أن لا تختلف عن السياسة العامة للاتحاد (الداخلية والخارجية)؛ فللحكومة الاتحادية الكلمة الأولى في شؤون الحكم والقانون العام وبشكل خاص السياسة الخارجية والدولية ومسألة

الدفاع عن الدولة ومسؤوليات أخرى، منها الصحة والتعليم وغيرها. وبالرغم من هذا هناك اختلاف كبير في السياسات الداخلية بين الإمارات السبع بسبب التفاوت في الدخل والاقتصاد؛ حيث تتمع أبو ظبـــي بأفضل دخل تليها دبـــي والشـــارقة ومن ثم الإمارات الأخرى.

لكن بسبب الخصوصية التاريخية لكل إمارة، كان للعلاقات الخارجيـــة قبـــل تشكُّل الاتحاد لها أثر كبير على الوضع الحالي لكل إمارة؛ فعلى سبيل المثال كانـــت لدبـــي علاقات تجارية خاصة مع إيران، وبالرغم من احـــتلال الأخـــيرة للجـــزر الإماراتية بعد تشكل الاتحاد، ما زالت تلك العلاقات وطيدة بين هـــذه الإمـــارة وطهران. وبعكس دبـــي كانت أبو ظبـــي حذرة في تعاملاتها مع إيـــران وحـــتى الشارقة، والاختلاف بين دبـــي وأبو ظبـــي هو في التوجهات والمصالح، فبينمـــا تتسم دبـــي بسياسة خارجية ذات طابع تجاري، فإن أبو ظبـــي تسلك ســـلوكًا خارجيًّا ذا سمة سياسية أمنية أكثر، وكما يشير كريم سجادبور إلى أن الاخـــتلاف بين الإمارتين يعود إلى "انقسام المصالح التجارية والتوجهات الأمنية"[1].

ولكن بالرغم من اختلاف بعض التوجهات بين الإمارات المختلفـــة، فـــإن السنوات الخمس الماضية شهدت تعزيز الاتحاد الإماراتي بشكل أكبر، وتحديداً بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008؛ حيث خسرت دبـــي إلى حدٍّ ما جزءًا من قوتهـــا السياسية لصالح أبو ظبـــي وذلك بسبب تأثرها الكبير والمباشر بالأزمة المالية؛ ممـــا جعل الأخيرة تفرض نفسها في السيطرة على السياسة الخارجية. وانعكاساً لـــذلك وافقت دبـــي –ولأول مرة– على تطبيق قرار الأمم المتحدة 1929 في عـــام 2012 بفرض عقوبات اقتصادية على إيران؛ ما أدى إلى التأثير على دبـــي اقتصاديًّا وذلك بسبب علاقاتها التجارية الكبيرة مع طهران.

1. ردة فعل الإمارات تجاه الربيع العربي:

اتسم سلوك الإمارات تجاه دول الربيع العربـــي بكونه ذا طابع "وسطي" ما بين التأييد الخجول والحذر من التغيرات التي ألمت بهذه الدول وذلك احترازاً من تأثيراتهـــا

1 Sadjadpur, Karim "The Battle of Dubai: The UAE and US-Iran Cold War", *The Carnegie Paper* (July 2011).

ليس فقط على كيانها ولكن على الاستقرار السياسي في المنطقة. فبينما كان دور قطر واضحًا في الدعم غير المحدود لأغلب ثورات دول الربيع العربي وذلك بسبب ثقة النظام القطري بأن هذا لن يكون له تأثير عليه، فإن الإمارات سلكت سلوكاً حذراً وكانت تحت المظلة الخليجية أو المشاركة الدولية مثل ما حدث في ليبيا.

وهكذا، جاءت السياسة الإماراتية تجاه دول الربيع العربي متغيرة وغير متماثلة؛ حيث أيدت التغيير في تونس وليبيا ولكن موقفها تجاه مصر واليمن لم يكن واضحًا، وبسبب المكانة والثقل التاريخي لمصر والدور الرئيسي الذي تلعبه في المحيط العربي، كانت الإمارات حذرة في سلوكها تجاه ما حدث في مصر. فمن جهة كانت علاقة الإمارات مع الرئيس المصري السابق حسني مبارك قوية، وكانت الإمارات قبل الثورة واحدة من أهم الداعمين للنظام المصري على جميع الأصعدة، وأهمها الدعم المالي الذي كانت تقدمه لمصر منذ السبعينيات.

ويعزى هذا الدعم الإماراتي السخي إلى أن نظام مبارك كان مسيطرًا على الوضع السياسي الداخلي في مصر ومتحكمًا إلى حد بعيد في سلوك تيارات الإسلام السياسي وبخاصة جماعة الإخوان المسلمين. إضافة إلى ذلك فإن موقف نظام مبارك من إيران ووقوفه الواضح ضد سياساتها كان متطابقاً مع سياسة الإمارات الخارجية ويصب في مصلحتها.

وفي المقابل، رأت الحكومة المصرية الجديدة بعد ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011 تخوفًا كبيرًا من جانب الحكومة الإماراتية التي تخوفت بدورها من "المد الإخواني"، وسرعان ما توترت العلاقات بين القاهرة وأبو ظبي بعد اعتقال السلطات الأمنية في الإمارات أعضاء من دعوة الإصلاح بسبب الادعاء بأنهم يشكِّلون تهديدًا أمنيًّا، وهذه الحركة ما هي إلا امتداد للإخوان المسلمين في الخليج والإمارات بشكل خاص، بالإضافة إلى اعتقال الإمارات خلية تابعة لتنظيم "الإخوان المسلمين المصري"، والتي كانت تهدف إلى الإطاحة بالحكم في الإمارات كما ذكرت مصادر الجهات الأمنية والصحف المحلية في الدولة. ومنذ بداية ثورات الربيع العربي تمَّ اعتقال 94 ناشطاً وتمت محاكمتهم في 2013.

وبوجه عام، ينصب التخوف الإماراتي من الحكومات التي تلت نظام مبارك في ثلاثة محاور: الامتداد الإخواني في الإمارات، وتطور العلاقات المصرية-الإيرانية،

والدور القيادي الجديد لمصر ذو التوجه الإسلامي. أما بالنسبة لليمن، فقد طرحت الإمارات، مع بقية دول الخليج، المبادرة الخليجية في عام 2011 لضمان الانتقال السلمي للسلطة.

وكان موقف الإمارات من اليمن حذرًا جدًّا؛ وذلك بسبب العلاقات بين الدولتين والدعم الإماراتي المادي لليمن على مدى الخمس والثلاثين عامًا الماضية، وهنا نلاحظ تقارب موقف الإمارات تجاه ما حدث في مصر وربما اليمن أيضًا من الموقف السعودي في معارضة سقوط هذه الأنظمة. وفي المقابل، اختلف السلوك الإماراتي تجاه الحالة الليبية بشكل كبير، ولعبت، بجانب قطر، أهم دورين في دعم الثوار الليبيين لإسقاط نظام القذافي، وتعتبر الإمارات جزءًا رئيسيًّا في التحالف الدولي الذي تشكَّل لمساندة الثوار الليبيين.

وتركز الدعم الإماراتي في ثلاثة أشكال، أولها: الدعم المادي للثوار الليبيين، وبشكل خاص الحكومة الانتقالية. ثانيًا: إمداد الثوار الليبيين بالمعدات العسكرية وتدريبهم، ليس فقط في ليبيا ولكن أيضًا في الإمارات. وثالثًا: دعم الحكومة الانتقالية الليبية في حشد الدعم من الدول الغربية والأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، أكد تقرير المعهد الملكي للدراسات في لندن أن قطر والإمارات ومصر شاركت بقوات خاصة[1].

هذا الدور والمشاركة بكل أنواعها يعد أمرًا جديدًا في السياسة الخارجية الإماراتية، وهو يختلف عن الدور الذي تقوم به القوات الإماراتية في أفغانستان، وأيضاً ذاك الدور الذي قامت به في كوسوفو، ففي هاتين الحالتين كانت المشاركة الإماراتية في إطار قوة حفظ السلام، أي أنه كان دوراً حيادياً، بينما في الحالة الليبية كانت المشاركة الإماراتية فعّالة وداعمة لأحد طرفي الصراع. ولكن، اختلف موقف الإمارات حينما بدأ مدُّ الثورات والتحركات الشعبية يصل إلى الخليج وبشكل خاص إلى البحرين وسلطنة عُمان.

وإذا كان موقف الإمارات يتسم بالحذر من الثورات العربية مع الميل إلى مساندة ودعم مطالب الشعوب مع اختلاف في الدرجة بحسب الحالة، فإن ذلك

1 قوات خاصة من مصر وقطر والإمارات لعبت الدور الأكبر ضد نظام القذافي www.ahram.org.eg (accessed 31st March, 2012).

الموقف اتخذ طابعاً مختلفاً إزاء التحركات الشعبية في الخليج. فبسبب التشابه في التركيبة السياسية والاجتماعية، بدأت دول الخليج ومنها الإمارات تشعر بخطورة هذه التحركات على أنظمتها؛ ولذلك تكاتفت هذه الأنظمة للحد من تطور التحركات في كل من البحرين وعُمان.

وكان موقف الإمارات من البحرين واضحًا جدًا؛ فالدعم غير المحدود للحكومة البحرينية من قبل الإمارات ودول الخليج الأخرى، وبشكل خاص من السعودية، أثبت أن منظومة مجلس التعاون الخليجي هي أمنية بحتة؛ إذ تحركت كل دول الخليج لمساعدة الحكومة البحرينية للسيطرة على التحركات الشعبية وذلك بتقديم دعم مالي وعسكري؛ حيث قدمت الإمارات أكثر من 500 عسكري والسعودية أكثر من 1000 جندي[1].

وفي هذا الصدد، علَّق وزير الدولة للشؤون الخارجية أنور قرقاش أن "ذلك يأتي انطلاقًا من إيمان الإمارات العربية المتحدة بالعلاقات التاريخية الراسخة والأواصر الأخوية الوثيقة ووشائج القربى والمصير المشترك الذي يجمع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وشعوبها، وفي ظل المبادئ السامية التي حددها النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتأكيدًا على حرص دول المجلس على الوقوف صفًّا واحدًا في مواجهة أي خطر تتعرض له، واعتبار أمن واستقرار دول المجلس كلاً لا يتجزأ، والتزامًا بالعهود والاتفاقيات الأمنية والدفاعية المشتركة[2].

وكما هي الحال مع البحرين، قامت دولة الإمارات بتوفير الدعم لسلطنة عُمان، تحت المظلة الخليجية، والخوف ينبع من أن عُمان تشترك مع الإمارات في الكثير من النواحي؛ لذلك فإن دعم النظام العُماني كان مهمًّا.

هذا التغير في الموقف الإماراتي من دعم حذر وبدرجات متفاوتة للثورات العربية إلى معادة التغيير، خوفًا من أن التغيير سيأتي بحكومات ذات توجه ديني يتبع لحركات معينة، جعلها تشن حملات ضد مؤيدي تنظيم الإخوان المسلمين. ويبين موقفها تجاه سوريا أنها لا تريد لعب دور مثل جارتها قطر في التحرك لدعم الثوار السوريين؛ حيث

---

1 صحيفة البيان: الإمارات ترسل قوة أمنية إلى البحرين
http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2011-03-15-1.1402756

2 .Ibid

توقف الدور الإماراتي عند توفير المساعدات الإنسانية للاجئين السوريين في الأردن وتركيا، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى توجس الإمارات من الدور الرئيسي الذي تلعبه الجماعات الإسلامية في الثورة السورية وعدم ضمان المستقبل لمرحلة ما بعد الأسد.

2. تأثير الربيع العربي على الإمارات:

جاء تأثير الربيع العربي مختلفًا في الخليج، وتفاوت هذا التأثير بين دول الخليج نفسها، فمنها من استفاد من هذه التحركات ومنها من تأثر سلبيًّا. ولكن في حالة الإمارات كان هناك تأثير مزدوج، بعضه إيجابي والآخر سلبي نسبيًا، وإن غلبت الإيجابيات على السلبيات، وتالياً سوف يتم التعرض إلى جوانب التأثيرات المختلفة.

وبوجه عام، كانت الإمارات من أقل الدول الخليجية تأثرًا ولكن من أكثرها تحركًا خلال الفترة الأولى من انطلاقة الربيع العربي.

ويمكن حصر هذه الآثار في أمرين رئيسين:

- بروز حركة "دعوة الإصلاح" ومطالبات أعضائها الإماراتيين بالإصلاح السياسي.
- ظهور ثقافة سياسية جديدة لدى المواطن الإماراتي وتعزيز العقلية الريعية والولاء.

1. حركة دعوة الإصلاح:

يعود بروز هذه الحركة وتحت أسماء مختلفة إلى بداية مرحلة توجه الطلبة الإماراتيين للدراسة في مصر في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وبشكل خاص عام 1974 في دبي؛ ومن ثم في رأس الخيمة عام 1976، وتطورت بشكل تدريجي في الثمانينيات بتطور حركة الإخوان في مصر والدول العربية الأخرى. وتأثر مؤسسو هذه الحركة بشكل كبير بمثيلتها في الكويت "جمعية الإصلاح الكويتية". وأغلب اجتماعات هذه الحركة كان سريًّا، وكان لمنتسبيها حركة وأنشطة كثيرة في المساجد بالرغم من التوجه السلفي لبعض الإمارات[1]. وكان أهم شكل مؤسساتي للحركة الإخوانية في الإمارات متمثلاً في جمعية الإصلاح.

1 لمعرفة تفاصيل نشأتها وخصائصها، أرجو زيارة موقع الحركة:
www.aleslaah.net

ولكن بعد اكتشاف تورط الحركة مع مجموعات أخرى بدعم بعض الخلايا الإرهابية في بعض الدول العربية في عام 1994[1]؛ بدأت الحكومة الإماراتية بتشديد الرقابة عليها أو أي تجمعات دينية وسياسية تهدف للإخلال بأمن الدولة. هذا وقد تغير اسم الحركة من دعوة الإخوان إلى دعوة الإصلاح في عام 2003[2].

منذ العام 2011 وبداية الربيع العربي؛ بدأ الكثير من أعضاء دعوة الإصلاح بالظهور علنًا وإبراز آرائهم وبشكل خاص المطالبة بالكثير من الإصلاحات (على مواقع التواصل الاجتماعي). وكانت توجهاتهم نحو الإصلاح السياسي وبشكل خاص التطلع إلى التغيير السياسي. وبسبب التحركات الشعبية في المنطقة العربية، اعتقدت دعوة الإصلاح توفر فرصة تاريخية لإبراز فكرة أن الثورات ستؤدي إلى الأفضل، بغضِّ النظر عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الإمارات. ولكن رأت هذه الحركة أن التوجهات غير الدينية (من نظرتهم هم) للإمارات ستشجع الشعب على التحرك، وربما استخدم أعضاء دعوة الإصلاح "الدين" كوسيلة إقناع ومادة إعلامية لتحقيق أهدافهم.

ونظرت الحكومة إلى دعوة الإصلاح على أنها حركة مدعومة خارجيًا، وأنها تشكِّل خطرًا أمنيًّا على الاستقرار في الدولة. لذلك بدأت حملة اعتقالات واسعة للكثير من أعضائها ومن تبنَّى فكرها؛ مما أدى إلى مواجهة بين حركة الإخوان المسلمين في مصر والحكومة الإماراتية بسبب دعم الحركة لدعوة الإصلاح ضد هذه الأخيرة، والدليل على ذلك تعليقات الكثير من السياسيين الإماراتيين، مثل ضاحي خلفان رئيس شرطة دبي وأنور قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية من خلال وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي، وبشكل خاص التويتر. هذه المواجهة الإعلامية بين الإمارات وبعض قيادات الإخوان في مصر (والإعلام المصري) خلقت خلافات سياسية امتدت إلى خلافات غير بارزة بين الإمارات وقطر باعتبارها داعمة للإخوان في الشرق الأوسط. إنّ السلوك الخارجي

---

1 Ibid.

2 "دعوة الإصلاح الإماراتية من التأسيس إلى الربيع العربي!!" (مدونة كاتب إماراتي) http://emarati77.wordpress.com/2012/03/30/
يرجى العلم بأنه لا توجد دراسات أكاديمية حول هذا الموضوع؛ فأغلب المصادر عن هذه الحركة بدأ في الظهور منذ عام بسبب ازدياد تحركات دعوة الإصلاح في الإمارات.

لدولة الإمارات تجاه الدول التي تعتبرها داعمة لهذه الحركة يمكن أن يعتبر أول اختبار حقيقي لها بعد حقبة الشيخ زايد.

وامتد التخوف الإماراتي من حكم الإخوان المسلمين في مصر إلى الخشية من أن التقارب الإيراني-المصري ربما سيغير من موقف مصر من دعمها لقضية الجزر الثلاث المحتلة من قبل إيران[1]. فبعد حضور الرئيس الإيراني أحمدي نجاد للقاهرة لحضور القمة الإسلامية تبين أن حكومة مصر في طريقها لإعادة العلاقة مع طهران لعدة أسباب. ومن أهم الدلائل على هذا إقلاع أول رحلة طيران من القاهرة إلى طهران يوم السبت الثلاثين من مارس/آذار 2013 بعد انقطاع دام 34 عامًا، وكان على رحلة "إير ممفيس" تلك ثمانية ركاب فقط، لكنها عادت وعلى متنها 58 إيرانيًّا إلى الأقصر وأسوان[2].

وفي اليوم التالي قررت الحكومة الإيرانية رفع شرط الحصول على تأشيرة الدخول المسبقة للسياح المصريين، ولكن بدلاً من استقبال الشارع المصري لهذا القرار بالترحيب، سادت الشكوك حول أسباب وخلفيات هذا القرار الإيراني السريع، خاصة إذا كان المطلوب هو قرار مصري مماثل[3].

هذا التقارب بين طهران والقاهرة شكَّل تخوفًا عند دول الخليج عامة وعند الإمارات بشكل خاص وذلك بسبب الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية. ولكن بالنسبة للإمارات، فقد اجتمعت الكثير من الأسباب وتزامنت في خلق تخوفها من هذا التقارب، ومن أهم هذه الأسباب:

أولاً: الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية: دعمت جميع الدول العربية الإمارات في حقها في الجزر وبشكل خاص مصر التي، قبل حكم الإخوان، كانت تربطها علاقات وطيدة مع الإمارات؛ ويتضح ذلك جلياً من خلال الموقع والمكانة التي كانت تحتلها مصر في السياسة الخارجية الإماراتية لا سيما فيما يتعلق بسياسة

1 بيسان كساب، "أزمة مصر والإمارات: مبارك وإيران في الخلفيّة" (الأخبار اللبنانية) http://www.al-akhbar.com/node/175199 (accessed 1st April, 2013)

2 أحمد أبو مطر، "لماذا التخوف من عودة العلاقات المصرية الإيرانية؟" (موقع إيلاف، 5 مايو/أيار 2013) http://www.elaph.com/Web/opinion/2013/4/803867.htm

3 نفس المرجع السابق.

المساعدات. ولكن كان التقارب المصري-الإيراني سببًا لتخوف الحكومة الإماراتية من أن يؤدي إلى تغيير في العلاقات التي تربط الإمارات بمصر وتلك التي تربطها بإيران أيضًا، وخصوصًا ما يتعلق بموقف مصر من قضية الجزر الإماراتية.

ثانيًا: مثلت زيارة الرئيس المصري إلى طهران ثم لقاءه بالرئيس الإيراني مجددًا في نيويورك عنصر "خطر" من منظور دول الخليج التي تستشعر أن الخطر الإيراني تجاه دولها أمنيًّا ومذهبيًّا يزداد يومًا بعد يوم[1]. بالإضافة إلى ذلك، ترى الإمارات ودول الخليج الأخرى أن الطائفية في الخليج في ازدياد وذلك بسبب التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للكثير من دول المجلس. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإمارات ودول الخليج تنظر إلى مصر دائمًا على أنها الحليف العربي الإسلامي السني القادر وحده دون سواه على الدعم الاستراتيجي لدول الخليج عند اندلاع الأزمات. لذلك فهي تخشى من حالة "التقارب" بين طهران والقاهرة والتي لم يكن مفهوماً مدى أبعادها[2].

ثالثًا: أن جماعة الإخوان تعترف في أدبياتها وتراثها بفكرة الخلافة الإسلامية، وتؤمن بضرورة أن تتطور الدعوة السياسية من داخل مصر وتصل إلى الخارج بما في ذلك منطقة الخليج[3].

رابعًا: شكّل اعتقال السلطات الإماراتية العديد من الناشطين السياسيين والإسلاميين، وكذلك العلاقات التي تربط بعض أعضاء حركة دعوة الإصلاح في الإمارات بالإخوان واعتقال الخلية المصرية التابعة لـ "الإخوان المسلمين المصري" المكونة من أكثر من عشرة أشخاص تخوفًا أكثر، وبشكل خاص التوجه الإسلامي في المنطقة الذي ساهم في التقارب المصري-الإيراني. فالبرغم من أن الإخوان المسلمين هم من السُّنة، إلا أن الحكومة الإماراتية رأت هذا التقارب الإسلامي سيشجع التوجه الإسلامي في الداخل الإماراتي مما سيؤدي إلى تقارب إسلامي أكثر في المنطقة، من بينه الإيراني والمصري.

---

1 محمد الغابري، "ما وراء توتر العلاقات بين مصر والإمارات، وما علاقتها بالثورة اليمنية والسورية؟"

http://alahale.net/article/8228

2 نفس المرجع السابق.

3 نفس المرجع السابق.

بالإضافة إلى هذه الحركة، فإن توقيع عدد من المثقفين الإماراتيين لعريضة مارس/ آذار 2011 للمطالبة ببعض الإصلاحات السياسية، وبشكل خاص لإعطاء المجلس الاتحادي الوطني دورًا أكبر في الصلاحيات التشريعية والرقابية، زاد من تخوف الحكومة وجعلها تشن حملة اعتقالات على بعض من وقّع على هذه العريضة بمن في ذلك بعض الناشطين الإماراتيين على مواقع الإنترنت، وممن قد نشط قبل الربيع العربي كما يقول كريستوفر ديفيدسون[1]. فاختلاف الأحداث الداخلية وكيفية تعامل الحكومة الإماراتية معها خلقت ارتباكًا، ولكن العدد القليل جدًّا من المطالبين بالإصلاح السياسي والمعتقلين الذين تعدى عددهم التسعين، والدعم الشعبي الكبير لسلوك الدولة الداخلي والخارجي أرجع سيطرة النظام على كل هذه المجريات، وبشكل خاص في تنظيم حملات إعلامية ضد الإخوان، مثل إنشاء مركز المزماة للأبحاث الذي خصص الكثير من منشوراته للكتابة حول الخطر الذي يشكّله الإخوان المسلمون (وهي نظرة حكومية). بالإضافة إلى إنشاء قناة تليفزيونية خاصة "الغد العربي"، والتي تهدف إلى التصدي للتيارات الإسلامية في الشرق الأوسط، وتبث من لندن[2].

2. العقلية الريعية والثقافة السياسية الجديدة:

بسبب ضعف الثقافة السياسية في دول الخليج، فتحت وسائل الإعلام والإنترنت بشكل خاص نافذة جديدة لشعوب الخليج للاطلاع على كل ما له علاقة بالسياسة، حيث تصادعات وتيرة المشاركة السياسية والانتقادات عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛ ففي الإمارات وبسبب الثورات العربية بدأ الإماراتيون المقارنة بين الأنظمة السياسية والأوضاع الاقتصادية والأمنية بينهم وبين الدول العربية الأخرى. وبسبب حالات الفوضى في أغلب دول الربيع العربي، أدرك الإماراتيون أن الحكومة الإماراتية وفرت لهم أفضل وسائل الأمن، بما في ذلك الوضع الاقتصادي القوي؛ ففي عام 2011 عززت الإمارات المميزات التي يحصل عليها الفرد الإماراتي بما في ذلك زيادة دخل الفرد بنسبة 70 بالمئة.

---

1 .Davidson, Christopher. *Carnegie Papers*, September 2012

2 الإمارات تطلق قناة الغد العربي، (موقع الوئام)
http://www.alweeam.com.sa/ (accessed 1st April, 2013)

وفي بادرة شعبية من رؤساء أغلب وأهم القبائل في الإمارات، نظم الكثير منها اجتماعات ميدانية في الكثير من المناطق وذلك لتجديد ولائهم للحكام في الإمارات. بالرغم من تعدد القبائل في الإمارات واختلاف التحالفات الداخلية، فإن أغلب القبائل لم تتردد في دعم الحكام. وفي بادرة غير مسبوقة أيضًا، قامت هذه القبائل بنشر هذا الولاء في الصحف المحلية وخصوصًا في صحيفة الاتحاد[1].

وهكذا فرض هذا الوضع الداخلي للإمارات تأثيره بشكل كبير على السلوك الخارجي الحالي للدولة.

رابعًا: أوجه التشابه والاختلاف بين الإمارات ودول الخليج الأخرى تجاه الربيع العربي:

أدى مجموع التغيرات التي تعرضت لها دول الخليج على مدى السنوات العشر الماضية إلى زيادة الحساسية الأمنية لديها[2]، وأدت الأحداث الأخيرة في المنطقة إلى تعقيد الوضع الأمني بالنسبة لهذه الدول؛ حيث تجلَّى هذا في مواقف هذه الدول من الثورات العربية. فقد اتخذت دول الخليج مواقف مختلفة ومتشابهة فيما بينها تجاه الثورات العربية، كلاً حسب نسبة تأثير هذه التحركات على وضعها الداخلي، ولكن في نفس الوقت خلقت خلافات بين هذه الدول.

من الناحية الأمنية، توافقت الإمارات بشكل كبير مع دول الخليج الأخرى في التصدي لكل ما يزعزع أمنها وأمن الخليج بشكل عام؛ فتعاونت مع الملكيات الأخرى لخلق تحالف يمنع دول الربيع العربي من تصدير أيديولوجياتها أو أية ثورة قد تهدد أمن واستقرار دولها. بالإضافة إلى ذلك، تبين أن دول الخليج توافقت وبقوة على التعاون العسكري في حين وجود أي تهديد داخلي، والاستعانة بقوى غربية في حين وجود أي تهديد خارجي، ويناقش عبد الخالق عبد الله "أن الربيع العربي كشف عن وجود نقاط قوة وضعف في المعادلة

1 هذه المقصوصات الثلاث من جريدة الاتحاد.

2 للمزيد من التفاصيل حول هذا يُرجى الاطلاع على: عزمي خليفة، موقف دول الخليج من الثورة المصرية، *السياسة الدولية* (مؤسسة الأهرام)، العدد 187، يناير/كانون الثاني 2012 ص 48- 51.

الأمنية الخليجية خاصة أولوية التهديد الداخلي مقابل التهديد الإقليمي لأمن الخليج واستقراره"[1].

ويضيف: "لقد استفاد مجلس التعاون، كمنظمة إقليمية، في المجمل من الربيع العربي، وبرز أكثر قوة وأكد صلاحيته في وقت الأزمات، وتم توظيفه لتقوية العمل الخليجي المشترك خليجيًّا وعربيًّا، وازدادت قناعة دوله به، خاصة على صعيد التنسيق العسكري والأمني؛ فالتفكير والعمل بشكل جماعي هما من أبرز نقاط قوة دول مجلس التعاون"[2].

وحاولت الدبلوماسية الإماراتية الاستمرارية في نهج واحد، وبشكل خاص سياسة المبادرات في حالة الأزمات في المنطقة، ولكن كانت قطر في خلال السنوات الماضية أكثر حركة وفاعلية من الإمارات في خلق المبادرات؛ حيث كانت نشطة على الصعيد العربي والعالمي؛ ففي الساحة الليبية توافقت السياسة الإماراتية مع القطرية في دعم الثوار الليبيين؛ حيث برزت هاتان الدولتان على الصعيد العربي كأهم لاعبين في الساحة العربية، ولكن في الحقيقة كانت قطر في الصدارة في أغلب الأوقات.

الربيع العربي والخلافات بين دول الخليج والدول العربية:

بعد عامين من بداية الثورات العربية، بدأت الاختلافات تظهر بين مواقف بقية دول الخليج والإمارات. فقد أسست التيارات الإسلامية في الإمارات ذات التوجه الإخواني بداية لخلافات، بينها وبين دول الخليج الأخرى، وبشكل خاص بينها وبين قطر والإمارت والسعودية. ذلك أنَّ انتشار فكر الإخوان المسلمين والتيار السلفي في الوطن العربي وضع الإمارات في موقف محرج في كيفية التعامل معهما، ففي حين تقوم قطر بدعم الإخوان المسلمين، فإن السعودية تدعم الفكر السلفي.

وقد سبَّب وجود هذين التيارين في الإمارات أزمة أمنية، وبالأخص بعد حملة الاعتقالات التي نفذتها قوات الأمن الإماراتية ضد أعضاء حركة جمعية الإصلاح.

---

1 عبد الخالق عبد الله، انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، إبريل/نيسان 2012.

2 Ibid.

أما التيار السلفي فكان سائدًا على مدى أكثر من عشرين عامًا حتى أحداث سبتمبر/أيلول 2001، ولكن بدأ في التراجع بسبب الضغط المحلي والدولي.

ومنذ اندلاع الثورات العربية لم تكن الصورة واضحة بالنسبة للإمارات بخصوص دورها مع قطر، و لم تكن تعرف أن قطر ستكون من أهم الداعمين للإخوان المسلمين. ومنذ عام 2012 بدأت بوادر خلاف تظهر بين هاتين الدولتين وذلك بسبب اعتقاد الإمارات أن الإخوان لديها مدعومون من قطر ولو بطريقة غير مباشرة[1].

ويتمحور التصور الإماراتي في أن أغلب التيارات الإسلامية تستخدم الدين كأداة للوصول إلى الحكم والسيطرة على الخليج، وأن ضعف التعاون بين دول الخليج لوقف المد الإسلامي ما هو إلا بسبب ازدياد الدعم المالي للتيارات الدينية التي تقدمها الدول الخليجية نفسها.إنَّ التناقض والاختلاف بين دول الخليج سوف يؤثر بشكل كبير على العلاقات بين دول منظومة مجلس التعاون. بالإضافة إلى ذلك، يرى عدد من المراقبين أن التخوف الإماراتي من الإخوان المسلمين هو تخوف مبالغ فيه. وبشكل خاص منذ تغير السلوك الإماراتي تجاه الإخوان بعد أن كانت الإمارات أحد ملاذاتهم في السابق. فتعامُل الإمارات مع هذا التهديد المفترض غيَّر الكثير في السياسة الداخلية والخارجية للدولة.

ومن أهم هذه التغيرات، تلك التصريحات التي أطلقها الكثير من السياسيين في الإمارات ضد سلطة الإخوان في مصر، إضافة إلى الحرب الإلكترونية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، والتي نشبت بين الطرفين. ومن أهم أسباب التخوف في الإمارات هو اعتقاد حكومتها أنَّ مدًّا إخوانيًّا في المنطقة سيسعى إلى تغيير الحكومات الحالية والتوجه إلى بناء خلافة إسلامية. إنَّ السلوك الخارجي لتنظيم الإخوان المسلمين في المنطقة يجبر الكثير من الدول الصغيرة، حتى وإن كانت عربية إسلامية، إلى تغيير جذري في سياساتها كما فعلت الإمارات؛ فقد وضعت الإمارات والسعودية خطوطًا حمراء لوقف الإخوان المسلمين عن تصدير الثورة إلى الخليج، ولكن قطر من ناحية أخرى فضَّلت دعم الإخوان المسلمين ولكن بشرط عدم تأسيس أية تجمعات لهم في الدولة.

---

1 محمد فودة، "باحثون سياسيون: الإخوان المسلمون تهدد استقرار الخليج" صحيفة الإمارات اليوم، 10 ديسمبر/كانون الأول 2012.

خاتمة:

- انطلق موقف دولة الإمارات من ثورات الربيع العربي، بوجه عام، من المحددات والأهداف العامة التي تقوم عليها سياستها الخارجية، وبما يحقق مصالحها الوطنية العليا.
- تأسست السياسة الخارجية الإماراتية على مرتكزات قوامها رؤية "الدول الصغيرة" لمقدراتها وأهدافها ومصالحها بالنظر إلى محدودية مساحتها الجغرافية وصغر عدد سكانها؛ فالشعور بالتهديد الخارجي، لا سيما من قبل إيران أثّر بشكل كبير على السياسة الداخلية والخارجية منذ نشأة هذه الدولة عام 1971.
- استخدمت الإمارات العديد من الأدوات في سياستها الخارجية، والتي تفاوتت بحسب الأوضاع في المنطقة، كما ارتبطت أيضًا بشكل كبير بإمكانياتها المادية، ومن أهم هذه الأدوات: الدبلوماسية التقليدية، وسياسة المبادرات، والأداة الاقتصادية (ممثلة في المساعدات الخارجية)، والأداة الدعائية.
- على مدار الأربعين عاماً الماضية اتبعت الإمارات سياسة خارجية ذات بعد عروبي قومي وفقاً للأسس التي أرساها مؤسسها ورئيسها السابق الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (رحمه الله)، غير أنه منذ العام 2004 شهدت هذه السياسة بعض التغيرات والتطورات على المستوى الجزئي بفعل التطورات الداخلية والخارجية.
- اتسم سلوك الإمارات تجاه دول الربيع العربي بكونه ذا طابع "وسطي" ما بين دعم التحركات والحذر من تأثيراتها ليس فقط على كيانها ولكن على الاستقرار السياسي في المنطقة. وهكذا، جاءت السياسة الإماراتية تجاه دول الربيع العربي متغيرة وغير متماثلة؛ حيث دعمت التغيير في تونس ولكن موقفها تجاه ما حدث في مصر كان حذراً بسبب المكانة والثقل التاريخي والسياسي والعسكري للقاهرة، والدور الرئيسي الذي تلعبه في المحيط العربي. وكان موقف الإمارات من اليمن حذرًا جدًّا؛ وذلك بسبب العلاقات بين الدولتين، كما اتخذت موقفاً مشابهاً للموقف السعودي تجاه ما حدث في مصر وربما اليمن أيضًا. وفي المقابل، اختلف السلوك الإماراتي تجاه

الحالة الليبية بشكل كبير، ولعبت، بجانب قطر، دورًا هامًا في دعم الثوار الليبيين لإسقاط نظام القذافي، وكانت الإمارات جزءًا رئيسيًّا في التحالف الدولي الذي تشكَّل لمساندة الثوار الليبيين.

- تغير السلوك الإماراتي بشكل كبير منذ العام 2004، وعزز هذا التغيير الربيع العربي الذي خلق خلافات بين الإمارات والكثير من الدول العربية الأخرى. ويرى غالبية المراقبين أن معاداة الإمارات لحركة الإخوان المسلمين هي نتيجة طبيعية لما قامت به هذه الحركة من محاولة لزعزعة الأمن في البلاد. وقد جاء هذا السلوك الإماراتي الجديد كدليل على أن البيئة الداخلية بدأت تؤثر بشكل كبير على سياستها الخارجية، في حين كان لها دور بسيط في الماضي.

ومثلت ردة الفعل الإماراتية تجاه المتغيرات في المنطقة مفاجأة للكثيرين؛ فقد أدت إلى خلق خلافات أكثر بينها وبين مصر؛ فالواقع العربي يفرض على دول الخليج تَقبُّل حقيقة الدور الكبير الذي سيلعبه الإخوان المسلمون في المنطقة خلال السنوات القادمة؛ والإمارات جزءٌ لا يتجزأ من العالم العربي، وعليها أن تدرك أن السلوك القومي العربي الذي بناه مؤسس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في السنوات الماضية بدأ يأخذ دورًا أقل في السياسة الخارجية الإماراتية الحالية، وأن تعي أن هناك توجهات إسلامية في المنطقة تغلب على التوجهات العروبية.

- كانت الإمارات من أقل الدول الخليجية تأثرًا بالربيع العربي، ورغم ذلك فقد تمثلت هذه الآثار في أمرين رئيسيين، هما: بروز مطالبات بالإصلاح السياسي، وتعزيز ثقافة العقلية الريعية وقيم الولاء.
- وهكذا يمكن أن نفهم كيف فرض الوضع الداخلي للإمارات وتأثره بظاهرة الربيع العربي؛ تأثيره بشكل كبير على السلوك الخارجي الحالي للدولة إزاء هذه الظاهرة في البلدان التي شهدتها، وعلى الأخص في الحالة المصرية.

الفصل الرابع

التفاعلات البينية للقوى الإقليمية والدولية وعلاقاتها مع دول منظومة التعاون الخليجي

العلاقات الخليجية مع دول الجوار الكبرى
إيران والعراق وتركيا..
الدواعي الاستراتيجية والضوابط الحاكمة

د. يحيى مفرح الزهراني

مقدمة:

تشكل العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والقوى الإقليمية الكبرى في المنطقة أحد أهم مرتكزات النظام الإقليمي في الخليج والشرق الأوسط عموماً، وذلك بالنظر إلى طبيعة وكثافة هذه العلاقات من جهة، ومضمون ما تشتمل عليه من تفاعلات تعاون أو صراع من جهة أخرى. فبعض هذه القوى كان مصدراً لتهديد الأمن الخليجي خلال فترة معينة، وبعضها الآخر يشكل حالياً مصدراً لتهديد أمن واستقرار دول المنطقة بسبب طموحاته في الهيمنة على المنطقة. ويأتي في مقدمة هذه القوى الإقليمية الرئيسية: العراق، وإيران، وتركيا، والتي تختلف فيما بينها من حيث مصادر القوة أو الضعف، وكذلك من حيث أهدافها وسياساتها في المنطقة عموماً، وتجاه دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص.

ترصد هذه الورقة البحثية التغيرات التي طرأت في طبيعة وحجم أدوار ونفوذ القوى الإقليمية الكبرى في المنطقة (إيران، العراق، تركيا) خلال السنوات الأخيرة، مع بيان محددات مستقبل العلاقات الخليجية الإقليمية خلال المستقبل المنظور بما يعظم المصلحة الخليجية الجماعية، ويحد من الخسائر، على ضوء التحولات التي تشهدها المنطقة في مرحلة ما بعد الربيع العربي.

وفي سبيل ذلك، نناقش عددًا من القضايا والملفات ذات الصلة من قبيل محددات القوة الذاتية لدى دول الجوار الإقليمية الثلاث، وأثرها على التوازن

الإقليمي، والمحددات الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي في مرحلة ما بعد الربيع العربي. ونرتكز في تحليلنا على نظرية القوة الذاتية أو القوة الشاملة للدولة، والتي قمنا بمحاولة تطبيقها لبيان أوجه الضعف والقوة لدول الخليج والقوى الإقليمية الرئيسة (إيران، العراق، تركيا)، وذلك وفق ما طرحه وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو في كتابه "العمق الاستراتيجي".

تتكون هذه النظرية من المعطيات الثابتة ممثلة في التاريخ والجغرافيا، وعدد السكان، والثقافة، والمعطيات المتغيرة ممثلة في القدرة الاقتصادية، والقدرة التكنولوجية، والقدرة العسكرية؛ مضروبة في الذهنية الاستراتيجية، والتخطيط الاستراتيجي، والإرادة السياسية، لتصبح المعادلة في صيغتها النهائية كالتالي:

القوة (ق) = [(تاريخ + جغرافيا + عدد سكان + ثقافة) + (قدرة اقتصادية + قدرة تكنولوجية + قدرة عسكرية)] × (ذهنية استراتيجية × تخطيط استراتيجي × إرادة سياسية)[1].

أولاً: الدور الإيراني ما بعد الربيع العربي:

1. محددات القوة الإيرانية الشاملة:

تمتلك إيران مجموعة من المقومات وعناصر القوة الذاتية التي تعزز مكانتها ودورها كقوة إقليمية في منطقة الخليج، ويتمثل ذلك في:

أ. المحدد الجيوثقافي – استراتيجي:

تختزن إيران تاريخًا حضاريًّا طويلاً يجمع بين ثقافة فارسية وتاريخ إسلامي، وتتعدد الأعراق في سكان إيران البالغ عددهم حوالي 74,80 مليون نسمة، وتقدر نسبة الشباب ما دون 25 عامًا بحوالي 60% بحسب احصائيات البنك الدولي[2].

1 أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي، (مركز الجزيرة للدراسات، بيروت، 2008)، ص 35.

2 http://data.worldbank.org/country/iran-islamic-republic

وتشكِّل هذه القوة الديمغرافية وحدة حضارية ذات أبعاد جيوثقافية وجيوستراتيجية في المنطقة منذ حضارة عيلام (7000 عام قبل الميلاد وحتى الإمبراطورية الساسانية (262–650). وقد نجم عن هذه المقومات الحضارية، بما تحويه من قيم ثقافية ودينية واجتماعية؛ وعيًا إيرانيًّا ورؤية واضحة بالنسبة لدور إيران كقوة فاعلة إقليمية ودولية في العالم، وهو ما يطلق عليه البعض الذهنية الاستراتيجية الإيرانية[1].

وعلى الرغم من التمركز المذهبي الذي تتمتع به إيران، إلا أنه يحكم إيران البعد المصلحي عادة، لا المذهبي في التعامل مع الخليج والربيع العربي؛ حيث دعمت نظامًا علمانيًّا في أفغانستان، لكنه لا ينفي الاختراق الإيراني الناعم للمنطقة العربية والذي قد يستخدم المذهب، التاريخ، الحضارة أو الموسيقى. وربما يعود ذلك لطبيعة العلاقة التاريخية والتأثر ما بين جزيرة العرب والتاريخ الفارسي والذي شهد تلاقحًا وتأثيرًا متبادلاً.

ب. محدد القوة العسكرية:

تشكِّل القوة العسكرية التقليدية أحد أهم مقومات القوة الإيرانية الشاملة، فقد بلغ إجمالي الإنفاق العسكري الإيراني عام 2008 ما يقارب 9,17 مليار دولار، وهو ما يشكِّل 2,7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وذلك وفق أحدث البيانات الموثقة المتوافرة في هذا الصدد[2].

ووفقًا لمؤشرات العام 2010، بلغ تعداد القوات الإيرانية المسلحة (الجيش والحرس الثوري) 523 ألف جندي، بينما تمتلك إيران 257 سفينة حربية، و1613 دبابة قتال رئيسية، و312 طائرة حربية ثابتة الجناح[3]. كما طورت إيران صناعة محلية حربية جيدة لا سيما في ميدان المدرعات والصواريخ، فقد كشفت عن مقاتلة محلية باسم "صاعقة 80"، وقالت: إنها تحاكي المقاتلة (F-14)، ووقّعت مع الصين

1 داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي، ص49.

2 عبد الجليل زيد المرهون، برامج التسلح في الخليج والجوار، (مركز الجزيرة للدراسات، 2012)، ص100–104.

3 Cordesman, Anthony H and Nerguisian, Aram. *Military Balance in the Gulf, 2010, p. 44.*

شراء طائرة مقاتلة من طراز (J-10) في الفترة من 2008 إلى 2010 والتي يبلغ مداها 3000 كيلومتر وتشبه النسخة المطورة من طائرة (lavi) الإسرائيلية التي صُممت في ثمانينيات القرن الماضي[1].

كما شهدت إيران تطويرًا ملحوظًا في مجال القوة الصاروخية لا سيما في توظيف عدد من الخبرات العسكرية التي حصلت عليها من دول الاتحاد السوفيتي السابق وكوريا الشمالية والصين؛ حيث طورت عدة أنواع من الصواريخ متفاوتة المديات المتوسطة والطويلة والتي كان أهمها على الإطلاق ما يُعرف بمنظومة الصواريخ شهاب (1 و2 و3 و4 و5)؛ إذ يصل مدى بعضها إلى أكثر من 1200 كيلو متر وهي في ذات الوقت قادرة على حمل رؤوس نووية وكيماوية وبيولوجية، كما تمتلك إيران على الأقل ثلاث غواصات روسية الصنع[2]. وما يعزز عناصر القوة الإيرانية تطويرها برنامجًا نوويًا تقول إنه مخصص للأغراض السلمية. وتعمل إيران على توظيف عناصر قوتها الشاملة كرأسمال يعزز من مكانتها ويمنحها النفوذ في المنطقة.

2. الوضع الداخلي الإيراني والربيع العربي:

تأثرت الأوضاع الداخلية في إيران بالتطورات التي شهدتها المنطقة العربية خلال العامين الماضيين فيما يعرب بثورات الربيع العربي. فقد شهدت طهران خروج مظاهرات واحتجاجات شعبية شارك فيها الشباب بشكل كبير للمطالبة بالحريات وتحسين مستويات المعيشة والإصلاح الاقتصادي، وهي المطالب التي كانت قد أججت الشارع الإيراني عقب الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في صيف عام 2009 وفاز فيها الرئيس محمود أحمدي نجاد بفترة ولاية ثانية تمتد حتى منتصف العام الحالي (2013).

وإذا ما وُضع بعين الاعتبار جنبًا إلى جنب مع هذه الاحتجاجات الداخلية، الضغط الدولي والعقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على إيران، فإن المحصلة هي تأثر الأخيرة سلبًا بالربيع العربي من

1 عبد الجليل المرهون، برامج التسلح في الخليج والجوار، ص 100.

2 Toukan, Abdullah and Codesman, Anthony. *Iran, Isreal and the Effect of Nuclear Conflict in the Middle East,* (Center for Strategic and International Studies, Washington, 2009), p. 31.

زاوية تأثر الداخل الإيراني برياح هذا الربيع على نحو دفع كثيرين للتنبؤ والقول بأن ثمة "ربيعًا إيرانيًّا" في الطريق، وإن كان آخرون يرون أن الحالة الإيرانية تختلف عن مثيلاتها في دول الربيع العربي، مشيرين إلى أن الضمير الجمعي للشعب الإيراني مسكون بخشية الفوضى والفتنة والانهيار؛ الأمر الذي يدفعه دومًا للتماسك ومساندة القيادة الرسمية في مواجهة التحديات الخارجية على نحو ما شهدته البلاد إبان الحرب مع العراق في ثمانينيات القرن الماضي[1].

كما تمثل التحديات الاقتصادية أحد أهم عناصر الضعف الإيراني، لا سيما مع اعتمادها بشكل شبه كلي على عوائد النفط، في الوقت الذي تراجعت فيه الاستثمارات طويلة الأجل في البنية التحتية لاستخراج وصناعة النفط؛ مما سوف يؤثر بالسلب على مساهمة عائدات النفط في الاقتصاد الوطني. وكما يشير أحد الباحثين[2] فإنه في سنة 2005 كانت قيمة كلِّ دولار أميركي تساوي 9004 ريال إيراني، وفي سنة 2013 بلغت هذه النسبة نحو 24747 ريالاً بحسب أرقام مركز مبادلات العملة الذي جرى تأسيسه أخيرًا بهدف الحدِّ من تدهور قيمة العملة الوطنية، 8 إبريل/نيسان 2013[3].

وكما يشير الباحث رشيد يلوح "تبدو تجربة أحمدي نجاد خلال السنوات الثماني الماضية قاتمة، بالنظر إلى فشلها في تحقيق وعودها الاقتصادية، وإخفاقها في تحقيق التوازن مع مرشد الثورة، وعدم قدرتها على إعطاء دور توافقي لمؤسسة الرئاسة داخل الساحة السياسية الإيرانية. يُحمِّل بعض أعضاء التيار الأصولي نجادًا وفريقه الحكومي مسؤولية أكبر قدر من الإخفاقات السياسية والاقتصادية. وفي هذا الإطار حمَّله عضو البرلمان محمد باهنر مسؤولية 60% من تلك الإخفاقات، مُرجعًا أسباب الـ 40% الأخرى إلى ظروف الحصار الاقتصادي"[4].

---

1 بشير نافع وطلال عتريسي، إيران الدولة والأزمة، (مركز الجزيرة للدراسات، 2008)، ص 62-64.

2 رشيد يلوح، الطريق إلى الانتخابات الرئاسية الإيرانية، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013)، ص 3.

3 http://alef.ir/vdcf0jdytw6dcca.igiw.html?184825

4 موقع يالثارات الحسين، 24 إبريل/نيسان 2013، على الرابط:
http://www.yalasarat.com/vdcay6nm.49n0y15kk4.html

وقد ارتبط بهذا التحدي الداخلي والذي أصبح يشكِّل المحـــور الفاصـــل في مستقبل النفوذ الإيراني في الشؤون الإقليمية، تصاعد الجدل السياسي الداخلي حول مستقبل النظام السياسي، وكيفية المواءمة بين عمل ولاية الفقيه وسلطة الشعب لا سيما مع تأثر الداخل الإيراني بدول الربيع العربـــي إلى حـــدٍّ بلـــغ طـــرح رؤى واجتهادات وطنية بشأن "مستقبل الدولة الإيرانية ما بعد خامنئي".

ثانيًا: الدور التركي ما بعد الربيع العربي:

فرضت تركيا نفسها تدريجيًّا كقوة معادلة للكفة الإيرانية بالنسبة للمصـــالح الخليجية وتوازن القوى بالمنطقة لا سيما بعد الغزو الأميركي للعـــراق وخـــروج الأخير من معادلة الأمن الإقليمي حتى إشعار آخر. وشهد النصف الثاني من العقـــد الأول من القرن الحالي إرهاصات هذا الدور المتنامي لتركيـــا إقليميًّـــا في الشـــرق الأوسط، وبشكل خاص في منطقة الخليج، على نحو ما ظهر جليًّا في توقيعها عـــام 2005 اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري مع دول مجلس التعـــاون الخليجي، وتبادل المعرفة والخبرات الفنية في هذه المجالات[1].

وتعززت العلاقات الخليجية-التركية في أعقاب زيارة العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز لأنقرة عام 2006، ثم كانت الانطلاقة الثانيـــة عـــام 2008 عندما وقَّع الجانبان مذكرات تفاهم والتي أقرت لقاءات متبادلـــة بشـــكل دوري بينهما، كما شهد العام ذاته لقاءً بين خبراء من دول الخليج ونظرائهم الأتـــراك في الرياض، والذي تمخض عن إقرار الحوار الاستراتيجي الخليجي-التركي بما يضـــمن المزيد من التنسيق الثنائي على مستوى عدد من القضايا المشتركة.

وهكذا تم التدشين العملي لتنسيق الجهود الخليجية التركية، بما يضمن تعاطيًا أكثر فاعلية من جانب تركيا مع عدد من القضايا المهمة لدول الخلـــيج لا ســـيما الملف النووي الإيراني بما يشكِّل مصلحة خليجية استراتيجية لموازنة النفوذ الإيراني المتزايد باطراد منذ العام 2003، ويحقق في الوقت ذاته جانبًا من أهداف السياســـة الخارجية التركية البراغماتية التي سعت في العقـــد الأخـــير إلى ترجمـــة نفوذهـــا

1 سعد حقي توفيق، السياسة التركية تجاه الخليج العربـــي 2000-2008، (مجلة العلـــوم السياسية، العدد 38-39)، ص 9-10.

وحضورها السياسي إلى عوائد اقتصادية واستثمارية تخدم الاقتصاد التركي وتعزز شرعية الحكومة القائمة في أنقرة.

1. محددات السياسة الخارجية التركية تجاه دول الخليج:

تنطلق تركيا في سياستها الخارجية تجاه منطقة الخليج من الفلسفة العامة التي أرساها في السنوات الأخيرة وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو والتي تقوم على استخدام معادلة القوة الشاملة، وتصفير المشكلات مع الجانب المحيط الإقليمي[1]. وثمة محددات متعددة تحكم التوجه التركي الآخذ في النمو تجاه منطقة الخليج خلال السنوات الأخيرة، والتي يمكن أن نوجزها في الآتي:

أ. المحدد الاقتصادي:

تمثل الرؤية الاقتصادية بُعدًا براجماتيًّا للسياسة التركية مع دول الخليج حيث تعمد الدبلوماسية التركية إلى توقيع اتفاقية للتجارة الحرة، وإبرام اتفاقيات للاستثمار والتعاون التجاري والفني لفتح مجالات وفرص للشركات التركية للعمل وتحقيق العوائد الاقتصادية والمالية بما ينعكس إيجابًا على الأوضاع الاقتصادية للمواطن التركي. وتستثمر أنقرة في ذلك مصادر قوتها الديموغرافية والاقتصادية؛ حيث بلغ عدد سكان تركيا في عام 2011 حوالي 74,64 مليون نسمة، وبلغ حجم ناتجها المحلي الإجمالي 775 مليار دولار لنفس العام[2]، ويتراوح معدل نموها السنوي بين 4,5 إلى 6%.

ب. المحدد الحضاري الثقافي:

تتمتع تركيا بعوامل قوة ثابتة في علاقاتها بدول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بقوى إقليمية أخرى منافسة وخاصة إيران، ومن أهم هذه العوامل المشترك الثقافي المذهبي "السني" بين تركيا ودول الخليج؛ مما يؤهلها للعب دور جديد في المنطقة يحظى بقبول وارتياح العواصم الخليجية قاطبة. وقد تعزز هذا الأمر من خلال المواقف الرسمية التركية التي أكدت على العمق الإسلامي والدور الذي

1 انظر: أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي، ص 51.

2 http://data.worldbank.org/country/turkey

يمكن أن تلعبه تركيا في محيطها الإقليمي ومن ثم الإسلامي الأوسع، وهي المواقف التي لاقت قبولاً بل وترحيبًا من قبل الرأي العام الخليجي والعربي بوجه عام، ومن أمثلتها: الموقف التركي المساند للأقلية المسلمة في ميانمار، وإرسال سفن مساعدات وإغاثة إنسانية تركية إلى الأراضي الفلسطينية كما هي حال السفينة مرمرة إلى غزة، فلا شك أن تلك المواقف تعبِّر عن توجه متقارب مع آمال الشعوب الخليجية وتجعل تركيا مؤهلة للنفاذ إلى العمق الوجداني لشعوب دول الخليج.

ج. المحدد الاستراتيجي

تنظر تركيا إلى الخليج باعتباره منطقة حيوية مؤثرة وبوابة رئيسية، عبر مضيق هرمز، لتعزيز التأثير القاري التركي[1]. ومن ثم، تعتبر تركيا أن دورها أساسي في أمن الخليج، شريطة إشراك جميع الأطراف الأخرى المؤثرة في المنطقة وفي مقدمتها إيران والعراق لتحقيق هذا الأمن، معتبرة أن تحقيق الأمن والاستقرار الخليجي من شأنه أن ينعكس إيجابًا على أمن الشرق الأوسط، الذي يقود بدوره إلى تعاون اقتصادي وتنموي بين مختلف دول المنطقة.

2. الموقف التركي من ثورات الربيع العربي:

تنتهج تركيا سياسة مرنة لا سيما فيما يتعلق بالعمق الاستراتيجي لدول الخليج؛ حيث اتخذت أنقرة مواقف حذرة حول ملفي اليمن والبحرين، ودعت جميع الأطراف إلى ضبط النفس، فضلاً عن التقارب بين المواقف التركية والخليجية إزاء الأزمة الدائرة في سوريا؛ مما يشير إلى مرونة تركية في التفاعل مع الخليج في ظل الربيع العربي[2]. ولعل من المؤشرات المهمة التي تدل على القبول الثقافي لتركيا في دول المنطقة، هذا الزخم الكبير الذي بدأت تحظى به الدراما التركية من مسلسلات اجتماعية وتاريخية، والتي تمثل في الوقت ذاته وسيلة فعالة للترويج للسياحة الخليجية –والعربية عمومًا– إلى تركيا؛ الأمر الذي من شأنه تعزيز النفوذ الثقافي لها في المنطقة.

---

1 أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي، ص 206.

2 http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=86

الجدير بالملاحظة في هذا السياق، غياب تأثير دول الخليج في الجانب التركي من هذه الوجهة الثقافية أو ما يمكن أن نطلق عليه محاولة "النفوذ المعاكس"، وهو ما يجدر بدول مجلس التعاون التنبه إليه بحيث يمكن أن تستثمر اللغة العربية كمدخل لممارسة تأثير على النخب المثقفة والرأي العام التركي، كما يمكن استثمار مؤسسات مهمة في هذا السياق عبر فتح علاقات بينها وبين المؤسسات الخليجية المشابهة، ومنها على سبيل المثال الجمعية التركية العربية للعلوم والثقافة، كما يمكن لدول الخليج تشجيع تدريس اللغة العربية في المدارس التركية، فجميع هذه الأدوات يمكن توظيفها كمدخل لنفوذ خليجي من منطلق لغوي يمتد إلى أبعاد أخرى مجتمعية سياسية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق أيضًا إلى أن دولة قطر كانت الأكثر نشاطًا لبناء روابط تعاون ثقافي مع الجانب التركي، ومن ذلك تنظيمها أسبوعًا ثقافيًّا قطريًّا في تركيا عام 2010[1].

ثالثًا: الدور العراقي ما بعد الربيع العربي:

لم يعد العراق يلعب دورًا بارزًا كقوة إقليمية مؤثرة على الرغم من وجود بعض مكونات القوة الشاملة، وذلك بعد خروجه من معادلة توازن القوى مؤقتًا عقب الغزو الأميركي عام 2003، وبروز المد الإيراني بشقيه الثقافي والأيديولوجي عن طريق اتفاقيات التعاون الثنائي بين البلدين. كما ضاعف من عناصر الضعف العراقي حالة الاستقطاب السياسي والطائفي الداخلية التي ازدادت حدتها بمرور الوقت اعتراضًا على النفوذ الإيراني المتنامي في الحياة السياسية العراقية؛ حيث استغلت إيران التعثر الأميركي في العراق لتزيد من نفوذها الإقليمي، وحاولت زيادة ما تملك من أوراق ضغط في المنطقة

1 أعربت الجمعية التركية العربية للعلوم والثقافة والفنون عن استعدادها للتعاون مع الهيئات القطرية المعنية لتنظيم ندوة مشتركة تهدف للتعريف بالأدباء والشعراء القطريين في الساحة التركية، والعمل على ترجمة إصداراتهم إلى اللغة التركية وتحقيق التواصل بينهم ونظرائهم من الأدباء والشعراء الأتراك، وللمزيد انظر:
http://www.turkisharab.com/News/qatar.htm.

باستخدام هذه الأوراق في سورية ولبنان والعراق في مواجهة الضغوط الدولية عليها بسبب برنامجها النووي[1].

ولا شك أن تفاعلات الداخل العراقي مع تطورات الربيع العربي لا سيما في سوريا، من شأنها أن تؤثر على مدى قدرة العراق على استعادة عافيته كقوة إقليمية مؤثرة في المنطقة وموازنة لقوة والنفوذ الإيرانيين. وثمة مؤشرات على وجود إرهاصات "ربيع عراقي" في حال استمرار الغضب والاحتقان السياسي والمذهبي الذي تشهده البلاد على خلفية المظاهرات اليومية ضد حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي والمستمرة منذ سبعة أشهر تقريبًا دون انقطاع[2].

وفي ذات الوقت يواجه العراق مستقبلاً غير واضح المعالم لا سيما مع مواقف بغداد إزاء الأزمة السورية؛ حيث تثار تساؤلات جوهرية من قبيل: ماذا بعد استتباب الأمور في سوريا وتعيين حكومة جديدة بعد سقوط بشار الأسد؟ وكيف سيتعامل العراق مع النظام الجديد في دمشق؟ وأثر العلاقات العراقية-السورية الجديدة على دور العراق الإقليمي في المستقبل المنظور؟

نرى أن استعادة العراق لدوره الفاعل في المنطقة يتطلب أولاً إعادة ترتيب البيت من الداخل، بالإضافة إلى استعادة الأمن والاستقرار، وإنعاش الاقتصاد الوطني، ثم معرفة وترتيب أولوياته الخارجية، وتفعيل علاقاته الإقليمية -ولا سيما العربية والخليجية- وفق أسس الاحترام المتبادل والتعاون الاستراتيجي الذي يحقق مصالح جميع الأطراف بشكل متوازن ودائم.

---

1 http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/132/1691/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B2%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9.aspx

2 http://www.majalla.com/arb/2013/01/article55241255

رابعًا: مستقبل العلاقات الخليجية الإقليمية:

بعد أن استعرضنا محددات وأبعاد أدوار القوى الإقليمية الرئيسية في المنطقة، ومدى تأثرها بالربيع العربي، يبدو التساؤل الجوهري هنا على النحو التالي: هل زاد الربيع العربي من ثقل ورصيد دول المنظومة الخليجية على الصعيد الإقليمي على حساب قوى الجوار بما يعدِّل من ميزان القوى السابق أم أن العكس هو الصحيح؟

يمكن القول في ضوء التحليل السابق: إن دول مجلس التعاون الخليجي، وإيران، وتركيا، والعراق؛ قد تأثرت بدرجات متفاوتة -سلبًا وإيجابًا- بثورات الربيع العربي، على النحو الذي ساهم في زيادة رصيدها ومكانتها الإقليمية أو أدى لتآكلها لصالح القوى الأخرى. فقد تأثرت الأوضاع الداخلية في كل من العراق وإيران ودول الخليج -ولا تزال محلاً للتأثر- بتطورات الربيع العربي، كما تأثر الدور الإقليمي التركي، إيجابًا، بهذه التطورات ولجهة تطوير علاقات شراكة استراتيجية مع دول مجلس التعاون، بينما سيتأثر الدور الإقليمي لإيران، سلبًا على الأرجح، من الربيع العربي بالنظر إلى صعود تيار الإسلام السني لمقاليد الحكم في دول الربيع العربي من جهة، وفقدان طهران في حال زوال نظام بشار الأسد حليفًا استراتيجيًّا في دمشق، وظهيرًا أيديولوجيًّا واستراتيجيًّا أيضًا هو حزب الله في لبنان من جهة أخرى.

ولا شك أن تساؤلات عديدة تُطرح حول كيفية التعامل مع إيران في الجانب المستقبلي، فهناك قوة تريد إبعادها وهناك من يريد إدخالها لحاجتهم إليها في أفغانستان وغيرها. وفي تقديرنا أن إيران هي فاعل لا يمكن إغفاله بالمنطقة ويجب التفاعل معه على أسس المتغيرات الجيوبوليتيكية والمصلحية والتي تتغير بطبيعة الحال، لكن يبقى على دول الخليج أن تبادر إلى حوار استراتيجي مع إيران، بحيث يعبِّر كل طرف عن مخاوفه، قبل أن تحدث صفقة من وراء ظهر دول الخليج، كما تؤشر له توجهات الولايات المتحدة الأميركية في استراتيجيتها الجديدة نحو الباسيفيك؟ وفي هذا السياق، نجد لزامًا علينا طرح تساؤل مستقبلي، هو: لماذا لا يكون أمن منطقة الخليج وفق صيغة الفاعلين "6+4"؟

نقصد بالفاعلين هنا دول الخليج العربية الست بالإضافة إلى العراق وإيران، وإدخال عنصرين جديدين، هما باكستان والهند، اللذان يشكِّلان الطوق الشرقي

لإيران والمطلين جيوبوليتيكيًّا على دول الخليج. وفي تقديرنا أن معادلة "6+4" ستُحدث تأثيرًا على اللعبة الاستراتيجية الخاصة بالمنطقة وإعادة التفكير في الاعتبارات الاستراتيجية. أما بالنسبة إلى تركيا فعلى الرغم من التقارب النسبي بينها وبين كفة ميزان القوى لصالح دول الخليج، إلا أنه لا ينبغي إغفال أن إيران وتركيا لن تصطدما بشأن القضايا العربية، فهناك تنسيق بينهما ومصالح مشتركة في آسيا الوسطى، علاوة على العلاقات الوطيدة بين تركيا وروسيا والتي تعتبر الأخيرة، حليفًا مهمًّا لإيران في المنطقة، ومع ذلك نعتقد أن فرص التقارب التركية مع كفة ميزان دول الخليج هي بالاتجاه الإيجابي.

وبالنسبة لدول الخليج، فقد فرض الربيع العربي عليها تحديات كبيرة على الصعيد الداخلي؛ مما يمثل قيدًا على قدرتها على زيادة فاعليتها وتأثيرها في المحيط الإقليمي؛ حيث ستنشغل إلى حد بعيد بأوضاعها الداخلية أو ما يمكن أن نطلق عليه "معضلة الانكفاء الداخلي على الذات". ذلك أن هذا الانكفاء غير الاختياري سيكون ضروريًا من أجل الحفاظ على أمن واستقرار هذه الدول، نظرًا لكون الأمن بمفهومه العام يرتكز على أبعاد اقتصادية وتنموية على النحو الذي عرفه به روبرت ماكنمارا بأنه "يتعزز ويتحقق بالتطور والتنمية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية".

إن وجود فجوة بين سرعة التغير وسرعة التكيف في المجتمع قد تؤدي إلى ثغرة يمكن أن تسبب حالة ثورية، معتمدة بذلك على حالة الإحباط المجتمعية الناتجة عن تباعد الطبقات الاجتماعية ماديًّا، وكذلك نوع من الشعور العام بالإحباط المسيطر على مختلف طبقات المجتمع. وبالتالي، فإن التفاعل مع الحراك الشعبي الداخلي وتأثير القوى الإقليمية، يتطلب من دول مجلس التعاون الخليجي تفاعلاً متعدد الأبعاد (ديني – ثقافي – اقتصادي – اجتماعي – سياسي)، وبالنظر إلى أن بعض الثورات العربية قد حادت عن مساراتها السلمية مما يضع على عاتق حكومات الخليج مسؤولية تاريخية في ضرورة تفعيل مصادر القوة الشاملة لدولها خلال الفترة المقبلة.

فعدم تفاعل دول الخليج إيجابيًا مع المحيط الخارجي بما يحدث فيه من تطورات متسارعة أو لتباطؤ في هذا التفاعل من شأنه فتح ثغرات لولوج العديد من الأفكار

لا سيما وأن تحديد نوع ومدى وحجم المعلومات التي يتحصل عليها الفرد أصبح لا يمكن السيطرة عليها؛ حيث ساعدت وسائل التكنولوجيا على التواصل مع العالم الخارجي، ونقل الخبرات، وحشد الرأي العام، والمساهمة في سرعة اتخاذ القرار[1].

ونستنتج من ذلك إذن أن هناك تعقدًا وتشابك مصالح مع كل من الدولة والتغيرات التي تطرأ عليها وفي محيطها، ومع تعقد تلك المتغيرات تبدو الحاجة ملحة على صعيد كل دولة خليجية على حدة لاحتواء التطورات الداخلية الحاصلة والعمل على التعامل معها بشكل يضمن إدخال كل مكونات المجتمع الخليجي في عقد اجتماعي جديد.

خامسًا: الخليج وتحدي القابلية للحالة الثورية:

من الأهمية بمكان عند الحديث عن احتمالات أن يشهد الخليج تكرارًا للحالة الثورية التي شهدها بعض الدول العربية؛ أن نرصد عناصر الضعف ومصادر التهديد التي تتعرض لها دول مجلس التعاون الخليجي. أما عناصر الضعف الخليجية فيمكن إيجازها في التالي:

- الندرة السكانية: حيث يبلغ عدد السكان في دول الخليج نحو 42,1 مليون نسمة.
- الاعتماد على مصدر أحادي للدخل الوطني ممثلاً في النفط الذي يشكِّل 95% من الصادرات، و80 % من موارد الميزانية العامة في غالبية دول الخليج.
- تباين مواقف الحكومات من الشؤون الخارجية وعدم التوحد السياسي.
- عدم وجود التجنيد الإجباري في صفوف القوت المسلحة.
- الافتقار إلى قطاع صناعي وتكنولوجيا تسليح وطني.

أما على صعيد التهديدات الداخلية، فيتمثل أهمها في:

- تباين التركيبة السكانية فيما يتعلق بالتعليم والدخل.
- زيادة مستوى الفساد.
- غياب مفهوم المواطنة والانتماء.

---

1 كمال، عبد اللطيف، المعرفي الأيديولوجي الشبكي.. تقاطعات ورهانات، (الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012)، ص29.

وفي ضوء ذلك، فإن دول مجلس التعاون معنية باتخاذ خطوات إصلاحية على عدة صُعُد مختلفة لتجنب تكرار حالات الربيع العربي بها، ومن أهم هذه الخطوات ما يلي:

- تعزيز مفهوم المواطنة، ومأسسة انتقال السلطة، وتطوير وتوسيع المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار.
- المضي قدمًا في عملية التنمية وتوفير البيئة الاقتصادية والاستثمارية للإبداع والتطوير والإنجاز.
- القضاء على مصادر الإحباط لدى القطاعات الواسعة من المجتمع ولا سيما فئة الشباب، وذلك عن طريق إيجاد حلول ناجعة للمشكلات المستعصية وفي مقدمتها: البطالة، والإسكان.
- ترسيخ وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات المدنية في المجتمعات الخليجية التي أصبحت في مرحلة من الوعي السياسي والحقوقي.

سادسا: مستقبل العلاقات الخليجية الإقليمية في مرحلة ما بعد الربيع العربي:

في ضوء التطورات والمؤشرات السابق الإشارة إليها، نرجح ألا تتعامل دول الخليج مع ظاهرة الربيع العربي في بناء علاقتها مع الدول المجاورة كأنها ظاهرة حتمية، بل نتوقع أن تعمد دول مجلس التعاون الخليجي إلى استخلاص الدروس المفيدة من السياسات الفاشلة في دول الربيع العربي من أجل تفاديها مستقبلاً، كما ستركز على التنمية المحلية؛ مما يجعلنا نستنتج أن ظاهرة الربيع العربي سوف تكون أحد محفزات زيادة وتسريع وتيرة التنمية الخليجية، بينما سيبقى المحدد الأمني على رأس أولويات أجندة علاقات دول مجلس التعاون مع الدول الأخرى، لا سيما لجهة التأكيد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج.

أما إذا تحدثنا عن السيناريوهات المحتمة لكيفية تعامل دول الخليج مع محيطها الإقليمي في مرحلة ما بعد الربيع العربي، فإنها تتضمن الآتي:

● **سيناريو الانكفاء الذاتي:**

يقوم هذا السيناريو على محاولة التركيز على الوضع الداخلي، والترقب لما يحدث من حالات ثورية غير مكتملة، في عدد من دول الجوار وفي مقدمتها العراق، مع الاستفادة من مخاض وتعثرات الحكم في دول الربيع العربي التي لا تزال تمر بصعوبات ما بعد الثورات (حالات: مصر، وتونس، وليبيا، واليمن). ويوفر هذا السيناريو عدة مزايا لدول مجلس التعاون خاصة مع توافر القدرة المالية الكبيرة اللازمة للإنفاق على برامج التنمية؛ ومن ثم إضعاف مصادر الإحباط الشعبي، ونزع المسببات الموضوعية للحالة الثورية من البيئة الداخلية الخليجية.

وأخذًا بعين الاعتبار أن ثمة حالات ذات خصوصية؛ يبدو فيها الحراك الشعبي الداخلي متطلعًا إلى مطالب تُجاوز الأبعاد التنموية والاقتصادية إلى إصلاحات سياسية ودستورية نوعية كما هو في النموذج الكويتي.

● **سيناريو الفاعل الإقليمي الخليجي:**

يرتكز هذا السيناريو على نجاح دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق إصلاحات داخلية، تنموية وسياسية، ومن ثم تتطلع إلى تفعيل دورها كمنظومة جماعية مؤهلة للقيام بدور إقليمي مؤثر ليس فقط في مجال الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، بل, أيضًا في ممارسة قدر من النفوذ والتأثير في القضايا الإقليمية الأخرى التي ربما تتجاوز منطقة الخليج إلى العالم العربي والشرق الأوسط برمته. ويستند هذا السيناريو إلى الدور الذي لعبته دول مجلس التعاون، سياسيًّا وعسكريًّا، في حالة الربيع العربي التي شهدتها ليبيا وكذلك دورها الحالي في الأزمة السورية.

وبوجه عام، فإن هذه السيناريوهات المطروحة، وحتى تكون في صالح دول وشعوب المنطقة، تتطلب التفافًا خليجيًّا مؤسساتيًّا وقانونيًّا من أجل تحفيز التعاون المشترك عبر تقوية المنظومة الخليجية، ليس فقط لغرض مواجهة التحديات، بل لوجود التقارب الحقيقي والأواصر التي تربط شعوب المنطقة.

ومن المأمول أن تركز استراتيجية تقوية المنظومة الخليجية خلال الفترة المقبلة على الأسس التالية:

- تعزيز الجانب الاتحادي المؤسساتي:

يتضمن ذلك توافر الإرادة السياسية الحقيقية لبناء اتحاد خليجي ذي سلطة وتأثير وباستطاعته اتخاذ قرارات على مستوى سيادي، خصوصًا فيما يتعلق بقضايا الدفاع، ويتطلب ذلك توحيد التشريعات والأنظمة الوطنية لبناء وترسيخ مبادئ خليجية فوق حكومية تكون بمثابة دستور خليجي موحد.

- تعزيز الجانب الأمني:

يتضمن ذلك تعميق النظر في العقيدة والاستراتيجية الأمنية المشركة؛ حيث لا تكفي معالجة الظواهر ذات الطبيعة السياسية أو الاجتماعية من خلال الحلول السطحية لتسكين الظاهرة، بل يجب تخطي ذلك لمحاولة التفاعل مع جذور الإشكاليات الحقيقية، ومن ثم التعامل مع القضايا الأمنية بأبعادها الداخلية والخارجية؛ الجماعية والوطنية على السواء.

- توظيف القوة الناعمة الخليجية:

أصبحت القوة الناعمة تلعب دورًا كبيرًا في ممارسة المزيد من النفوذ والتأثير في مختلف مناطق العالم، ويمكن لدول مجلس التعاون الخليجي استثمار ما تملكه من مصادر للقوة الناعمة لتوفير المزيد من سبل التواصل والاتصال مع شعوب المنطقة، وبما يساهم في مجابهة فعَّالة واحترازية لأية مخاطر أمنية مقبلة.

خاتمة:

- عزَّز الربيع العربي من عناصر قوة القوى الإقليمية الرئيسية، كل منها على حدة لا سيما إيران وتركيا ما عدا العراق، مقارنة مع دول الخليج، والذي كان أبرز مؤشراته هامش المناورة الإيراني فيما يتعلق بقضاياها الرئيسية مع الخليج وعلى رأسها الأمن. وعلى الجانب التركي كانت أبرز تلك المؤشرات السلوك التركي الذي ركز على براجماتية اقتصادية لا سيما مع دول الخليج، مع تعزيز دور الشريك الاستراتيجي فيما يتعلق بالقضايا العربية لا سيما فيما يتعلق بسوريا؛ حيث تشكل بُعدًا استراتيجيًّا للأمن التركي، في حين يقبع العراق تحت مؤشرات ثورية، خصوصًا مع الاختراق الإيراني المهدد لأمن ووحدة العراق.

- لا شك في أن تفاعلات الداخل العراقي مع تطورات الربيع العربي لا سيما في سوريا، من شأنها أن تؤثر على مدى قدرة العراق على استعادة عافيته كقوة إقليمية مؤثرة في المنطقة وموازنة قوة ونفوذ إيران. وفي ذات الوقت يواجه العراق مستقبلاً غير واضح المعالم لا سيما مع مواقف بغداد إزاء الأزمة السورية.
- أما فيما يتعلق بدول الخليج، فلا شك أن التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها دول الخليج متشابكة ومعقدة، لكن ينبغي بلورة رؤية خليجية، على الصعيدين الجماعي والوطني، ترتكز على البعد المؤسساتي الرسمي وتأخذ بعين الاعتبار توجهات وتطلعات الرأي العام، على نحو يعزز مفهوم المواطنة، ويوسع من المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار، وبالتالي يزيد من مصادر قوة المواقف الخليجية، ويمكنها من هامش حركة ومناورة أكبر في التعامل مع القوى الإقليمية الكبرى في المنطقة.
- نرجح ألاَّ تتعامل دول الخليج مع ظاهرة الربيع العربي في بناء علاقاتها مع الدول المجاورة على أنها ظاهرة حتمية، بل نتوقع أن تعمد دول مجلس التعاون الخليجي إلى استخلاص الدروس المفيدة من السياسات الفاشلة في دول الربيع العربي من أجل تفاديها مستقبلاً، كما أنّ سياساتها ستركز على التنمية المحلية؛ ما يجعلنا نستنتج أن ظاهرة الربيع العربي ستكون أحد محفزات زيادة وتسريع وتيرة التنمية الخليجية، بينما سيبقى المحدد الأمني على رأس أولويات أجندة علاقات دول مجلس التعاون مع الدول الأخرى، لا سيما لجهة التأكيد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج.
- إن دول مجلس التعاون معنية باتخاذ خطوات إصلاحية على عدة صُعُد مختلفة لتجنب تكرار حالات الربيع العربي بها، ومن أهم هذه الخطوات:
  - تعزيز مفهوم المواطنة، ومأسسة انتقال السلطة، وتطوير وتوسيع المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار.
  - المضي قدمًا في عملية التنمية وتوفير البيئة الاقتصادية والاستثمارية للإبداع والتطوير والإنجاز.

- القضاء على مصادر الإحباط لدى القطاعات الواسعة من المجتمع ولا سيما فئة الشباب، وذلك عن طريق إيجاد حلول ناجعة للمشكلات المستعصية وفي مقدمتها: البطالة، والإسكان.
- ترسيخ وتعزيز مفاهيم احترام حقوق الإنسان والحريات المدنية في المجتمعات الخليجية التي خطت خطوات جادة نحو الوعي السياسي والحقوقي.

- إن التفاعل مع الحراك الشعبي الداخلي وتأثير الخارجي للقوى الإقليمية، يتطلب من دول مجلس التعاون الخليجي تفاعلاً متعدد الأبعاد (ديني – ثقافي – اقتصادي – اجتماعي – سياسي)، ونظرًا لأنَّ بعض الثورات العربية حادت عن مساراتها السلمية، فإنَّ ذلك سيضع على عاتق حكومات دول الخليج مسؤولية تاريخية في ضرورة تفعيل مصادر القوة الشاملة لدولها خلال الفترة المقبلة.
- ثمة سيناريوهان محتملان لكيفية تعامل دول الخليج مع محيطها الإقليمي في مرحلة ما بعد الربيع العربي، إمّا الانكفاء على الذات أو التفاعل الإقليمي الخليجي.
- من المأمول أن تنجح دول مجلس التعاون الخليجي في بلورة استراتيجية جماعية للعمل المشترك خلال الفترة المقبلة تقوم على عدّة أسس، أهمها تعزيز البعد الاتحادي المؤسسي، تطوير التعاون الأمني، وتوظيف القوة الناعمة الخليجية.

مستجدات العلاقات العراقية – الإيرانية وأثرها على مستقبل الأمن في الخليج

أ. محمد وائل القيسي

مقدمة:

دشَّن الغزو الأميركي للعراق في عام 2003 مقدمة لحزمة من التداعيات على مختلف المستويات ذات الصلة بالنظام الإقليمي الخليجي؛ أهمها على الإطلاق الإخلال بالتوازن التقليدي للقوى ومستقبل معادلة الأمن في الخليج، وهي التداعيات التي تعمقت بمرور الوقت على مدار العقد الأخير وصولاً إلى الوقت الراهن.

انطلاقًا من ذلك تناقش هذه الورقة البحثية أبعاد ومستقبل العلاقات العراقية–الإيرانية وأثرها على مستقبل الأمن في الخليج في ضوء التطورات والتوازنات التي أوجدها هذا الغزو، وما ارتبط بها من فرص وتحديات على مجمل حركة وعلاقات مختلف القوى الإقليمية الفاعلة، وفي مقدمتها العراق وإيران، وتداعيات ذلك على دول مجلس التعاون الخليجي، وتأثيرات ذلك كله على الأدوار الاستراتيجية المحتملة للقوى الدولية صاحبة المصالح الحيوية في المنطقة؛ وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية.

سوف ننطلق في تحليلنا هذا من فرضية رئيسة مفادها: أن الغزو الأميركي للعراق أخل بمعادلة التوازن التقليدية في المنطقة؛ الذي تمثل بكون العراق وإيران يشكلان جزءًا رئيسًا من القوى الإقليمية في الخليج، وعليه كلما تحقق نوع من التوازن في العلاقات العراقية–الإيرانية؛ سواء بجهود عراقية ذاتية أو من خلال بيئة خليجية حاضنة للعراق لإعادة هيكلته، بما يفضي للتوازن التقليدي مع إيران؛ كان ذلك سبيلاً لتعضيد الأمن في الخليج، والعكس صحيح، مع الأخذ بالاعتبار

معطيات المتغير الأميركي في العلاقات العراقية–الإيرانية، وأثر ذلك على منظومة الأمن الإقليمي عامة، والخليجي على وجه الخصوص.

كما سنسلط الضوء على التحولات النوعية التي شهدتها العلاقات العراقية – الإيرانية في مرحلة ما بعد 2003 وانقلابها من علاقة الندية والتنافسية إلى علاقة انسجام إن لم يكن تطابق تام في الرؤى والمسالك والتوجهات إزاء الملفات والقضايا الإقليمية ذات الحساسية البالغة في المنطقة كما هو الحال بالنسبة لموقفي بغداد وطهران من تطورات الأزمة السورية على سبيل المثال.

وتختتم الورقة بالركون إلى بعض البدائل التي تمثل خيارات استراتيجية لمتطلبات الأمن الخليجي، مع التركيز على المعطيات الواجب توافرها– من وجهة نظرنا– بحيث يستعيد العراق مكانته الإقليمية والعربية وفق بيئة خليجية حاضنة، على نحو يعيد بعض التوازن المختل حالياً لمعادلة الأمن الإقليمي في منطقة الخليج.

أولاً: مسار وأبعاد العلاقات العراقية الإيرانية (1979–2003):

يشير تتبع جذور العلاقات بين العراق وإيران إلى أنها ارتكزت على أسس هشة؛ غلب عليها طابع عدم الاستقرار والتوتر المتبادل. فقد شهدت فترة ما قبل قيام الثورة الإسلامية الإيرانية علاقات طيبة بين البلدين تحت شعار "عدم التدخل في الشؤون الداخلية"، وكان أبرز مظاهر تلك العلاقات القيود التي فرضها العراق على نشاط رجل الدين الإيراني آية الله الخميني؛ الذي ظل مقيمًا فيها ما يقارب الـ 15 عامًا، إلا أنه ما إن حققت الثورة الإيرانية انتصارها في عام 1979؛ حتى عرفت العلاقة بين البلدين فتورًا، ثم توترًا، فعداء.

وكانت مسائل الأقليات والولاءات المزدوجة في كلا البلدين، والتقاطع الأيديولوجي لكلا النظامين، بمنزلة الأرضية التي نشأ منها هذا النزاع، ثم أخذ البلدان في إعلان المطالب الإقليمية المتبادلة وتصاعدت الاستعدادات على الحدود، وغلف ذلك حروب كلامية انتهت باندلاع الحرب بين الجانبين في سبتمبر/أيلول عام 1980، تلك الحرب التي دامت ثماني سنوات حتى أغسطس/آب عام 1988، الأمر الذي أدى إلى تدخل القوى الدولية الكبرى في هذا النزاع للدفاع عن مصالحها المرتبطة بالمنطقة.

وقد استمر التشنج في العلاقات ما بين الجارين الكبيرين إلى أن تم الغزو الأميركي للعراق عام 2003؛ لتبدأ معه مرحلة ترتكز على أسس جديدة من العلاقات بين بغداد وطهران[1]. فقد كان الغزو الأميركي للعراق بداية لتأسيس علاقات ارتباط قوية بين العراق وإيران؛ لا سيما في ظل وجود نظام سياسي في بغداد يرغب في تحسين العلاقة مع الجارة إيران ضمن سلم أولويات الأداء السياسي الخارجي.

وانطلاقًا من هذه الرغبة المتبادلة شهد البلدان زيارات رسمية وغير رسمية ثنائية وعلى مستوى سياسي رفيع، و لم يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ بل بلغت العلاقات الجديدة بين البلدين حد التناغم السياسي والفكري في بعض الأحيان تجاه مواقف معينة؛ ليس أدلها موقف النظام السياسي العراقي الحالي من الأزمة في سورية، والذي يناظر نسبيًّا موقف إيران تجاهها، وهو ما يعكس حجم التقارب في الرؤية السياسية بين الجانبين؛ بل لعله يكون في هذه الحالة نوعًا من التحالف السياسي بين الطرفين دون إطار رسمي معلن.

وانسحب هذا التقارب على عدة قضايا وملفات أخرى شكلت مجالات للتعاون الاستراتيجي ما بين البلدين كالجانب الاقتصادي والسياحي؛ إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 9 مليارات دولار حتى نهاية عام 2011[2]، فضلاً عن التعاون في المجالات والترتيبات الأمنية المشتركة. وقد مَثَّلَ هذا كله بلورة لعلاقة جديدة ما بين العراق وإيران في إطار تفاعلي متبادل يميل إلى رجحان كفة إيران نسبيًّا في التأثير، مقارنة بالتأثير العراقي[3].

---

1 العراق وعلاقاته الإقليمية، التقرير الاستراتيجي العراقي، (جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية العراق، 2011)، ص31–44.

2 Geoffrey Kemp, John Allen Gay. *War With Iran: Political, Military and Economic Consequences*, (Rowman and Littlefield Publishers, INC, USA, 2013), pp. 34-36.

3 محمد وائل القيسي، "مكانة العراق في الاستراتيجية الأميركية تجاه الخليج العربي"، (مركز الجزيرة للدراسات، 2013)، ص 213–215.

ثانيًا: موازين القوى الإقليمية ما بعد الغزو الأميركي للعراق:

عرفت منطقة الخليج تقليديًّا -وحتى حرب الخليج الثانية عام 1991- توازنًا استراتيجيًّا إقليميًّا ثنائيًّا يرتكز إلى تنافس بين كل من العراق وإيران، إضافة إلى المملكة العربية السعودية ومعها بقية دول مجلس التعاون الخليجي. فقد كان من أهم نتائج حرب تحرير الكويت إخراج العراق من معادلة التوازن الإقليمي في الخليج؛ بعد أن دمرت قوته العسكرية، وشلت قدرته الاقتصادية، وأنهكت بناه التحتية[1]؛ ليخرج من هذه المعادلة بشكل شبه تام بعد الغزو الأميركي له عام 2003.

وتبدو هذه النتيجة منطقية عند عقد مقارنة بين مجمل القوة العسكرية التقليدية للعراق بعد عام 2003[2]، وما بين القوة العسكرية الإيرانية الآخذة في التزايد والتطور على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

1 براء عبد القادر العاني، "القدرات العسكرية الإيرانية وأثرها في ميزان القوى في الخليج العربي"، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2002)، ص 133-137.

2 Biddle, Stephen. O'Hanlon, Michael and others, *Restoring the Balance*, (Brookings Institution, Council on Foreign Relations, Washington, D.C, U.S.A., 2008), p. 56.

الجدول رقم (1)

القوة العسكرية الإيرانية التقليدية[1]							
إجمالي عدد القوات المسلحة الإيرانية: 523,000 ألف جندي							
القوة البرية		القوة الجوية		الدفاع الجوي		القوة البحرية	
القوات البرية والحرس الثوري	475 ألف	عدد القوات الجوية	30 ألف	بطاريات سام الثقيلة	29	القوات البحرية	18 ألف
الدبابات	1,700	الطائرات المقاتلة	203	بطاريات سام الخفيفة	95	الغواصات	4
قطع المدفعية	2,700	المروحيات	340			السفن المقاتلة	56
العربات المدرعة وناقلات الجند	1,570	طائرات النقل	80			زوارق دورية	160

يضاف إلى ذلك سعي إيران لامتلاك قدرات نووية، وهو ما يعني قدرة مضافة لقدراتها العسكرية التقليدية؛ بما يعزز مكانتها ويكرس هيمنتها على المنطقة[2]؛ إذ إن القوة الإيرانية أصبحت أكثر تمكينًا من ذي قبل على ممارسة التهديد؛ لا سيما بعد اضمحلال القوة العراقية كموازن إقليمي لها[3].

1 الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في كل من:
Anthony H. Cordesman, *The Military Balance in the Gulf*, (Center for Strategic and International Studies, Washington, 2009), pp. 9-13.
وعصام نايل المجالي، "تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي"، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012)، ص 56، 57.

2 رياض الراوي، "البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط"، (دمشق، سورية، دار الأوائل للنشر والتوزيع، 2008)، ص 39 وما بعدها.

3 أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة (1979–2008)، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 36، (2008)، ص 28.

وتزداد خطورة هذا التسلح الإيراني المتنامي بالنسبة إلى أمن الخليج بالنظر إلى احتمالات تعرض دول الخليج لمخاطر عسكرية؛ وذلك في حال نشوب مواجهة عسكرية محتملة في المنطقة بين إيران والولايات المتحدة الأميركية) و/أو إسرائيل) على خلفية البرنامج النووي الإيراني، الذي يمثل ورقة ضغط لدى طهران لتحسين شروط مفاوضاتها مع الغرب حول ملفات عدة، ومحاولتها الحصول على اعتراف غربي -أميركي بالأساس- بدور إقليمي فاعل لها؛ خاصةً مع امتلاك إيران أوراق مناورة عديدة في العراق، ولبنان، وسوريا[1].

ثالثًا: المتغير الأميركي في العلاقات العراقية-الإيرانية وأثره على أمن الخليج:

1. أثر المتغير الأميركي على العلاقات العراقية-الإيرانية:

لا شك أن عملية الغزو الأميركي للعراق عام 2003 كانت قد أحدثت نوعًا من الإرباك الفكري في المدرك الاستراتيجي الإيراني حيال التغيير الذي حصل في منطقة الخليج في المرحلة اللاحقة. فقد كان احتلال العراق عاملاً مهمًّا في التأثير على السياسة الإيرانية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وعلى العلاقة التي تربط إيران بالعراق من جهة، وتلك التي تربطها بالولايات المتحدة الأميركية من جهة أخرى، فعلى الرغم من رفض إيران الحرب على العراق وتنديدها به، فإنها على المستوى الرسمي والعلني أبدت ترحيبًا واضحًا بالمتغيرات السياسية التي جرت بعد الحرب، وعدَّتها بداية جيدة لعودة الاستقرار والعلاقات السياسية مع العراق[2]؛ إذ إن سقوط (العدو التقليدي) بنظر إيران -والمتمثل في العراق- بيد عدو أقوى هو الولايات المتحدة، أربك الموقف الإيراني ما بين الوقوف إلى جانب العراق في محنته، وبين التدخل في شؤونه بغية دعم مصالحها

1 Russell, James A. *Proliferation of Weapons of Mass Destruction in the Middle East*, (Palgrave Macmillan, US, 2006), p. 51-55..

2 محمد داخل السعدي، سياسة إيران الخارجية إزاء العراق بعد الاحتلال الأميركي، من كتاب "العراق ودول الجوار"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس لمركز الدراسات الإقليمية -جامعة الموصل المنعقد في 20-21 يناير، 2006، (جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، ط1، 2007)، ص 125-132.

وحماية أمنها من خطر تراه قادمًا لا محالة؛ وذلك بوجود قوات الاحتلال الأميركية في جوارها المباشر[1].

ويبدو أن إيران قد اختارت عنصر الضغط على الولايات المتحدة الأميركية من خلال العراق للمساومة على قضايا أخرى؛ مثل برنامجها النووي ومكانتها في الخليج. كما أن القول بوجود تأثير إيراني في العراق يمكن ملاحظته من خلال مؤشرين؛ هما:

- الأول: أن أعمال العنف في العراق تتصاعد كلما توترت العلاقات الأميركية-الإيرانية.
- والثاني: أن الولايات المتحدة الأميركية وإيران تحاورتا بشأن وضع العراق ثلاث مرات عام 2007[2]، مع الأخذ في الاعتبار أن المساندة الإيرانية لبعض الشخصيات والقوى العراقية هي جزء من استراتيجية بعيدة المدى تتعلق بالمواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية من جانب، وبممارسة النفوذ على الدول العربية وبخاصة الخليجية منها انطلاقًا من الأراضي العراقية من جانب آخر؛ فقد تحسبت إيران كثيرًا للحظة التي ستلي انسحاب معظم القوات الأميركية من العراق، وكان أهمها أن تكون حكومة العراق التي ترث هذا الانسحاب ليست صديقة فحسب؛ بل شريكة لها على أقل تقدير[3].

ومن المؤشرات على متانة العلاقات العراقية-الإيرانية بعد الاحتلال الأميركي للعراق، عدد ومستوى الزيارات المتبادلة التي تمت على مستويات رفيعة بين البلدين منذ عام 2004 حتى الآن، وشملت زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد للعراق في بداية عام 2009، والزيارات المتعددة للرئيس العراقي ونوابه، ولرئيس الوزراء العراقي ونوابه، وعدد من الوزراء لطهران.

---

1 السعدي، "سياسة إيران الخارجية إزاء العراق بعد الاحتلال الأميركي"، ص 135.

2 خضر عباس عطوان، "احتمالات عقد صفقة أميركية-إيرانية وانعكاساتها على دول المنطقة"، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، العدد 64، يناير/كانون الثاني (2010)، ص 33.

3 خضر عباس عطوان، "عراق ما بعد الانتخابات.. بين الاستحقاقات الداخلية والضغوط الإقليمية"، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، العدد 68، مايو/أيار (2010)، ص 23.

وقد أعرب مسؤولون عراقيون عن قلقهم من التدخلات الإيرانية في العراق، وأبدوا خشيتهم من تصاعد حدة الصراع الإيراني-الأميركي على أراضيه، كما أكدوا رفض العراق لأن يكون ساحة صراع بين الطرفين[1]. فمنذ الغزو الأميركي للعراق أصبحت إيران قوة إقليمية تستحضر بقوة في حسابات الولايات المتحدة الأميركية، عندما يتعلق الأمر بالعراق؛ وذلك انطلاقًا من إمكانية التأثير التي يمكن أن تمارسها على القوى في الداخل العراقي[2].

وعليه فإن إيران هي القوة الأبرز اليوم في العراق بعد الولايات المتحدة الأميركية، ولديها حظوة كبيرة لدى الكثير من القوى السياسية العراقية المؤثرة، كما أنها تمسك بخيوط كثيرة من خيوط اللعبة السياسية، ولها القدرة في أن تهدئ الوضع السياسي والأمني في العراق، أو أن تزيد الأمور توترًا؛ لا سيما وأن أصابع الاتهام الأميركية تشير إلى طهران على أنها إحدى الدول الداعمة (للإرهاب) في عالم اليوم، وأنها متورطة ببعض العمليات في العراق[3]، ومع ذلك يبقى الأمر محكومًا بلعبة المفاوضات والمساومات الأميركية-الإيرانية[4].

2. أثر المتغير الأميركي في العراق على أمن الخليج:

لعله من نافلة القول أنه لا توجد منطقة في العالم في الوقت الراهن لها تأثير على استراتيجية الأمن القومي الأميركي أكبر من منطقة الخليج؛ إذ إن أهمية نفط

---

1 محمود علي الداوود، العوامل الإقليمية المؤثرة على الخيارات المقبلة، من كتاب "الخيارات الأميركية المقبلة في العراق"، حسن البزاز، (المعهد النرويجي للشؤون الدولية، ط1، 2009)، ص 275.

2 Biddle, Stephen. O'Hanlon, Michael and others, *Restoring the Balance*, (Brookings Institution, Council on Foreign Relations, Washington, D.C, U.S.A., 2008), p. 33.

3 Wehrey, Frederic. David, E. and others. *Dangerous but not Omnipotent*, (United States Air Force, RAND. Santa Monica,U.S.A , 2009), p.142.

4 عامر هاشم عواد، مستقبل الاستراتيجية الأميركية في العراق بين الاستمرارية والتغيير، من "كتاب الاستراتيجية الأميركية في العراق وتداعياتها من منظور داخلي – وإقليمي – ودولي"، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات العدد (25)، (مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر، بغداد، 2008)، ص 170.

المنطقة، وأهمية موقعها الجيوستراتيجي يضمنان لها مكانة بارزة في التخطيط الاستراتيجي الأميركي. ومن هنا تجسدت الرؤية الأميركية للنفوذ بصوره وأشكاله المختلفة في الخليج؛ الذي أصبح يحتضن -بعد الحرب على العراق- أكبر تجمُّع للقوات الأميركية في العالم، ومن المرشح أن تظل المنطقة ذات أهمية محورية في استراتيجية الأمن القومي الأميركي في المستقبل[1].

ويبقى ذلك صحيحًا حتى إن صح أن الاستراتيجية التي تنطلق منها الولايات المتحدة الأميركية في التعامل مع أزمات اليوم تقوم على مبدأ الشراكة مع القوى الدولية؛ لتخفيف العبء عن كاهلها مع الاحتفاظ بوحدة الهدف والمصلحة، وهذا ما يظهر في تعاملها مع ملف أزمة برنامج إيران النووي منذ عام 2004، وإدارة ملف التغيير في ليبيا في عام 2011، وإدارة ملف كوريا الشمالية، إلا أن العمل المنفرد على الرغم من أنه قد تقلص اللجوء إليه منذ التدخل في العراق؛ فإنه يمكن أن يكون في متناول اليد عند الضرورة؛ لا سيما إذا ما تعلق الأمر بمصالح أميركية في مناطق حيوية[2] كمنطقة الخليج العربي.

ومرد ذلك ما تمثله المنطقة من أهمية خاصة للأمن القومي الأميركي؛ ليس في حالات الحرب فقط؛ بل في لحظات السلم كذلك، فهذه المنطقة انتقلت بالتدرج لتصبح أحد المراكز الرئيسية بالنسبة إلى الاستراتيجية الأميركية، التي تعني أن السياسة الأميركية على استعداد لأي نوع من أنواع الحروب، بما في ذلك الصراع النووي لمنع تلك المنطقة من السقوط بأيدي خصومها. أما مصادر التهديد لأمن الخليج من وجهة النظر الأميركية فيوضحها الجدول التالي:

---

1 لورنس كروب، "الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأميركي"، سلسلة محاضرات الإمارات رقم (101)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2006، ص 4-10.

2 بوب ودوورد، "حروب أوباما.. الصراع بين الإدارة المدنية ووزارة الدفاع الأميركية"، ترجمة: هاني تابري، (بيروت، دار الكتاب العربي، 2011)، ص 419-445.

الجدول رقم (2)

مصادر تهديد أمن الخليج حسب التصورات الأميركية		
مصدر التهديد	**نوع التهديد**	**المدى الزمني**
الاتحاد السوفييتي/المد الشيوعي	استراتيجي/عالمي	1970-1990
إيران/العراق	إقليمي/خليجي	1980-2000
الإرهاب/غياب الديمقراطية	داخلي/محلي	2000- حتى إشعار آخر

- المصدر: محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الأميركية تجاه الخليج العربي "دراسة مستقبلية"، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

وفي ضوء ذلك تشكل إيران تهديدًا للمصالح الأميركية وحلفائها في المنطقة؛ خاصةً إذا ما علمنا أن هناك خمسة أهداف رئيسة للأمن الإيراني في الوقت الحالي تتمثل بالآتي[1]:

1- ملء الفراغ الاستراتيجي في الخليج وآسيا الوسطى والقوقاز.
2- تحديث قواتها المسلحة وتطويرها، بما يحقق لها فرض قوتها الاستراتيجية والعسكرية على المنطقة.
3- الاستعداد لاحتمالات المواجهة العسكرية مع القوى الدولية أو الإقليمية.
4- الحفاظ على مبادئ الثورة الإسلامية وقيمها في الداخل، ونشرها في الخارج.
5- بعث الانتعاش الاقتصادي في البلاد.

وفي هذا الصدد صرّح وزير الدفاع الإيراني الأسبق علي شامخاني بـ (إن الاستراتيجية الدفاعية الإيرانية ترتكز على حماية السلامة الإقليمية لإيران ومصالحها، ومنع تشكيل فراغ استراتيجي في المنطقة، والعمل على التكامل الإقليمي وردع التهديدات يأتي جزءً من القدرة الدفاعية للبلدان الإسلامية، التي تستخدم كرادع دفاعًا عن الأمة)، وهذا ما يؤكد سعي إيران لملء أي فراغ في

1 محمد وائل القيسي، "العراق بين الاحتلال الأميركي والتدخل الإيراني"، آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد 82، يوليو/تموز، (2011)، ص 56.

المنطقة؛ لذا فإن ذلك يشكل تهديدًا للمصالح الأميركية في الخليج، خاصةً أن الاهتمام المكثف للقيادة السياسية والعسكرية الأميركية بهذه المنطقة يرتهن في المقام الأول بكونها تحتوي على احتياطيات هائلة من النفط، وكونها تعد أهم وأكبر قاعدة للوقود ومواد الطاقة بالنسبة إلى الاقتصاد الأميركي والأوروبي عمومًا[1].

من هنا يمكن فهم تزايد القلق والارتباك الأميركي أحيانًا من إيران؛ إذا ما أقدمت على خطوة جريئة تمثل تحدٍّ حقيقي من قبيل التهديد بإغلاق مضيق هرمز؛ الأمر الذي يعني خلق أزمة جديدة للولايات المتحدة الأميركية تتعلق بأمن الطاقة[2]. وهذا ما يفسر لنا محاولة الولايات المتحدة الأميركية الحيلولة دون ظهور أية قوة إقليمية تهدد مصالحها في ظل أدائها الاستراتيجي القائم على صهر مقومات (القوة، الابتكار، الإبداع، القيادة، الإدارة) لتحقيق أهدافها[3]، وكذلك تشددها إزاء الملف النووي الإيراني؛ لأنها تدرك أن حيازة طهران للتكنولوجيا النووية المتقدمة سيكون بمنزلة اعتراف رسمي بتفوق إيران الإقليمي، وما يعنيه ذلك من تهديد لمصالحها؛ فضلاً عن مصالح حلفائها في منطقة الخليج.

وبالمحصلة النهائية فإن أي نزاع أميركي-إيراني حيال قضايا مهمة في المنطقة مثل العراق وسيادته، والبرنامج النووي الإيراني سيكون له حتمًا آثارًا سلبية على دول الخليج كونها جزءاً من المنظومة الأمنية الإقليمية، وبالنظر إلى وجود القواعد العسكرية والأمنية الأميركية في عموم دول الخليج والعراق؛ الأمر الذي سينعكس على منظومة الأمن الخليجي ككل[4].

---

1 نور جليل هاشم، الممرات المائية وأمن الطاقة العالمي.. دراسة في الجغرافية السياسية، (بيروت، دار الكتاب العربي، 2011)، ص 29-36.

2 محمد وائل القيسي، "مستقبل دور النفط في التنمية الاقتصادية المستدامة لدول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة آراء الخليج، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، (2011)، ص 31.

3 منعم صاحي العمار، "من يدين لمن؟ مكانة الاستخبارات في الاستراتيجية الأميركية الشاملة"، (بغداد، مكتبة الغفران للطباعة، 2012)، ص 62.

4 القيسي، "العراق بين الاحتلال الأميركي والتدخل الإيراني"، ص 58.

رابعًا: العلاقات العراقية-الإيرانية وتحديات منظومة الأمن الخليجي:

لا شك في أنه من حقائق الجغرافيا السياسية الثابتة لمنطقة الخليج أن إيران هي دولة جارة للعراق؛ لذا ينبغي أن يكون ذلك منطلقًا لتأسيس علاقات حسن جوار معها ضمن سياق المنطق السياسي الحكيم؛ آخذًا بعين الاعتبار كون إيران تنظر للعراق بعين أخرى؛ هي محاولة استخدامه كورقة ضغط تناور بها أحيانًا مع الولايات المتحدة الأميركية على أمور أخرى؛ وذلك انطلاقًا من أن العراق يشكل في المدرك الاستراتيجي الإيراني عمقًا أمنيًّا لطهران؛ لا سيما بعد احتلال الولايات المتحدة الأميركية له وتغيير نظامه السياسي.

ومن الملاحظ في هذا الصدد أنه منذ الغزو الأميركي للعراق أخذ التوتر وعدم الاستقرار يطغى على أمن منطقة الخليج؛ إذ أفرز ذلك الغزو بيئة أمنية جديدة مغايرة لتلك التي كانت سائدة من قبل؛ حيث تتصف هذه البيئة الجديدة بعدم الاستقرار الهيكلي؛ لا سيما مع غياب رؤية واضحة حول مستقبل الترتيبات الأمنية للمنطقة وتصاعد حدة الأزمات الإقليمية لدرجة يصعب التنبؤ بمساراتها المستقبلية، فضلاً عن تنامي التهديدات الداخلية (التطرف والإرهاب) بما يفرزه من خطورة مضافة لما سبق.

وفي إطار هذه البيئة الجديدة وأخذًا بعين الاعتبار اختلال التوازن الواضح في العلاقات العراقية- الإيرانية في عراق ما بعد صدام حسين، وذلك على أثر الضعف السياسي الداخلي، الذي بات يعاني منه العراق؛ فقد أصبحت دول الخليج تواجه عدة تحديات استراتيجية ذات صلة بالأمن الإقليمي والأمن الوطني لهذه الدول؛ وذلك على النحو التالي:

1. ربط تطوير وأداء فاعلية القوات المسلحة الخليجية؛ بما تقدمه الدول الكبرى من سياسات واستراتيجيات عمدت إلى اختراق الأمن الاقتصادي الخليجي، واستنزاف ثروات الدول الخليجية[1].
2. تجدد حالة عدم الاستقرار الإقليمي والأسباب الدافعة لها نتيجة لتقاطع وتعارض المصالح ما بين القوى الدولية والإقليمية من جهة، واختلال توازن

1 منعم صاحي العمار، "العراق ومنظومة الأمن الخليجي.. دراسة في خيارات المرحلة القادمة"، (بغداد، مكتبة الغفران، 2012)، ص 23.

القوى الإقليمي من جهة أخرى، والذي أصبح يميل لصالح إيران، وهو الاختلال الذي سوف تتضاعف تأثيراته كثيرًا في حال نجاح إيران في إطالة عمر المراوغة مع الغرب؛ ومن ثَمَّ احتمال امتلاكها للسلاح النووي، وهو ما يعني إدراك مطلق بسيادة إيران كقوة إقليمية على منطقة الخليج[1].

3. تحديات الأمن الداخلي، وتشمل تجدد خطر (الإرهاب والتطرف) وروافده الخارجية، والطائفية، وانعكاساتها إقليميًّا.

في ما يتعلق بالإرهاب والتطرف فهو يدخل ضمن باب تنامي المد الأصولي في المنطقة ضمن جماعات راديكالية جديدة، أو ما يسمى بالخلايا النائمة، التي ترتبط بتنظيمات ربما إقليمية، أو حتى دولية كان أحد روافد تنميتها الغزو الأميركي للعراق؛ الأمر الذي انعكس على تصاعد أعمال العنف والإرهاب بشكل مطرد. أما مسألة الطائفية فقد أضحت -أيضًا- أحد مهددات الأمن والاستقرار في المنطقة، وأيضًا كانت بذرتها الأولى في العراق على أثر الغزو الأميركي له والتدخل الإيراني في شؤونه؛ وهو ما أدى إلى إبراز الولاءات الطائفية والحزبية الضيقة؛ وذلك مع تغذية من الخارج لتكون المحصلة سلبية، وتمثل تخندقًا فئويًّا وحزبيًّا يضعف هيبة وكيان الدولة، وهو أمر قد لا يغيب أثر امتداده عن دول الخليج؛ وذلك لامتداد المكونات المذهبية والطائفية ضمن الرقعة الجغرافية لعموم دول المنظومة الخليجية[2].

فضلاً عما تقدم فإن مسألة الإصلاحات والديمقراطية لها -أيضًا- نصيبها من التحديات الضاغطة لمنظومة الأمن الخليجي، وجميعها مخاطر وتحديات تستوجب توفير متطلبات الأمن ببعديه المادي والمعنوي لمواجهة تلك التحديات، والتعامل معها بشكل سليم؛ لدرء الأخطار المحدقة بأمن واستقرار دول الخليج.

---

1 عبد الرزاق خلف الطائي، "العراق والنظام الإقليمي الخليجي.. المتغيرات والاستمرارية"، سلسلة شؤون إقليمية العدد 26، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، (2010)، ص 141-154.

2 محمود سالم السامرائي، "احتلال العراق والتحديات الجيوستراتيجية لأمن الخليج العربي"، وورقة بحثية قدمت إلى المؤتمر العلمي السابع لمركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، والذي انعقد بتاريخ 16 من فبراير/شباط 2011 تحت عنوان: العراق والولايات المتحدة الأميركية ودول الجوار.. الواقع والمتغيرات، ص 34-36.

خامسًا: متطلبات الأمن الخليجي.. رؤية استشرافية:

في ضوء الغياب المؤقت للعراق عن توازن القوى الراهن في منطقة الخليج مقابل الحضور القوي لإيران وتداعيات ذلك على أمن دول الخليج العربية، نرى أن هناك ثلاثة مكونات ينبغي أن ترتكن إليها منظومة الأمن الخليجي خلال الفترة القادمة؛ وهي:

1- الاعتماد على الذات الخليجية.

2- تعضيد منظومة التحالفات الاستراتيجية الدولية.

3- إيجاد بيئة خليجية حاضنة لدور عراقي جديد للحفاظ على عروبة الخليج ودرء الأخطار عنه.

ففي الوقت الذي تشير فيه المعطيات الإقليمية الجديدة -خاصة في مرحلة ما بعد الغزو الأميركي للعراق- إلى تنامي الدور الإيراني في المنطقة، أصبح من المحتم على دول الخليج إيجاد طرف يمكن الركون إليه لتأدية دور القوى الإقليمية الموازية لإيران في المنطقة؛ درءًا للأخطار التي من المحتمل وقوعها جراء تزايد نفوذ إيران وتطلعاتها للهيمنة الإقليمية.ومن هنا أصبح لزامًا على دول المنظومة الخليجية إعادة هيكلة العلاقات مع العراق؛ إذ سترتهن منظومة الأمن الخليجي بما سيؤديه العراق من دور، ونموذج متقدم في كافة الصعد بعد أن يحقق استقراره النسبي، وتدشينه للديمقراطية[1]. لذا نرى أنه من الضروري أن تأخذ دول مجلس التعاون الخليجي زمام المبادرة للعمل على تطوير استراتيجية أمنية مشتركة مع العراق حيال ما تمر به المنطقة من اختلالات وتغييرات سريعة[2]. كما ينبغي على العراق البدء بمصارحة استراتيجية تعزز الثقة المتبادلة مع دول مجلس التعاون الخليجي وتحقق الشراكة الأمنية معها؛ وذلك كمقدمة لبناء منظومة أمنية إقليمية مستقرة في مواجهة المخاطر المحدقة بالأمن الخليجي[3].

---

1 منعم صاحي العمار، "منازعات الذات.. هل بمقدور الديمقراطية ضبط العلاقة بين الاستراتيجية والتغيير "الولايات المتحدة الأميركية أنموذجًا"، (بغداد، مكتبة الغفران للطباعة، 2012)، ص 47.

2 العمار، "منازعات الذات: هل بمقدور الديمقراطية ضبط العلاقة بين الاستراتيجية والتغيير"، ص 80.

3 المرجع السابق، ص 112.

خلاصة:

في ضوء مما تقدم نخلص إلى التالي:

- مرت العلاقات العراقية-الإيرانية بتغيير جذري بعد الغزو الأميركي للعراق، والذي أوجد بيئة إقليمية مغايرة لتلك التي ظلت سائدة من قبل، وأصبحت البيئة الجديدة مكتظة بالعديد من المتغيرات الحاسمة، أبرزها حدوث نوع من التقارب والتناغم السياسي بين العراق وإيران تجاه قضايا إقليمية عديدة.
- تؤشر المعطيات الإقليمية الجديدة بعد عام 2003 إلى تأثير إيران المتنامي باطراد في مجريات علاقتها مع العراق؛ أي أنها علاقة تأثير أكثر من كونها علاقة تأثر، لا سيما في ظل اختلال موازين القوى بين البلدين؛ إذ خرج العراق من معادلة التوازن الإقليمي كقوة موازية لإيران ودخل مرحلة جديدة بنوع من الانسجام في الرؤى معها؛ وذلك في الوقت الذي تنظر فيه إيران إلى منطقة الخليج ككل على أنها منطقة امتداد نفوذها وسيطرتها في ظلِّ سعيها المتواصل لامتلاك القدرة النووية، الأمر الذي ينذر بنوع من هاجس القلق على منظومة الأمن الخليجي؛ لكون امتلاك إيران للسلاح النووي يعني اعترافًا صريحًا بدور إقليمي مهيمن.
- وفي ضوء ذلك يصبح جدير بدول الخليج -في ظل جسامة التحديات والتهديدات التي تستشعرها- التعامل مع خيارات وبدائل منطقية تمثل آليات لحصانة المنظومة الأمنية الخليجية من الأخطار المحدقة، وتتمثَّل هذه البدائل الاستراتيجية في:
  - الاعتماد على الذات الخليجية.
  - تعضيد التحالف الاستراتيجي مع القوى الدولية الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية.
  - إمكانية الاعتماد على العراق والثقة بقدراته؛ بحكم أنه يمثل الامتداد الطبيعي لمنظومة الأمن الخليجي؛ الأمر الذي يتطلب من دول مجلس التعاون توفير بيئة خليجية حاضنة للعراق؛ لإعادة هيكلة بنيته الداخلية سياسيًّا وأمنيًّا، واستعادته لمكانته الإقليمية ودوره التقليدي كموازن إقليمي لإيران في المنطقة؛ إذ سترهن منظومة الأمن الخليجي بما سيؤديه

العراق من دور، ونموذج متقدم في كافة الصعد بعد أن يحقق اســـتقراره النسبـــي، وتدشينه للديمقراطية. وفي هذا السياق، بإمكان العراق البدء بمصارحة استراتيجية تعزز الثقة المتبادلة مع دول مجلس التعاون الخليجي وتحقق الشراكة الأمنية معها، وذلك كمقدمة لبناء منظومة أمنية إقليمية مستقرة في مواجهة المخاطر المحدقة بالأمن الخليجي.

الرؤية الإسرائيلية للخليج
في ضوء ثورات الربيع العربي

أ. أنطوان شلحت

مقدمة:

تتطرَّق هذه الورقة البحثية إلى الجوانب الجوهرية للرؤية الإسرائيلية، وذلك من خلال تتبع المسار التاريخي للعلاقات بين إسرائيل ودول الخليج، وصولاً إلى المرحلة الحالية التي تتأثر أكثر من أي وقت مضى بالتغيرات الإقليمية الناجمة عن ثورات الربيع العربي، سواء تلك الناجزة أو المحتملة، إذ تشير آخر الدراسات المنشورة في إسرائيل والمتعلقة بالرؤية الإسرائيلية إزاء دول الخليج العربي[1] إلى أن هذه الدول لم تحظ بـ "الاهتمام البارز" من جانب المؤسسة السياسية؛ إلا بالتزامن مع تنامي قدراتها الاقتصادية الذي ارتبط بارتفاع أسعار النفط؛ نظرًا إلى وجود أكثر من نصف مخزون النفط العالمي في هذه المنطقة.

وتنطلق هذه الدراسات –في معظمها– من فرضية رئيسية فحواها أن دول الخليج العربية ذات سمات خاصة، وتنوّه بأن المخاطر التي تعيشها هذه الدول

1 انظر مثلاً الدراسات التالية:
– روعي كهنوفيتش، إيران والخليج الفارسي... تاريخ، استراتيجيا ودبلوماسية (تل أبيب: منشورات "ريسلينغ"، 2012).
– يوئيل غوجانسكي، دول الخليج في بيئة استراتيجية متغيّرة (جامعة تل أبيب: معهد أبحاث الأمن القومي، مذكرة رقم 116، 2012).
– عوزي رابي ويوئيل غوجانسكي (محرران)، دول الخليج: بين إيران والغرب (جامعة تل أبيب: معهد أبحاث الأمن القومي ومركز موشيه دايان للدراسات الشرق أوسطية والإفريقية، 2012).
– سامي ريفيل، إسرائيل في جبهة الخليج الفارسي (تل أبيب: منشورات "يديعوت أحرونوت"، 2009).

تتراوح بين تغييرات ديمغرافية سريعة، وتصاعد "الإسلام الراديكالي"، والعلاقة الجدلية بين سوق النفط والاستقرار السياسي والتنمية، فضلاً عن حالة الغليان السياسي- الاجتماعي "على نار هادئة" في بعض دول الخليج.

وتشدّد هذه الدراسات الإسرائيلية على أن الساحة الخليجية تتميز عن ساحة الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، وتنأى عنها؛ لكن على الرغم من ذلك، فإن دول الخليج العربية ضالعة بشكل غير مباشر في هذا الصراع وتتأثر به. وفي هذا الصدد، يرى الباحث يوئيل غوجانسكي[1] أن دول الخليج العربية وإسرائيل لديهما مصلحة مشتركة في تعزيز علاقاتهما بهدف إضعاف نفوذ القوى الراديكالية في المنطقة، معتبرًا أن الدول التي تتشارك في النظرة الاستراتيجية ذاتها يمكن أن تشكل وزنًا مضادًّا للتدخل السلبي الإيراني في المنطقة.

ويخلص للقول: إنه كلما تم اعتبار إيران خطرًا سواء على إسرائيل أو على دول الخليج العربية، فإن ذلك يسهل عليهما التعاون فيما بينهما[2]. أمّا الباحث روعي كهنوفيتش[3] فيرى أن سباق إيران نحو تطوير أسلحة نووية وامتلاكها يجب ألا يقض مضاجع أصحاب القرار في إسرائيل فحسب، وإنما أيضًا زعماء دول الخليج العربية وأثريائها، وأن يدفعهم إلى تغيير سلم أولوياتهم، ذلك بأن هذا السباق يهدف إلى فرض هيمنة إيران على الخليج العربي الذي تنظر إليه باعتباره الخليج الفارسي[4].

---

1 يوئيل غوجانسكي هو باحث متخصص في شؤون الأمن في الخليج في "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب منذ عام 2009، وقبل ذلك كان مسؤولاً عن متابعة المشروع النووي الإيراني في "هيئة الأمن القومي" في ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية.

2 غوجانسكي، "دول الخليج في بيئة استراتيجية متغيرة"، ص 45-47.

3 روعي كهنوفيتش: يدرس للقب الدكتوراه في الدراسات الشرق أوسطية في جامعة حيفا، ويعمل باحثًا في مركز "عوزري لدراسة إيران والخليج الفارسي"، ومحاضرًا ومستشارًا لشؤون إيران والشرق الأوسط.

4 كهنوفيتش، إيران والخليج الفارسي... تاريخ، استراتيجية ودبلوماسية، ص 67.

أولاً: مسار العلاقات بين إسرائيل ودول الخليج:

يقول يعقوب هداس، السفير الإسرائيلي الحالي لدى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) والذي شغل في السابق منصب نائب المدير العام ورئيس قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الإسرائيلية[1]: إن العلاقات العلنية بين إسرائيل ودول الخليج كانت إحدى نتائج محادثات مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط الذي عقد عام 1991. حيث مثل هذا المؤتمر برأيه نقطة تحول جوهرية فيما يتعلق بمسار تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية، بما في ذلك دول الخليج.

ثم توثقت هذه العلاقات أكثر فأكثر إثر توقيع اتفاقيات أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1993، حيث تلى ذلك إقامة ممثليتين إسرائيليتين في كل من قطر وسلطنة عُمان، وتعهدت الدولتان بإقامة ممثليتين في إسرائيل؛ لكن هذا الأمر لم يتحقق، ففي أعقاب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000 تم إغلاق الممثلية الإسرائيلية في سلطنة عُمان، بينما استمرت الممثلية الإسرائيلية في قطر تعمل بشكل فعلي حتى يناير/كانون الثاني 2009، حيث تم إغلاقها ردًّا على الحرب الإسرائيلية ضد قطاع غزة التي عرفت في القاموس الإسرائيلي باسم عملية "الرصاص المصبوب".

وترى قراءات إسرائيلية أخرى[2] أن العلاقات بين إسرائيل ودول الخليج ظلت -بعد مؤتمر مدريد- تتراوح بين مدّ وجزر؛ وذلك على النحو التالي:

- إثر اتفاقيات أوسلو عام 1993 وافق مجلس التعاون الخليجي على إلغاء المقاطعة المفروضة على الشركات التي تقيم علاقات اقتصادية مع إسرائيل؛ لكنه شدّد على استمرار المقاطعة المباشرة حتى تحقيق السلام الشامل.
- مع مرور الوقت تزايدت تحفظات دول الخليج على اتفاقات أوسلو، وباتت تشدّد على أنها ترى فيها مجرّد كوة محتملة للسلام الشامل؛ ولكن ليست نقطة تحول إقليمية، كما أن اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحاق

1 يعقوب هداس، إسرائيل ودول الخليج – شهادة شخصية، في: رابي وغوجانسكي، دول الخليج: بين إيران والغرب، ص 9.

2 غوجانسكي، دول الخليج في بيئة استراتيجية متغيرة، ص 22.

رابين عام 1995، وعملية "عناقيد الغضب" ضد لبنان عام 1996، والصدامات بين قوات الأمن الإسرائيلية والمتظاهرين الفلسطينيين عقب فتح نفق تحت الحرم القدسي الشريف في العام نفسه- كل ذلك تسبب في قيام جميع دول الخليج في عام 1997 بتجميد عملية التطبيع البطيئة التي بدأت في مدريد، وعمليًّا كان لهذا التجميد أسباب أخرى، وخصوصًا في نظر المملكة العربية السعودية، ومن بين هذه الأسباب خيبة الأمل من سياسة الولايات المتحدة الأميركية في العراق، والتقارب السعودي-الإيراني الذي بدأ بالتزامن مع انتخاب الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي رئيسًا لإيران في مايو/أيار 1997.

- ومع انسحاب إسرائيل من قطاع غزة عام 2005 أعلنت عدة دول خليجية استئناف خطوات التطبيع مع إسرائيل، فيما واصلت المملكة العربية السعودية تحفظها، بل ودعت دول الخليج الأخرى لتجنب العلاقات العلنية مع إسرائيل.
- أعادت مساعي إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما في مستهل ولايتها الأولى عام 2009 لتوفير الزخم لعملية السلام؛ وذلك عبر خطوات بناء الثقة إلى الواجهة من جديد إمكانية تطوير العلاقات الإسرائيلية مع دول الخليج.

وفي موازاة الضغط الذي مارسته هذه الإدارة على إسرائيل لتقديم تنازلات للفلسطينيين، والذي أدى إلى تجميد أعمال البناء في مستوطنات الضفة الغربية عشرة أشهر؛ حثّت -من دون نجاح- عددًا من الدول الخليجية على تقديم مبادرات حسن نية تطبيعية تجاه إسرائيل[1]. وفي ما يخص المملكة العربية السعودية على وجه التحديد، يُشار في سياق القراءات الإسرائيلية نفسها إلى أنها في الأعوام الأخيرة أعلنت أنها في هذه المرحلة لا تنوي بتاتًا اتخاذ أي خطوات يمكن أن تفسر على أنها مبادرات حسن نية تجاه إسرائيل، وإلى أن هذا الموقف يشكل -أيضًا- إشارة ضمنية إلى بقية الدول الخليجية بضرورة حذو موقف السعودية.

1 صحيفة "هآرتس"، 2009/6/14.

كما تشير القراءات الإسرائيلية إلى أنه باستثناء "مبادرة الملك عبد الله للسلام"، التي قابلتها إسرائيل باستخفاف[1]، بقيت السعودية بدرجة كبيرة على هامش محاولات التقدم في عملية السلام العربي- الإسرائيلي، وإلى أن هذه المبادرة ذاتها أعدّت لغرض تحسين الصورة السلبية التي ألصقت بالمملكة إثر أحداث 11 من سبتمبر/أيلول 2001 في الولايات المتحدة[2].

ثانيًا: المحددات الحاكمة للعلاقات الإسرائيلية الخليجية:

بحسب ما يؤكد يعقوب هداس[3] فإنه كانت لدى إسرائيل -في إثر مؤتمر مدريد- مصلحة في محاولة تطوير العلاقات مع دول الخليج، وخصوصًا مع كل من سلطنة عُمان وقطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين؛ وذلك من منطلق ثلاثة دوافع هي:

1. الرغبة في توسيع دائرة علاقاتها وخصوصًا في الشرق الأوسط: وقد توازت هذه الرغبة مع رغبة مماثلة لدى الدول المذكورة، التي كانت من جانبها تتطلع إلى زيادة نفوذها، و لم تكن -بحسب هذا الرأي- القضية الفلسطينية في مركز اهتمامها، بقدر ما كان اهتمامها منصبًّا على القيام بأعمال تجارية والعيش بسلام. ونوّه بأن هذا الوضع لم يعد قائمًا الآن، ومن بين أسباب ذلك ما أطلق عليه ظاهرة قناة "الجزيرة" القطرية "التي تجلب الأحداث والمشكلات إلى كل بيت عربي".
2. الدافع الاقتصادي؛ لكن الباحث ذاته يؤكد أن احتمال جني فوائد كبيرة منها كان ضئيلاً، ومن الأمثلة البارزة في هذا الإطار محاولة التوصل إلى صفقة مع

---

1 يورام ميتال، "سلام مكسور: إسرائيل، الفلسطينيون والشرق الأوسط"، (القدس: منشورات "كرمل"، 2004).

2 يوسف كوستنير، "جذور المبادرة العربية وتقلباتها: تغيرات سياسة التنسيق الإقليمية لدى السعودية"، في إفرايم لافي (محرّر)، إسرائيل ومبادرة السلام العربية، (تل أبيب: منشورات جامعة تل أبيب، 2010). ساره يزراعيلي، محادثات سعودية-إسرائيلية: أمراء ورياح من دون مطر (مجلة "المستجد الاستراتيجي"، المجلد 10، العدد 2، أغسطس/آب 2007، إصدار: "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب).

3 هداس، "إسرائيل ودول الخليج - شهادة شخصية"، ص 29.

قطر في تسعينيات القرن العشرين تزوّد هذه الأخيرة بموجبها إسرائيل بالغاز الطبيعي عبر السعودية والأردن؛ لكنها لم تخرج في نهاية المطاف إلى حيز التنفيذ. وفي أواخر التسعينيات وبالتزامن مع توقيع صفقة الغاز بين إسرائيل ومصر، صرّح وزير الطاقة والبنى التحتية الإسرائيلية آنذاك إلياهو سويسا أنه لم تكن لدى إسرائيل على الإطلاق أي نية لشراء غاز طبيعي من قطر، واستعملت المفاوضات مع هذه الأخيرة في هذا الشأن كوسيلة للضغط على مصر لإجبارها على توقيع صفقة الغاز معها، والموافقة على السعر الذي عرضته عليها. وتؤكد تقديرات أخرى أنه كان بوسع إسرائيل أن تجني منافع اقتصادية مهمة من إقامة علاقات تجارية مع الدول الغنية في الخليج، مشيرة إلى أنه خلال الأعوام 2001–2011 حلت دول الخليج كثالث سوق مستهدف من حيث حجمه بالنسبة إلى البضائع الإسرائيلية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بعد كل من السلطة الفلسطينية وتركيا، حيث غالبًا ما تتم التجارة مع دول الخليج عمومًا عبر طرف ثالث، الأمر الذي يزيد من صعوبة توفير معطيات إحصائية محدثة، غير أن حجم التجارة زاد عن 500 مليون دولار سنويًّا[1].

كما نوّه إيلي أفيدار –الذي تولى منصب رئيس الممثلية الدبلوماسية الإسرائيلية في قطر قبل يعقوب هداس، خلال عامي 1999– 2001– بأنه بإمكان إسرائيل جني منافع أكبر في حال تم تطبيع علاقاتها مع دول الخليج[2].

3. الدوافع السياسية المتعلقة بدفع عملية السلام من خلال التركيز على المسار الإقليمي.

وفي مقابل هذه الدوافع (المصالح) الإسرائيلية، يؤكد هداس[3] أن مصلحة دول الخليج من وراء تطوير العلاقات مع إسرائيل كانت محكومة بعاملين رئيسيين؛ هما:

---

1 يتسحاق غال، "التبادل التجاري الإسرائيلي مع أسواق الشرق الأوسط في سنة 2011: نمو صحي رغم البيئة السياسية المناوئة، اقتصادي (مجلة متخصصة باقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط)، المجلد 2، العدد 1، يناير/كانون الثاني 2012، (جامعة تل أبيب: مركز موشيه دايان للدراسات الشرق أوسطية والإفريقية).

2 إيلي أفيدار، "الهوة – ما الذي يفصل فعلاً بيننا وبين العالم العربي؟" (تل أبيب: منشورات "أغام"، 2011).

3 هداس، "إسرائيل ودول الخليج – شهادة شخصية"، ص 32.

- العامل السياسي الكامن في رغبة دول الخليج في أن تتحرّر من التبعية للسعودية في كل ما يتعلق بسياستها الخارجية، وبرأي هداس كانت قطر أولى الدول التي تمردّت على هذه التبعية، وتبعتها سلطنة عُمان، التي عادت وقلصت نشاطها في هذا الاتجاه، وبعد ذلك حذت الإمارات العربية المتحدة حذوهما، حيث كانت إسرائيل بالنسبة إلى هذه الدول موضوعًا يتيح لها إمكان تحدّي السعودية، أو مصر، أو القيادة التقليدية للعالم العربي.
- السعي لـ "خطب ودّ" الولايات المتحدة؛ نظرًا إلى رسوخ قناعة لدى هذه الدول بأن توثيق العلاقات بينها وبين واشنطن لا يمكن أن يتم إلا عن طريق إسرائيل واللوبي اليهودي الأميركي؛ وبالتالي لا يمكن الحديث عن علاقات ثنائية على غرار إسرائيل –سلطنة عُمان، أو إسرائيل–قطر، وإنما عن علاقات مثلثة، تكون الولايات المتحدة فيها دائمًا في رأس المثلث.

ثالثًا: الرؤية الإسرائيلية تجاه دول الخليج ما بعد ثورات الربيع العربي:

تتفق قراءات إسرائيلية متعددة على أن تداعيات "الربيع العربي" لم تكتمل بعد، بيد أنها في الوقت ذاته تتفق على مآل واحد لهذا "الربيع" بات في عرفها شبه واضح، فحواه أن المرحلة الحالية أسفرت عن تعزّز قوة الحركات الإسلامية التي تعرضت إلى القمع طوال أعوام كثيرة، وأن تعزّز قوة هذه الحركات في ظل اقترانه بتراجع مكانة الولايات المتحدة كدولة عظمى في العالم ومنطقة الشرق الأوسط، ربما يحمل نُذر شرّ بالنسبة إلى إسرائيل. كما تتفق على أن احتمال تفكّك "المحور الراديكالي"، من خلال سقوط النظام السوري، واندلاع انتفاضة في إيران أقوى من الانتفاضة التي اندلعت عام 2009، يمكن أن ينطوي على بشائر[1].

و"نُذر الشرّ" التي تحاول هذه القراءات أن تستشرفها، لا تنبع فقط من التوقعات بأن يؤدي صعود الحركات الإسلامية إلى وضع حدّ أمام احتمالات تطبيع العلاقات الإسرائيلية– العربية، وأمام إمكان نسج علاقات ذات صبغة استراتيجية مع دول مؤثرة في المنطقة وحسب، وإنما تأتي –أيضًا– من سقوط أنظمة عربية كانت تنتهج سياسة

1 عنات كورتس وشلومو بروم (محرران)، "تقويم استراتيجي لإسرائيل 2012–2013" (جامعة تل أبيب: معهد أبحاث الأمن القومي، 2013).

ملائمة لمصالح إسرائيل الأمنية، في مقدمتها نظام حسني مبارك في مصر[1].

وقد عبّر عن هذا الأمر أحد الباحثين في معهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب من خلال توكيد أن مبارك شكل "دعامة نظام جعل إحدى الدول العربية المهمة، أي مصر، تنتهج نهجًا سياسيًّا ملائمًا للمصالح الأمنية الحيوية لدولة إسرائيل". وأضاف: "لا نقول: إن مبارك كان مؤيدًا للصهيونية، كما زعم معارضوه في مصر وفي منطقة الشرق الأوسط، لا بل كان أحيانًا على العكس من ذلك، فهو الذي أطلق الحرية لحملة دعائية معادية لإسرائيل وللسامية وللولايات المتحدة الأميركية؛ لكن على الرغم من هذا كله، فإن مبارك كان يرى أن مصالح مصر القومية تستوجب عقد سلام مع إسرائيل، ومواجهة الإسلاميين المتطرفين، وقمعًا حازمًا للإرهابيين، وتنسيقًا وثيقًا مع الولايات المتحدة"[2].

أمّا رئيس هذا المعهد عاموس يادلين، فأشار إلى أن الحديث لا يدور على نمو لثورة من شأنها أن تقود إلى نموذج ديمقراطية ليبرالية، وعلمانية، وأنجلو- أميركية، ولا يدور على تغيير غير عنيف، كما أنه لا يدور على "أثر دومينو" سريع كذلك الذي حدث في أقطار أوروبا الشرقية؛ لكن الحديث فعلاً يدور على ظاهرة تغيّر وجه الشرق الأوسط بأسره[3].

---

1 انظر مثلاً: 1- عنات كورتس وشلومو بروم (محرران)، تقويم استراتيجي لإسرائيل 2011 (جامعة تل أبيب: معهد أبحاث الأمن القومي، 2012)؛ 2- إفرايم عنبار، التقلبات في العالم العربي وأمن إسرائيل القومي (جامعة بار إيلان: دراسات في أمن الشرق الأوسط رقم 95، مركز بيغن - السادات للأبحاث الاستراتيجية، 2012)؛ 3- غيورا أيلاند، الهزة في الشرق الأوسط وأمن إسرائيل (مجلة "المستجد الاستراتيجي"، المجلد 14، العدد 2، يوليو/تموز 2011، إصدار: "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب)؛ 4- داني روتشيلد وتومي شتاينر، تقويم هرتسليا 2012: إسرائيل في عين العاصفة (ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر هرتسليا السنوي الثاني عشر حول "ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي"، 30 يناير/كانون الثاني - 2 فبراير/شباط 2012)؛ 5- يوئيل غوجانسكي ومارك هيلر (محرران)، عام على الربيع العربي: انعكاسات إقليمية ودولية (جامعة تل أبيب: معهد أبحاث الأمن القومي، مذكرة رقم 114، 2012).

2 مارك هيلر، ردات فعل إسرائيلية على الربيع العربي، في: غوجانسكي وهيلر، "عام على الربيع العربي: انعكاسات إقليمية ودولية"، ص 44-49.

3 عاموس يادلين، عام على الانتفاضات العربية، في: غوجانسكي وهيلر، "عام على الربيع العربي: انعكاسات إقليمية ودولية"، ص 66-68.

وهذا ما يؤكده رئيس معهد السياسات والاستراتيجية في المركز المتعدد المجالات في هرتسليا ورئيس سلسلة مؤتمرات هرتسليا، داني روتشيلد، مشددًا على أن خريطة الشرق الأوسط يمكن أن تتغير في غضون الأعوام القليلة المقبلة، وفي هذا السياق ينبغي برأيه عدم النظر إلى الوحدة الإقليمية (الجغرافية) لعدد من الدول، بينها سورية والعراق ولبنان واليمن، كمسألة بديهية، وهذه التغييرات الممكنة ستكون لها في معظم الأحوال انعكاسات إقليمية لا يستهان بها[1].

بطبيعة الحال، ما زال الحيز الأكبر من الانشغال الإسرائيلي بثورات الربيع العربي من نصيب الهاجس المتعلق بما يتعين على إسرائيل أن تفعله من الآن فصاعدًا. ويمكن إجمال اتجاهات العمل الرئيسية التي يجري التركيز عليها على الوجه الآتي:

1- على إسرائيل أن توظف كل الجهود من أجل تعميق تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، وخصوصًا من خلال توكيد أن "الربيع العربي" أثبت مرة أخرى ما تمثله إسرائيل من ذخر استراتيجي بالنسبة إلى الولايات المتحدة والغرب عمومًا، باعتبارها "جزيرة من الاستقرار في خضم بحر الشرق الأوسط العاصف"، كما قال غير مرة رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو[2].

2- اتخاذ مزيد من الإجراءات الرامية إلى تحصين الحدود على غرار الجدار العازل الذي قامت إسرائيل بإنشائه على طول منطقة الحدود مع مصر، وفي جزء من منطقة الحدود مع لبنان، فضلاً عن الجدران في مناطق الحدود مع قطاع غزة، وسورية، والأردن، والضفة الغربية.

وفي هذا الخصوص، يرى الباحث العسكري غابي سيبوني أنه ينبغي أن تتركز الجهود في هذا المجال على تعيين مكامن الضعف على امتداد الحدود، وإيجاد الحلول لمعالجتها، وفي الوقت ذاته يجب دراسة مفهوم شامل للدفاع عن

1 روتشيلد وشتاينر، تقويم هرتسليا 2012: إسرائيل في عين العاصفة، مجلة فلسطين اليوم، 2012/9/22.

2 عنبار، "التقلبات في العالم العربي وأمن إسرائيل القومي".

الحدود حتى مع الدول التي تربطها بإسرائيل معاهدات سلام يستند إلى العمل الاستخباراتي، ويستخدم قوات اعتراض قليلة العدد وسريعة الحركة[1].

3- إسرائيل لا يمكنها لضمان مستقبلها سوى أن تعتمد على نفسها، أي من خلال تدجيج قوتها العسكرية وترسانة أسلحتها، الأمر الذي يستلزم زيادة الميزانية الأمنية الإسرائيلية.

وبمراجعة آخر الخطابات التي ألقاها رئيس الحكومة الإسرائيلية يمكن ملاحظة أن هذا التشديد أصبح بمثابة لازمة متكررة حتى عندما يتعلق الأمر بتثمين أهمية التحالف مع الولايات المتحدة؛ فمثلاً في سياق الخطاب الذي ألقاه في مارس/آذار 2012 أمام المؤتمر السنوي للوبي اليهودي الأميركي من أجل إسرائيل (أيباك) في واشنطن أكد قائلاً: "إننا نقدّر جدًّا التحالف العظيم بين بلديْنا (إسرائيل والولايات المتحدة) لكن عندما يتعلق الأمر بمسألة بقاء إسرائيل يجب علينا أن نكون دومًا أسياد مصيرنا".

وفي ما يتعلق بالرؤية الإسرائيلية تجاه دول الخليج عقب ثورات الربيع العربي وحتى الآن، يمكن أن نرصد الاتجاهات العامة التالية:

1- جرى تسليط الأضواء على كل من السعودية والبحرين، اللتين شهدتا حالة من الحراك السياسي النسبي؛ لكن في الوقت نفسه تم التنويه بأن المزج بين مزيد من إنفاق المال على الجمهور وبين الاستعداد لاستخدام القوة هو ما أوقف "أثر الدومينو" بالنسبة إلى هذين البلدين. ووفقًا لما أكده رئيس معهد أبحاث الأمن القومي فإنه في حال عدم وصول تداعيات الربيع العربي إلى "القوتين الأعظم الرائدتين في الشرق الأوسط- المملكة السعودية السنية وجمهورية إيران الشيعية - سيظل تأثيره محدودًا". وبرأيه "تبقى السعودية نوعًا من اللغز الذي يصعب التكهن بحله، وفي هذه المرحلة فإنها تتعامل جيدًا مع رياح التغيير في العالم العربي؛ لكن إذا ما طرأ تغيير في السعودية، فإنه سيكون بحجم يختلف تمامًا عن التغيير في ليبيا أو حتى في مصر، فالأماكن المقدسة للمسلمين وآبار النفط في شرقي المملكة هي مكامن لأزمة تزعزع العالم بأسره"[2].

---

1 غابي سيبوني، الاضطرابات في العالم العربي ودلالاتها بالنسبة إلى الجيش الإسرائيلي، في: غوجانسكي وهيلر، "عام على الربيع العربي: انعكاسات إقليمية ودولية".

2 يادلين، "عام على الانتفاضات العربية"، ص 27.

2- تأكيد أن عزلة إيران الإقليمية، وتشديد نظام العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، قد يدفعانها إلى زيادة تأثيرها في العراق، وربما -أيضًا- في الدول الخليجية المجاورة لها؛ وذلك أساسًا من خلال التجمعات الشيعية في البحرين والمملكة العربية السعودية[1]. كما نوهت قراءات إسرائيلية بأن إيران في بدايات "الربيع" بدت راضية عن سقوط أنظمة متعاطفة مع الغرب ومتحالفة مع إسرائيل، وعن تعزيز قوة العناصر الإسلامية في المغرب ومصر، وعن "اليقظة الشيعية" في البحرين، وارتفاع أسعار النفط؛ لكن ما إن تطورت الأمور وتبين أن سورية -الحليف المركزي لإيران في العالم العربي- هي -أيضًا- بين المتضررين من الأحداث، وأن السعودية والمعسكر السني يعززان قوتهما، وأن الهزة قد تصل -أيضًا- إلى طهران، حتى بدا الميزان الاستراتيجي بشكل مغاير[2].

3- ثمة استنتاجات توصلت إلى أنه في ظل ظاهرة انحسار العلمانية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، لم تعد العلاقات بين الدول مرتبطة بسياسة القوة العظمى، أو بأشكال الحكم المتناقضة حيث تقف المَلَكيات في مواجهة الجمهوريات، وإنما أصبحت مجالاً خاضعًا للمذهبية الدينية حيث تصطف الدول المسلمة السنية أمام منافستها الشيعة[3].

وتبدو التقويمات الحديثة المتعلقة بالرؤية الإسرائيلية إزاء دول الخليج العربي متأثرة، أكثر من أي شيء آخر، بالأولوية التي أعطتها حكومة إسرائيل لكبح ما وصفته بـ "المحور الراديكالي" الذي تقوده إيران، مع التركيز على البرنامج النووي الإيراني. وهذا ما يمكن استنتاجه من الموجز الذي قدمه رئيس "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب عاموس يادلين لكتاب "تقويم استراتيجي لإسرائيل

---

1 روتشيلد وشتاينر، "تقويم هرتسليا 2012.. إسرائيل في عين العاصفة".

2 يادلين، "عام على الانتفاضات العربية"، ص 30.

3 آشير ساسير، التقليد والحداثة في الربيع العربي، "Tel Aviv Notes"، المجلد 5، العدد 21، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، (جامعة تل أبيب: مركز موشيه دايان للدراسات الشرق أوسطية والإفريقية)؛ عوزي رابي، الملكيات على محك الاختبار، "تسوميت همزراح هتيخون" (مفترق الشرق الأوسط)، المجلد 3، العدد 1، 7 يناير/كانون الثاني 2013، (جامعة تل أبيب: مركز موشيه دايان للدراسات الشرق أوسطية والإفريقية).

2012– 2013" الصادر عن المعهد[1]، والذي أكد فيه أنه بعد مرور عامين على ثورات الربيع العربي لم يضعف تناقض المصالح الأساسي بين إيران والدول العربية، بل ربما تفاقم، وقد تم النظر إلى دعم إيران لكل من "التمرّد" في البحرين، ونظام بشار الأسد في سورية، من جانب الجماهير السنية في العالم العربي، على أنه بمثابة تهديد للمركزية السنية في حيّز العالم العربي، ومحاولة لتعزيز نفوذ الشيعة في هذا الحيّز؛ وبالتالي لم يعد الحياد إزاء ذلك واردًا بالنسبة إلى معظم دول الخليج، وما يشهد على ذلك، برأيه، أن دولة مثل قطر التي كانت لأعوام طويلة تناور بين إيران وخصومها وقفت علنًا إلى جانب المعسكر المناهض لإيران، بل وأخذت على عاتقها دورًا ريادًيا في هذا الشأن.

ويشير يادلين إلى أن هذا التقاطب الوظيفي من شأنه أن يعزّز المصالح المشتركة لكل من إسرائيل والدول السنية، وقد ينعكس على تعاونهما ضد البرنامج النووي الإيراني. وإزاء هذا التطوّر يتعين على إسرائيل، طبقًا لهذا الطرح، أن تنتقل سريعًا من سياسة الانتظار التي انتهجتها حتى الآن إلى سياسة المبادرة بحيث تشمل ما يلي:

- تعميق الحوار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأميركية؛ بغية التوصل إلى تفاهمات واضحة تتعلق بالسياسة التي يجب اتباعها ضد إيران.
- تقديم المساعدة المطلوبة من أجل التوصل إلى حل للبرنامج النووي الإيراني بالوسائل الدبلوماسية.
- استئناف العملية السياسية مع الفلسطينيين بهدف تحسين العلاقات بين العالم العربي وإسرائيل، وتعميق تعاونهما ضد إيران.
- بناء منظومة علاقات مستقرة مع النظام الجديد في مصر، يقف في صلبها هدف الحفاظ على الهدوء الأمني في منطقتي الحدود مع شبه جزيرة سيناء، وقطاع غزة.
- توسيع التعاون مع الدول العربية السنية، وخصوصًا الأردن ودول الخليج، وتحديد الحوار بشأن مبادرة السلام العربية، بشرط أن تشكل أساسًا للمفاوضات لا وثيقة تحدّد معايير السلام قبل المفاوضات.
- تحسين العلاقات مع تركيا بالاستفادة من التوتر القائم بينها وبين إيران.

---

1 عاموس يادلين، تحديات الأمن القومي الإسرائيلي 2012–2013: من سياسة الانتظار إلى سياسة المبادرة، في: كورتس وبروم، "تقويم استراتيجي لإسرائيل 2012–2013".

وقد شكلت الدعوة إلى تبني سياسة المبادرة الرسالة الرئيسية لـ "مؤتمر هرتسليا 2012"، مقرونة بالإشارة إلى أنه من ناحية استراتيجية باتت إسرائيل، بتأثير "الربيع العربي"، معزولة أكثر من أي وقت مضى، كما أن فئات واسعة من المجتمع السياسي في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية تشكك في شرعية خطواتها وتحركاتها، ومن هنا يبدو أن انعدام المبادرة يزيد من سوء وضع إسرائيل[1].

وبحسب ما يعتقد رئيس "مركز موشيه دايان للدراسات شرق الأوسطية والإفريقية" في جامعة تل أبيب عوزي رابي فإن الموقف الحازم الذي اتخذته السعودية ضد التمرّد في البحرين، ومقاربتها المناهضة لنظام الأسد في سورية، قد كشفا حدَّة الخصومة بين السعودية وإيران، وجعلا الأولى تقف علنًا في مواجهة الثانية، الأمر الذي يوجد مناخًا جيوسياسيًّا جديدًا في منطقة الخليج؛ حيث يشكل تزوّد دول الخليج العربي بالأسلحة دليلا على وجود نية لدى هذه الدول لتجهيز نفسها في مواجهة منظومات الصواريخ الإيرانية، وإزاء ذلك يتعين على إسرائيل أن تجد طريقًا للتعاون مع هذه الدول في سياق جهود كبح البرنامج النووي الإيراني[2].

أمّا محررة الشئون العربية في صحيفة "يديعوت أحرونوت" فترى أن موقف السعودية إزاء إيران شبيه إلى حد بعيد بموقف إسرائيل؛ ولذا يمكن التقدير بأن هذا الأمر أدى إلى مزيد من التقارب بين هاتين الدولتين[3]. وهكذا، فإنه في نظرة إلى المستقبل تعتبر التقويمات الإسرائيلية الأحدث أن تطلعات إيران للهيمنة الإقليمية والتزود بسلاح نووي كانت وما زالت تشكل التهديد الرئيسي لأمن إسرائيل القومي، وكذلك لأمن الخليج، بل إن بعضها يؤكد أنه على الرغم من أن أصحاب القرار في إسرائيل قلقون من انشغال إيران بدولتهم، فإنه يجب تذكر أن الخليج، بالنسبة إلى إيران، هو ساحة استراتيجية أهم كثيرًا من إسرائيل[4].

---

1 روتشيلد وشتاينر، "تقويم هرتسليا 2012".

2 عوزي رابي، تقديم، في: رابي وغوجانسكي، "دول الخليج: بين إيران والغرب".

3 سمدار بيري، "يديعوت أحرونوت"، 18 من مارس/آذار 2012.

4 مئير ليتفاك، إيران ودول الخليج، في: رابي وغوجانسكي، "دول الخليج: بين إيران والغرب"؛ كهنوفيتش، "إيران والخليج الفارسي... تاريخ، استراتيجيا ودبلوماسية"، ص 55.

وهذا الأمر- وفقًا لهذه الرؤية- يلزم إسرائيل بأن تتخلى عن المقاربة التي اعتبرت الساحة الخليجية - ولفترة طويلة-، وحدة منفصلة عن البيئة الاستراتيجية المباشرة لدولة إسرائيل؛ وذلك بسبب كونها ساحة مركزية للمواجهة مع إيران، وبسبب وزن دول الخليج في أي مواجهة كهذه[1].

إلى جانب ذلك لا تخفي هذه التقويمات خشيتها من أن تترتب على ما تصفه بـ "سباق التسلح في الخليج" مخاطر بالنسبة إلى إسرائيل، بتأثير الربيع العربي. وهذا ما عبّر عنه باحثان من معهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب، عندما أشارا إلى أنه في ظل النقاش العلني الدائر بشأن كيفية منع إيران من امتلاك القدرة النووية، يجري بعيدًا عن الأنظار سباق على التسلح التقليدي لم يسبق له مثيل في الشرق الأوسط، إذ تُباع كميات هائلة من المنظومات القتالية والأسلحة، ولا سيما من جانب الولايات المتحدة الأميركية، لدول الخليج.

وأضافا أنه منذ الصراع الذي خاضته إسرائيل قبل نحو 30 عامًا ضد بيع الولايات المتحدة الأميركية طائرات "إيواكس" للسعودية، توصلت أميركا وإسرائيل إلى تفاهم صامت بشأن بيع السلاح الأميركي المتطور للدول العربية؛ لكن برزت في الأعوام الأخيرة مصلحة إسرائيلية في تزويد دول معينة بسلاح أميركي متطور من شأنه أن يطور قدرة هذه الدول على مواجهة الخطر الإيراني، معتبرين أن تشديد الولايات المتحدة على التزامها بأمن حلفائها من الدول العربية؛ وذلك من خلال تزويد هذه الدول بالسلاح الأميركي، وعبر إشراكها في الخطط الدفاعية ضد الصواريخ، يتلاءم مع المصلحة الإسرائيلية، ذلك بأنه يزيد الضغط على إيران، ويشجع هذه الدول على انتهاج سياسة أكثر صرامة ضدها، ناهيك عن أن تعزيز القدرات التقليدية لهذه الدول سيقلل من احتمال شعور بعضها بالحاجة إلى التحالف مع إيران، في حال أصبحت هذه الأخيرة تملك قدرة نووية؛ وذلك من أجل ضمان أمنها، كما أنه سيحد من اندفاع هذه الدول في اتجاه امتلاك سلاح نووي، وهو أمر تفكر فيه منذ الآن. كما أن حقيقة كون دول الخليج من الدول المعتدلة سياسيًّا، التي لم تدخل قط في مواجهة مباشرة مع إسرائيل، ولا وجود لنزاعات إقليمية فيما بينها، فضلاً عن أن الأنظمة القائمة فيها هي أنظمة حليفة

1 غوجانسكي، "دول الخليج في بيئة استراتيجية متغيّرة"، ص 70.

للولايات المتحدة الأميركية؛ كل ذلك يقلل من خطر السلاح الموجود لديها. لكن برأي هذين الباحثين فإن هذه المصلحة تصطدم بخطرين على المدى البعيد؛ هما:

- تآكل التفوق النوعي الإسرائيلي في مجال منظومات السلاح التقليدي، على الرغم من تعهدات الرؤساء الأميركيين بالمحافظة على هذا التفوق.
- ثورات "الربيع العربي" التي ربما تجعل منظومات السلاح المتطورة التي هي اليوم تحت الرقابة والسيطرة، تقع مستقبلاً في أيدي أطراف معادية يمكن أن تهدد أمن إسرائيل.

وخلص الباحثان إلى الاستنتاج التالي: إن من مصلحة إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية إجراء نقاش استراتيجي جديد بشأن سياسة بيع الأسلحة المتطورة للدول العربية؛ إذ إن تضعضع الاستقرار السياسي والإقليمي، والتغير في توجهات الأنظمة الجديدة في دول المنطقة، يفرضان إعادة درس هذه السياسة على الرغم من المصلحة الأساسية لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل في تحقيق توازن استراتيجي في مواجهة إيران[1]. كما أن ثمة خشية من أن تندفع دول الخليج، وخصوصًا السعودية، نحو امتلاك سلاح نووي، وتدلل المصادر الإسرائيلية على ذلك بتصريح السفير السعودي السابق لدى الولايات المتحدة الأميركية تركي الفيصل الذي قال فيه: إنه "لا شيء يمنع السعودية من امتلاك سلاح نووي في حال فشلت الجهود الرامية إلى إقناع إيران بالتخلي عن برنامجها النووي"[2].

خاتمة:

يمكن القول إن الربيع العربي جعل الرؤية الإسرائيلية إزاء منطقة الخليج ودوله تقترب أكثر من أي وقت مضى من اعتبارها وحدة غير منفصلة عن البيئة الاستراتيجية المباشرة لإسرائيل؛ وذلك في ظل أولويات سياستها الخارجية في الأعوام الأخيرة، التي يقف في مقدمتها إضعاف "المحور الراديكالي" الذي تقوده إيران، مع التركيز على كبح البرنامج النووي الإيراني.

1 يوئيل غوجانسكي وعوديد عيران، صحيفة "معاريف"، 5 من سبتمبر/أيلول 2012.
2 يوئيل غوجانسكي، البرامج النووية في الخليج، في: رابي وغوجانسكي، "دول الخليج: بين إيران والغرب"، ص 40-43.

وتبدو هذه الرؤية متأثرة من تقويمات محدثة فحواها أن الربيع العربي تسبب بتغيير ذي أبعاد جيوستراتيجية في سياق علاقات دول الخليج بإيران، ينطوي على احتمال إيجاد قاسم مشترك آخر بينها وبين إسرائيل، ناهيك عن وجود قاسم مشترك سابق ناجم عن العلاقات الوثيقة التي تربط الجانبين (إسرائيل والخليج) بالولايات المتحدة الأميركية.

وفي واقع الأمر، فإنه ثمة إشكاليات كثيرة ترتبط بإيراد دلائل عينية على كيفية ترجمة هذه الرؤية سياسيًّا وميدانيًّا، نظرًا إلى أن الجانب الإسرائيلي يحرص على إحاطة وقائعها بالتكتم الشديد، في انتظار ظروف تتيح إمكانية التحدث عنها علانية.

ترى إسرائيل أن خريطة الشرق الأوسط يمكن أن تتغير في غضون الأعوام القليلة المقبلة، وفي هذا السياق ينبغي برأيه عدم النظر إلى الوحدة الإقليمية (الجغرافية) لعدد من الدول، بينها سوريا والعراق ولبنان واليمن، كمسألة بديهية، وهذه التغييرات الممكنة ستكون لها في معظم الأحوال انعكاسات إقليمية لا يستهان بها.

وما تعوّل عليه إسرائيل هو واقع أنه بعد مرور أكثر من عامين على ثورات "الربيع العربي"، فقد تفاقم تناقض المصالح الأساسية بين إيران والدول العربية، وفي هذا الصدد سبق أن أشرنا إلى أنها تبرز كيف تم النظر، من جانب الجماهير السنية في العالم العربي، إلى دعم إيران لكل من التمرّد في البحرين، ونظام بشار الأسد في سورية، على أنه بمنزلة تهديد لـ "المركزية السنية" في حيّز العالم العربي، ومحاولة لتعزيز نفوذ الشيعة في هذا الحيّز؛ وبالتالي لم يعد الحياد إزاء ذلك واردًا بالنسبة إلى معظم دول الخليج، ولا سيما على صعيد الوقوف علنًا إلى جانب المعسكر المناهض لإيران.

إلى جانب ذلك لا تخفي إسرائيل خشيتها من مخاطر عليها، قد تترتب على ما تسميه بـ "سباق التسلح في الخليج"؛ وذلك بتأثير تداعيات "الربيع العربي"، وربما نتيجة سعي دول الخليج إلى التكتل كقوة إقليمية، وتشدّد على ضرورة أن يكون هذا الأمر في صلب الجدل الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية في إطار "العلاقات الخاصة" القائمة بينهما.

وترى النخبة الفكرية والسياسية الإسرائيلية أنه من مصلحة إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية إجراء نقاش استراتيجي جديد بشأن سياسة بيع الأسلحة المتطورة للدول العربية؛ إذ إن تضعضع الاستقرار السياسي والإقليمي، والتغير في توجهات الأنظمة الجديدة في دول المنطقة، يفرضان إعادة درس هذه السياسة على الرغم من المصلحة الأساسية لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل في تحقيق توازن استراتيجي في مواجهة إيران.

وفي النظرة إلى المستقبل تعتبر التقويمات الإسرائيلية أن تطلعات إيران للهيمنة الإقليمية والتزود بسلاح نووي كانت وما زالت تشكل التهديد الرئيسي لأمن إسرائيل القومي، وكذلك لأمن الخليج، بل إنّ بعضها يؤكد أنه على الرغم من أن أصحاب القرار في إسرائيل قلقون من انشغال إيران بدولتهم، فإنه يجب تذكر أن الخليج، بالنسبة إلى إيران، هو ساحة استراتيجية أهم كثيرًا من إسرائيل.

ووفقًا لهذه الرؤية، يلزم إسرائيل بأن تتخلى عن المقاربة التي اعتبرت الساحة الخليجية – ولفترة طويلة–، وحدة منفصلة عن البيئة الاستراتيجية المباشرة لدولة إسرائيل؛ وذلك بسبب كونها ساحة مركزية للمواجهة مع إيران، وبسبب وزن دول الخليج في أي مواجهة كهذه.

الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي
في ظل الربيع العربي
هل حان الوقت لشراكة استراتيجية؟

د. بشارة خضر

مقدمة:

تهدف هذه الورقة البحثية من جهة إلى تقديم تحليل يستعرض علاقات الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي منذ عام 1981 حتى الآن، وتسعى من جهة ثانية إلى رسم مسار عمل جديد لتوثيق العلاقات بين الطرفين عند هذا المنعطف الخاص من التحول السياسي الإقليمي والذي نجم عمَّا يُعرف "بالربيع العربي".

فعلى الرغم من تنامي التجارة الثنائية وتزايد التحديات المشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، إلا أن العلاقة بينهما لا تزال حتى الآن "ذات كثافة محدودة"[1]، وتتسم "بالإهمال الاستراتيجي"[2]، وهو ما ينعكس في عدم قدرة الجانبين، رغم وجود 22 مجلسًا مشتركًا، على التوصل إلى اتفاق ثنائي مُرضٍ حول اتفاقية التجارة الحرة والشروع في شراكة استراتيجية.

ويحدد الخبراء عدة أسباب لهذه العلاقة السطحية تتمثل في: الطبيعة المختلفة للمنظمتين، وتحفظ بعض الدول الأوروبية، مثل بريطانيا وفرنسا، تجاه "إعطاء الصبغة الأوروبية" لروابطها التقليدية مع دول الخليج، بالإضافة إلى أن الاتحاد

---

1 European University Institute and Robert Schuman Centre for Advanced Studies: *The EU and GCC: a New Partnership*, (Policy Papers, RSC no. 02/7, 2002), p. 3.

2 Youngs, Richard and Echagüe, Ana. "Europe and the Gulf: Strategic Neglect", in *Studia Diplomatica*, LX, 2007, no. 1, pp. 2941.

الأوروبـــي لا يريد أن يثير عداوة الولايات المتحدة الأميركية في منطقة يُنظر إليها باعتبارها "حكرًا سياسيًّا لها"، و"غياب تفويض واضح لمفوضية الاتحاد الأوروبـــي في العديد من المجالات المهمة مما يحد من القدرة الأوروبية علـــى الأداء الموحـــد"[1]، فضلاً عن غياب سياسة خارجية وأمنية موحدة لمجلس التعاون الخليجي. بالإضـــافة إلى ما سبق، فإن الخليج العربـــي من وجهة النظر الأوروبية "لا يمثل أمرًا ملحًّـــا"[2] يستلزم دبلوماسية أوروبية استباقية.

وأخيرًا، ضعف قدرة الاتحاد الأوروبـــي على إحـــداث تغـــيير اجتمـــاعي واقتصادي وسياسي، وبالتالي فإن مصالحه تُخْدَم بشكل أفضل مع الحفـــاظ علـــى الاستقرار[3].

لقد كان الربيع العربـــي مفاجأة لكل من الاتحاد الأوروبـــي ودول الخليج؛ فقد عمَّ الاضطراب كل المنطقة، وأصبحت البيئة الاستراتيجية الجديـــدة تتحـــدى بقوة السياسات الماضية وتطيح بالنظام الإقليمي القديم. و لم يعد بإمكـــان الاتحـــاد الأوروبـــي أن يبقى متفرجًا، كما أنه ليس باستطاعة دول الخليج أن تصمد أمـــام رياح التغيير، وعلى المنطقتين أن تتكيفا على الأوضاع الجديدة. وهكذا، تحتم على الاتحاد الأوروبـــي أن يدمج دول الخليج في شراكة أوروبية–عربية جديدة[4]، محولاً بذلك إياها من "شريك بعيد"[5] إلى "جار مباشر".

---

1 European University Institute and Robert Schuman Centre for Advances Studies: op. cit., p. 4.

2 Echagüe, Ana. *The European Union and the GCC*, (Working paper, FRIDE, May 2007), p. 1.

3 Echagüe, Ana. *The European Union and the GCC*, (Working paper, FRIDE, May 2007), p. 1.

4 Khader, Bichara. *L'Europe pour la Méditerranée: de Barcelone à Barcelone*, (Harmattan-CERMAC, Paris, 2009), Arabic translation, Markaz dirasat al Wihdah al arabiyyah, Beirut, 2010.

5 Khader, Bichara. *L'Europe et les Pays Arabes du Golfe: Partenaires Distants*, (L'Harmattan, Paris, 1992), Arabic translation: *Orobba wa doual al khalij al arabiyyah: al shourakkaa' al abaa-id*, (Markaz dirasat ak wihdah al Arabiyyah, Beirut, 1993).

أولاً: المسار التاريخي للعلاقات الأوروبية-الخليجية:

مرَّت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي بعدة مراحل خلال مسارها الممتد منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي وصولاً إلى الوقت الراهن. والأمر الجدير بالملاحظة في هذا السياق هو أن الفترة التي تعثر فيها الحوار الأوروبي-العربي هي ذاتها التي تأسس فيها مجلس التعاون الخليجي وشهدت بداية التقارب الأوروبي-الخليجي. فقد تجاهلت معظم الدول الأوروبية، في فترة ما قبل "أزمة النفط" الأولى عام 1973، منطقة الخليج، باستثناء بريطانيا القوة الاستعمارية السابقة التي كانت مطَّلعة على خباياها السياسية وتعقيداتها الاجتماعية، إلا أن حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973 وأزمة النفط التي وقعت في العام نفسه تمخضتا عمَّا يُعرف بالحوار الأوروبي-العربي عام 1974، ولم يكن مجلس التعاون الخليجي قد تأسس بعد، غير أن الدول الخليجية باعتبارها عضوًا في المجموعة العربية لعبت دورًا فعالاً في هذا التطبيق الأول من نوعه للدبلوماسية الأوروبية-العربية متعددة الأطراف؛ إذ كانت الدول الخليجية، مثلها في ذلك مثل بقية الدول العربية، تسعى من خلال الحوار الأوروبي-العربي إلى تأمين مساندة المفوضية الأوروبية لحقوق الفلسطينين المشروعة.

وبعد توقف الحوار الأوروبي-العربي، شعرت السوق الأوروبية المشتركة بضرورة إرساء روابط رسمية مع دول الخليج العربي، وكان إنشاء مجلس التعاون الخليجي هو النافذة التي وفرت الفرصة لمثل هذا التقارب نظرًا للتفاعل الاقتصادي القوي بين الجانبين. وفي العام 1981، شكَّلت دول الخليج العربي أكثر من 70% من صادرات السوق الأوروبية المشتركة إلى الدول الأعضاء في الجامعة العربية؛ الأمر الذي جعل منطقة الخليج تصبح ذات أهمية قصوى لأوروبا.

وعلى مستوى السوق، كان هناك شعور بأن الوقت قد حان للذهاب لما هو أبعد من مجرد الاتفاقيات الفردية بين الدول الأعضاء في السوق والدول الأعضاء في مجلس التعاون، وسعت المنظمة لتحقيق علاقات وثيقة مع دول الخليج من خلال اتفاقيات يتم التنسيق لها على مستوى السوق الأوروبية المشتركة، مع توخي الحذر وعدم إثارة عداوة الولايات المتحدة الأميركية التي يُنظر إليها باعتبارها "موفر الأمن والحماية" للمنطقة كلها.

ومنذ 1982 إلى توقيع اتفاقية التعاون بين الجانبين في 1988، تغيرت الصورة الاقتصادية لدول الخليج بشكل جذري؛ إذ أدت الصدمة العكسية في أسعار النفط إلى خفض عائدات النفط بشكل ملحوظ، وشهدت تحولاً نوعيًا من الفائض في ميزان المدفوعات وميزانيات الحكومة إلى العجز. فقد سجلت دول مجلس التعاون الخليجي عجزًا في الحساب الجاري يُقدَّر بحوالي 4,3 مليار دولار عام 1985، وهو ما يُعد انخفاضًا حادًّا مقارنة بفوائض تقدر بـ 66,5 مليار دولار عام 1981. وتراجع إجمالي واردات دول مجلس التعاون الخليجي من السوق الأوروبية المشتركة بما يوازي 23% بين عامي 1883–1985[1].

وفي 15 يونيو/حزيران 1988 تم توقيع اتفاقية التعاون بين السوق الأوروبية المشتركة ودول مجلس التعاون الخليجي، والتي شملت مجالات عدة للتعاون الاقتصادي، والزراعة، والصناعة، والطاقة، والعلوم، والتكنولوجيا، والاستثمار، والبيئة، والتجارة[2].

وعلى المستوى المؤسسي، نصت اتفاقية 1988 على تأسيس مجلس مشترك يجتمع على أساس سنوي لمتابعة تنفيذ الاتفاقية ولإتمامها باتفاقية للتجارة الحرة[3]، وكان من الواضح أن دول الخليج مهتمة بالدخول إلى الأسواق الأوروبية والامتيازات التجارية بينما كان الاتحاد الأوروبي معنيًّا بصفة خاصة بأمور الطاقة وفوائض الأموال والوصول إلى أسواق الخليج.

وخلال السنوات الخمس الأولى، لم يُحرَز أي تقدم بشأن "التجارة الحرة" بين الجانبين وإن كان هناك الكثير من القضايا التي نوقشت ابتداءً من التصدي للإرهاب إلى حقوق الإنسان إلا أنه مع بقاء موضوع الصادرات البتروكيماوية

---

1 Khader, Bichara. *Arab' Money in the West*, (Report to the Arab League, Tunis, 1986).

2 See Bichara Khader, *L'Europe et les Pays Arabes du Golfe: des Partenaires Distants*, (Quorum-Publisud-Paris, 1994, Aarabic version, Arab Center for Unity Studies, Beirut, 1995).

3 For a detailed analysis of the Joint Councils' Communiqués, see Bichara Khader, "EU-GCC relations: a concise balance sheet 1981-2006", in Christian Koch (ed), *Fostering EU-Italy-GCC Cooperation: the Political, Economic and Energy Dimensions*, (Gulf Research Center and Istituto Affari Internazioni, 2008), pp. 17-49.

حجر عثرة، كانت المفاوضات كثيرًا ما تسقط في "مأزق النـــــزاعات القطاعيـــة والعراقيل السياسية والصعوبات الفنية"[1]. وبعد عشر سنوات من توقيع أول اتفاقية تعاون مع المفوضية الأوروبية، بدأت السمة الاقتصادية للخليج تبدو قاتمة، وارتبط ذلك ارتباطًا وثيقًا بالهبوط الحاد في أسعار وعائدات النفط.

وعلى الرغم من الركود الاقتصادي في الخليج إلا أن أوروبا ظلت الشـــريك التجاري الأول له؛ ففي النصف الأول من عام 2000 حافظت على ترتيبـــها مـــع 43,9% من إجمالي تجارة الخليج مقابل 20,7% للولايـــات المتحـــدة الأميركيـــة و28,3% لليابان[2].

وخلال السنوات (2003–2006) عكست زيـــادة التجـــارة بـــين الاتحـــاد الأوروبـــي ومجلس التعاون الخليجي ارتفاع أسعار البترول المفاجئ والرخاء النفطي الجديد منذ 2002. وفي أعقاب الغزو الأميركي للعراق (مارس/آذار 2003)، تـــبنى الاتحاد الأوروبـــي في ديسمبر/كانون الأول من العام نفسه وثيقة توصي بترســـيخ الحوار مع مجلس التعاون الخليجي.

ومنذ 2006 وحتى 2012، لم تتحرك الأمور قُدمًا بل على العكس ســـاءت، وفقد مجلس التعاون الخليجي الأمل في الوصول إلى اتفاقية مع الاتحاد الأوروبـــي، وفي 26 مايو/أيار 2010 تم وقف محادثات التجارة الحرة.

ثانيًا: الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي وتحدي الربيع العربي:

1. الاتحاد الأوروبي والربيع العربي: استجابة جديدة لجيرة متغيرة:

لطالما كانت سياسات تعزيز الديمقراطية هدفًا قديمًا للاتحاد الأوروبـــي، غـــير أن تحليل السياسات الأوروبية في إقليم البحر المتوسط والعالم العربـــي لا يُظهر أن الاتحاد الأوروبـــي، كمعزز للديمقراطية، قد حقق سجلاً ممتازًا، فبالتأكيد، لم يكن الاتحاد راغبًا في معاداة الأنظمة الديكتاتورية القائمة[3].

---

1 Baaboud, Abdullah. *EU-GCC Cooperation in the context of globalization and regional development*, Ibid., p. 51.

2 IMF, Direction of trade statistics, January 2003.

3 Gonzalez, Irene Menedez, *Arab Reform: What Role for the EU*, Egmont Papers, no.8, Academia Press, Brussels, May 2005, p. 6.

فبعد أكثر من 50 عامًا من اتفاقيات التعاون والترابط مع العالم العربي، ما من ديمقراطية عربية واحدة قد خرجت إلى حيز الوجود، وعلى العكس، فإن ما شهدناه لم يكن "اقتصاد سوق حر" وإنما "ديكتاتوريات لا ليبرالية حديثة" تشجع المحسوبية الرأسمالية مع توزيع غير عادل للسلطة والثروة، ولم يكن الخلل يكمن في الأساليب أو الأدوات أو الوسائل التي يلجأ إليها الاتحاد الأوروبي وإنما في إعطاء الأولوية للأمن على حساب الإصلاح السياسي، وهو ما يُعرف بمصطلح "إشكالية الدمقرطة–الأمن"[1]، حيث يرجع الميل نحو التعامل مع الأنظمة الديكتاتورية إلى "الخوف التقليدي من البديل الإسلامي للقوميات العربية العلمانية"[2]. وهو ما يوضح عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على التعامل مع مصلحي التيار الإسلامي السائد[3].

وعلى النقيض من هذه الخلفية، جاء الربيع العربي ليكون بمثابة دعوة ليقظة الاتحاد الأوروبي ليجبره على إعادة النظر في سياسات الماضي وتعديلها لتتواءم مع الواقع الجديد. وبعد فترة وجيزة من التردد، أدرك الاتحاد الأوروبي أن ما حدث في العالم العربي لم يكن مجرد "انتفاضة جياع"، ولكنه أمر ذو أهمية عظيمة، وشعر أن عليه مجاراة التفاعلات الجديدة. وجاءت الاستجابة متمثلة في تقريرين للمفوضية الأوروبية، صدر أولهما في مارس/آذار 2011 بعنوان "شراكة من أجل الديمقراطية والرخاء المشترك"، وصدر الثاني في مايو/أيار من العام نفسه بعنوان "استجابة جديدة لجيرة متغيرة"[4].

ويرتكز النهج الأوروبي الجديد على ثلاثة مقومات، هي: التحول الديمقراطي والبناء المؤسسي، والشراكة القوية مع الشعوب، والنمو المستدام والشامل. ويُطلق على هذا النهج "المزيد للمزيد"؛ حيث يكافأ الإصلاح الأسرع بدعم أكبر من المساعدات والتجارة والمرتبة المتقدمة[5].

---

1 See Malmvig, H. *Cooperation or Democratization: the EU's Conflicting Mediterranean Discourses*, (Danish Institute for International Studies, DIIS working paper), 2004.

2 Vasconcelos, Alvaro. *Listening to Unfamiliar Voices*, (Institute of Security Studies, Paris, 2011), p. 106.

3 See Roberto Aliboni, *Promoting Democracy in the EMP: Which Political Strategy*, (Euromesco Reports, November 2004), 20 p.

4 COM (2011) 200 Final, Brussels, 5.3.2011.

5 Frontex Joint Operation HERMES 2011, February 20, 2011.

لقد تمت إعادة النظر في سياسة الجيرة الأوروبية قبل الربيع العربـــي، إلا أن الأحداث الأخيرة جعلت من هذه المراجعة أمرًا ملحًّا وإلزاميًّا. وهنا يثور التســاؤل التالي: هل يمثل هذا النهج "استجابة جديدة" حقيقية من الاتحــاد الأوروبـــي؟ والواقع أن ثمة شعورًا يتقاسمه المحللون يشير إلى أن الإجابة على هذا التساؤل هــي: "لا".

فإذا أخذنا الشرق الأوسط كاختبار لمصداقية المشاركة الأوروبية، فما مــن أسباب كثيرة تدعو للابتهاج، ذلك أن الدور الأوروبـــي غالبًا ما كان غير متسق ومتباينًا وملتبسًا. وما نية أوروبا لتقوية علاقاتها بإسرائيل إلا مثــالاً علــى هــذا الالتباس وعدم الاتساق[1]؛ فمنذ عام 1996، أصبحت إسرائيل مشاركًا كــاملاً في برنامج البحث والتنمية التابع للاتحاد الأوروبـــي، ووقعت "اتفاقية ترابط" في إطار شراكة اليورو–متوسطية بالإضافة إلى خطة عمل مع الاتحاد الأوروبـــي في إطــار سياسة الجيرة الأوروبية، وعقب ذلك بسنوات قليلة، في يونيو/حزيران 2008، أعلن الاتحاد عزمه على تقوية علاقاته بإسرائيل، وهو ما كــان مخططًــا أن يــتم في 15 يونيو/حزيران 2009، إلا أن الاعتداء الإسرائيلي على غزة في ديسمبر/كانون الأول 2008 ويناير/كانون الثاني 2009، أجبر الاتحاد على وقف خطته، رغــم تصــريحه مرارًا وتكرارًا بـــ "أن وقف الخطة لم يكن بهدف توقيع العقاب على إسرائيل"[2]. في ضوء ذلك، يمكننا أن ندرك بشكل أفضل التشكك العربـــي في قدرة أوروبا على رسم مسار جديد لسياستها الخارجية إزاء المنطقة.

مجلس التعاون الخليجي وتحدي الربيع العربي:

يمكن القول إن الربيع العربـــي لن يسمح لمجلس التعاون الخليجي بأن "يــدير أعماله كما هو المعتاد وحسب"؛ بل سيكون عليه، مثله في ذلــك مثــل الاتحــاد الأوروبـــي، أن يستجيب؛ فقد باغت الربيع العربـــي مجلس التعاون الخليجي وبدا

1 See Euro-Mediterranean Human Rights Network: EU-Israeli: Promoting and Ensuring Respect for International Law, Brussels, 2012, p. 61.

2 Tocci, Nathalie. "The Conflict and EU-Israeli Relations", in Ezra Bulut Aymat, *European Involvement in the Arab-Israeli Conflict*, (Chaillot Papers, Paris, December 2010), p. 62.

وكأنه "صيحة بوق"؛ فجاءت ردود الأفعال الخليجية متباينة. وأيًّا كانت ردود الأفعال المتباينة لدول الخليج إزاء الربيع العربي، فإن لكل موقف تداعياته، وهي ستسعى إلى تحويل التحدي الذي فرضه الربيع العربي إلى فرصة جديدة. وهنا يمكن أن يكون أحد مسارات العمل هو ترسيخ عملية التكامل فيما بينها[1] من خلال تجميع قواتها العسكرية معًا، أو تبني عملة موحدة، أو إطلاق مؤتمر خليجي للتعاون والأمن يضم العراق واليمن.

إذن، فالنظر إلى الربيع العربي على أنه تهديد محتمل لاستقرار الخليج أو حتى لبقاء الأنظمة يبدو مبالغًا فيه؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر، هناك الكثير من أوجه الاختلاف بين الإمارات ومصر فيما يتعلق بمستوى المعيشة وفرص العمل ومستوى الرفاهية.

إن هذا لا يعني أن هناك "استثناءً خليجيًّا"، أو أن النفط والغاز يمثلان مانعًا للصواعق ضد عواصف التغيير؛ إلا أنه من الواضح أن بنية السلطة التقليدية ليست مهددة في الوقت الحاضر كما أن هناك عزمًا واهتمامًا في الغرب والمجتمع الدولي بصفة عامة بالحفاظ على استقرار الخليج الإقليمي، وليس أدل على ذلك من وجود توافق في الآراء والمصالح بين الغرب، والاتحاد الأوروبي بصفة خاصة، ودول الخليج حول الشأن السوري.

ثالثًا: الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي: نحو شراكة استراتيجية:

في ضوء ردود أفعال واستجابات كل من الاتحاد الأوروبي ودول الخليج إزاء تطورات الربيع العربي؛ انطلقت دعوات ملحة في أوروبا لإرساء علاقات استراتيجية مع مجلس التعاون الخليجي. وقد كان الدافع وراء هذه الدعوات حقيقة أن مجلس التعاون الخليجي أصبح يلعب دورًا دبلوماسيًّا واقتصاديًّا أكثر أهمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ إذ يؤكد العديد من الخبراء على أنه خلال العقود

1 See Silvia Colombo, "The GCC Countries and the Arab Spring between Outreach, Patronage and Repression", in *IAI Working Papers*, (Rome , March 2012), p. 3.

الثلاث الأخيرة، استطاع مجلس التعاون أن يملأ الفراغ الاستراتيجي الذي خلَّفته مصر تحت حكم مبارك؛ إذ قامت المملكة العربية السعودية بدور الوساطة في اتفاقية الطائف من أجل لبنان (22 أكتوبر/تشرين الأول 1989)، كما حثَّت على تبني "المبادرة العربية للسلام" على المستوى العربي في 2002 و2007، وحاولت تحقيق المصالحة بين الأطراف الفلسطينية، كما لعبت قطر دورًا دبلوماسيًّا بارزًا حيث أخذت على عاتقها الوساطة في السودان ولبنان.

أما على الجانب الاقتصادي، فلقد أصبح مجلس التعاون الخليجي ثاني مستثمر في حوض البحر المتوسط وخاصة بعد 2003؛ حيث لعب "دورًا أكثر قوة في شؤون دول البحر المتوسط"[1] قبل وبعد الربيع العربي. فلقد أصبح جليًّا للاتحاد الأوروبي أن الخليج يجب أن يُحسب له حساب، وبالتالي فإن الشراكة الاستراتيجية معه لم تعد مجرد ضرورة بل أمرًا ملحًّا، لأنها تمس المسألة الجوهرية الخاصة بعلاقات وأهداف الاتحاد الأوروبي في بيئة تنافسية دولية، وكذلك تواجد الاتحاد ومدى تأثيره في جواره المباشر.

وأخذًا للنقاش السابق في الاعتبار، قام عدد من المحللين بتوضيح أهمية وجود شراكة استراتيجية مع مجلس التعاون الخليجي؛ إذ يدلِّلون على ذلك بأن دول الخليج تحتل "مكانة بارزة على أجندة الأمن الدولي"[2]، وأنها تضطلع بالفعل "بدور محوري في التصدي للتحديات العالمية"[3]، وأنه قد حان الوقت، بعد عقود من الطموح الضعيف، "لأن تقترح أوروبا شراكة استراتيجية"[4]. كما يبرهنون على ذلك بوجود توافق في الآراء بين أوروبا والخليج حول العديد من القضايا والتحديات، وأن أمن الخليج لا يمكن ضمانه بدون بعض أشكال التدخل الخارجي

1 See Valerie Talbot, "The Gulf States' Political and Economic Role in the Mediterranean", in *MED 2011*, (IEMED, Barcelona), pp. 101-104.

2 Bauer, Michael. Hanelt, Christian-Peter and Koch, Christian. *The EU-GCC Partnership: Security and Policy Challenges*, Al-Jisr Project on EU-GCC Public Diplomacy, and Outreach, Policy Brief, March 2010.

3 T. Bernard, *The Treachery of Strategies: a Call for True EU Strategic Partnership*, (Egmont Papers, no.45, Brussels, 2011), p. 5.

4 Giardullo, Cono. *The GCC: a New Regional Power: Time for the EU to Propose a Strategic Partnership*, (Bruges Regional Integration and Global Governance Papers, 3/2012).

(الأجنبي) من أجل الحفاظ على توازن القوى الإقليمي، ويقر المحللون بأن أمن منطقة الخليج ليس مهمًّا للاتحاد الأوروبي فحسب وإنما لفاعلين خارجيين آخرين وأن على الاتحاد أن يفهم أنه من المرجح أن تشهد شؤون الخليج تدويلاً متزايدًا. ولكن هل يمثل مجلس التعاون الخليجي أهمية بالنسبة للاتحاد الأوروبي؟ بالتأكيد "نعم" لأسباب عديدة، أهمها:

أ) أن دول مجلس التعاون الخليجي ذات أهمية شديدة في إمداد الطاقة لأوروبا والعالم أجمع، ويكفي أن نشير إلى أن دول المجلس لديها احتياطيات ضخمة من النفط تقدر بحوالي 498 مليار برميل، تمثِّل حوالي 40% من الإجمالي العالمي مع متوسط احتياطيات بالتناسب مع معدل الإنتاج يُقدَّر بـ 73 عامًا. وإلى جانب هذه الثروة النفطية الهائلة علينا أن نضيف احتياطيات الخليج الضخمة من الغاز والتي تُقدَّر بإجمالي 43 مليار متر مكعب بما يعادل 25% من إجمالي إنتاج العالم (تمتلك قطر وحدها 25 مليار متر مكعب)، إلا أن إنتاج الخليج يمثل 8,3% فقط من الإجمالي العالمي، تاركًا هامشًا كبيرًا لمزيد من النمو المستقبلي[1].

ب) أن مجلس التعاون الخليجي هو المنظمة الإقليمية الوحيدة التي تؤدي وظائفها في الشرق الأوسط العربي وأنه كان دائمًا حليفًا موثوقًا به للغرب وشريكًا اقتصاديًّا مستقرًّا.

ج) أنه يعيد تدوير مبالغ طائلة من الأموال في الدول الأوروبية (سندات حكومية، عقارات، أسهم).

د) هناك توافق في الآراء بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي حول العديد من القضايا مثل استقرار العراق، وتنمية اليمن، وتسوية الصراع العربي–الإسرائيلي.

هـ) أنه من مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي أن تُنوِّع تحالفاتها الخارجية وخاصة أن الخبرة الأوروبية في عملية التكامل مشهود لها بالكفاءة.

---

1 See Naji abi-Aad, "Energy in the Mediterranean and the Gulf: Opportunities and Challenges", paper presented to the seminar on The Mediterranean: Opportunities and Challenges for EU-Gulf relations, (IAI, Rome, December 10-11, 2009), pp. 3-7.

ومع ذلك، ما زالت العلاقات بين الاتحاد الأوروبـــي ومجلـس التعـاون الخليجي ذات كثافة ضعيفة لا ترقى إلى المستوى الذي تستحقه الأهمية الاستراتيجية لمجلس التعاون الخليجي ولا مصالح واهتمامات الاتحاد الأوروبـي. ولكـن لمـاذا "عدم التوافق الاستراتيجي" هذا[1]؟

يُرجع المحللون هذا الأمر بصفة عامة إلى عدة أسباب، أهمها:

أ) أن سياسة الاتحاد الأوروبـي تحركها ردود أفعال قصيرة المدى إزاء الأحداث وليس رؤية بعيدة المدى.

ب) أن الاتحاد الأوروبـي يعتقد أن توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع مجلس التعاون الخليجي يجب أن يكون شرطًا مسبقًا لشراكة استراتيجية أوسع.

ج) تاريخيًّا، كانت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبـي تتبنى علاقات مع دول الخليج على أساس ثنائي، وبالتالي عارضت وقاومت "إعطاء الصبغة الأوروبية الجماعية" للعلاقات مع مجلس التعاون الخليجي.

د) وأخيرًا، فبالنظر إلى مستوى المعيشة في الخليج، فإن الاتحـاد الأوروبـي لا يمكن أن يلجأ إلى نفس الوسائل والأدوات السياسية (المساعدات، الشـرطية، ... إلخ) التي يتعامل بها في حالة علاقاته المتوسطية.

لكل هذه الأسباب، فشل الاتحاد الأوروبـي في أن يزيد مـن تواجـده في الخليج وأن ينمِّي معه شراكة استراتيجية. ولكن هل الشراكة الاسـتراتيجية مـع مجلس التعاون الخليجي أمر ضروري ومفيد؟

في ما يتعلق بهذا التساؤل، لا أتفق مع الدعوات الحماسية لكثير من البـاحثين التي تنادي بمثل هذه "الشراكة الاستراتيجية" بين المنظمتين؛ ليس لأن البراهين الـتي يسوقونها تفتقد للوجاهة والسلامة، ولكن لأنها غالبًا ما لا تكون مدعمة بالإثبـات التجريبـي. دعونا نستعرض بإيجاز هذه البراهين:

أ) أخذًا في الاعتبار تبعية الاتحاد الأوروبـي من حيـث الطاقـة؛ فإنـه مـن المستحسن أن يدعم حوارًا للطاقة يتعدى مجرد مشروع صغير مثـل مبـادرة المفوضية الأوروبية من أجل "مركز فني للطاقة" أو اقتراح خدمات إحصـائية

1 Youngs, Richard and Echagüe, Ana. "Europe and the Gulf: Strategic Neglect", *Studia Diplomatica*, Vol. IX, 2007, no. 1, p. 29.

موحدة. وحجتي في ذلك أن الاتحاد الأوروبي بإمكانه أن يطلق مبادرات خاصة على أساس حالة بحالة، خارج إطار شراكة استراتيجية رسمية. ومن جانب آخر، لا أرى أية مصلحة مقنعة، بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، للدخول في حوار حول الطاقة قد يفتح باب قطاع النفط والغاز على مصراعيه أمام الاستثمارات الأوروبية المشتركة.

ب) إن وجود شراكة استراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي سيوازن من قوة الولايات المتحدة وخاصة فيما يتعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي. ورغم أنني أحلم بفعل أكثر فاعلية وتواجدًا واتساقًا من قبل الاتحاد الأوروبي بشأن هذه المسألة، إلا أن التجربة العملية[1] تجعلني أتشكك بشأن تدخل أوروبي أكبر، سواء بمفرده أو مع مجلس التعاون الخليجي. فعلى الرغم من تصريحات الاتحاد الأوروبي حول المسألة الفلسطينية إلا أن الجغرافيا والتاريخ والسياسات ستستمر في تجاذب السياسات الأوروبية الخارجية والقومية في اتجاهات مختلفة. ولقد شهدنا مثل هذا الموقف أثناء التصويت الأخير في الجمعية العامة حول مسألة وضعية فلسطين.

ج) إن تاريخ التكامل الأوروبي يعج بأمثلة من التصريحات الطموحة التي أعقبها فشل في التنفيذ، ويكفي أن نذكر النتائج الهزيلة للوثيقتين الاستراتيجيتين الصادرتين في 2003 و2004 بشأن البحر المتوسط والعالم العربي. إن هذه الفجوة بين التصريحات البلاغية والفعل تؤكد حقيقة أن وثائق الاتحاد الأوروبي غالبًا ما تكون "بديلة عن الفعل أكثر من كونها دليلاً يسترشد به"[2].

د) إن الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي من شأنها أن تحفز لحكم رشيد أفضل، وتعزيز سيادة القانون، ودعم التعاون بين منظمات المجتمع المدني. أخشى أن مثل هذا البرهان أقرب ما يكون للأحلام والأمنيات؛ فدبلوماسية الاتحاد الأوروبي في تعاملاته مع دول البحر

---

1 See Bichara Khader, *Orobba wa Filastin min al-Houroub al Salabiyyah ila al-An* , (Markaz dirasat al wihdah al-Arabiyyah, Beirut), 2000.

2 Menon, Anand. "An EU Global Strategy: Unnecessary and Unhelpful", http://www.tegs.eu/nyheteer/opinions, p. 3.

المتوسط ومجلس التعاون الخليجي كانت أكثر وقائية وتحفظًا عنها تحوليةً رغم الحديث الطويل عن "شرطية الديمقراطية"، وقد قالها كل من ريتشارد يـــونجز وأنا إيتشيج بكل صراحة: "... إن الخليج هو ذلك الجزء من الشرق الأوسط الذي تغيرت فيه أساليب الاتحاد الأوروبـــي قليلاً عما اعتادت عليه من بناء التحالفات مع الأنظمة الاستبدادية التي يُنظر إليها باعتبارها حماية ضد الإسلام الراديكالي"[1].

هـــ) هناك توافق في مصالح الاتحاد الأوروبـــي ومجلس التعاون الخليجي في البحـــر المتوسط من حيث إدارة النقل البحري أو حماية البيئة أو تعبئة الاســـتثمارات للمنطقة. ويدلل مؤيدو الشراكة بين الاتحاد الأوروبـــي ومجلـــس التعـــاون الخليجي بأن ثلثي 256 مليار دولار تقريبًا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقبلتها منطقة البحر المتوسط بين عـــامي 2003–2009 كانـــت مـــن استثمارات الاتحاد الأوروبـــي والخليج[2].

وبالتالي، فهم يخلصون إلى أن هناك أساسًا منطقيًّـــا وراء مشـــروع تنمـــوي مشترك يمهد الطريق لتغيير صيغة سياسة الاتحاد الأوروبـــي المتوسطية مـــن أجـــل دمج العراق واليمن "بالإضافة إلى بعض الدول الخليجية بشكل فردي"[3].

يبدو هذا البرهان وجيهًا؛ فبالفعل أصبح الفصـــل بـــين سياســـات الاتحـــاد الأوروبـــي في البحر المتوسط ودول مجلس التعاون الخليجي أكثر تباينًا في ضـــوء التطورات الأخيرة (تزايد الاستثمارات الخليجية، والفاعلية الدبلوماسية الخليجيـــة، والدعم الخليجي لدول الربيع العربـــي،... إلخ).

فهل يبرر هذا البرهان وجود شراكة استراتيجية خاصة بين الاتحاد الأوروبـــي ومجلس التعاون الخليجي؟

---

1 Youngs, Richard and Echagüe, Ana. "Europe and the Gulf: Strategic Neglect", *Studia Diplomatica*, vol. LX, 2007, no. 1, p. 41.

2 De Saint Laurent, Bénédict. "Investments from the Gulf and Development in the Mediterranean: the Outlook for EU-GCC Financial and Economic Cooperation in the Mediterranean", Rome Seminar, December 2009, p. 3-4.

3 Aliboni, Roberto. "EU and GCC Strategic Interests in the Mediterranean: Convergence or Divergence" Rome Seminar, December 10-11, 2009, p. 5.

أشك في ذلك؛ بينما أؤيد وبثبات "الشراكة الأوروبية العربية"[1]، لأن هذه الشراكة لا تحول دون شراكات خاصة مع دول المغرب أو دول الخليج حول قضايا معينة؛ فالشراكة الأوروبية-العربية هي إطار إقليمي واحد يضم كافة الدول العربية، وهي تذهب لما بعد ما يُعرف بـ "التثليث" بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي وإقليم البحر المتوسط، وهي أفضل من "سياسة الشرق الأوسط الواسع"[2] التي تعيد إنتاج مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" الأميركية، وأخيرًا فهي لا تضم دولاً غير عربية.

إن فكرة "الشراكة الأوروبية العربية" لا تحظى بالقبول في بعض الدوائر الأوروبية الرسمية لأنها تستبعد إسرائيل، كما أنها توزع سياسات الاتحاد الأوروبي المتوسطية على مساحة أوسع، وتجمع مواقف متباينة معًا، إلا أنه بالإمكان الرد على هذه الاعتراضات بسهولة:

أ) فإن وجود إسرائيل في السياسات المتوسطية كان وبشكل موضوعي عاملاً معقدًا وعائقًا كبيرًا في العلاقات الأوروبية المتوسطية.

ب) إن التجارب الماضية للحوار الأوروبي العربي باعتباره تجربة أولى للدبلوماسية متعددة الأطراف قد تُوِّجت بالنجاح رغم الصيغة.

ج) إن "السياسات المتوسطية" باعتبارها موضوعًا للسياسات الأوروبية منذ أكثر من 40 عامًا هي أساسًا في "بناء أوروبي" ولا تأخذ في الاعتبار مسألة الهوية والأواصر بين الدول العربية.

خاتمة:

- سلطت هذه الورقة البحثية الضوء على العلاقات الأوروبية الخليجية خلال الـ 32 عامًا الماضية؛ فبعد توقيع اتفاقية التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي عام 1988، فقدت العلاقات بين المنظمتين حيويتها

1 Khader, Bichara. *Orobbah min Ajl al Mutawassit min Barshalona ila Barshalona*, (Markaz dirasat al wihdah al-Arabiyyah, Beirut, 2010).

2 Burke, Edward. Echagüe, Ana and Youngs, Richard. "Why the EU Needs a Broader Middle East Policy", in Rome Seminar, December 2009, p. 3.

ودافعها، وتوقفت المفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة التي كانت قد بدأت عام 1990. إلا أن المشهد الجيوستراتيجي المهم في العالم العربي يتغير وخاصة عقب الربيع العربي، على حين يواجه الاتحاد الأوروبي أزمات اقتصادية ومالية حادة، وفي المقابل، تكتسب دول الخليج مزيدًا من التأثير[1].

- ظلت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي ذات كثافة ضعيفة –حتى مجيء الربيع العربي– لا ترقى إلى المستوى الذي تستحقه الأهمية الاستراتيجية لمجلس التعاون الخليجي ولا مصالح واهتمامات دول الاتحاد الأوروبي.

ومرد هذا الأمر بصفة عامة إلى عدة أسباب، أهمها:

- أن سياسة الاتحاد الأوروبي تحركها ردود أفعال قصيرة المدى إزاء الأحداث وليس رؤية بعيدة المدى.
- أن الاتحاد الأوروبي يعتقد أن توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع مجلس التعاون الخليجي يجب أن يكون شرطًا مسبقًا لشراكة استراتيجية أوسع.
- تاريخيًّا، كانت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تتبنى علاقات على أساس ثنائي مع دول الخليج، وبالتالي عارضت وقاومت "إعطاء الصبغة الأوروبية الجماعية" للعلاقات مع مجلس التعاون الخليجي.

- لقد باغت الربيع العربي كلاً من الدول الخليجية والاتحاد الأوروبي، لكن وعلى حين حاول الاتحاد الأوروبي أن يستجيب بحذر ووعد بمزيد من المساعدة لمزيد من الإصلاح، منحت بعض دول الخليج، مثل قطر، مساعدات مالية سخية ودعمًا سياسيًّا فضلاً عن التغطية الإعلامية.
- إن الربيع العربي يضع سياسة أوروبا السابقة "الأمن أولاً" موضع شك، كما أنه يتحدى السلوك السياسي التقليدي لدول الخليج القائمة على توزيع مزايا الرفاهية في مقابل القبول الضمني.

وبعيدًا عن التحديات، فإن الربيع العربي يوفر فرصًا لتفاعل أفضل وعلاقة أقوى بين الجانبين.

---

1 See Held David and Kristian Ulrchsen, *The Transformation of the Gulf Politics, Economics and the Global Order*, (London, Routledge, 2011).

وبدلاً من شراكة استراتيجية بين الاتحاد الأوروبـــي ومجلس التعاون الخليجي، يقترح الباحث تعزيز شراكة أوروبية عربية؛ إذ إنه داخل هذا الإطار العـــام مـــن المتوقع أن تلعب دول الخليج دورًا بارزًا ليس فقط كمورِّد للطاقة ولكن كمحـــدِّد لأجندة العمل وقائد للتنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بأسرها.

– في ضوء ردود أفعال واستجابات كل من الاتحاد الأوروبـــي ودول الخليج إزاء تطورات الربيع العربـــي؛ انطلقت دعوات ملحة في أوروبا لإرساء علاقـــات استراتيجية مع مجلس التعاون الخليجي.

وقد كان الدافع وراء هذه الدعوات حقيقة أن مجلس التعاون الخليجي أصبح يلعب دورًا دبلوماسيًّا واقتصاديًّا أكثر أهمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيـــا؛ إذ استطاع المجلس أن يملأ الفراغ الاستراتيجي الذي خلَّفته مصر تحت حكم مبـــارك؛ حيث قامت المملكة العربية السعودية بدور الوساطة في اتفاقية الطائف من أجـــل لبنان (22 أكتوبر/تشرين الأول 1989)، كما حثَّت على تبني "المبـــادرة العربيـــة للسلام" على المستوى العربـــي في 2002 و2007، وحاولت تحقيق المصالحة بـــين الأطراف الفلسطينية، كما لعبت قطر دورًا دبلوماسيًّا بارزًا حيث أخـــذت علـــى عاتقها الوساطة في السودان ولبنان.

أما على الجانب الاقتصادي، فلقد أصبح مجلس التعاون الخليجي ثاني أكـــبر مستثمر في حوض البحر المتوسط وخاصة بعد 2003؛ حيث لعب "دورًا أكثر قوة في شؤون دول البحر المتوسط" قبل وبعد الربيع العربـــي. وهكذا أصـــبح جليًّـــا للاتحاد الأوروبـــي أن الخليج يجب أن يُحسب له حساب، وبالتالي فإن الشـــراكة الاستراتيجية معه لم تعد مجرد ضرورة، بل أمرًا ملحًّا.

الدور المستقبلي للقوى الدولية الكبرى في أمن الخليج: الولايات المتحدة الأميركية، بريطانيا، فرنسا وحلف الناتو

د. عبد الله باعبود

مقدمة:

تعد قضية الأمن في الخليج من القضايا الرئيسية التي تهم دول المنطقة كافة والقوى الدولية الكبرى على وجه الخصوص. وينبع هذا الاهتمام الإقليمي والعالمي بالأمن في منطقة الخليج من المركزية الاستراتيجية لهذه المنطقة ودورها في تأمين أمن الطاقة العالمي ممثلاً في إمدادات النفط وكذلك الغاز الطبيعي. فكان -وما زال- موضوع أمن المنطقة -التي ارتبط أمنها بأمن العالم- من أهم الموضوعات الشائكة خصوصًا إذا ما أُخِذ في الاعتبار طبيعة هذه المنطقة التي تتسم بالاختلال الواضح في موازين القوى وزيادة الأطماع وتعدد الصراعات وتنوع مصادر التهديدات الداخلية والخارجية؛ فعلى مدى التاريخ الحديث والمعاصر استمر الحفاظ على أمن الخليج مستوردًا من الخارج، توفره القوى الدولية الكبرى وذلك لانعدام القوة الذاتية أو العجز عن التوصل إلى صيغة ومعادلة أمنية تتعاون فيها دول المنطقة فيما بينها لتوفير أمنها[1].

وعلى مدى هذا التاريخ لعبت القوى الدولية الكبرى دورًا مهمًّا في الحفاظ على أمن الخليج، وتغيرت هذه القوى بحسب صعود أو أفول القوى العالمية

1 محمد أحمد آل حامد، "أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات، العدد 16، 1997)، ص 22.

وتنوعت أدوارها حسب الظروف الإقليمية والدولية، وتسبب وجودها العسكري في المنطقة في إثارة الصراعات والحروب وانعدام الأمن والاستقرار أحيانًا.

ومع تغير أدوار ونوعية القوى الدولية التي تضطلع بحفظ وصيانة أمن الخليج ودوله، تغيرت توازنات القوى في المنطقة، كما تغيرت الأدوار التي تقوم بها القوى الإقليمية الأساسية (المملكة العربية السعودية، والعراق، وإيران)، واختلفت العلاقات بينها من حيث التعاون أو الصدام من فترة زمنية لأخرى، وهو ما انعكس على الأمن والاستقرار في المنطقة برمتها. فقد عصفت بمنطقة الخليج الحرب العراقية الإيرانية (1980 –1988)، وبعد فترة هدوء قصيرة جاء الغزو العراقي لدولة الكويت في الثاني من اغسطس عام 1990 وتبعه حرب تحرير الكويت 1991، ثم كان الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003.

تحاول هذه الورقة البحثية بيان التحولات النوعية في أدوار القوى الدولية الكبرى في حفظ أمن الخليج، على ضوء التطورات والمستجدات في مكونات البيئة الأمنية الاستراتيجية الجديدة في المنطقة، بما في ذلك التطورات الإقليمية ذات الصلة بتداعيات ثورات الربيع العربي حاليًا وفي المستقبل المنظور.

أولاً: ملامح البيئة الأمنية الاستراتيجية الجديدة في منطقة الخليج

تعتبر مشكلة حفظ الأمن في الخليج أحد أهم التحديات التي تواجه بلدان المنطقة والتي سعت لتأسيس مجلس التعاون الخليجي في بداية الثمانينيات من القرن الماضي لتسد فجوة الفراغ الأمني في المنطقة إبان انسحاب القوات البريطانية من الخليج في مطلع سبعينيات القرن العشرين[1]. وينبع التحدي الأمني في الخليج من اختلال موازين القوى لصالح الأطراف الإقليمية الأكبر (تقليديًّا كانا: إيران والعراق) وعدم قدرة دول الخليج الصغرى والمستقلة حديثًا على تأمين أمنها والحفاظ على الاستقرار في المنطقة بمفردها[2].

1 جمال زكريا قاسم، "الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية"، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات رقم 11)، ص 3–4.

2 عبد الخالق عبد الله، "النظام الإقليمي الخليجي"، (مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2006)، ص 34.

ولقد أثبتت الحروب الثلاث التي شهدتها منطقة الخليج حتى الآن (حرب إيران والعراق 1980–1987، مرورًا بحرب تحرير الكويت عام 1991، وصولاً إلى الغزو الأميركي للعراق عام 2003) مدى اختلال موازين القوى وحساسية وهشاشة الوضع الأمني في الخليج. وقد دفع هذا الأمر ببلدان دول مجلس التعاون الخليجي إلى اللجوء إلى زيادة الاعتماد على البعد الدولي ضمن سياستها الدفاعية والاستعانة بقوى دولية كبرى لمعادلة موازين القوى في المنطقة والمساعدة في الدفاع عن أمنها[1].

وهذا ما عكسته الاتفاقات الأمنية الثنائية الموقعة بين دول الخليج وبين القوى الغربية الكبرى التي ساعدت في حرب تحرير الكويت ويتم تجديدها كل عشر سنوات. ولقد أتى الاعتماد على القوى الأجنبية على حساب النظام الإقليمي العربي والصيغة الأمنية العربية المتمثلة بإعلان دمشق 1991، وأدى إلى القصور الذاتي للأمن الخليجي من خلال الفشل في تفعيل قوات درع الجزيرة كما جاء في الاقتراحات الأمنية للسلطان قابوس خلال القمة الخليجية في ديسمبر/كانون الأول 1991[2].

ولقد كان لتداعيات الغزو الأميركي واحتلال العراق وتحطيم القوه العسكرية العراقية أثر بالغ في اختلال موازين القوى بين إيران وجيرانها العرب مما دفع دول مجلس التعاون إلى زيادة الاعتماد على الولايات المتحدة للحفاظ على أمنها حيث تم تجديد الاتفاقات الأمنية الثنائية معها، فضلاً عن اضطرار العراق تحت الاحتلال إلى توقيع اتفاقية أمنية مع واشنطن عام 2008. كما مثّلت أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2011 وتنامي دور القاعدة في الجزيرة العربية بُعدًا آخر في زعزعة أمن واستقرار دول الخليج وزيادة ارتباطها بالقوى الكبرى. إلا أن السخط الشعبي الخليجي لوجود قوى أجنبية وازدياد الهجمات عليها أدى إلى سحب القوات الأميركية من المملكة العربية السعودية في عام 2003؛ حيث كان يوجد ما بين 5000 إلى

1 محمد السعيد إدريس، "النظام الإقليمي للخليج العربي"، (مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (34)، بيروت، 2000) ص 373.

2 Hollis, Rosemary. *Gulf Security: No Consensus* (Whitehall Paper) Royal United Services Institute for Defence Studies, (RUSI), (February 1993), p. 8.

10,000 جندي في أعقاب حرب تحرير الكويت عام 1991، ولم يتبق هناك رسميًّا إلا أفراد من البعثة الأميركية للتدريب العسكري. وتم إعادة تركيز هذه القوة الأميركية في الدول الخليجية الصغرى (الإمارات، والبحرين، وقطر).

وتشير تقارير إعلامية غربية وأميركية إلى أن الولايات المتحدة أنشأت وتستخدم منذ عامين قاعدة سرية لطائرات من دون طيار في المملكة العربية السعودية. وتبين هذه التقارير الإعلامية أن الولايات المتحدة تستخدم هذه القاعدة في مهمة اصطياد وقتل "أهداف ذات قيمة رفيعة" في اليمن المجاور، وهم قادة تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية، الذين قال محامو الحكومة: إنهم يمثلون تهديدًا مباشرًا على الولايات المتحدة. وقد استُخدمت المنشأة في هجمات لطائرات بدون طيار في سبتمبر/أيلول عام 2011 لقتل أنور العولقي الذي اشتُبه في توليه قيادة العمليات الخارجية لتنظيم القاعدة في الجزيرة العربية[1]. كما ساهمت سياسات إيران تجاه المنطقة وخصوصًا مشروعها النووي وتطوير قدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية في زيادة انخراط القوى الدولية في الحفاظ على الأمن في هذه المنطقة، لا سيما أن السياسات الإيرانية عمَّقت من فجوة الاختلال الأمني بينها وبين جيرانها العرب.

وانطلاقًا من هذا الاهتمام العالمي بالحفاظ على الأمن في الخليج ورغبة الولايات المتحدة الأميركية في تحمل حلفائها بعض الأعباء والمشاركة الفعلية في هذا المجال فقد دشنت دول حلف "الناتو" حوارًا مع دول الخليج أفضى إلى ما عُرف بـ "مبادرة إسطنبول للتعاون مع دول الشرق الأوسط الموسع وشمال إفريقيا" على عام 2004، وقد تلا ذلك توقيع اتفاقات أمنية مع أربعة بلدان خليجية، هي: الكويت، والبحرين، وقطر، والإمارات. وقد ظلت عُمان والمملكة العربية السعودية خارج هذا الإطار.

وتضمنت هذه الاتفاقيات مجالات عدة للتعاون الأمني، وهي إصلاح القطاع الدفاعي، والتصدي لظاهرتي الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وإدارة الأزمات، والتعاون بشأن ضبط الحدود. وجاء هذا العامل الجديد بعد أن أعادت دول الحلف

1 ياسين سويد، "الوجود العسكري الأجنبي في الخليج: واقع وخيارات دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج"، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006)، ص 44.

الأطلسي إعادة تقييم دور الحلف وأهدافه واستراتيجياته بعد انتهاء الحرب الباردة والتي كانت أحد أسباب وجوده، ومحاولة الدول الأعضاء في الحلف إيجاد مسوغات لاستمراره[1]. إلا أن العامل الخارجي رغم أهميته ليس هو المحدد الوحيد لتهديد أمن منطقة الخليج فللعامل الداخلي تأثير مهم في استقرار هذه الدول خصوصًا في حالة ارتباط العامل الداخلي مع العامل الخارجي مما يعظِّم من مستوى التهديد الأمني لدول الخليج.

وإذا كان العامل الخارجي يُعرف غالبًا بالتهديد من الدول المجاورة التي تشكِّل تحديًا أمنيًّا لدول الخليج نظرًا للاختلال البنيوي في القوى بينها وبين قوى مثل إيران، والعراق، وإسرائيل إلا أن هذا يجب ألا يُبعد عن الأذهان أهمية العامل الداخلي في تحقيق الأمن بمعناه الحقيقي متعدد الجوانب والأبعاد.

ولقد أثبت الربيع العربي أن الشأن الداخلي لا تقل أهميته عن الشأن الخارجي؛ فالحركات الشعبية الاحتجاجية التي امتدت وشملت ما يُعرف ببلدان الربيع العربي أودت بأنظمة حكم تعتبر قوية كما حصل في تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وما زالت أنظمة أخرى مهددة بالسقوط كما في سوريا. كما أن هذه الاحتجاجات والثورات الشعبية أعطت مبررًا لتدخل قوى أجنبية في بعض الأحيان كما حصل في ليبيا، وأدى سقوط أنظمة صديقة لدول مجلس التعاون مثل نظام حسني مبارك في مصر ونظام بن علي في تونس وقدوم حكومات منتخبة ذات طابع إسلامي إلى فقدان دول الخليج ما تعتبره نظمًا حليفة، وظهور نوع من الاختلاف والتباين في وجهات النظر ما بين دول الخليج وربما إلى تعاظم التحدي الأمني لدول الخليج في المستقبل. كما أن الاحتجاجات والثورات العربية لم تسلم منها دول الخليج حيث شهدت هذه الدول بعضًا من ارتدادات موجات الربيع العربي بصفة أو بأخرى.

وعلى سبيل المثال، شكلت احتجاجات البحرين أهم التحديات الأمنية للدولة، وأعطت لإيران مبرر التدخل في الشؤون الداخلية لمملكة البحرين

---

1 صحيفة واشنطن بوست:
http://www.washingtonpost.com/world/national-security/obamas-new-drone-policy-has-cause-for-concern/2013/05/25/0daad8be-c480-11e2-914f-a7aba60512a7_story.html

بدعوى دعم حقوق الأغلبية الشيعية، ما أدى إلى تدخل قوات درع الجزيرة لمساعدة القوات البحرينية في الحفاظ على أمن البحرين[1]. كما يفسر التخوف من الامتداد الإيراني، الدعم الخليجي للثورة على النظام السوري وبالأخص الدعم المادي والمعنوي للمعارضة السورية وللجيش الحر؛ وذلك في محاولة من دول الخليج لتحجيم ما عُرف بالهلال الشيعي (إيران-العراق-سوريا-حزب الله)[2].

وكذلك يُفهم من خلال هذا البعد الجيوبولوتيكي برود العلاقة بين العراق ودول الخليج بسبب الدور الإيراني المتزايد في العراق[3]. أما في الخاصرة الجنوبية الغربية للخليج وبالتحديد في اليمن فإن أحداث الربيع العربي أثارت تخوف دول الخليج من تداعيات تغيير النظام بطريقة غير منظمة مما قد يؤدي إلى عدم الاستقرار والانفلات الأمني في اليمن.

وقد استدعى هذا التخوف تدخل دول الخليج لإيجاد مخرج لتغيير النظام وتنازل علي عبد الله صالح إلى نائبه عبدربه منصور هادي بطريقة جنَّبت دخول اليمن في دوامة الصراع القبلي الطائفي والمناطقي، ورغم هذا التغيير السلمي لكن تظل التطورات في اليمن ترمي بظلالها على حالة الاستقرار في الخليج وتشكِّل تحديًا أمنيًّا قابلاً للانفجار[4].

---

1 أشرف محمد عبد الحميد كشك، "تطورات الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003: دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو"، (مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (100)، بيروت، 2003)، ص 14-18.

2 سي إن إن العربية، 7 فبراير/شباط 2013،
http://arabic.cnn.com/2011/bahrain.2011/3/14/GCC.bahrain_troops/index.html

3 طارق الحميد، "الأسد الإيراني والعجز الدولي!" الشرق الأوسط اللندنية، 13 فبراير/شباط 2013:
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=692522&issueno=12326

4 نبيل عبد الفتاح، "الاحتجاج السياسي وتراجع الإصلاحات الديمقراطية"، مارس/آذار 2013.
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=898604&eid=9470

ثانيًا: مسار ومستقبل القواعد العسكرية الأجنبية في الخليج

نشرت بريطانيا قواعدها البحرية والجوية على امتداد الخليج لحماية مصالحها التجارية والاستراتيجية في الشرق الأوسط والشرق الأقصى. وحين بدأ الوهن يدب في جسم الإمبراطورية البريطانية وبدأت الولايات المتحدة تصعد كقوة عالمية منافسة وحليفة في نفس الوقت أخذت الأخيرة ترث بعضًا من تركة الإمبراطورية البريطانية وخصوصًا في مجال الهيمنة العسكرية العالمية على الممرات وخطوط الملاحة الاستراتيجية.

وهكذا نجد أن تاريخ القواعد العسكرية الأميركية في منطقة الخليج يعود إلى الحرب العالمية الثانية حين أقامت أميركا قاعدتها البحرية في البحرين (US Middle East Force in 1948)، وحين انسحبت بريطانيا في عام 1971 من قاعدتها البحرية في البحرين آلت هذه القاعدة للبحرية الأميركية.

لم تكن الولايات المتحدة تنوي بناء قواعد في المنطقة خصوصًا وأن علاقاتها مع كل دول الخليج كانت جيدة وكان بإمكان قواتها التعاون مع قوات دول المنطقة واستعمال تسهيلاتها العسكرية.

واعتمدت أميركا في سياستها في حفظ أمن الخليج على فكرة الدفاع من خلف الأفق (Beyond The Horizon)؛ حيث كان بمقدورها أن تستعمل قواعدها العسكرية في المحيط الهندي وأساطيلها البحرية لحماية الخليج متى احتاجت لذلك. وكانت سياستها أيضًا هي الاعتماد على القوتين الرئيسيتين في الخليج: إيران والسعودية أو ما يُعرف بالقوتين التوأمين (Twin Pillar) والتي كانت تمدهما بالسلاح والتدريب لحماية أمن الخليج.

لكن هذا لم يجعل الولايات المتحدة تتخلى عن القاعدة البحرية في البحرين بل إن ما كان يُعرف بالتهديد السوفيتي، والتزامات أميركا العسكرية في جنوب شرق آسيا (حرب فيتنام)، ومكانة دول المنطقة على مستوى الطاقة جعل أميركا تتمسك بأمن الخليج من خلال (مبدأ نيكسون–Nixon Doctrine). وبمجرد نجاح الثورة الإيرانية في نهاية السبعينيات وسياستها لتصدير الثورة لدول المنطقة، واشتعال الحرب العراقية–الإيرانية تبنت الولايات المتحدة في عهد كلينتون سياسة "الاحتواء المزدوج" إزاء كل من إيران والعراق بتعزيز وجودها في المنطقة، وازداد هذا النهج

بازدياد الوجود الأميركي بعد احتلال الكويت ومن ثم بالاستعداد للغزو الأميركي للعراق. وإلى جانب القواعد العسكرية والتواجد الأميركي في المنطقة، أقامت فرنسا في 2009، وهي الدولة التي لم يكن لها قواعد أجنبية في خارج فرنسا ما عدا بعض المستعمرات الفرنسية السابقة، قاعدة بحرية في ميناء زايد، وجوية في منطقة الظفرة، وبرية (حوالي 50 كم من أبو ظبي) في دولة الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي).

ومن الأسباب الرئيسية لهذه القاعدة الفرنسية في الإمارات العربية المتحدة توجيه رسالة قوية لإيران بخصوص نزاعها مع دولة الإمارات على الجزر الثلاث، وبرنامجها النووي، وتوجهها للهيمنة على منطقة الخليج، كما أن من أسبابها أيضًا منافسة فرنسا للوجود الأميركي والبريطاني واستئثارهما بالمشاريع وخيرات المنطقة. ومن ثم، نجد أن المنطقة شهدت خلال العقدين الماضيين وجودًا عسكريًّا أجنبيا لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث. ويبرر هذا التواجد العسكري الكثيف في منطقة الخليج حساسية الوضع الأمني في هذه المنطقة الحيوية من العالم وحسابات مصادر التهديد لأمن الخليج المتزايدة، والسابق الإشارة إليها آنفًا. ولما كانت دواعي الوجود العسكري الأجنبي ما زالت موجودة في منطقة الخليج فإن ذلك يعني أن هذا الوجود مرشح للاستمرار وبقوة في المستقبل المنظور على أقل تقدير.

ومن المرجح أن يأخذ هذا الوجود ربما أشكالاً جديدة من قبيل: قواعد لطائرات بدون طيار، والتواجد من خلال حاملات الطائرات عن بُعد، وذلك دون أن ينفي هذا الأمر وجودًا عسكريًّا على الأرض في شكل قواعد عسكرية مع تقليص عددها وحجمها، خاصة وأن هذه القواعد لها بُعد سياسي عالمي يتمثل في مجال السيطرة على مصادر الطاقة وإبعاد القوى الأخرى من المنطقة إلى جانب دعمها للجهود الغربية في حروبها العالمية الأخرى مثل الحرب في أفغانستان.

وفي المقابل، هناك بعض المخاطر والمحاذير التي تتعلق بهذه القواعد فبالنسبة للدول المضافة هناك التكلفة المالية في إبقاء قوات بعيدة وما يتطلبه هذا من إمدادات وترتيبات وإدارة إلى جانب الضغط الداخلي في بعض هذه الدول صاحبة القواعد ضد تواجد قواتهم وأبنائهم في مناطق نزاع، والزج بجيشهم في حروب لا يرون لها مبررًا، كما أن الدول المضيفة إلى جانب تحملها بعض التكاليف المالية فهي تقع

فريسة للضغوط السياسية من الدول صاحبة القواعد وأيضًا للضغوط الاقتصادية؛ حيث تسعى هذه الدول إلى استغلال الحماية العسكرية وتقايضها بالحصول على مشاريع اقتصادية وتستأثر ببيع السلاح والتكنولوجيا للدول المضيفة مما يكلِّف ميزانيتها المالية ويجعلها في تبعية سياسية واقتصادية.

وهنالك أيضًا بعد سياسي واجتماعي حيث إن شعوب بعض الدول المضيفة تعارض الوجود الأجنبي والقواعد الأجنبية العسكرية وترفض وجودها من خلال احتجاجات شعبية كما حصل في المملكة العربية السعودية واضطرت من خلالها الولايات المتحدة أن تسحب قواتها من قاعدة الأمير سلطان الجوية العسكرية ونقلها إلى قاعدة العُديد في قطر. ومن الأهمية بمكان التنويه في هذا السياق، إلى أن الاحتجاجات الشعبية في ضوء ثورات الربيع العربي والحراك السياسي الداخلي في دول الخليج لم تتعرض لمسألة الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، بل كانت في معضمها تركز على المطالبة بالإصلاح الداخلي والمشاركة السياسية والتوظيف وتحسين الوضع الاقتصادي ودخل الفرد. وما عدا بعض المطالبات خصوصًا في البحرين بطرد القاعدة البحرية الأميركية إلا أن الاعتراض على الوجود العسكري الأجنبي كان في أغلبه يأتي من القوى الإقليمية وبالأخص من جانب إيران التي مافتئت تطالب بانسحاب الوجود العسكري الأجنبي من الخليج معتبرة أنه تهديد لاستقرار المنطقة[1]. ورغم أن أصوات المطالبة بانسحاب الوجود الأجنبي ظلت خافتة وليست ضمن أولويات الحراك الشعبي في المنطقة إلا أن هذا المطلب يظل كامنًا في نفوس مواطني دول الخليج الذين يطمحون بإنهائه والاعتماد على القوة الذاتية لحماية أمنهم.

ثالثًا: أبعاد وعوامل التغيير في الدور الأميركي في أمن الخليج

منذ أن ورثت الولايات المتحدة الأميركية دور حماية أمن الخليج بعد الانسحاب البريطاني في بداية السبعينيات من القرن الماضي؛ مرَّت السياسة الأميركية بعدة مراحل تغيرت من خلالها أبعاد الدور الأميركي وتغيرت عوامله مع تغيير ملامح البيئة الأمنية والاستراتيجية في الخليج.

1 "الجزيرة نت"، 21 ديسمبر/كانون الأول 2012،
http://www.aljazeera.net/news/pages/e26dade3-3d09

مع الانسحاب البريطاني من المنطقة لم يكن لدى الولايات المتحدة الأميركية خطة جاهزة لحماية أمن المنطقة؛ لذلك أوكلت مسألة الأمن إلى الدولتين الكبيرتين في الخليج آنذاك (إيران والسعودية)، وقد أُعطي لإيران دور الحفاظ على الأمن في الخليج لتأمين قدرة الشاه العسكرية في حين أُنيط بالسعودية الدور السياسي وذلك خوفًا من تسليح السعودية ووصول بعض هذه الأسلحة للدول العربية المواجهة لإسرائيل.

وبهذا أصبحت إيران والسعودية العمودين اللذين تستند إليهما أميركا في حماية الخليج؛ وهو ما يُعرف بمبدأ نيكسون الذي طوره رئيس الأمن القومي الأميركي هنري كسينجر، وكان التهديد الأمني خلال تلك الفترة هو تفكك الدول الخليجية المستقلة أو قيام صراعات بينها ولكن التهديد الأهم كان حماية الخليج من التمدد السوفيتي ووصوله للمياه الدافئة في الخليج.

وقد أوجد الاعتماد على شاه إيران في حماية أمن الخليج تغيرًا مهمًّا في دور إيران في المنطقة حيث حولها من حلقة من حلقات الحصار الموجه ضد الاتحاد السوفيتي إلى ذراع ضاربة في الخليج؛ واستمر شاه إيران يؤدي دور الوكيل أو الشرطي لخدمة المصالح الأميركية في المنطقة ويستعرض قوته على دول الخليج الصغيرة بل قام باحتلال الجزر الإماراتية، إلا أن قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 قلب حسابات الولايات المتحدة المستندة إلى مبدأ نيكسون رأسًا على عقب خصوصًا أن إيران الثورة أعلنت انسحابها من الحلف المركزي وألغت عقود التسليح الأميركية؛ وذلك لموقف أميركا من الثورة الإسلامية ودعمها لشاه إيران.

وكان لسياسة إيران الثورة في تصريحاتها بتصدير نموذج ثورتها لدول المنطقة دور كبير في إشاعة عدم الاستقرار واحتدام مشكلة الأمن في الخليج خصوصًا أن الثورة الإسلامية لم تنبذ سياسة الشاه في الهيمنة على الخليج. وتزامن هذا النهج الإيراني في عهد الثورة مع تدخل الاتحاد السوفيتي في أفغانستان واقتراب جيش الدب الأحمر من مياه الخليج الدافئة مما قدَّم المبررات الكافية لكي تقوم الولايات المتحدة بدور مباشر في الخليج بحجة حفظ الأمن والاستقرار، وواكب هذا اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية والذي نقل العراق من موقع الحليف للاتحاد السوفيتي إلى حليف للولايات المتحدة ودول الخليج.

ووفقًا لمبدأ كارتر محل مبدأ نيكسون عرضت الإدارة الأميركية التعاون العسكري مع الأنظمة الصديقة في الشرق الأوسط لمواجهة ما كانت تعتبره خطر تدخل سوفيتي في المنطقة، وحاولت أن توفق بين هذه الأنظمة النفطية وتحصنها ضد الخطر السوفيتي فيما يُعرف بسياسة التوافق الاستراتيجي. وزادت وتيرة التعاون العسكري الأميركي مع دول المنطقة خصوصًا فيما يتعلق بإنشاء قواعد وتوقيع اتفاقيات لتوفير تسهيلات عسكرية لقوات الانتشار السريع والقيام بمناورات مشتركة مع هذه الدول، بما يضمن الوصول لمصادر النفط ومنعه من الوقوع تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي.

وفي ظل احتدام الحرب العراقية-الإيرانية كونت دول الخليج مجلس التعاون الخليجي في مايو/أيار 1981 ليلبي رغبة هذه الدول وشعوبها في الاعتماد على قوتها الذاتية في حماية أمنها خصوصًا في ظل التغيرات في البنية الأمنية في المنطقة. وفى خضم الجدل حول اقامة قواعد عسكرية في الخليج ومحاولة الاعتماد على الأمن الذاتي من خلال إقامة مجلس التعاون جاء الغزو العراقي لدولة الكويت عام 1990، والذي ترتب عليه قيادة الولايات المتحدة لتحالف دولي ضم أكثر من 30 دولة لتحرير الكويت وإجبار القوات العراقية على الخروج منها؛ مما مثَّل زخمًا قويًا لمبررات ترجيح الرأي القائل بضرورة الاعتماد على القوى الأجنبية في حماية أمن الخليج.

وقد دشَّن هذا التطور مرحلة الدخول العسكري الأميركي المباشر والمكثَّف إلى الخليج؛ حيث اعتمدت الولايات المتحدة "مبدأ بوش الأب" القائم على تواجد عسكري مكثف للدفاع عن دول الخليج. وتمت ترجمة هذا المبدأ من خلال إبرام معاهدات أمنية دفاعية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي الست، وهي معاهدات تنص على وجود عسكري أميركي دائم، وعلى منح أميركا قواعد عسكرية في عدة دول خليجية[1].

وحيث انتهى هذا التردد والحساسية لدى دول المنطقة من الوجود الأجنبي بها حماية لأمنها واستقرارها؛ لم تتردد معظم دول الخليج في عقد معاهدات دفاعية

1 أشرف سعد العسيوي، "قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي"، (مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2007)، ص 32.

ثنائية مع الولايات المتحدة الأميركية وبعض القوى الغربية ومنحها قواعد عسكرية على أراضيها، وكانت الكويت -نظرًا لما تعرض له أمنها- من أسبق دول الخليج إلى عقد تلك المعاهدات وتبعها في ذلك بعض الدول الخليجية خشية تجدد الأخطار الأمنية. وفي غضون سنوات قلائل أدى الغزو الأميركي للعراق في إبريل/نيسان 2003 إلى تحطيم قدراته العسكرية، ومن ثم اختلال في ميزان القوى في منطقة الخليج.

وكان التفكير الاستراتيجي الجديد في الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول المتمثل في محاربة الإرهاب والتطرف والضربات الاستباقية خصوصًا في منطقة الشرق الأوسط بأن تكثف الولايات المتحدة وجودها العسكري في منطقة الخليج لدعم حربها في أفغانستان واحتلالها للعراق[1]. وهكذا، لم تعد الولايات المتحدة قوة خارجية تفرض السَّلْم الأميركي بل أصبحت قوة لها موطئ قدم في منطقة الخليج حتى إن البعض أصبح يعتبرها قوة خليجية؛ وهو الأمر الذي زاد من المعارضة الإيرانية للوجود الغربي وبالأخص الأميركي في المنطقة وساعد في سباق تسلح محموم في منطقة الشرق الأوسط، كما أن فشل الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها في كل من أفغانستان والعراق قوَّى من الشأن الإيرانى والمعارضه للهيمنة الغربية[2].

ومنذ مطلع العقد الراهن، لم تعد الولايات المتحدة تعتبر إيران دولة مارقة وجزءًا من محور الشر فحسب بل إن السياسة الإيرانية في المنطقة وخصوصًا تبنيها لبرنامج الطاقة النووية وتمكنها وتعزيز قدراتها العسكرية التقليدية منها وغير التقليدية جعلت من إيران الخصم الجديد لواشنطن، ومبررًا لبقاء قواتها في المنطقة. وبالتالي، لم يعد البعد الاستراتيجي للنفط الخليجي وحده هو المبرر للاهتمام الأميركي بالمنطقة، بل إن دور الولايات المتحدة كقوة عالمية تتعرض لمنافسة من قوى دولية أخرى صاعدة مثل الصين والهند، أو من قوى إقليمية كإيران وهي تنظر إلى منطقة

1 بشير عبد الفتاح، "تجديد الهيمنة الأميركية"، (مركز الجزيرة للدراسات، أوراق الجزيرة 18)، 2010.

2 ظافر محمد العجمي، "أمن الخليج: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية"، (مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (56)، بيروت)، 2006، ص 17-22.

الخليج كجزء من استراتيجيتها لهذا التنافس العالمي خصوصًا وأن الوضع الأمني في منطقة الشرق الأوسط لم يتحسن بل إن قائمة التهديدات ترتفع وتتوسع، وتحديدًا بعد أحداث الربيع العربي ووصول الإسلام السياسي للحكم في بعض دول الربيع العربي[1].

ورغم التحديات الاقتصادية الحالية التي تتعرض لها الولايات المتحدة وتحويل جزء من سياستها إلى التركيز على الشأن الداخلي أو على شرق آسيا فإن منطقة الخليج بكل حساسياتها وأهميتها ستظل محل اهتمام غربي وأميركي ومسرحًا لوجودها العسكري[2]؛ فقد اعترفت إدارة الرئيس باراك أوباما بنتائج كارثية للحروب في العراق وأفغانستان، واعتبرت أن الحفاظ على الإمبراطورية الأميركية يتطلب تعديل أساليب واستراتيجيات جديدة، وفي هذا صاغ البيت الأبيض مبدأً جديدًا للغزو قائمًا على حرب جوية مكثفة، وتدخل أكبر، وذلك عندما تسمح الظروف للحلفاء والمتعاونين، وهذا يشمل التسليح والدعم المالي لدول الخليج[3].

رابعًا: الدور الجديد لحلف الناتو في أمن الخليج:

رغم الوجود الغربي العسكري في المنطقة خصوصًا الأميركي والبريطاني والفرنسي، وهي دول فاعلة ومهمة في حلف الناتو، ورغم تميز العلاقات الثنائية بينها وبين دول الخليج إلا أن علاقات حلف الناتو مع دول الخليج كانت شكلية الطابع طيلة السنوات الماضية التي شهدت فيها المنطقة اختلالات عسكرية وأمنية متعددة. ويعود انكفاء حلف الناتو عن منطقة الخليج إلى نشأة الحلف وتطور أدواره وأهدافه؛ فقد تأسس حلف الناتو في بروكسل عام 1949 بتوقيع 12 دولة على ميثاقه المتضمن تعهد الأطراف بتسوية النزاعات الدولية التي تكون طرفًا فيها

---

1 لورونس كورب، "الخليج واستراتيجية الأمن القومي الأميركي"، (مركز دراسات الإمارات، سلسلة محاضرات الإمارات (151)، أبو ظبي، 2006)، ص 605.

2 "Securing the Persian Gulf: After Fiscal Cliff and 'Pivot' to Asia, U.S. Strategy Could Change", *World Tribune*. http://www.worldtribune.com/2012/12/04/securing-the-persian-gulf-after-fiscal-cliff-and-pivot-to-asia-u-s-strategy-could-change/

3 عبد الجليل زيد المدهون، "برامج التسلح في الخليج والجوار"،)مركز الجزيرة للدراسات، أوراق الجزيرة 25(، 2012، ص 51.

بالوسائل السلمية والامتناع عن التهديد باستخدام القوة، وتعهد الأطراف بأن أي هجوم مسلح على أي من أطرافها يعد هجومًا عليها جميعًا، وكان من أهم أهدافه مهمة الدفاع عن غرب أوروبا ومنطقة الأطلسي ضد خطر أي اجتياح عسكري سوفيتي، وإيقاف طموحاته وتطلعاته بنقل الفكر والنظام الشيوعي عن طريق أداته العسكرية (حلف وارسو) إلى أوروبا الغربية بهدف تدمير النظام الرأسمالي.

وقد لعب حلف الناتو دورًا مركزيًّا في الحفاظ على الأهداف الذي أقيم بسببها وبقي هذا الوضع قائمًا حتى تفكك الاتحاد السوفيتي وانحلال حلف وارسو بعد انتهاء الحرب الباردة. وبانتهاء الهرب الباردة وزوال الخطر السوفيتي والذي كان حاضرًا لأربعة عقود متتالية امتدت من 1948 إلى عام 1989 فقد حلف الناتو أحد أهم أسباب مقومات وجوده وغدا يبحث عن أدوار تبرر استمراره وتماسكه؛ فقام حلف الناتو بإعادة صياغة استراتيجية بما يتواكب والتحديات الأمنية المستجدة التي ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة وخصوصًا أحداث البلقان وبعض دول أوروبا الشرقية خوفًا من انعكاساتها السلبية على الأمن الأوروبي.

ومثَّلت أحداث 11 سبتمبر/أيلول منعطفًا جديدًا في عمل "الناتو" حيث فعَّل الحلف البند الخاص بالدفاع المشترك عندما تعرضت الولايات المتحدة للهجوم، وعلى خلفية الأحداث ساهم الحلف في "الحرب على الإرهاب" التي تبنتها أميركا بدءًا بأفغانستان وتنظيم القاعدة عام 2002.

وتُعتبر هذه مرحلة مفصلية في تاريخ حلف الناتو ونقطة تحول أساسية حيث عمل الحلف خارج منطقة أوروبا لأول مرة عبر تاريخه الطويل؛ حيث شارك في توفير القوة والدعم اللوجستي والاتصالات "القوة المساعدة الأمنية الدولية" إيساف في أفغانستان. وضمن استراتيجيته الجديدة عقب انتهاء الحرب الباردة طور "الناتو" حوارًا سياسيًّا عسكريًّا مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث بدأ "حوار البحر المتوسط" في عام 1994 مع كل من الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن وموريتانيا والمغرب وتونس.

وخلال هذه السنين تطور المفهوم الاستراتيجي للحلف ليتناسب مع متطلبات المرحلة الأمنية والتصور الجديد لماهية دور الحلف وأهدافه؛ ففي قمة واشنطن 1999 اعتُبرت إدارة الأزمات ومنعها من مهام الحلف الأمنية الأساسية، وجاء اجتماع

الحلف في براغ 2002 ليمد الحلف بإمكانيات وقدرات تمكنه من مواجهة التهديدات الأمنية المتصورة للقرن الحادي والعشرين؛ حيث تم توسيع العضوية في الحلف بدعوة سبع دول جديدة إلى بدء مفاوضات للانضمام للحلف وتشكيل قوة استجابه تابعة للحلف (قوات رد سريع (NRF).

وقد كان للغزو الأميركي للعراق تأثير عميق على عمل الحلف تجاه الشرق الأوسط عمومًا؛ حيث شارك الناتو عقب الغزو الأميركي في إرسال بعثة تدريبية لتقديم المساعدة المطلوبة للحكومة العراقية الجديدة وتدريب قواتها الأمنية. وخلال هذه الفترة بدأت ملامح البرنامج النووي تظهر في الأفق مما فاقم من أزمة الوضع الأمني في منطقة الخليج ليس لدول الخليج وحسب بل للدول ذات المصالح في المنطقة والقوى الكبرى والمجتمع الدولي.

وهكذا، وُلِد التغيير في البيئة الأمنية في الخليج وتزامنه مع التغيير الاستراتيجي الذي حصل في أهداف ومهام وقدرات حلف الناتو من خلال تطور مفاهيمه الاستراتيجية خلال هذه الفترة إلى جانب ما أصاب الجانب الأميركي من اهتزاز لمكانته بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول وما تبعها من غزو لكل من أفغانستان والعراق، ولقناعة لدى بعض دول الخليج وحلف الناتو أن للحلف دورًا يمكن أن يلعبه في المنطقة لتعزيز الأمن والمحافظة على السلام. ومن هنا، جاءت مبادرة إسطنبول 29–30 يونيو/حزيران 2001 تدعو للحوار مع بلدان مجلس التعاون من أجل إحداث توازن إقليمي جديد في منطقة الخليج، كجزء من التحالف الأوسع في منطقة الشرق الأوسط.

وتهدف مبادرة إسطنبول إلى المساهمة في الأمن العالمي والإقليمي على المدى البعيد، بغرض التعاون الأمني الثنائي العملي بين حلف الناتو وبلدان منطقة الشرق الأوسط الموسع على أن تبدأ ببلدان مجلس التعاون الخليجي من خلال قائمة من الأنشطة الثنائية التي يمكن للدول أن تختار منها. وقد قبل كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين هذه المبادرة في عام 2005م بينما بقي كل من عُمان والمملكة العربية السعودية خارج هذا الإطار رغم أن الأخيرتين لم ترفضا المبادرة رسميًّا وفضَّلتا التعاون مع بنود المبادرة المناسبة لاحتياجاتهما بدون أن يكون هنالك توقيع رسمي وانضمام للمبادرة. في حين أن إيران أظهرت معارضتها

الشديدة لمبادرة إسطنبول واتهمتها بأنه تزيد من الوجود الأجنبي في المنطقة وتهدد بذلك أمن دول المنطقة، غير أن الملاحظ أن مبادرة إسطنبول لم تحقق الأهداف المتوقعة من قبل الجانبين حتى الآن، حيث لا توجد وثيقة إطارية أو اتفاق عسكري رغم التركيز الكبير على الجانب العسكري في هذه المبادرة، كما أن المشاركة الخليجية في البرامج المطروحة من قبل "الناتو" تعتبر ضئيلة خصوصًا إذا ما قيست إلى ازدياد البرامج المعروضة من قبل الحلف للدول الشريكة والتي يشكِّل الجانب العسكري منها الجانب الأكبر، كما يلاحظ غياب أي اجتماع دوري لوزراء الدفاع أو الخارجية من الجانبين ولا يوجد أي برنامج ثنائي مخصص للتعاون بين الحلف والدول الخليجية الموقعة على المبادرة.

ويمكن فهم القصور الراهن في مبادرة إسطنبول بالنظر إلى مشاكل هيكلية تتعلق بالطبيعة الثنائية لهذه المبادرة؛ حيث لم تخاطب دول الخليج كمجموعة إقليمية من خلال مجلس التعاون بل فضلت الجانب الثنائي حيث توقع 28 دولة (عدد الأعضاء الحاليين لحلف الناتو) مع إحدى الدول الخليجية أو ما يُعرف (28+1).

وإذا أخذنا في الحسبان الفرق في الحجم والقدرات لدول الحلف متفرقة كانت أو مجتمعة من خلال الحلف مع إحدى الدول الخليجية المنظمة لهذه المبادرة تبين لنا الفارق الكبير والذي يؤثر على قدرة دول الخليج في المفاوضات. كما أن غياب الدول الخليجية الكبرى كالسعودية وعُمان يؤثر سلبيًّا في تطور هذه المبادرة خصوصًا إذا ما أخذنا في الحسبان الحجم العسكري المتواضع لقدرات الدول الخليجية المنظمة للمبادرة، فضلاً عن غياب استراتيجية أمنية مشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي.

خاتمة:

- ساهم الاختلال الهيكلي الأمني في منطقة الخليج في جعل أمنها مرهونًا دومًا بالعامل الخارجي، وفي حين ساعد "السلم البريطاني" في الحفاظ على أمن المنطقة لعقود عدة، إلا أن "السلم الأميركي" والذي بدأ منذ انسحاب بريطانيا من الخليج شهد العديد من الأزمات والحروب، وما زالت آفاق الصراعات والتهديد واضحة وأبعادها خطرة خصوصًا إذا ما أخذنا في الحسبان التطورات في أسلحة الدمار الشامل.

- مع أحداث الربيع العربي، بات جليًا أن مصادر التهديد الخارجي ترتبط بالشأن الداخلي في دول مجلس التعاون الخليجي نفسها، ومن ثم يجدر بدول الخليج أن تتنبه إلى أن عدم معالجة التحديات الداخلية قد يؤدي إلى التدخل الخارجي ويساهم في تكراره ومن ثم يوفر المسوغات لاستمرار وجوده في المستقبل.
- إنَّ دول الخليج في وضع أمني لا تُحسد عليه، ولكن بحكم وضعها الاستراتيجي وتأثير ذلك على الأمن العالمي، فإن أمن الخليج يعتمد في المستوى الأول على الحماية الخارجية من خلال اتفاقيات أمنية وقواعد عسكرية تُمنَح للقوى العظمى في المنطقة (خصوصًا الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وربما حلف الناتو في المستقبل القريب). وفي ظل صعود قوى آسيوية مثل الهند والصين والازدياد المتصاعد في حجم اعتمادهما على نفط الخليج إلى جانب نمو المصالح التجارية والاقتصادية الأخرى وحجم عمالتهما في الخليج، فقد بدأ الحديث عن إمكانية مشاركة كل من الهند والصين في حماية أمن الخليج خصوصًا في ظل الأزمات الاقتصادية التي ألقت بظلالها على قدرة الدول الغربية العسكرية وتقليص حجم ميزانياتها. ومن المرجح أن مشاركة كل من الهند أو الصين -في حال تم هذا- سيكون لها انعكاسات سلبية على المنطقة نظرًا لعدم ضمان تطابق الرؤى والمصالح السياسية والأمنية لهاتين القوتين الصاعدتين في كل الأحوال مع رؤى ومصالح دول الخليج، فضلاً عن تبعات العمالة الهندية والصينية في المنطقة؛ فالاحتياطي الخليجي من النفط كان وسيبقى -إلى آماد بعيدة من القرن الحادي والعشرين- سلعة استراتيجية تؤدي دورًا مهمًا في توجيه دفة السياسات الخارجية للولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وللعديد من القوى الدولية الأخرى.
- إن الاعتماد على المظلة الأمنية الخارجية له مبرراته في ظل عدم قدرة دول مجلس التعاون على صياغة سياسة أمنية مشتركة تحمي دولها وشعوبها؛ هذا رغم بعض التطورات الأخيرة التي طرأت على هذا الجانب, كمثل حزام التعاون والقيادة المشتركة. كما أن غياب نظام أمني عربي خصوصًا في ظل

التطورات الأخيرة وتداعيات الربيع العربي يفاقم من خطورة وانكشاف الوضع الأمني في الخليج. ولهذه الاتفاقيات والقواعد الأجنبية العسكرية جانب سلبي يتمثل في عدم رغبة أو حتى قدرة دول الخليج على تطوير فكرة ذاتية أو الاتفاق على تعاون فيما بينها للحفاظ على الأمن. هذا على جانب الابتزاز السياسي والاقتصادي للاعتماد على الأمن الموفر من الخارج، وإذا ما أخذنا في الحسبان انسياب ومرونة السياسة الدولية والتغيرات المتسارعة للمصالح الدولية فإن الاعتماد الكلي على توفير الأمن من الخارج وعدم توفير قوة ذاتية جماعية يعرِّض هذه الدول الخليجية لمساءلة شعبية داخلية، ويرهن أمنها بالتقلبات في المزاجات الدولية، ويفاقم من التحديات الأمنية المستقبلية. رغم هذا فإن الوجود الأجنبي والحماية الأجنبية لأمن الخليج سيظل مستمرًّا على المدى القصير والمتوسط وذلك نظرًا لعدم توفر الأمن الذاتي أو الاستقرار الإقليمي، ولو أن هذا الوجود يمكن أن يتمثل بأنماط أخرى (كالتعاون والتسليح والتدريب واستخدام التكنولوجيا العسكرية المتطورة) ليتماهى ويتوازن مع متطلبات الحفاظ على الأمن في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم والحساسية الشعبية والإقليمية والتكلفة السياسية والاقتصادية لتواجد قوى أجنبية على أرض المنطقة.

الفصل الخامس

التطورات الإقليمية والدولية وتأثيراتها الاقتصادية والديمغرافية على المنظومة الخليجية

الصناديق السيادية والأمن الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

د. جاسم حسين

مقدمة

تكتسب الصناديق الاستثمارية الخليجية أهمية خاصة على مستوى العالم بالنظر لحجم تدفقاتها المالية من جهة واستعداد دول مجلس التعاون الخليجي لتوظيف جانب منها في استثمارات متنوعة في مختلف بقاع الأرض من جهة أخرى. وقد شهدت السنوات الأخيرة زخماً غير مسبوق لاستثمارات الصناديق والهيئات المالية السيادية لدول مجلس التعاون الخلجي في العديد من الميادين والمجالات.

وفي هذا الصدد، برزت دولة قطر كنموذج مميز، حيث اتسع نطاق وحجم استثماراتها السيادية ليرتاد مجالات جديدة لم تعد قاصرةً على الجوانب التقليدية بل امتدت إلى مجالات واعدة مثل شراء الأندية الرياضية، والفنادق الفاخرة في أشهر العواصم الأوروبية كلندن وباريس، مما يعطي الاستثمارات القطرية أبعاداً معنوية تعظم من قيمتها المادية. بيد أنَّ هناك حاجة لتوافر رقابة تشريعية ومجتمعية وإعلامية على الثروات السيادية بالنظر لضخامتها، فضلاً عن ضمان تحقيق الأهداف المرجوة منها، مثل: تعزيز الأمن الاقتصادي الخليجي، بالإضافة إلى تنويع إيرادات الخزانة العامة بعيدًا عن القطاع النفطي الناضب والذي يشكل استمرار الاعتماد عليه أحد أهم عوامل انكشاف الاقتصاديات الخليجية.

كما أنَّ تزايد المخاطر المرتبطة بالأسواق والمجالات المألوفة لاستثمارات دول الخليج في ضوء تداعيات الأزمة المالية في منطقة اليورو والولايات المتحدة الأميركية، تدعو إلى ضرورة البحث عن بدائل استثمارية – من حيث الأسواق

وكذلك الأوعية الاستثمارية- حفاظاً على أصول الصناديق السيادية الخليجية من جهة، وتعظيماً لدورها في تحقيق الأمن الاقتصادي والمالي لدول مجلس التعاون من جهة أخرى.

في ضوء ذلك، تستعرض هذه الورقة البحثية تطور حجم وطبيعة استثمارات الصناديق السيادية الخليجية، وتبين المخاطر المحتملة لاستمرار الاعتماد على استثمار هذه الصناديق في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي لا سيما في ضوء الأزمات المالية الراهنة والمحتملة في الدول الغربية.

وتناقش الورقة أيضاً بدائل الاستثمارات الأخرى المتاحة في الدول العربية (خاصة دول الربيع العربي) وكذلك الخليجية، ومزاياها من منظور الأمن الاقتصادي والمالي الخليجي، وتختتم بعدد من الضوابط التشريعية والإعلامية التي ترى أنها ضرورية من أجل تعظيم الفائدة من استثمارات الصناديق السيادية الخليجية وتحقيق التنمية المستدامة للأجيال الحالية والقادمة.

أولاً: حجم وطبيعة استثمارات الصناديق السيادية الخليجية

بحسب أرقام بداية العام 2013 الصادرة عن المعهد الدولي لصناديق الثروة السيادية، تُعتبر الإمارات العربية المتحدة، وبالتالي دولة عربية وخليجية، صاحبة أكبر الصناديق السيادية على مستوى العالم. يبلغ حجم الموجودات التابعة لجهاز أبو ظبي للاستثمار نحو 627 مليار دولار لكن ترتفع قيمة الثروة لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى 813 مليار دولار بعد إضافة التدفقات المتعلقة بصندوق خاص بإمارة دبي فضلاً عن شركة الاستثمارات البترولية الدولية وشركة مبادلة للتنمية المتخصصتين التابعتين لإمارة أبو ظبي[1].

وحسب المعهد نفسه؛ فقد بلغت قيمة الصناديق السيادية في العالم قرابة 5,2 تريليون دولار مع انطلاق عام 2013. وهذا يعني أن حجم الأموال التابعة للإمارات العربية المتحدة وحدها تمثل أكثر من 15 في المائة من الثروات العالمية؛

1 Sovereign Wealth Institute, "Sovereign Wealth Fund Ranking", January 2013.
http://www.swfinstitute.org/fund-rankings

الأمر الذي يعكس الأهمية النسبية للإمارات على الاقتصاد العالمي. ثم هناك الصناديق التابعة لبقية دول مجلس التعاون الخليجي وقيم بعضها ضخمة تمامًا كما هي الحال مع الإمارات، وذلك على النحو التالي:

- السعودية (532 مليار دولار).
- الكويت (296 مليار دولار).
- قطر (115 مليار دولار).
- البحرين (9 مليارات دولار).
- عمان (8 مليارات دولار).

وفي المجموع، تبلغ القيمة الكلية لثروات الصناديق السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي الست قرابة 1775 مليار دولار مشكِّلة فيما بينها قرابة 34 في المائة من موجودات الصناديق العالمية[1]. وهي نسبة تعكس جانبًا من الإمكانيات المالية التي تزخر بها دول مجلس التعاون. كما تضيف هذه الحقيقة من أهمية المنظومة الخليجية للاقتصاد العالمي وتضاف لقدرات أخرى وخصوصًا القطاع النفطي. تتربع كل من السعودية وقطر بشكل منفرد على عرش أكبر مصدِّر للنفط الخام والغاز الطبيعي المسال في العالم، على التوالي[2]. غير أنه ليس من الصعوبة بمكان معرفة بعض الأسباب الجوهرية وراء قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على تحقيق مراتب متقدمة في الترتيب العالمي في مجال الصناديق السيادية ومردُّ ذلك النفط والغاز.

وبشكل أكثر تحديدًا، يشكِّل القطاع النفطي (النفط والغاز والأمور الأخرى مثل البتروكيماويات) نحو 58 في المائة من مصادر الثروة للصناديق السيادية على مستوى العالم[3]، وهذا ربما يفسر التواجد القوي لدول الخليج على خارطة الصناديق السيادية كونها في طليعة الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز.

---

1 المرجع السابق.

2 BP Statistical Review of World Energy, June 2012. http://www.bp.com/sectionbodycopy.do?categoryId=7500&contentId=7068481

3 Bernstein, Shai, Lerner, Josh and Schoar, Antoinette. "The Investment Strategies of Sovereign Wealth Funds, *Journal of Economic Perspectives*, Volume 27, Number 2 - Spring 2013 - Pages 219-238.

ومهما يكن من أمر، تُعتبر قيمة ثروات الصناديق السيادية الخليجية متميزة على مختلف الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية. على سبيل المثال، قدَّر صندوق النقد الدولي حجم الناتج المحلي الإجمالي للإمارات في حدود 386 مليار دولار في العام 2012 أي أقل من نصف قيم الصناديق السيادية للدولة[1]. كما تساهم ظاهرة توافر ثروة سيادية ضخمة بإمكانية الحصول على ملاءة متميزة؛ الأمر الذي يعزز من فرص الوصول لمصادر للتمويل وبأسعار تنافسية. وخير دليل على ذلك تمتع إمارة أبو ظبي بملاءة مالية من نوع (AA) فضلاً عن نظرة مستقبلية مستقرة بالنسبة لكل من مؤسستي (ستاندر آند بور) و(فيتش) على حد سواء. بدورها، تمنح مؤسسة (موديز) والتي تُشتهر بين مؤسسات التقييم المالي بتشددها في منح الدرجات، تصنيف (AA2) بشكل منفرد لأبو ظبي والإمارات[2]. ويوفر هذا المستوى من الملاءة عدم توقع حصول ضائقة مالية ضمن فترة زمنية معينة. لا شك، توفر الثروة السيادية ضمانات للتعامل التجاري مع الإمارات بشكل عام وهذا ما تجلّى في كيفية التعامل الإيجابي لإمارة أبو ظبي في مواجهة أزمة مديونية دبي في 2009[3].

إقليميًّا ودوليًّا، تلعب الثروات السيادية الخليجية دورًا حيويًّا في توفير السيولة على مستوى العالم؛ إذ يوجد اعتقاد مفاده أن الدول الخليجية ربما ساهمت بتوفير قرابة 44 في المائة من السيولة المالية في السنوات القليلة الماضية لتحريك الاقتصاد العالمي. بل ليس من المستبعد ارتفاع حجم الأصول الخليجية في الأسواق العالمية لحد 3,4 تريليون دولار خلال 2015 مقارنة مع نحو تريليوني دولار مع نهاية 2012[4] على خلفية توقع بقاء أسعار النفط مرتفعة في المستقبل المنظور.

---

1 وائل الخطيب، "394,5 مليار دولار الناتج المحلي للإمارات في 2013"، (البيان الاقتصادي، 22 إبريل/نيسان 2012)،
http://www.albayan.ae/economy/local-market/2012-04-22-1.1635641

2 مجلة "ذي غلف" الشهرية التي تصدر باللغة الإنجليزية، فبراير/شباط 2013،
http://www.thegulfonline.com/Section.aspx?SubSecID=43&subsection=Risk%20Analysis

3 "أبو ظبي مستمرة في دعم دبي ولكن بشروط" 15 مارس/آذار 2010،
http://www.mostshark.net/vb/showthread.php?t=104350#axzz2L2ZuZSp3

4 دلال أبو غزالة، "دول الخليج استثمرت تريليوني دولار في الأسواق العالمية"، الحياة، 2 يناير/كانون الثاني 2013،
http://alhayat.com/Details/468556

ويقدر البعض أن الصناديق الخليجية ترفد نحو 200 مليار دولار سنويًّا في الاقتصاد العالمي؛ الأمر الذي يساعد في الحد والتقليل من التذبذبات في أسواق المال الدولية فضلاً عن المساهمة في تمويل التنمية في الاقتصاديات الناشئة[1]. كما ذاع صيت الصناديق السيادية الخليجية عبر مدِّ يد العون للمجتمع الدولي بغية معالجات بعض تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي كُشف النقاب عنها في 2008. إجمالاً، ساهمت السلطات الخليجية في صندوق خاص من ترتيب صندوق النقد الدولي لتخصيص 250 مليار دولار لتقديم الائتمان للاقتصاديات الأكثر عرضة لتداعيات الأزمة المالية[2].

أيضًا قامت الصناديق السيادية الخليجية بضخ نحو 40 مليار دولار كنوع من المساعدة لبعض المؤسسات المالية الغربية للتكيف مع تداعيات أزمة الرهن العقاري والتي أصابت الاقتصاد العالمي في مقتل في العام 2008 عبر طرق مختلفة منها قبول شراء نسبة من أسهمها[3]. بل لا تنتهي قصة مكتسبات الثروات السيادية الخليجية عند هذا الحد؛ حيث تتعدى ذلك وتشمل تنفيذ استثمارات في الأصول العقارية وأسواق المال فيما يخص شراء الأسهم والسندات والاستحواذ في مختلف القطاعات الاقتصادية الخدمية منها والصناعية. وربما تغيرت طبيعة الاستثمارات الخليجية كرد فعل متوقع على ظهور الأزمات المالية مثل الرهن العقاري انطلاقًا من الولايات المتحدة منذ منتصف 2008 فضلاً عن تداعيات أزمة مديونية اليونان بما في ذلك على دول منطقة اليورو نهاية 2009 لكن حافظت الاستثمارات الخليجية على أهميتها الدولية.

والأمر الجدير بالملاحظة في هذا السياق، هو تحاشي السلطات الخليجية المعنية بالصناديق السيادية لوسائل الإعلام قدر المستطاع فيما يخص سياساتها الاستثمارية كخيار استراتيجي، لكن لا مناص من كشف الاستثمارات في بعض الحالات

---

1 منصور الجمري، "الصناديق السيادية الخليجية"، الوسط، 19 مارس/آذار 2008، http://www.alwasatnews.com/2021/news/read/284692/1.html

2 "صندوق النقد الدولي يوافق على توفير 250 مليار دولار لدعم الاقتصاد العالمي"، 14 أغسطس/آب 2009، http://arabic.peopledaily.com.cn/31659/6728182.html

3 أبو غزالة، "دول الخليج استثمرت تريليوني دولار في الأسواق العالمية"، (مرجع سابق).

بسبب القوانين المحلية والتي تُلزِم الإفصاح عن الجهات المالكة لنسب معينة من الملكية مثل 5 في المائة فما أعلى. وفي المجموع، يتبع جهاز أبو ظبي للاستثمار المتميز بقيمة ثروته السيادية ومنذ تأسيسه في العام 1976 سياسة الاستثمار في مجالات مختلفة بما في ذلك الأسهم والودائع مع التركيز على خيارات محدودية المخاطر، طبعًا مع تحاشي الظهور الإعلامي[1].

بدورها تتميز الكويت والتي كانت سبَّاقة بين شقيقاتها في دول مجلس التعاون عبر تأسيس صندوق سيادي في العام 1953 بالاستثمار في الطاقة وبالتالي في مجال تتمتع فيه بقدرة تنافسية[2]. وقد وصل الحال بامتلاك الكويت لمحطات وقود خارج أراضيها وصولاً لسائقي السيارات عبر بيع مختلف المنتجات النفطية فضلاً عن وقود الطائرات للمطارات ما يعني الاستفادة القصوى من قدراتها النفطية[3].

ثم يأتي النموذج القطري عبر تأسيس هيئة قطر للاستثمار كصندوق سيادي للدولة في العام 2005 والتي تتميز بالاستثمار في العديد من القطاعات الاقتصادية على مستوى العالم، والإعلان عن ذلك بكل شفافية وفخر واعتزاز ربما للتدليل على اقتصادها الصاعد والشاق طريقه عالميًّا. وتتميز الاستثمارات القطرية بالتنوع من حيث الدول والمجالات المنتشرة فيها؛ الأمر الذي يتناسب مع مبدأ توزيع المخاطر، بل تتصدر الأخبار المتعلقة باستثمارات قطر الصفحات والنشرات الاقتصادية في وسائل الإعلام المختلفة بالنسبة لشراء فنادق ومنتجعات في فرنسا وسويسرا أو نسب مؤثرة من أسهم الشركات الصناعية في ألمانيا وأخرى تتعلق بالقطاع الزراعي في الصين فضلاً عن الدخول في شراكة استراتيجية مع جهات في اليونان وإيطاليا وماليزيا والبرازيل وروسيا والهند.

---

1 موسوعة ويكيبديا، "جهاز أبو ظبي للاستثمار"، تحديث 11 سبتمبر/أيلول 2012، http://ar.wikipedia.org/wiki/جهاز – أبو ظبي – للاستثمار.

2 "73 مليارًا حجم استثمارات الكويت الخارجية في 10 سنوات"، 10 يوليو/تموز 2011، http://alshahed.net/index2.php?option=com_content&task=emailform&id=35394&itemid=99999999

3 "Kuwait sells Q8 petrol stations". 2 سبتمبر/أيلول 2004، http://www.guardian.co.uk/business/2004/sep/02/oilandpetrol.news

وفي الواقع، تتمتع بعض الاستثمارات القطرية بالشهرة العالمية من قبيل الاستحواذ في العام 2010 على متاجر (هارودز) في لندن والتي يرتادها 15 مليون فرد سنويًّا بقيمة 2,2 مليار دولار[1]. وفي المجال الرياضي، دخلت الاستثمارات القطرية أندية كرة القدم في فرنسا عبر تملُّك نادي باريس سان جيرمان بشكل كامل في العام 2012. وقد سمح هذا التطور للنادي بضم خدمات لاعبين عالميين من العيار الثقيل من أمثال الدولي السويدي زلاتان إبراهيموفتش[2]. وليس من المستبعد أن يفرض النادي الفرنسي نفسه بشكل لافت في دوري الأبطال في أوروبا في السنوات القليلة القادمة بعد استقطاب المزيد من اللاعبين الدوليين المميزين.

كما تحظى مؤسسة قطر والتي تُعد بمثابة الجناح الخيري للدولة برعاية قميص فريق برشلونة الإسباني لكرة القدم عبر وضع شارة المؤسسة على قمصان الفريق الكاتالوني، أحد أشهر أندية كرة القدم في العالم. واللافت في هذا الصدد تطوير الاتفاق عبر السماح بوضع شارة الخطوط الجوية القطرية على قمصان فريق برشلونة ابتداء من موسم 2013–2014 ما يُعد سابقة في تاريخ الفريق[3].

وتقليديًّا، تميز نادي برشلونة بوضع شارات مؤسسات خيرية مثل (اليونيسيف) بالنسبة للأطفال فضلاً عن مؤسسة قطر لكنها المرة الأولى التي يتم التوافق حول وضع شارات مؤسسات تجارية على قمصان الفريق. مؤكَّدًا يمكن أن نربط دخول قطر في مجال الاستثمار الكروي الدولي في إطار استعداداتها لاستضافة كأس العالم لكرة القدم في 2022. كما وظفت قطر جانبًا من ثروتها السيادية لتقديم العون لمصر وخصوصًا في بداية 2013 عبر شراء سندات حكومية وإيداع

1 روبن ويغلستون، Financial Times، 8 مايو/أيار 2011،
http://blogs.ft.com/beyond-brics/2010/05/08/qatar-adds-to-its-icons-with-the-purchase-of-harrods/#axzz2Ky71k2Il

2 سكوت ساير "Qatar is Becoming a Player in French Sports"، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2012،
http://www.nytimes.com/2012/10/27/sports/soccer/with-paris-saint-germain-qatar-is-a-player-in-french-sports.html?pagewanted=all

3 "شعار الخطوط الجوية القطرية على قمصان برشلونة بدءاً من موسم 2013–2014" 16 نوفمبر/تشرين الثاني،
http://www.fcbarcelona.com/ar/club/detail/article/qatar-airways-shirt-season-2013-2014

أموال لدى البنك المركزي ما شكّل مثالاً في التعاضد العربـــي[1] في زمـــن الربيـــع العربـــي.

ثانيًا: مخاطر الاعتماد على الاستثمار في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في ضوء الأزمات المالية الراهنة والمحتملة

هناك نوع من المخاطر تواجهه قيمة أصول الاستثمارات الخليجية أينما كانت لسبب جوهري وهو عصر العولمة؛ حيث أصبح العالم قرية في زمن الاتصالات، بل ليس من اليسير تحاشي بعض الضرر نظرًا لترابط الاقتصـــاديات بعضـــها بعضًـــا وخصوصًا عندما يتعلق الأمر بأسواق المال حيث الصفات المشتركة للمســـتثمرين. فما يحدث في بلد معين أو سوق محدد قد ينعكس بشكل سريع نسبيًّا على الأسواق الأخرى بسبب عوامل مختلفة منها سرعة انتشار التقنية وردود أفعال المســـتثمرين. طبعًا المطلوب ضمان تنوع استثمارات الصناديق السيادية في كل الأوقـــات مـــن حيث النوع والمكان وربما تصبح بعض الأسواق أفضـــل أو أســـوأ في أوقـــات أو ظروف معينة. فالمتابعة الدقيقة وتنوع الاستثمارات أمور في غاية الأهمية.

ويمكن الزعم بكل أريحية بأن ما يحدث في الولايات المتحدة ينعكس ســـلبًا أو إيجابًا على الدول والمستثمرين لأسباب تشمل ثقلها الاقتصادي؛ فهي صاحبة أكبر ناتج محلي إجمالي بلا منازع؛ فحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، بلغ حجـــم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لكل من الولايات المتحدة والصين في العام 2012 نحو 15,7 تريليون دولار و8,2 تريليون دولار، على التوالي[2]. بل تتميـــز الصـــادرات الصينية باعتمادها بشكل نوعي على السوق الأميركية بدليل احتفاظ الصين بفائض قدره 315 مليار دولار في تعاملها التجاري في مجال السلع مع الولايات المتحدة في العام 2012، ما يجعلها السبب الرئيسي لمعضلة العجز التجاري السلعي الأميركي.

---

1 عباس حجازي، "قطر تودع مليار دولار لدى المركزي وتستثمر 2,5 مليـــار دولار في السندات" 20 يناير/كانون الثاني 2013،
http://amwalalghad.com/index.php?option=com_content&view=article&id=78884

2 نقلاً عن صندوق النقد الدولي، فبراير/شباط، 2013،
http://en.wikipedia.org/wiki/list_of_countries_by_gdp_(nominal)_per_capita

وللتدليل على ذلك بشكل أدق، فقد بلغ حجم التجارة في السلع قرابة 728 مليار دولار[1]، ما يعني أن الصين ساهمت بنحو 43 في المائة من العجز التجاري الأميركي في مجال السلع؛ الأمر الذي يكشف الأهمية النسبية الكبيرة للاقتصاد الأميركي بالنسبة للصين. وربما صدق من قال بأنه إذا عطست أميركا فإن أوروبا تصاب بالزكام. بل قد يكون من الصواب الزعم بأنه إذا عطست أميركا فإن العدوى تنتقل للعالم بأسره كما تجلّى عند حدوث أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة ما بين العامين 2007 و2008. وربما يعود سر هذه الخاصية إلى قوة الاقتصاد الأميركي؛ حيث يمثل الناتج المحلي الأميركي أكثر من خُمس الاقتصاد العالمي. كما أن الاتحاد الأوروبي بأعضائه الـ 27 بلدًا له ثقله الاقتصادي حيث يعد أكبر اقتصاد لأية مجموعة منظمة.

لا شك أن الأزمات المالية أصبحت سمة مميزة في هذا العالم فبعد أزمة الرهن العقاري ما بين 2007 و2009 طفحت على السطح أزمة مديونية دبي في 2009 مرورًا بالأزمات التي عصفت ببعض دول منطقة اليورو مثل اليونان وقبرص. كما نالت آسيا نصيبها من الأزمات المالية قبل نهاية القرن الماضي وقبل ذلك أزمة المديونيات الصعبة في البرازيل والأرجنتين والمكسيك. ويُعتقد بأن الاستثمارات الخليجية خسرت جانبًا من قيمتها بسبب أزمة الرهن العقاري التي اندلعت في الولايات المتحدة ما بين 2007 و2008، بل يعتقد بأن جهاز أبو ظبي للاستثمار خسر نسبة مادية من قيمة أسهمه المملوكة في مجموعة سيتي غروب[2].

أما التطور السلبي الآخر فيما يخص طبيعة الاستثمارات في الولايات المتحدة وأوروبا فهو عبارة عن حرب العملات بين الدولار واليورو والتي تعكس رغبة كل طرف في استخدام ورقة قيمة العملة للحصول على مكاسب اقتصادية فيما يخص تعزيز الصادرات والحد من الواردات واستقطاب الزوار[3].

---

1 إحصاءات التجارة الأميركية، فبراير/شباط 2013،
http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5700.html

2 "Wikipedia, "Abu Dhabi Investment Authority، 8 فبراير/شباط 2013،
http://en.wikipedia.org/wiki/Abu_Dhabi_Investment_Authority

3 "قطر الدولي: حرب العملات تعاود الظهور... وارتفاع اليورو قد يخفّض التضخم" 10 فبراير/شباط 2013،
http://www.al-sharq.com/ArticleDetails.aspx?AID=239766&CatID=105&Title

وحسب دراسة إحصائية أجرتها شركة (إنفسكو ليمتد) المتخصصة في إدارة الاستثمارات، شكّلت الولايات المتحدة وأوروبا العمود الفقري للاستثمارات السيادية الخليجية حتى قبل ظهور الأزمة المالية العالمية للعيان فضلاً عن أزمة مديونية اليونان واليورو[1]. وكما هو متوقع، فقد فرضت الأزمات المتتالية نفسها على خارطة الاستثمارات الخليجية بحيث أصبح بعض الاقتصاديات الصاعدة مثل الصين والهند والبرازيل وروسيا وجنوب إفريقيا أو دول ما يُعرف بمجموعة (بريكس) تحظى باهتمام متزايد من الصناديق السيادية الخليجية على حساب الولايات المتحدة وأوروبا لحد ما.

ومن جملة الاستثمارات في القطاع الزراعي، قامت شركة قطر القابضة وهي الذراع الاستثمارية لهيئة قطر للاستثمار، بالمساهمة بمبلغ قدره 2,8 مليار دولار في الاكتتاب العام في بنك الاستثمار الزراعي الصيني في العام 2010[2]. كما تناقلت وسائل الإعلام في منتصف فبراير/شباط 2013 خبرًا يتعلق بفرضية قيام هيئة قطر للاستثمار بضخ ما بين 3 مليار دولار و3,5 مليار دولار لشراء حصة في بنك (في تي بي) الروسي والذي يعد ثاني أكبر بنك من نوعه في روسيا على معيار الموجودات[3]. وسبق هذه الخطوة قيام هيئة قطر للاستثمار بضخ مبلغ قدره 500 مليون دولار في مشروع يستهدف التنقيب عن الذهب والنحاس في روسيا[4].

---

1 "الصناديق السيادية الخليجية ترفع استثماراتها المحلية إلى 56 بالمائة"، اليوم، 22 مايو/أيار 2012،
http://www.alyaum.com/News/art/50520.html

2 "جهاز قطر للاستثمار يشتري أسهمًا بـ 2,8 مليار دولار في البنك الزراعي الصيني"، العرب، 22 يونيو/حزيران 2010،
http://www.alarab.com.qa/details.php?docId=137188&issueNo=918&secId=17

3 "Qatar may invest as much as $3.5 billion in Russia's VTB"، 15 فبراير/شباط 2013،
http://gitm.kcorp.net/index.php?id=634484&news_type=Economy&lang=en

4 منتديات روسيا اليوم، "صندوق قطر للاستثمار يستثمر حوالي 500 مليون دولار في مشروع الأورال الصناعي-الأورال"، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2010،
http://forum.rtarabic.com/showthread.php?t=73682

وبالنسبة إلى البرازيل، استحوذت قطر القابضة في العام 2010 على 5% من أسهم (بنكو ستاندارد) بقيمة 2,7 مليار دولار، وتندرج هذه الخطوات في إطار سياسة تنويع المخاطر[1].

وفي المحصلة النهائية، ربما تتميز أسواق منطقة الأطلسي بوجود حزمة أنظمة وتشريعات وتوافر فرص استثمارية متنوعة وعدد غير قليل من المستثمرين المحليين والدوليين تعزز من جاذبيتها. في المقابل، يقتضي الصواب الحد من ضخ الأموال في أسواق لا تتمتع بمنظومة تشريعات وقوانين تضع قيودًا على مشاركة المستثمرين الدوليين. وفي كل الأحوال، أصبح العالم اليوم قرية بالنظر لتطور وسائل الاتصال. وربما ساهمت أزمة اليورو في أعقاب تجربة مديونية اليونان في تعزيز أهمية بريطانيا (الدولة غير العضو في منطقة اليورو) بالنسبة لاستثمارات الصناديق الخليجية. وهذا يفسر جانبًا من دخول الاستثمارات الخليجية في مشروعات عقارية متنوعة من قبيل مساهمة هيئة قطر للاستثمار في تطوير القرية الأولمبية والتي احتضنت فعاليات الأولمبياد الشهيرة في صيف 2012 وهي منطقة تحمل آفاقًا تجارية[2].

ومن المفارقة فقد وفرت تداعيات أزمة مديونية اليونان، ومن ثم دول منطقة اليورو، فرصًا استثمارية للصناديق الاستثمارية الخليجية عبر إمكانية شراء عقارات بأسعار منخفضة نسبيًّا[3]. من الناحية التجارية، تقدم العقارات المتوفرة بأسعار منخفضة فرصًا للصناديق السيادية لتحقيق مكاسب في حال بيعها في وقت لاحق[4].

---

1 Qatar Holding acquires a five percent stake in Banco Santander's " Brazilian unit", 19 October 2010.
http://www.investinbrazil.biz/news/qatar-holding-acquires-five-percent-stake-banco-santander%E2%80%99s-brazilian-unit-47h2

2 Segal, David. "Going to the Olympics? First Event is Mall Walking", *The New York Times, 22 July 2012*.
http://www.nytimes.com/2012/07/29/sports/olympics/going-to-the-olympics-the-first-event-is-mall-walking.html?pagewanted=all

3 "فاينانشال تايمز، الصناديق السيادية الخليجية تعود إلى الاستثمارات في العقار في أوروبا"، 3 أكتوبر/تشرين الأول 2013،
http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?Id=224557

4 "تقرير خاص بشركة مزايا: صناديق سيادية خليجية تقتنص عقارات أوروبا الفاخرة" 3 سبتمبر/أيلول 2012،
http://www.alarabiya.net/articles/2012/09/03/235797.html

وقد تعززت الفرص الاستثمارية للصناديق السيادية الخليجية في أعقاب الأزمة المالية العالمية وأزمة اليورو بالنظر للحاجة لمستثمرين يتمتعون بقدرة شـــرائية ويتطلعـــون لاستثمارات طويلة المدى؛ فعلى سبيل المثال، اشترت قطر أكثر من 6 في المائة من أسهم بنك (باركليز) البريطاني في العام 2008 في أعقاب كشف المصـــرف عـــن حاجته لمستثمرين يرغبون في تنفيذ استثمارات طويلة في خضم تكيـــف المصـــرف البريطاني مع تداعيات الأزمة المالية العالمية. كما تطلع البنك لاستثمار آخر من قبل جهاز أبو ظبـــي للاستثمار[1].

وربما تتعزز أهمية الولايات المتحدة وأوروبا بالنسبة للاستثمارات الخليجية في حال إبرام اتفاقية للتجارة الحرة (يورافتا) بين ضفتي الأطلسي. وبات هذا الموضوع محل اهتمام الطرفين مع بداية العام 2013 بغية تحقيق مكاسب مشتركة بين شريكين تجاريين رئيسين. وربما تضع اتفاقية (يورافتا) حدًّا لما يُعرف بظاهرة حرب الدولار واليورو[2].

في المحصلة توجد حالة صراع بين الحكومات بما فيها الغربيـــة لاســـتقطاب جانب من استثمارات الصناديق السيادية الخليجية لما لها مـــن أهميـــة في معالجـــة التحديات الاقتصادية المحلية، مثل: فرص العمل والنمو الاقتصادي؛ فقد ولّت تلك الأيام التي كان يُنظر فيها للاستثمارات الأجنبية بنوع من الريبة والشك لأســـباب سياسية؛ فمن شأن الاستثمارات المباشرة المساهمة في معالجة المصـــالح الاقتصـــادية للدول بالنسبة لإيجاد فرص عمل للمواطنين وتحقيق أفضل نسبة نمو اقتصادي.

وخلاصة القول: تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة دليلاً ناجحًا على مدى قناعة المستثمرين الدوليين بأهمية الاستثمار في تلك الدول وذلك بـــالنظر للآفـــاق المستقبلية لتلك الاقتصاديات. وهناك تقدير ومنافسة بـــين الـــدول لاســـتقطاب الاستثمارات الأجنبية بالنظر لدورها في حل بعض المعضلات الاقتصادية.

---

1 أليكس أكسيدياز وهوارد ماستو، 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2012،
http://www.bloomberg.com/news/2012-11-26/qatar-disposes-of-barclays-warrants-holds-6-7-stake-steady-1-.html

2 "واشنطن بوست تطالب بسرعة إبرام اتفاقية جديدة للتجارة الحرة بين أوروبا وأميركا"، *The Washington Post*, 11 February 2013
http://www.el-balad.com/395243

ثالثًا: بدائل الاستثمارات الأخرى المتاحة في الدول العربية والخليجية، ومزاياها من منظور الأمن الاقتصادي والمالي الخليجي

لا مناص من أن يكون لدى دول مجلس التعاون الخليجي عدد من البدائل قادرة على تحقيق الهدف الأسمى للاستثمار في صناديقها السيادية؛ ما يعني أهمية السعي لنيل أفضل العوائد بغض النظر عن التحديات المتعلقة بالاستثمارات الخليجية في الولايات المتحدة وأوروبا. وربما كشفت تجربة الاستثمارات الخليجية في سورية والتي تعد بمليارات الدولارات جانبًا من الخطورة المتعلقة بالاستثمار في العالم العربي بسبب تداخل السياسة والاقتصاد؛ إذ تقدر الاستثمارات الخليجية في سورية بمليارات الدولارات، وقد توزعت على مختلف القطاعات الاقتصادية بما في ذلك السياحة والصناعة والطاقة والتقنية والعقارات[1].

ولا جدال في أنه بمقدور الدول العربية الشقيقة استقطاب المزيد من الاستثمارات الخليجية لكن بشرط توفير الظروف الملائمة لذلك. وربما لامس البيان الختامي للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة في الرياض الصواب في شهر يناير/كانون الثاني 2013 عبر مطالبة الدول الأعضاء بتوفير الأرضية المناسبة لحرية تحرك الاستثمارات العربية البينية داخلها[2]. ويمثل المغرب مثالاً ناجحًا لقدرة دولة عربية على استقطاب استثمارات خليجية. باختصار، تذهب الاستثمارات الخليجية لمواطن القوة في الاقتصاد المغربي وتحديدًا تلك المتعلقة بقطاعات السياحة من قبيل إنشاء وتطوير منتجعات سياحية وفنادق وشقق سكنية.

وعلى هذا الأساس، تم تأسيس شركة (وصال كابيتال) عبر شراكة بين مؤسسات تتبع الصناديق السيادية في قطر والإمارات والكويت فضلاً عن المغرب بهدف استثمار ما بين 2,5 مليار دولار و4 مليار دولار في المشاريع السياحية في أرجاء المملكة المغربية؛ حيث تنتشر أماكن الجذب السياحي في مختلف مناطق البلاد

1 دي برس، "قائمة أكبر الاستثمارات الخليجية في سورية"، 21 ديسمبر/كانون الأول 2011،
http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=106623

2 "اختتام أعمال القمة العربية الاقتصادية" الرياض، 22 يناير/كانون الثاني 2013،
http://www.alriyadh.com/net/article/803796

وخصوصًا الساحلية منها لكن دونما إهمال للمدن غير الساحلية مثل مراكش. والمؤسسات المعنية تشمل قطر القابضة وآبار للاستثمار التابعة لصندوق أبو ظبي وصندوق الأجيال الكويتي والصندوق المغربي للتنمية السياحية[1].

ويلاحَظ أن الاستثمارات الخليجية تصب بوجه عام لجهة تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية ضمن رؤية 2020؛ وذلك من قبيل تطوير المرافق العامة وبالتالي النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل للمواطنين. وتركز رؤية 2020 على استقطاب 10 ملايين سائح سنويًّا مقارنة بأكثر من 8 ملايين في الوقت الحاضر فضلاً عن جعل القطاع السياحي ثاني أكبر قطاع اقتصادي بعد الزراعة[2]. ومن الأمور الإيجابية في هذا الصدد، اتخاذ دول مجلس التعاون الخليجي خطوة نحو التكامل الاقتصادي عبر إزالة العوائق نحو الاستثمارات في لحظة حاسمة قبل اكتشاف الأزمة المالية العالمية.

يُشار في هذا الشأن، إلى مشروع السوق الخليجية المشتركة والذي دخل حيز التنفيذ بداية 2008 وهي السنة التي شهدت اندلاع الأزمة المالية العالمية. يتضمن مشروع السوق المشتركة عشرة مسارات تتضمن حرية انتقال رؤوس الأموال، وتملك العقار، ومزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية[3]. وتعتبر الاستثمارات مهمة بالنسبة لديمومة اقتصاديات دول مجلس التعاون ولأسباب جوهرية؛ حيث تساهم عوائد الصناديق في تقليص الاعتماد على القطاع النفطي عبر تنويع مصادر الدخل بواسطة عوائد الاستثمارات[4].

---

1 إحسان الحافظي، إطلاق أضخم الاستثمارات بالمغرب عشية الانتخابات، الصباح، 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، المغرب،
http://www.assabah.press.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=18651:2011-11-25-15-17-47&catid=37:cat-laune&Itemid=782

2 "المغرب يبلور رؤية سياحية مستقبلية في أفق 2020" 4 أكتوبر/تشرين الأول 2010،
http://www.almosafr.com/forum/t23588.html

3 "إعلان قيام السوق الخليجية المشتركة واستكمال تحقيق المواطنة الاقتصادية" 2010،
http://www.gcc-sg.org/index9b63.html?ac

4 Saadi, Dania. "Gulf States Move to Diversify Income Sources", *The New York Times*, 18 July 2012.
http://www.nytimes.com/2012/07/19/world/middleeast/gulf-states-move-to-diversify-income-sources.html

وفي المتوسط يساهم القطاع النفطي بنحو ثلاثة أرباع الصادرات وثلثي دخل الخزانة العامة وثلث الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي، بل ربما كانت دول الخليج أكثر اعتمادًا على القطاع النفطي بالنسبة لدخل الخزانة لولا العوائد المتعلقة باستثمارات الصناديق السيادية. وما يحدث هنا عبارة عن الاستفادة من العوائد النفطية لإبعاد الاقتصاديات عن شبح الاعتماد على النفط وهي سياسة صائبة وبحاجة للمزيد من التعزيز[1].

والأمر اللافت في هذا الشأن إشادة وتقدير صندوق النقد الدولي بالجهود الرامية لتحقيق الهدف المتمثل في تمويل الموازنة العامة بشكل كامل من مصادر خارج قطاع النفط والغاز بحلول العام 2020 في قطر على سبيل المثال، وتشمل هذا المصادر عوائد الاستثمارات الأجنبية ومصدرها الصندوق السيادي للدولة[2]. وبالعودة للوراء، نجد أن عوائد الاستثمار فتحت المجال أمام السلطات الكويتية لتمويل تحرير البلاد في الفترة 1990 و1991[3].

وثمة مؤشرات على تعزيز التوجه الاستثماري نحو الداخل بدليل قيام جهاز أبو ظبي للاستثمار في بداية 2013 بتعيين خبير بغية تطوير وتنفيذ استراتيجيات الاستثمار في دائرة الأسهم المحلية[4]، كما قررت السعودية تخصيص 500 مليار دولار للإنفاق على برامج تنموية لتطوير قطاعات الإسكان والنقل والتربية وغيرها من الأمور الحيوية في المملكة مترامية الأطراف. ويلاحظ تكرار الحديث في السعودية حول ضرورة ربط البلاد بشبكة من القطارات، وفعلاً تم البدء في

---

1 Hamdan, Sara. "Local Projects Replace Global Investments in Mideast", *The New York Time*, Mideast", 6 June 2012. http://www.nytimes.com/2012/06/07/world/middleeast/local-projects-replace-global-investments-in-mideast.html

2 "تقرير القسم الاقتصادي في صحيفة الشرق: صندوق النقد الدولي يثمّن أداء الاقتصاد القطري ويتوقع 40 مليارًا فائضًا في الميزانية" 26 يناير/كانون الثاني 2013، http://finance.alnaddy.com/article/440710.html#.URoXtqU3tTE

3 عامر ذياب التميمي، "مستقبل الاقتصاد الكويتي" أكتوبر/تشرين الأول، http://3arabimag.com/book/SubjectArticle.asp?ID=142

4 "جهاز أبو ظبي للاستثمار يعين رئيسًا لقسم الاستثمار المباشر في الأسهم" 15 يناير/كانون الثاني 2013، http://www.cnbcarabia.com/?p=66112

تنفيذ الخطة عبر إنشاء وتسيير قطارات المشاعر خلال موسم الحج[1].

كذلك، بدأت السعودية مشروع الصرف الخاص في العام 2011 بصدور تعليمات من الملك عبد الله بن عبد العزيز بصرف 130 مليار دولار خلال خمس سنوات على العديد من البرامج الاجتماعية من بناء مساكن جديدة (500 ألف منزل) فضلاً عن منح علاوات وتسهيلات متنوعة للمواطنين بغية تحسين رفاهية الشعب السعودي. وجاءت تعليمات العاهل السعودي بضخ أموال ضخمة في الاقتصاد المحلي وذلك على خلفية عودته للمملكة من رحلة علاجية والتي تزامنت مع ظهور مطالبات في بعض الدول العربية لتحسين الظروف المعيشية من جهة وتعزيز المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرارات[2].

وهكذا، نجد أن استثمارات الصناديق السيادية الخليجية ساهمت -ولا تزال تساهم- في تعزيز الأمن الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي؛ الأمر الذي يستوجب وضع استراتيجيات مستقبلية لتطوير هذه الاستثمارات في المستقبل القريب والبعيد.

خاتمة:

- توجد حاجة ماسَّة لتوفير أجهزة رقابية داخل المجالس التشريعية وأخرى معينة من قبل الحكومات في دول الخليج لضمان الاستفادة القصوى من الفوائض المالية. نقول ذلك بالنظر لاستمرار مشكلة الشفافية حتى الوقت الراهن فيم يتعلق بهذه النقطة الجوهرية ذات الصلة بالأمن الاقتصادي والمالي لدول مجلس التعاون الخليجي.
- ثمة غياب للشفافية الكاملة فيما يتعلق بعمل واستثمارات الصناديق السيادية في دول الخليج؛ وهو ما يعني عدم إمكانية رصد كل الأرقام بالنظر لتشابك

1 "الصناديق السيادية الخليجية ترفع استثماراتها المحلية إلى 56 بالمائة" اليوم، 22 مايو/أيار 2012،
http://www.alyaum.com/News/art/50520.html

2 Carey, Glen. "The Saudis Need Those High Oil Price", Business Week, 23 February 2012.
http://www.businessweek.com/articles/2012-02-23/the-saudis-need-those-high-oil-prices

ملكية القطاع العام في بعض المؤسسات. وبالتالي، لا مناص من تهيئة الظروف لوسائل الإعلام المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني والتي لها علاقة بالشفافية والحوكمة للقيام بدور المراقب فيما يخص استخدام المال العام. فلا شك توجد حاجة لمثل هذه المؤسسات والأعمال بالنظر لحجم الاحتياطي وهي أموال تخص جميع الرعايا والأجيال المتعاقبة، فليس من الصواب السماح لجيل معين باستغلال الاحتياطي العام على حساب أجيال أخرى.

- إحصاءات الاحتياطي العام مرشحة للزيادة المستمرة في ظل توقعات بقاء أسعار النفط مرتفعة، وتتبع الدول الخليجية سياسة مالية عامة محافظة، وتبين من خلال نتائج السنة المالية 2012 حدوث إمكانية لتسجيل زيادة نوعية في مستوى الاحتياطي وبالتالي الأموال المتوافرة للصناديق السيادية. في ما يخص السعودية على سبيل المثال، ارتفعت إيرادات العام 2012 بواقع 143 مليار دولار وصولا إلى 330 مليار دولار أي الأكبر على الإطلاق في تاريخ المملكة. ويكشف هذا التطور مدى قدرة السعودية على تعويض أسواق النفط العالمية في حال التراجع في مستوى العرض لأسباب مختلفة بما في ذلك السياسية، من قبيل قرار الاتحاد الأوروبي بوقف استيراد النفط الإيراني. وبالنسبة للنفقات فقد ارتفعت قيمتها بواقع 43 مليار دولار وصولًا إلى 227 مليار دولار. وعلى هذا الأساس، ارتفع الفائض المتوقع للعام 2012 وقدره 3 مليار دولار إلى 103 مليار دولار في نهاية المطاف ما يُعد أمرًا غير عادي بكل المقاييس العالمية. ويشكل هذا الرقم قرابة 14 في المائة من حجم الناتج المحلي الإجمالي للعام 2012 والذي بلغ 727 مليار دولار بالأرقام الجارية. وللتدليل على أهمية الفائض يلزم مشروع الاتحاد النقدي الخليجي والذي دخل حيز التنفيذ مطلع العام 2010 بتقييد مستوى عجز الميزانية عند 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. لكننا نتحدث هنا عن فائض وليس نقص، ما يعد أمرًا مريحًا، الأمر الذي يعكس حالة المالية العامة في السعودية، صاحبة أكبر اقتصاد خليجي وعربي، وقس على ذلك الحالة المالية لثلاث دول أخرى في المنظومة الخليجية وتحديدا قطر والكويت والإمارات.

- هناك نوع من المخاطر تواجهه قيمة أصول الاستثمارات الخليجية أينما كانت لسبب جوهري وهو عصر العولمة؛ حيث أصبح العالم قرية في زمن الاتصالات، بل ليس من اليسير تحاشي بعض الضرر نظرًا لترابط الاقتصادات بعضها بعضًا وخصوصًا عندما يتعلق الأمر بأسواق المال حيث الصفات المشتركة للمستثمرين.
- ساهمت استثمارات الصناديق السيادية الخليجية –ولا تزال– في تعزيز الأمن الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي؛ الأمر الذي يستوجب وضع استراتيجيات مستقبلية لتطوير هذه الاستثمارات في المستقبل القريب والبعيد.
- لذلك، يجدر بالصناديق السيادية الخليجية تحقيق التوازن في استثماراتها بين الداخل الخليجي والخارجي، مع تنويع الاستثمارات الخارجية لتشمل دولاً عربية وغربية وفق المخاطر المحسوبة التي يمكن أن تتعرض لها هذه الاستثمارات على مختلف الجوانب التشريعية، والسياسية، والاقتصادية، والمالية. ولا مناص من أن يكون لدى دول مجلس التعاون الخليجي عدد من البدائل القادرة على تحقيق الهدف الأسمى للاستثمار في صناديقها السيادية؛ ما يعني أهمية السعي لنيل أفضل العوائد بغض النظر عن التحديات المتعلقة بالاستثمارات الخليجية في الولايات المتحدة وأوروبا.

التطورات الإقليمية والدولية وتأثيراتها الاقتصادية على دول الخليج وأمن الطاقة

أ. حجاج بوخضور

مقدمة:

غني عن البيان أن أمن واستقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية بل والمجتمعية في منطقة ودول الخليج العربي شديد الارتباط بالتطورات الدولية والإقليمية لا سيما تلك التي يشهدها المحيط والجوار القريب من الخليج وفي المقدمة منه المحيط العربي. ويعزى هذا الارتباط إلى التشابك بين منطقة الخليج والأمن العالمي، بالنظر إلى وجود سلعة النفط ذات الأهمية المتعاظمة اقتصادياً واستراتيجياً من جهة، وحساسيتها لأية أحداث وتغيرات اقتصادية و/أو جيواستراتيجية في الوقت الحاضر أو في المستقبل من جهة أخرى.

وقد مثلت ثورات الربيع العربي التي اندلعت أواخر العام 2010 وبدايات العام 2011، بتداعياتها المتنوعة والمختلفة، أبرز التطورات الإقليمية التي من المنتظر أن يكون لها تأثيرات عميقة وبعيدة المدى على منطقة الخليج العربي، لما تنطوي عليه هذه الثورات من مآلات وترتيبات سياسية واقتصادية وأمنية وربما عسكرية في الأجل المنظور والبعيد.

وعند الحديث عن مستقبل المنطقة العربية -وفي القلب منها الخليج- لا بُدَّ من التحدث عن أمن الطاقة الهيدروكربونية من النفط والغاز الطبيعي؛ باعتبارهما الهدف الرئيس وراء تحريك الأحداث في هذه المنطقة الحساسة بالنسبة إلى العالم. فعلى مدار أكثر من قرنين من الزمن والقوى العالمية الكبرى في العالم تتصارع وتستهدف السيطرة على منابع النفط والغاز وأسعارهما، وتوجيه مسار تدفقاتهما إلى الأسواق.

وقد تزايد هذا التصارع والتنافس العالمي على المنطقة بشكل مطـــرد خـــلال العقود الست الأخيرة، ولا سيما في أعقاب حرب أكتوبر عام 1973 حين ظهرت الأهمية السياسية للنفط، وبات من الواضح لدى دوائر صنع القـــرار في العواصـــم الغربية –لا سيما واشنطن– أنه لا بد من صياغة استراتيجية بعيدة المدى تضـــمن تدفق النفط ومن ثم الغاز إلى الأسواق العالمية وفق معدلات الطلـــب والاســـتهلاك اللازمة وعند المستويات المعقولة والمقبولة من الأسعار.

وفق ما سبق لن يكون ممكنًا استقراء مستقبل أمن الطاقة – من خلال هـــذه الورقة البحثية – دون قراءة تاريخية سريعة لأداء أسعار النفط منذ بداية الفترة الـــتي ارتبطت فيها منطقة الخليج به؛ أي منذ اكتشاف النفط في المنطقة ونشأة الصـــناعة النفطية في الولايات المتحدة الأميركية؛ حتى نستطيع تحديد الأزمـــات الإقليميـــة المحتملة، واستشراف تداعياتها على سياسات أمن الطاقة في المنطقة.

أولاً: بانوراما تطور أسعار النفط في ظل الأوضاع الجيوسياسية

بدأت سلعة النفط تتخذ دورًا مباشرًا بتحريك وقائع الصراعات العالمية وبنود الأجندة الاقتصادية منذ عام 1914، فبعد انتهاء الحرب العالميـــة الأولى –وعنـــدما سجلت أسعار النفط مستويات تصل إلى 100 دولار للبرميـــل– عنـــدها تنامـــت الحاجة إلى تأمين مصادر الطاقة للعمليات العسكرية والإنتاج الصـــناعي، وأصـــبح النفط هو أحد أهم الأهداف العسكرية، والركائز الرئيســـية في رســـم الخـــرائط السياسية والاقتصادية.

– بين "الموب" و"أوبك":

في عام 1920 تعرضت أسعار النفط إلى عمليات هبوط وصعود شديدة، حتى استقرَّ سعر النفط عند مستوى 3 دولارات للبرميل، وهو ما يعادل 24,2 دولارات للبرميل بعد معالجته بمعامل التضخم على أساس سعر الدولار في عام 2006، وهذا التذبذب في أسعار النفط دفع الولايات المتحدة الأميركية إلى استحداث نظام اسمه MOB (موب)، فكانت تلك هي البداية لوضع آلية تربط السعر بالإنتاج، ومنـــذ ذلك التاريخ حتى يومنا هذا أصبحت الولايات المتحدة الأميركية اللاعب الرئيسي

في رسم سياسة ملامح تجارة وصناعة النفط في العالم، ووظفت «الموب» كوحدة رقابية تنظم آلية ربط أسعار النفط بحجم إنتاجه، وهي تعمل فقط ضمن الولايات المتحدة الأميركية طيلة 40 عامًا؛ وذلك إلى أن تم إلغاؤها بمجرد تأسيس منظمة "أوبك" في بداية الستينيات من القرن الماضي، التي وُظِّفت -أيضًا- لذات الغرض لتعمل على مستوى العالم بدلاً من اقتصارها على داخل الولايات المتحدة الأميركية.

- جمود السعر:

عندما نستعرض تاريخ تجارة النفط بعد أن تصدرت سلعة النفط من دون منازع مصادر الطاقة الأخرى، وتنامي أهمية تأمين مصادره، وارتباط معظم الصناعات به، وعلاقة ذلك بالإنتاج وسياسة الأسعار؛ نجد أنه لم يطرأ نمو فعلي على أسعار النفط خلال العقود الستة الماضية من القرن العشرين (1947-2000). فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبحت أسعار النفط مستقرة عند مستوى 3 دولارات كحد أقصى للبرميل، حتى خلال فترة النزاعات العالمية فإنه لم يطرأ تطور كبير عليها؛ باستثناء فترتي الصدمة النفطية الأولى والثانية؛ ومن ثَمَّ بدأ النمو الحقيقي في الأسعار يتحقق بعد عام 2000.

- بداية تحرك أسعار النفط العربي:

وهكذا مضى قرن من الزمن على أهم سلعة حركت معظم الأحداث في العالم، ولم يطرأ عليها تطور يذكر في أسعارها وفق المقاييس الاقتصادية، فعلى الرغم من احتقان هذه الفترة الزمنية بالتوترات في ظل تزايد الطلب على النفط، وتنامي أهميته الاقتصادية والسياسية، وتزامن ذلك النمو في الطلب؛ وذلك مع ضغوط أمنية وتوترات جيوسياسية وحروب إقليمية، التي كان من شأنها أن تعمل على رفع الأسعار، فإن ذلك لم يتم إلا في الفترة من 1979-1980، التي سجلت فيها الأسعار أرقامًا قياسية؛ حيث تجاوزت 37 دولارًا للبرميل في عام 1980، وسميت هذه الفترة بالصدمة النفطية الثانية، التي لو تمت معالجتها بمعامل التضخم، فإن قيمتها تصبح بسعر اليوم قريبة من الـ 100 دولار للبرميل؛ وذلك بأسعار صرف الدولار في عام 2007 كمستوى للقياس.

- تغيير آليات تحديد أسعار النفط:

اختفت الآليات الجامدة في تثبيت الأسعار لتحل محلها الأسعار التي يحـــددها السوق، وتحولت العلاقات العدائية القديمة بين المنتجين والمستهلكين، والانقسامات بين المنتجين إلى علاقات تعاون؛ تسعى لتحقيق الأهداف المشتركة؛ فلم تعد سلعة النفط تعتمد على آلية العرض والطلب في أداء تجارتها وأســـعارها كـــأي ســـلعة اقتصادية أخرى؛ حيث إن عوامل مهمَّة كالأحداث الجيوسياسية والفصلية والفنية، وأجندات المستثمرين، والسياسات النقدية لها تأثيرها على 85% من قيمة ارتفاعات الأسعار، التي شهدتها التجارة النفطية في السنوات العشر الماضية، وهو ما يجعل قرار خفض الأسعار خارج نطاق سيطرة أوبك، وإن كان إنتاج دولها الأعضـــاء يمثـــل 40% من حجم الإنتاج العالمي.

- بداية تأميم الصناعة النفطية في الدول العربية:

في فترة السبعينيات من القرن الماضي بدأت الدول الأعضاء في أوبـــك مـــن التحكم في قطاعات الصناعات النفطية المحلية في بلدانها، وأصبحت لها الكلمة العليا فيما يتعلق بمسألة تحديد أسعار النفط الخام في أسواق النفط الدولية. وشهدت هذه الفترة أزمتين مهمتين فيما يتعلق بمسألة أسعار النفط: الأولى كانت بسبب حظـــر البترول الذي فرضته الدول العربية المنتجة للنفط في عام 1973، والثانيـــة بســـبب اندلاع الثورة الإيرانية في عام 1979، التي غذتها في الوقت ذاته التقلبات الكبيرة في سوق النفط؛ حيث شهدت الأسعار خلال هاتين الأزمتين ارتفاعًا حادًّا.

- ذروة الأحداث:

كانت ذروة الأحداث التي مرت بها منظمة أوبك في فترة الثمانينيـــات مـــن القرن الماضي؛ حيث وصلت أسعار النفط في بداية ذلك العقد إلى ذروتها؛ وذلـــك قبل أن تبدأ الأسعار في عام 1986 بالانحدار والتدهور إلى مستويات متدنية جـــدًّا، وهي الفترة التي شهدت الأزمة الثالثة فيما يتعلق بأسعار النفط؛ ولكـــن الأســـعار عادت لترتفع في الأعوام الأخيرة؛ ولكن من دون الوصول إلى المستويات العليـــا، التي وصلت إليها في بدايات هذه الحقبة.

كما ارتفع في هذه الفترة مستوى الوعي بضرورة القيام بعمل مشترك من قبل الدول المنتجة للنفط، إذا ما أرادت تحقيق استقرار في السوق الدولية بأسعار معقولة في المستقبل، كما شهدت هذه الفترة بداية بروز المسائل البيئية المتعلقة بصناعة النفط على الساحة الدولية في بداية فترة التسعينيات من القرن العشرين؛ حيث تم تفادي حدوث أزمة رابعة في أسعار النفط، عقب الغزو العراقي لدولة الكويت عام 1990؛ إذ تمكنت الدول الأعضاء في أوبك من الوصول بالأسعار إلى مستويات معقولة في الأسواق العالمية، التي شهدت ارتفاعًا حادًّا مفاجئًا بسبب انتشار الذعر والهلع في تلك الأسواق؛ بسبب تلك الأحداث؛ وذلك من خلال قيام دول المنظمة بزيادة الإنتاج من النفط في تلك الفترة.

- أزمة صرف العملات والتمهيد للاندماجات:

في عام 1993 رفعت أوبك سقف الإنتاج إلى 25,3 مليون برميل يوميًّا، عندها بدأت الأسعار تتراجع إلى مستوى 13 دولارًا للبرميل؛ حيث بلغت -وهي عند هذا المستوى- ما قيمته دولارين وبضعة سنتات؛ وذلك إذا ما عالجنا هذه الأسعار بمعامل التضخم بشكل رجعي، وبقيمة الأربعينيات من القرن الماضي، كما لو أن أسعار النفط ثبتت عند ذلك المستوى منذ أن بلغته. بعد ذلك جاء أداء السوق النفطية في عام 1996 لينساق مع توصيات كل من البنك وصندوق النقد الدوليين في حث البنوك المركزية باتخاذ مجموعة من السياسات النقدية؛ تعمل في اتجاه رفع الفائدة وخفض السلع والخدمات، وهو ما تم العمل به تمهيدًا لجعل الظروف الاستثمارية ملائمة لعقد التحالفات والاندماجات بين الشركات العالمية قبل عام 2000؛ حيث كانت أسعار النفط أحد ضحايا هذه السياسات؛ ولكن ردَّ الفعل الذي قامت به الدول الأعضاء في منظمة أوبك -إلى جانب عدد من الدول المنتجة الكبرى من خارج المنظمة- الذي تمثل في القيام بعمل جماعي مشترك لمجابهة هذه الأزمة؛ أدى في نهاية الأمر إلى العودة بالأسعار إلى مستويات مرضية.

- أهمية الدور المستقبلي لاحتياطيات النفط في المنطقة:

لا شك أن الوعي بأهمية الدور المستقبلي للنفط وحجم احتياطياته المؤكدة في منطقة الخليج يطرح على دولها تحديات عدة؛ أولها: تبني سياسات نفطية ملائمة،

والتعاون مع الدول المنتجة الأخرى بما يضمن استقرار السوق واستمرار نمو الطلب، وزيادة حصة أوبك وحصة دول الخليج في مجمل العرض العالمي؛ وذلك من 30 مليون برميل عام 2001 إلى حوالي 53 مليون برميل يوميًّا عام 2020، وازدياد حصة المنطقة العربية من الإنتاج من نحو 22 مليون برميل يوميًّا الآن إلى نحو 37 مليون برميل يوميًّا عام 2020[1].

أما التحدي الثاني فيتمثل في توجيه الاستثمارات وتوقيتاتها الملائم لزيادة الطاقات الإنتاجية؛ حيث تقدَّر الاستثمارات اللازمة لتوسعة طاقات إنتاج البترول في دول أوبك بحوالي 100 مليار دولار حتى عام 2020[2]، يجري تمويلها إما من المصادر الذاتية لصناعة البترول، أو بالمشاركة مع الشركات الأجنبية أو بالاقتراض. ونظرًا للدور المتزايد للغاز الطبيعي في ميزان الطاقة العالمي وخصوصًا في توليد الكهرباء، ودوره كوقود في العديد من الدول الصناعية، فإنه من المتوقع زيادة الاستثمارات في ذلك القطاع؛ سواء لغرض التصدير بشكل سائل أو عبر الأنابيب، أو لغرض الاستخدام المحلي.

- من العشرة إلى المائة:

في عام 1997 جاء تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء؛ وذلك بتصدير النفط العراقي ليتزامن مع قرار أوبك برفع سقف الإنتاج بمقدار 2,5 ملايين برميل، ليصبح عند مستوى 27,5 مليون برميل في اليوم، متسببًا في زيادة المعروض النفطي، ودافعًا إلى مزيد من تراجع الأسعار لتصل إلى مستوى 10 دولارات للبرميل، وجاء هذا القرار في الوقت الذي شهدت فيه أسواق مخزونات استهلاكه ارتفاعًا في مستواها وتباطؤًا في الطلب، وأزمة اقتصادية حادة في أسواق شرق آسيا، ولعل تجمع هذه العوامل معًا تسبب بقوة في تراجع أسعار النفط، الذي كان هدفًا في حد ذاته؛ لكي يتم استكمال آخر فصول عمليات الاندماجات بين الشركات النفطية العالمية.

---

1 مايرز جافي وكينيث ميدلوك (وآخرون)، "أوضاع احتياطيات النفط العالمية وانعكاساتها على دول الخليج"، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (أبو ظبي: ط1، 2011)، ص 31.

2 المرجع السابق، ص 36.

وبعد أن استكملت اتفاقيات الاندماجات، زال الهدف من ذلك التراجع في الأسعار والفائض في المعروض، واتخذت أوبك عدة تخفيضات متتالية، بلغت في مجموعها 4,3 ملايين برميل يوميًّا في 1988، وعلى أثرها بدأت الأسعار ترتفع ثلاثة أضعاف عما كانت عليه من قبل. ومع وقوع أحداث 11 من سبتمبر/أيلول 2001 دخل مصطلح العامل الجيوسياسي ضمن عوامل تحديد الأسعار في أسواق النفط، إلا أنه لم يفرض تأثيره بقوة بسبب تحييده من أزمة الركود الاقتصادي في أميركا آنذاك، وعلى إثرها اتخذت أوبك قرارًا بخفض الإنتاج بمقدار مليون برميل يوميًّا لتعاود في الارتفاع، وهي مدعومة بمضاربات المستثمرين، ذلك العامل الذي أصبح مؤثرًا في تحديد اتجاه أسعار التجارة النفطية.

- أوبك تعمل بعقلانية وتؤدي دور المرجح للأسعار:

بين رفع وخفض مدروسين استطاعت أوبك أن تحافظ على الاتجاه التصاعدي للأسعار، حتى تجاوزت الخانات الرقمية الثلاث في بداية 2008 لتسجل قيمتها فوق المائة دولار للبرميل؛ وبذلك تكون قد حطمت الرقم القياسي الذي وصلت إليه منذ عام 1980، إذا طبقنا معامل التضخم، واستمرت الأسعار في النطاق بين 80 إلى فوق سقف المائة دولار للبرميل، لتسجل في المتوسط عند مستوى 105 دولارات للبرميل، حتى بلغت مستوى سقف 147 دولارًا للبرميل وهي مدعومة بالأحداث الجيوسياسية والمضاربة والعوامل البيئية والفصلية.

- نقطة الغليان:

بمجرد الوصول إلى نقطة الغليان كان لا بُدَّ من خروج فقاعات مصاحبة لها، وهي على هذه الدرجة من الارتفاع، ولا بد من أن تصاحب ارتفاع أسعار النفط إلى مائة دولار تغيرات في طريقة التعامل مع سلعة النفط سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا. والحقيقة أن تعاطي تجارة النفط في مسار اتجاه أسعارها وتداول تجارها اتخذت اتجاهًا مختلفًا عما كانت عليه قبل عام 2000 من الأداء؛ حيث أدخلت عوامل جديدة؛ مثل: العوامل الجيوسياسية، والأعاصير، والأعطال الفنية، والمضاربة، وسعر صرف الدولار، التي أصبحت مسئولة عن أداء أسعار النفط، شأنها شأن النمو الاقتصادي وآلية العرض والطلب.

- الخروج من آلية العرض والطلب:

بعد عام 2003 ثبت جليًّا أن آلية العرض والطلب لم تعد وحدها تتحكم في الإنتاج وأداء أسعار النفط، و لم تعد -أيضًا- الأساسيات الجوهرية تتحكم في إملاء اتجاهات السوق كأي سلعة اقتصادية أخرى؛ بل أصبحت المحفزات النفسية هي التي تملي أداء أسعار النفط، وتصيغ قواعد لعبة التوقعات، التي ترسمها أجندة المضاربين من المحافظ الاستثمارية وصناديق التحوط ومؤسسات صناعة خدمات المال من البنوك، كما أن استراتيجيات الشركات النفطية العملاقة، ومعالجات العجز التجاري الأميركي مع شركائها التجاريين، والسياسات النقدية المتعلقة بالفائدة وسعر صرف العملات، أو ما يسمي بحرب العملات، والاتفاقيات الاقتصادية في الدول الصناعية تؤثر على مسار اتجاه الأسعار وتكيف أدائها بحسب استراتيجياتها. إن مثل هذه المحددات الخارجة عن أساسيات قوى السوق في رسم مسار اتجاه الأسعار فرضت على التجارة النفطية ثقافة تحكمها لعبة التوقعات، ومن يجيد اللعب وفق قواعدها يستطيع أن يدير استثماراته وفق أهدافه؛ وهكذا أصبحت منهجية التداول تتم وفق ما يمكن أن نطلق عليه "لعبة التوقعات".

يتضح مما سبق من السياق التاريخي لأداء أسعار النفط أن احتمال انهيار أسعار النفط وهبوطها إلى مستويات متدنية أمر بعيد جدًّا، وأن مناطق إنتاجه ستظلُّ محطَّ اهتمام وشدٍّ وجذب، كما ستظلُّ العوامل الجيوسياسية عنصرًا جوهريًّا وحاكمًا في توجيه أسعار النفط وتحديد مستوياتها صعودًا أو هبوطًا.

ثانيًا: العوامل المؤثرة في أسعار النفط ومنتجاته

النفط والغاز من السلع المادية؛ لذلك تتأثر أسعارهما بقوة العرض والطلب على السلع نفسها، ويوجد هناك العديد من العوامل التي تؤثر على تحركات أسعار النفط، الذي أصبح سلعة سياسية على عكس معظم السلع التي تباع في الأسواق العالمية، وهناك عدد لا يحصى من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إضافة إلى قوانين العرض والطلب. فمن المعلوم أن أي سوق يتكون من شقين أساسين؛ هما: العرض والطلب، وزيادة الطلب تعني زيادة الاستهلاك الناتجة عن تشغيل المصانع وامتلاك الكثير من الأفراد للسيارات، وزيادة الطلب تعني انتعاش النمو

الاقتصادي؛ الأمر الذي يرفع من أسعار النفط، كما تؤثر الأحوال المناخية بقوة في مستوى الأسعار، كما أنه كلما ارتفعت مبيعات وسائل النقل التي تعمل بمنتجات الطاقة مثل السيارات أو الطائرات؛ ازداد الطلب على النفط والعكس صحيح، وكلما ازدادت الضرائب المفروضة على الوقود؛ انخفض الطلب على النفط وبالتالي يقل سعره.

وكما شاهدنا مؤخرًا التطورات الكبيرة في عامي 2008 – 2009، هبطت أسعار النفط بشدة نتيجة الأزمة المالية الكبيرة وركود الاقتصاد العالمي، وبشكل عام الاقتصاديات الضعيفة لا تستهلك الكثير من النفط، أما الاقتصاديات القوية تستهلك بشراهة الكثير من النفط ومشتقاته. وتعتبر منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) من العوامل الرئيسية المحركة لأسعار النفط، فهي توفر ما يربو على 40% من إنتاج النفط في العالم، وأي خلل في الإنتاج وتأخر في التصدير نتيجة أعمال تخريب واضطرابات سياسية ستؤثر بشدة في أسعار النفط تحت اسم ملفات أخرى كالملف النووي الإيراني والأحداث في شمال إفريقيا والربيع العربي.

تعتبر مؤشرات وتقارير مستويات الإنتاج والمخزون في الدول المنتجة الأخرى والدول المستهلكة الرئيسية كالولايات المتحدة الأميركية ذات تأثير مهم على أسعار النفط؛ حيث يتأثر إنتاج النفط وأسعاره في الأسواق بمستويات الإنتاج أو مخزون النفط في الدول المنتجة الأخرى، مثل روسيا والنرويج وأعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، كما أن المخزون الاحتياطي الأميركي يعتبر عاملاً من أكبر العوامل المؤثرة على الأسعار؛ ففي حالة ارتفاع المخزون يتراجع الطلب على النفط؛ وبالتالي يزداد المعروض فتتراجع الأسعار، والعكس في حالة تراجع المخزون الاحتياطي؛ وذلك إما بسبب زيادة الاستهلاك أو بسبب دخول الدولة في حرب مما يجعلها في حاجة كبيرة إلى النفط.

كذلك تتسبب مضاربات المستثمرين في أسواق النفط إلى تضرر الاقتصاد العالمي؛ وذلك لأن هذه المضاربات قد تؤدي إلى بيع برميل النفط بأضعاف ثمنه الحقيقي أو العكس؛ وهذا الذي قد يقود إلى حدوث تضخم في الاقتصاد العالمي كما حدث في 2008؛ حيث ارتفع سعر برميل النفط إلى 145 دولارًا للبرميل؛

وذلك على الرغم من تراجع الطلب على النفط من قبل الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية بسبب الأزمة المالية العالمية[1].

وأخيرًا تعتبر أسعار صرف الدولار عاملاً رئيسيًّا في التأثير على أسعار النفط؛ وذلك لأن معظم الدول المنتجة تقوم عملاتها بالدولار؛ وهذا يعني أنه في حالة انخفاض الدولار فإن النفط يصبح أكثر جاذبية من قبل المستثمرين الذين يشترون بعملة غير الدولار، حيث يشهد الدولار تذبذبًا أحيانًا يميل دائمًا إلى التراجع أمام العملات الرئيسية؛ الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع جميع السلع ومن ضمنها النفط والذهب، فيزيد الطلب على الدولار ما يعني زيادة طبع مزيد من الدولارات في الأسواق، أي مزيدا من التدفقات النقدية إلى الدولة المصدرة؛ حتى إذا ارتفع الدولار بسبب زيادة الطلب عليه انخفضت أسعار النفط، وهكذا يستمر الحال في انتقال ارتفاع القيمة من النفط كوعاء لها إلى الدولار وإلى الذهب. مما سبق يتضح أن عوامل توجيه مسار أسعار النفط ليست ذات صلة بأساسيات السوق؛ وإنما تأتي من خارجه.

ثالثًا: الوضع الراهن للطاقة العالمية ومسارها المستقبلي

أصبحت الطاقة والاقتصاد والسياسة الجغرافية أكثر ترابطًا من أي وقت مضى، فتزايد الاهتمام العالمي بالقضايا المتصلة بالطاقة أخذ يتشعب ويتنامى أكثر فأكثر، ونتيجة للأزمة المالية العالمية انتقلت الالتزامات الحديثة لسياسة الحكومات في الدول المتقدمة والصناعية فيما يتعلق بتغير المناخ إلى أسفل قائمة الأولويات، وقامت الحكومات بتحويل الأموال المخصصة مسبقًا لذلك لتغطية عجز الميزانية، وبدأ يتدنى الاهتمام بنمو استخدام كفاءة الطاقة في الاقتصاد العالمي؛ وأصبح الإنفاق على واردات النفط قريبًا من مستوى قياسي.

وبعد وقوع كارثة فوكوشيما أصبح مستقبل الطاقة النووية غامضًا، كما أثرت بشكل غير مباشر على أشكال أخرى من مصادر الطاقة، وأثار اضطراب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، شكوكًا حول حجم الاستثمارات المطلوبة

1 أحمد تركي، "أميركا والخليج بين إشكالية الاعتماد على النفط وحماية الأمن"، (مركز أبحاث ودراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2013)، ص 5.

في هذه المنطقة فيما يتعلق بإنتاجها للنفط كنسبة 90% من النمو في الإنتاج العالمي للنفط خلال الفترة 2010-2035.

- أبرز توقعات مستقبل صناعة الطاقة العالمية:

من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على الطاقة بنسبة الثلث خلال الفترة 2013-2035 مع ما يقارب 50% من النمو بالنسبة إلى الصين والهند، وهذا يعني أن قرارات الطاقة في بكين أو دلهي يمكنها تحديد الاستراتيجيات والسياسات في بقية البلدان، وتشكل مصادر الطاقة المتجددة والغاز الطبيعي معًا، ما يقارب تلبية ثلثي الطلب المتزايد على الطاقة في الفترة ما بين 2013-2035[1].

كما يتوقع أن تنخفض واردات الولايات المتحدة من النفط، بسبب ارتفاع الإنتاج المحلي وتحسين كفاءة استهلاك وسائل قطاع النقل للطاقة، ونتيجة لذلك فإن واردات دول أوروبا من النفط سيجتاز حجم مصالح الولايات المتحدة الأميركية عام 2015، وبحلول عام 2020 ستصبح الصين أكبر مستورد للنفط[2].

هذه التغييرات تبين أن المشهد الأمني للنفط العالمي سوف يتغير حينما تصبح الولايات المتحدة الأميركية أقل اهتمامًا في مجال استيراد النفط، واستيعاب النفط من قبل أوروبا والصين سيجلب تداعيات جيوسياسية جديدة معه.

- موقع منطقة الدول العربية من التغيير المحتمل في خارطة التجارة النفطية:

تم تعيين منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتوريد الجزء الأكبر من نمو إنتاج النفط لعام 2035، التي تتطلب استثمارًا بأكثر من 100 مليار دولار سنويًّا[3]. ولكن "الانتفاضات السياسية" في هذه المنطقة، غيرت من القناعات حول دعم صناعة النفط مع وجود الاحتياجات الفورية للحصول على التمويل اللازم في العديد من البرامج الاجتماعية والتنموية، وهذا يعني أنه في ظل تأخر التوظيفات الاستثمارية في صناعة الاستكشاف والإنتاج النفطية سيجعل إنتاج منطقة الشرق

1 International Energy Agency Annual Report, 2012 http://www.iea.org

2 U.S Energy Information Administration Agency, (monthly report).

3 Ibid.

الأوسط وشمال إفريقيا بحلول عام 2015 ينخفض إلى 3,4 ملايين برميل يوميًّا، وبحلول عام 2020 سينخفض إلى 6,2 ملايين برميل يوميًّا؛ وعليه سيواجه المستهلكون في المنظور القريب ارتفاعًا في أسعار النفط تصل إلى نحو 150 دولارًا للبرميل الواحد، ويكسب منتجي النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المزيد من العائدات من خلال تصدير النفط؛ ولكن العائدات ستنخفض بسبب التراجع المستمر لسعر صرف الدولار في السوق وزيادة معدلات التضخم المستورد.

– مدى واقعية التطور التكنولوجي في تغيير خارطة الإنتاج وأثر ذلك على الصناعة والتجارة النفطية العربية: بسبب تقدم التكنولوجيا يفترض أن تتغير خارطة إنتاج النفط والغاز الطبيعي غير التقليدي؛ حيث ستبلغ كمية الإنتاج من مخزونات الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة والصين وكندا وأستراليا والهند نسبة 40% أي بزيادة 1,7 تريليونات متر مكعب في العرض العالمي خلال الفترة 2013–2035[1]. ولكن في المقابل أثارت الكارثة النووية في فوكوشيما–اليابان، مخاوف العديد من الدول حول أمن محطات الطاقة النووية؛ حيث تمت مراجعة وتوقيف عدد من محطات الطاقة النووية المخطط لها مسبقا للبناء، وسيكون هناك ارتفاع في الطلب على مصادر الطاقة الأخرى مثل الفحم والغاز الطبيعي ومصادر الطاقة المتجددة؛ وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع في الأسعار، في حين أن مثل هذا الوضع سيعطي دفعة للاستثمار أكثر في مصادر الطاقة المتجددة؛ حيث يتوقع ارتفاع تكلفة الطاقة، والحد من تنوع الطاقة، كما يجعل من الصعب مكافحة تغير المناخ؛ مما سيؤدي إلى الاعتماد أكثر على التطور التكنولوجي في تغير خارطة إنتاج الطاقة احتمالاً مشكوكًا فيه، خاصة وأن المؤشرات تدل على تراجع حجم المخصصات لدعم الأبحاث في الاستثمار بتكنولوجيا تطوير إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة حيث بلغ 66 مليار دولار في عام 2010 (مقارنة مع 409 مليارات دولار للوقود الأحفوري)؛ مما يتطلب معه زيادة هذه المخصصات إلى 250 مليار دولار في عام 2035، هذا في حين أن تداعيات الأزمة المالية لا تسمح لمثل هذه الزيادات في دعم هذه الأبحاث[2].

1 International Energy Agency, Annual Report 2012.

2 أحمد تركي، "أميركا والخليج بين إشكالية الاعتماد على النفط وحماية الأمن"، ص 9–11.

- التحديات التي يواجهها أمن الطاقة:

هناك زيادة في منحنى الانحراف بين الفقر والطاقة؛ حيث إن هناك 1,3 مليارات شخص في العالم يعيشون بلا كهرباء، وسيؤدي ارتفاع مستويات الدخل وعدد السكان إلى ارتفاع مستوى الاحتياجات من الطاقة، وانخفاض في تنوع إمدادات النفط؛ مما يعني ضغطًا كبيرًا على إمدادات النفط وتوظيف استثمارات في صناعة استكشاف وصناعة النفط أكثر، وإن كانت الخيارات الجديدة منفتحة على الغاز الطبيعي والفحم اللذين سيدعمان ذلك النمو في الطلب على الطاقة.

- حقيقة استغناء الولايات المتحدة الأميركية عن النفط الخليجي:

زعم الرئيس الأميركي باراك أوباما أن الولايات المتحدة الأميركية ستتجاوز إنتاج المملكة العربية السعودية، وتصبح مرة أخرى أكبر منتج للنفط في العالم بحلول عام 2015، وأنها ستكتفي ذاتيًّا من النفط بحلول عام 2020، وستصبح بلدًا مصدرًا للنفط والغاز؛ وليس بلدًا مستوردًا لهما؛ ولذلك فإن الولايات المتحدة الأميركية تستعد للاستغناء عن استيراد النفط من منطقة الشرق الأوسط[1]!

وهذا التصريح يخالف تقرير إدارة معلومات الطاقة الأميركية الذي يقول إن إنتاج أميركا البالغ 6,4 ملايين برميل في اليوم عام 2012، سيرتفع إلى 7,3 ملايين برميل عام 2013، وإلى 7,9 ملايين برميل في اليوم عام 2014، فكيف ستستغني الولايات المتحدة الأميركية عن استيراد النفط وهي تستهلك 19 مليون برميل يوميًّا، أي أنها بحاجة لاستيراد مليون برميل يوميًّا بحلول عام 2015[2].

- محاولات استغناء أميركا عن نفط الخليج:

إن الاعتماد على نفط الخليج حدد بشكل أساسي السياسات الخارجية الاقتصادية والأمنية والدفاعية الأميركية طيلة ما يقرب من نصف قرن، وإن أي تغيير في ذلك الاعتماد على نفط الخليج يعني تغييرًا في تلك السياسات الخارجية،

1 الحياة اللندنية، 2012/9/22.

2 U.S Energy Information Administration Agency, monthly report.

وتضمن مؤخرًا الخطاب السياسي الأميركي توجهات بتغيير الولايات المتحدة الأميركية وجهتها بعيدًا عن النفط الخليجي، وأخذت تحاول في الفترة الأخيرة إلى تخفيض وارداتها من نفط الخليج، مدعية أنه يكلفها 150 مليار دولار سنويًّا، وأعلنت عن هدفها بتخفيض اعتمادها على نفط الخليج بمقدار النصف قبل أن ينقضي هذا العقد، وتؤكد الأنباء الواردة من إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة الأميركية أن ما يقرب من نصف النفط الذي تستهلكه أميركا سيكون من إنتاج محلي بحلول العام 2020، وأن 80% منه سيُنتج من الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأميركية؛ حيث يتوقع خبراء الحكومة الأميركية أن تنخفض مشتريات الولايات المتحدة الأميركية من نفط الشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا إلى نحو 2,5 مليون برميل يوميًّا؛ وذلك بحلول عام 2020؛ عوضًا عن أكثر من 4 ملايين برميل يوميًّا الآن، وأنها ستصل إلى الاكتفاء الذاتي بحلول عام 2035؛ معتمدة على زيادة الإنتاج المحلي ورفع كفاءة قطاع النقل، وبناء مفاعلات تعمل على الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء، والتشجيع على مصادر الطاقة المتجددة[1].

- أهمية مكانة اقتصاد دول الخليج في الاقتصاد الأميركي:

يمثل الاقتصاد الأميركي ربع الاقتصاد العالمي، ويستهلك ربع الاستهلاك العالمي للنفط، وهو أكبر مستورد له، وإذا كان أكبر إنتاج واحتياطات النفط تقع في منطقة الخليج، وأن رءوس الأموال الهائلة في دول الخليج لها تأثير في الاقتصاد الدولي، فإن مسئوليات الولايات المتحدة الأميركية -كدولة عظمى- تتصل بصورة مباشرة وغير مباشرة باقتصاديات هذه الدول، ويهمها إلى حد كبير حماية اقتصاديات هذه الدول؛ لذلك فإن التنافس الدولي على النفط الخليجي في المستقبل المنظور سيكون في مقدمة اهتمامات الولايات المتحدة الأميركية، ولا نعتقد أن بناء علاقات متينة بين دول الخليج العربية والصين -التي تسابق أميركا اقتصاديًّا- يريح الولايات المتحدة الأميركية؛ لذلك فإن الولايات المتحدة ستتمسك بعلاقات قوية ومميزة مع دول الخليج؛ بل إنها تعتبر أن الطريق إلى دول الخليج يمر عبر مصالحها العليا.

---

1 .Ibid

- سوء فهم:

لقد أساء البعض فهم تحول الولايات المتحدة الأميركية من دولة مستوردة للنفط إلى دولة مصدرة بأن ذلك سيتبعه تغيير جذري في السياسة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، وأن الطلب على نفط الخليج سيتعرض للهبوط بشكل حاد؛ وأن اقتصاديات هذه الدول ستعاني من عجز كبير في موازناتها، وكأنَّها لا تبيع نفطها إلاَّ للولايات المتحدة الأميركية، وأن ليس هناك تناميًا من دول شرق آسيا والاقتصاديات الناشئة في الطلب على نفط دول الخليج، وخاصة الصين والهند وكوريا الجنوبية والبرازيل. وهو ما يعني أن المزاعم التي أطلقها الرئيس أوباما ما هي إلا تصريحات سياسية لأغراض انتخابية وللاستهلاك المحلي فقط.

- أدوار النفط في السياسة المالية والنقدية والصناعة والتجارة والاقتصاد العالمي:

ما يجب أن نلفت النظر إليه هنا هو أن النفط ليس مجرد سلعة ومصدر رئيسي للطاقة؛ بل هو مادة أولية لكثير من الصناعات؛ حيث يعد صناعة ضخمة تقوم على رءوس أموال هائلة وتديره وتسوقه مجموعة من الشركات الأميركية العملاقة، التي تؤثر في الاقتصاد الدولي وتتأثر به، وفي السنوات الماضية اتخذته الأسواق المالية سلعة لوعاء القيمة؛ شأنه شأن الذهب والنقد، وأصبح أكثر من ذلك؛ حيث امتدت وظيفته ليصبح أداة مالية شأنه شأن الفائدة، وهو الذي بذلك مكَّن الولايات المتحدة الأميركية من أن تكون أكبر اقتصاد في العالم تمثل ثلثه، وأكبر مستهلك للنفط ومستورد له؛ حيث يعتمد عليه في الحد من تنامي الاختلالات في هيكلها الاقتصادي، ورفع تكاليف عناصر الإنتاج على شركائها التجاريين -كالصين والاتحاد الأوروبي واليابان- لرفع تكلفة منتجاتها وتصدير التضخم لها؛ لتعزيز تنافسية المنتجات الأميركية.

إن الأمر أعقد بكثير من زيادة في الإنتاج في الولايات المتحدة الأميركية أو اكتشافات جديدة هنا أو هناك، أو مسألة عرض وطلب، وأعقد بكثير من الاكتفاء الذاتي للولايات المتحدة الأميركية؛ فالنفط الخليجي شريك قوي في التجارة العالمية، والسباق في مضمار الطاقة بين الصين ودول شرق آسيا من ناحية والولايات المتحدة الأميركية من ناحية أخرى سيستعر أكثر بكثير مما نتصور، وسيزيد طلب

الصين ودول شرق آسيا على بترول الشرق الأوسط، وسينتقل النفط في السوق العالمية إلى مستوى آخر من التوازن.

مما سبق يتضح أنه ليس من مصلحة أميركا تخفيض أسعار النفط؛ بل على العكس سيكون من مصلحتها رفعها، وما تلك التصريحات الأميركية الأخيرة حول استغنائها عن النفط الخليجي والعربي إلا تصريحات للاستهلاك المحلي، وذر الرماد في عيون شركائها التجاريين، ولرفع العتب عنها، ودفع الاتهام من أنها سبب في ارتفاع أسعار النفط والطاقة، وأنها لا تبذل جهدًا من أجل تخفيضها، على الرغم من الاحتياطات التي لديها.

رابعًا: التوقعات حول أداء أسعار النفط في ظل هشاشة الاقتصاد العالمي

- الهاوية المالية الأميركية:

ما زالت المخاوف من الهاوية المالية في الولايات المتحدة الأميركية تلقي بظلالها على السوق، وكذلك احتمال عودة الركود في منطقة اليورو، ووفرة الإمدادات في النصف الأول من 2013م، مما يدعم الاعتقاد باستمرار تباطؤ النمو الاقتصادي، وبالتالي انخفاض أسعار النفط العام المقبل، وعلى الرغم من كل ذلك؛ فإنه يستبعد انهيار أسعار النفط في العامين الحالي والقادم على أقل تقدير؛ حيث ستسهم السياسة النقدية الأميركية والمخاوف الجيوسياسية في دعم السوق، ويتوقع أن يتحسن الطلب على النفط بشكل متواضع في النصف الثاني من 2013؛ لكن ارتفاع الإمدادات سيحد من أي زيادة في السعر، ويتوقع أن يبلغ متوسط سعر مزيج برنت بين 108 إلى 110 دولارات للبرميل في 2013، وهو انخفاض عن متوسطه البالغ 111,71 دولار عام 2012[1].

ومن المتوقع أن يبلغ متوسط سعر الخام الأميركي الخفيف 94 دولارًا في 2013، وأن يواصل سعر برنت التراجع البسيط لمتوسط قدره 105,90 دولار للبرميل في 2014[2]. ويرتبط ارتفاع الأسعار بتحسن الوضع الاقتصادي في الصين

1 وكالة الطاقة العالمية، رويترز، 2013/1/2.
2 المرجع السابق.

والولايات المتحدة، وستبقى أسعار برنت مدعومة بالمخاطر الجيوسياسية على الإمدادات من الشرق الأوسط.

- أثر أداء أزمات الاقتصاد الأوروبي على أداء أسعار الطاقة:

سيكون الاقتصاد الأوروبي عاملاً مؤثرًا في تحديد الطلب العالمي على النفط في 2013، ومصدر القلق هو أن الأسعار الحالية مرتفعة خاصة في ضوء الأزمات السيادية الأوروبية، وهشاشة التعافي الاقتصادي العالمي؛ فالوضع الاقتصادي الراهن ليس مشرقًا بالصورة التي نأملها، وأعتقد أن أسعار النفط المرتفعة نسبيًّا في الوقت الراهن تمثل تحديًا كبيرًا في حدِّ ذاتها؛ وذلك لجهود إنعاش الاقتصاد العالمي، وقد يحدث هبوط كبير في أسعار النفط في حالة حدوث صدمة مالية عالمية؛ مثل تفكك منطقة اليورو. ومع فرص ذلك فإن انهيار الأسعار سيكون أمرًا مؤقتًا؛ إذ من المرجح أن ترد (أوبك) بتقليص الإمدادات، وسيظل احتمال انهيار سعر النفط ضئيلاً في ظل قدرة المملكة العربية السعودية على إحداث توازن في السوق بخفض إنتاجها.

- سيناريو توقعات انخفاض أسعار النفط إلى النصف:

يرى البعض أن النمو في إنتاج النفط داخل الولايات المتحدة الأميركية سيُسهم في خفض أسعاره، وإعطاء الاقتصاد الأميركي دفعة قوية في وقت يهدد تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي فيه بالحد من الطلب على النفط، وهو ما جعل بعض المحللين يخفضون توقعاتهم لسعر الخام في عام 2013 إلى 65 دولارًا، وعلى ذات النهج في الفرضيات من المتوقع أن يسير التنين الصيني باتجاه خفض وارداته النفطية من دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2020 إلى أقل من مليون برميل يوميًّا، فمع احتمال وجود احتياطي نفطي وغازي كبيرين في بحر الصين الجنوبي -يُقدر بـ 40 مليار طن، معظمها من الغاز الطبيعي؛ تتفق معظم الدراسات العالمية الشهيرة الصادرة في توقعاتها؛ وذلك على أن أسعار النفط ستبقى فوق المائة دولار على أقل تقدير خلال العام الحالي (2013) والمقبل (2014).

خامسًا: قراءة في اقتصاديات دول الخليج

- التوقعات في أداء الاقتصاد الخليجي على ضوء أداء أسعار النفط:

تبلغ نسبة إنتاج النفط في دول الخليج من إجمالي الإنتاج العالمي نحو 40%، وقد قدرت حجم الإيرادات النفطية لدول الخليج المصدرة للنفط بنحو 572 مليار دولار أميركي بنهاية عام 2012؛ وذلك بارتفاع عن إيرادات عام 2011، التي سجلت 538 مليار دولار أميركي؛ وذلك على الرغم من حالة الركود الاقتصادي العام خلال تلك الفترة[1]. فقد أعلنت معظم دول مجلس التعاون الخليجي عن زيادة في حجم الميزانيات الحكومية لعام 2013؛ حيث حققت فائضًا في الموازنة؛ في حين سجل بعضها الآخر عجوزات طفيفة بالنسبة إلى السنة التي قبلها بحسب توقعات صندوق النقد الدولي، غير أن مؤشرات التنمية تتنبأ بالعديد من تحديات المخاطر الاقتصادية التي قد تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي؛ جراء استمرار اعتمادها بشكل أساسي على "المورد الناضب" كمصدر دخل رئيسي، معرَّض لحدوث انخفاض في أسعار البرميل؛ مما قد يؤثر بشكل واضح على موازنات هذه الدول، إضافة إلى تفاقم أزمة الباحثين عن عمل، والتأخر في التكامل والتعاون الاقتصادي، وإصلاح الخلل في التركيبة السكانية وقوة العمل الوطنية، وتواضع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، ومحدودية تنوع مصادر الدخل، وتنامي استهلاك مصادر الطاقة محليًّا.

ومع فائض الطاقة الإنتاجية المنخفض، ومرحلة الإنتاج القادمة القليلة، سيتباطأ النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2013 نتيجة لاعتدال نمو إنتاج النفط؛ لكن ارتفاع أسعار النفط والإنتاج سيوفران الدعم لعام آخر من النمو القوي للمنتجات غير النفطية، وأن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ستبقى متأثرة تأثرًا كبيرًا بأسواق النفط العالمية. ومع الأخذ بعين الاعتبار استمرار نمو الاقتصاد العالمي بنحو 2,4% في عام 2013، و3,2% في عام 2014، مقارنة بنموه 2,2% عام 2012[2]، يتوقع استمرار ارتفاع الطلب على النفط الخليجي خلال السنوات الخمس القادمة.

---

1 مجلة النفط والغاز، (دولة الكويت: منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط "أوبك"، العدد 133، فبراير/شباط 2013)، ص 22-24.

2 الموقع الإلكتروني لصندوق النقد والبنك الدوليين، فبراير/شباط 2013.

خاتمة:

في ضوء ما عرضت له هذه الورقة البحثية من حقائق تاريخية، وشواهد عن واقع الطاقة من النفط والغاز الطبيعي، يمكننا إيجاز النقاط التالية:

- يتضح من السياق التاريخي لأداء أسعار النفط أن احتمال انهيار أسعار النفط وهبوطها إلى مستويات متدنية أمر مستبعد جدًّا، وأن مناطق إنتاجه ستظلُّ محطَّ اهتمام وشدٍّ وجذب، كما ستظلُّ العوامل الجيوسياسية عنصرًا جوهريًّا وحاكمًا في توجيه أسعار النفط وتحديد مستوياتها صعودًا أو هبوطًا.
- أن المشهد الأمني للنفط العالمي سوف يتغير حينما تصبح الولايات المتحدة الأميركية أقل اهتمامًا في مجال استيراد النفط، واستيعاب النفط من قبل أوروبا والصين سيجلب تداعيات جيوسياسية جديدة معه.
- غيرت "الانتفاضات" في العالم العربي من القناعات حول دعم صناعة النفط مع وجود الاحتياجات الفورية للحصول على التمويل اللازم في العديد من البرامج الاجتماعية والتنموية، وهذا يعني أن أسعار النفط مرشحة للارتفاع لتصل إلى نحو 150 دولارًا للبرميل الواحد في ظل تأخر التوظيفات الاستثمارية في صناعة الاستكشاف والإنتاج النفطية.
- ثمة سوء فهم لتحول الولايات المتحدة الأميركية من دولة مستوردة للنفط إلى دولة مصدرة له، بأن ذلك سيتبعه تغيير جذري في السياسة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، وأن الطلب على نفط الخليج سيتعرض للهبوط بشكل حاد؛ إذ أنّ هناك تناميًا مطرداً من دول شرق آسيا والاقتصاديات الناشئة في الطلب على نفط دول الخليج، وخاصة الصين والهند وكوريا الجنوبية والبرازيل. وهو ما يعني أن المزاعم التي أطلقها الرئيس الأمريكي باراك أوباما بشأن احتمالات التحول في سياسة أمريكا النفطية خلال السنوات المقبلة ما هي إلا تصريحات سياسية لأغراض انتخابية وللاستهلاك المحلي فقط. ومع الأخذ بعين الاعتبار استمرار نمو الاقتصاد العالمي في العامين المقبلين على أقل تقدير، يتوقع استمرار ارتفاع الطلب على النفط الخليجي خلال السنوات الخمس القادمة.
- تتنبأ مؤشرات التنمية بالعديد من تحديات المخاطر الاقتصادية التي قد تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي؛ جراء استمرار اعتمادها بشكل أساسي على

"المورد الناضب" كمصدر دخل رئيسي، معرَّض لحدوث انخفاض في أسعار البرميل؛ مما قد يؤثر بشكل واضح على موازنات هذه الدول، إضافة إلى تفاقم أزمة الباحثين عن عمل، والتأخر في التكامل والتعاون الاقتصادي، وإصلاح الخلل في التركيبة السكانية وقوة العمل الوطنية، وتواضع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، ومحدودية تنوع مصادر الدخل، وتنامي استهلاك مصادر الطاقة محليًّا.

- تستدعي الحقائق الاقتصادية والمالية والفنية والجيوستراتيجية السابق ذكرها في هذه الورقة البحثية من مخططي السياسات المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، الاستفادة من الفوائض المالية المتحققة في تنويع مصادر الدخل الاستراتيجية، واستدامة مصادر دخل الموازنات الرئيسة، والاستثمار في المشاريع الداعمة لعملية التنمية الاقتصادية؛ وذلك لضمان تلافي أية ردة فعل غير محسوبة على اقتصادياتها حال تعرضت أسعار النفط لتقلبات في المستقبل.
- وما ينبغي التأكيد عليه في الختام هو أن منطقة الخليج ذات الأهمية الجيوسياسية البالغة للعالم ستظل فاعلاً مؤثرًا في أمن الطاقة، وأنها ربما تكون عرضة لأزمات إقليمية محتملة تستهدف بالأساس توجيه وترشيد أسعار الطاقة العالمية أكثر من أي شيء آخر. يبرز في هذا السياق مشكلة البرنامج النووي الإيراني، والاحتمالات المختلفة للمسار الذي سيأخذه مستقبلاً سواء باتجاه المزيد من التصعيد بين طهران والمجتمع الدولي، أو الاتجاه نحو الوصول لحل دبلوماسي متوازن. ووفق المؤشرات الراهنة التي عبّر عنها الاجتماع الفصلي لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الأسبوع الأول من سبتمبر 2013، يبدو أن الاتجاه نحو حلحلة هذا الملف هو السيناريو الأقرب للتحقق في المستقبل المنظور.

العمالة الآسيوية الوافدة وتأثيراتها على واقع ومستقبل دول الخليج العربية

د. خالد شمس عبد القادر

مقدمة:

تتسم دول مجلس التعاون الخليجي من الناحية الاقتصادية بتوسعٍ طموح، ومن الناحية السكانية بخفة في عدد المواطنين مما أفرز مشكلة محدودية العمالة الوطنية. ولما كان عنصر العمل هو أحد عناصر الإنتاج الأساسية، فإن دول الخليج أصبحت تعاني من نقص في عنصر العمل الوطني. وكان من شأن هذا النقص أن يقيِّد سقف الإنتاج ونمو الاقتصاد؛ لولا جلبها العمالة الأجنبية لتعويض ذلك النقص.

ومع تنامي إيرادات بيع النفط والغاز ومشتقاتهما، استمرت دول الخليج في المضي قدمًا نحو تحقيق خطط التنمية الشاملة وبناء مؤسساتها ومرافقها والبنى التحتية لمدنها، واستدعى ذلك اعتمادًا شبه كلي على العمالة الأجنبية في تنفيذ تلك الخطط. ويشير تقريرٌ لمنظمة الهجرة الدولية لعام 2008 إلى أن منطقة الخليج استقطبت عام 2005 وحده أكثر من 12 مليون شخص، أي أكثر بقليل من ثلث سكانها، محتلة في استقطاب العمالة المرتبة الثالثة بعد كل من أميركا الشمالية وأوروبا[1].

وقد بلغ اعتماد دول الخليج على العمالة الأجنبية حدًّا بعيدًا، لدرجة أنه برزت في العقدين الأخيرين على المشهد الاقتصادي الخليجي ما يمكن أن نطلق عليه "ظاهرة العمالة الآسيوية". ففي حين أن نسبة العمالة الوافدة لا تقل عن ثلث سكان الخليج، تمثل العمالة الآسيوية نسبة لا تقل عن 70% من مجموع هذه العمالة الوافدة[2]، وكما هو موضح بالجدول التالي:

1 منظمة الهجرة الدولية، تقرير منظمة الهجرة الدولية لعام 2008.

2 http://www.iom.int/cms/about-iom

جدول رقم (1)

إجمالي العمالة القادمة من الدول الآسيوية إلى دول الخليج[1]						
إجمالي العمالة القادمة من	الإمارات	السعودية	عمان	قطر	الكويت	إجمالي العمالة من كل دولة آسيوية
الهند	2,185,919	1,452,927	447,824	250,649	393,210	4,730,529
باكستان	453,005	1,005,873	94,993	250,649	122,878	1,927,398
الفلبين	120,801	558,818	15,250	125,324	86,015	906,208
سيريلانكا	161,068	391,173	40,711	87,727	208,893	889,572
بنجلاديش	100,668	447,055	149,275		208,893	905,891
نيبال		18,282		175,454		193,736
تايلاند		23,547				23,547
إندونيسيا		279,409			11,059	290,468
أفغانستان		17,227				17,227
إيران	40,267			150,389	98,302	288,958
إجمالي العمالة الآسيوية في كل دولة خليجية	3,061,728	4,194,311	748,053	1,040,192	1,129,250	10,173,534.00

المصدر: الجدول معد من قبل الباحث اعتمادًا على بيانات الموقع الإلكتروني لمنظمة الهجرة الدولية

1 migration/world-migration.htm

أولاً: أسباب اعتماد دول الخليج المفرط على العمالة الآسيوية

بعيدًا عن السبب المسلَّم به وهو الخفة السكانية المتلازمة مع الحاجة للتنمية الاقتصادية المسندة بإيرادات النفط، فيمكن أن نلمس أسبابًا أخرى لتزايد أعداد العمالة الآسيوية، وهي كالآتي:

1. أسباب خاصة بالسلوك الاقتصادي في ظل نمو الدخل، ويشمل ذلك:

- من الطبيعي أن الشخص الذي يزيد دخله سيحتاج إلى أعمال عديدة يجب أداؤها من أجل استمرار كيانه المتمثل في الدخل والحاجات. وتضم قائمة أعماله أعمالاً متنوعة، منها ما يتطلب عملاً إشرافيًّا يهتم بجوانب سير أمور كيانه، ومنها ما يتضمن أعمالاً تتطلب عملاً بدنيًّا وتستلزم وقتًا وجهدًا من أجل تنفيذها. وكلما زاد دخل الفرد زاد الميل إلى العمل الإشرافي الذي يضمن استمرار دخله وتنفيذ حاجاته. وهكذا، فإذا نظرنا إلى قائمة الأعمال، نجد أن تركز الخليجيين سيكون في الأعمال الإشرافية، وكلما هبطنا في قائمة الأعمال فسنلحظ أن عدد الخليجيين سيقل، بينما سيزيد عدد غير الخليجين الذين جلبهم الخليجيون ليقوموا بتنفيذها.
- حينما يزيد دخل شعب معين، تزيد رغباته وحاجاته، وقد يحتاج ذلك الشعب إلى شعوب أخرى من أجل مساعدته في إنجاز حاجاته. ودول الخليج حباها الله بدخول عالية مقارنة بشعوب دول أخرى، وستجد الشعوب الأخرى -الأقل دخلاً- فرصة عمل لدى دول الخليج من أجل مساعدتها في إنجاز حاجاتها. إذًا فالمنفعة والحاجة متبادلة بين الشعوب، بين الشعب الخليجي ذي العدد السكاني القليل مع دخل وفير وحاجات متزايدة، والشعوب الأخرى ذات العدد السكاني الأكثر والدخل الأقل مع الاستعداد للمساعدة في الوفاء بحاجات الشعب الخليجي مقابل الحصول على دخل وعائد مجز مقبول، ونجد أن كثيرًا من الشعوب الأقل دخلاً وجدوا أن القيام بالأعمال الأقل من الأعمال الإشرافية ولو تطلبت جهدًا بدنيًّا ووقتًا، سيدرُّ عليهم دخلاً وعائدًا أكبر بكثير مما لو أنهم قاموا بنفس الأعمال في بلادهم. لذلك نرى أن العمالة الآسيوية تُقبل على القيام بتلك الأعمال بسبب مزايا الدخل الأكبر من ذلك الذي سيجنونه في بلادهم لو قاموا بنفس تلك الأعمال.

2. يرى الخليجيون أن العمالة الآسيوية تتميز بالرخص بالنسبة للأعمال التي يؤدونها، حيث إنه من الملاحظ أن معظم الأعمال التي تشغلها العمالة الآسيوية يتراوح الأجر الشهري لها للعامل ما بين 190 دولارًا إلى 850 دولارًا، مع تركز معظم أجور العمال الآسيويين حول الـ 250 دولارًا شهريًا، أي بما لا يقل عن 3000 دولار في السنة. وهذا الأجر قد يتساوى -إن لم يفُق- الدخل السنوى للفرد في تلك البلاد التي أتت منها تلك العمالة؛ حيث تشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن دخل الفرد السنوى في عام 2009 بلغ في النيبال 435 دولارًا، وفي بنجلاديش 549 دولارًا، وباكستان 886 دولارًا، وفي الهند 1074 دولارًا، وفي الفلبين 1746 دولارًا، وفي سريلانكا 2112 دولارًا[1]. والجدير بالذكر أن معظم تلك العمالة يتركز قدومها من أرياف بلادهم أو القرى النائية فيها، وهو ما يثير رغبتهم في الذهاب للعمل في الخليج والحصول على ذلك الدخل الذي قد يفوق الدخل الذي سيحصلون عليه حتى لو اشتغلوا في نفس الأعمال في مدنهم ذات الدخل الأعلى من أريافهم. هذا فضلاً عن نسب البطالة العالية في تلك الدول.

3. يعتقد الخليجيون أن العمالة الآسيوية من أقدر أنواع العمالة على اكتساب مهارات العمل، وذلك أنها تمتلك أو أنها قادرة على امتلاك مهارات عمل تتناسب مع الأعمال التي يقومون بها. والملاحظ أيضًا أن العامل الآسيوى يتقبَّل العمل في أكثر من مهمة أو وظيفة، فترى مثلاً العمالة المنزلية تقوم بكافة مهام المنزل على تنوعها، وكذلك يمكن أن نرى العمالة الآسيوية في قطاع البناء تنفذ أعمالاً متنوعة، ونراهم أيضًا في القطاع الخدمي، والنظافة، والصيانة، ونقاط البيع والاستقبال، وخدمات المواصلات، وخدمات الفندقة والضيافة، والخدمات الطبية وغير ذلك.

4. هناك ميزة تفضيلية للعمالة الآسيوية عند أهل الخليج، وهي أن العمالة الآسيوية يمكن أن تكون حاضرة وتُجلب إلى البلد الخليجي في أي وقت بالعدد المطلوب والغرض المطلوب منه للعمل. وهذه الميزة تأتي من ناحية أن

1 الأمم المتحدة، بيانات الأمم المتحدة، خدمة بيانات الدول، http://data.un.org/

الدول المصدرة للعمالة الآسيوية كانت دائمًا في حاجة إلى تصدير عمالتها بسبب الفائض الكبير لعنصر العمل لديها في كافة المستويات الوظيفية، وهذا يعني أن وتيرة النشاط والعملية الإنتاجية في الخليج من المفترض أن لا تتأثر سلبًا بنقص العمالة.

5. تُبدي العمالة الآسيوية تحمُّلاً للعمل في الظروف الصعبة مثل ارتفاع حرارة الطقس وطول ساعات العمل؛ لذا نرى كثيرًا منهم قد تركَّزوا في أعمال تتعلق بقطاع البنية التحتية والبناء، كما أن تلك العمالة لديها القبول للعيش في ظروف معيشية وسكنية ذات مستويات متواضعة.

6. أدى ارتباط دول الخليج بعدد كبير من العمالة الآسيوية إلى منح هذه الدول قدرًا من المرونة في قرار التخلص منها في حالة الأزمات الاقتصادية، وذلك من ناحية أن قرار تخفيض تلك العمالة يأتي كأولوية دون المساس بالعمالة الوطنية أو العربية أو تلك التي تساهم في قيمة مضافة وإنتاجية عالية في النشاط الاقتصادي.

وهكذا، يمكن أن نستخلص من هذه الأسباب أن الحاجة إلى العمالة الآسيوية في الخليج أتت بشكل أساسي من تنافسيتها في الأجو وقدرتها على التأقلم السريع مع ظروف العمل، وقابليتها لشغل أي نوع من الأعمال. وبما أن دول الخليج تعتبر دولاً حديثة النشأة، فإن الطلب على هذا النوع من العمالة وبهذه الخصائص يرجح له أن يظل مستمرًّا بشكل أساسي لغرض استكمال عملية الحداثة وبناء البلاد.

ثانيًا: حجم ونوعية العمالة الآسيوية في دول الخليج

بلغ حجم العمالة الآسيوية في دول الخليج الست بحسب منظمة الهجرة الدولية حوالى 10,5 ملايين شخص أي بنسبة 70% من حجم العمالة الوافدة للخليج[1]. وتبلغ هذه العمالة حوالى 24% من الحجم الكلي لسكان الخليج حتى العام 2010[2]. ويبدو أن التركيبة السكانية في دول الخليج كان لها دور في نسب

1 إحصائية العمالة الآسيوية جاءت حسب المشاهدة من موقع منظمة الهجرة الدولية في يوم 13 فبراير/شباط 2013.

2 الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، قاعدة المعلومات الإحصائية الخليجية الشاملة، http://sites.gcc-sg.org/Statistics/

توزيع العمالة في كل بلد؛ فنرى أن نسبة غير المواطنين إلى إجمالى السكان سنة 2008 في الإمارات كانت عند مستوى 89%، وفي الكويت كانت عند مستوى 60%، والبحرين عند مستوى 51%؛ وذلك حسب الأرقام الواردة في الجدول رقم "1" من هذه الورقة البحثية.

يبرر هذا المساهمة الكبرى لغير المواطنين في نسب العمالة في تلك البلاد؛ حيث إنه من الطبيعي أن نرى تلازمًا بين هيمنة نسبة غير المواطنين في السكان وهيمنتهم أيضًا على عدد العمالة في الاقتصاد. إن نسبة غير المواطنين أقل في كل من عمان والسعودية؛ حيث سجل كل منهما نسبة 31% و27% على التوالي، وجاءت هذه النسب على عكس شريحة العمالة غير الوطنية في الاقتصاد والتي كانت أعلى، في حين كانت نسبة غير المواطنين من إجمالي السكان أقل.

ومما زاد من ظاهرة الوجود الكثيف للعمالة الآسيوية في الخليج ما يسمى بتجارة الفِيَز والتأشيرات. وتعتمد فكرة هذه التجارة غير القانونية على قيام البعض في الخليج باستغلال بعض الأنظمة من أجل الالتفاف عليها بغرض الحصول على مصدر للدخل؛ حيث تقوم بعض أنظمة الاستقدام في الخليج بوضع حدٍّ أقصى لعدد العمالة حسب النشاط وحسب حاجة الأسرة أو الفرد من الأسرة. وقد تكون هناك أسر أو أفراد ليست لديهم الحاجة الفعلية لما يُؤهلهم له القانون من استخدام أنصبتهم في جلب العمالة من الخارج، ومن هنا قد يقوم البعض باستغلال ذلك بجلب عمالة بأسماء هؤلاء الأفراد من أجل توجيههم إلى آخرين في مقابل مادي معين. كما أن هناك بعض الأنشطة التجارية الوهمية؛ حيث تستخدم كنافذة يكون الغرض منها استقدام عمالة وبأعداد كبيرة ثم توجيهها إلى أعمال أخرى والتستر عليها بعقود من الباطن. وبالرغم من وجود نظام رقابي يهدف إلى التأكد من وضع العامل والغرض من وجوده، إلا أن الأعداد الكبيرة للعمالة المقيمة في بعض دول الخليج تحتاج إلى فرق رقابية فعالة تتناسب مع عدد العاملين.

وإذا اعتمدنا على الجدول آنف الذكر فيما يتعلق بعدد العمالة الآسيوية فسنلحظ أن السعودية هي الدولة الخليجية الأكثر اعتمادًا على العمالة الآسيوية من بين دول الخليج؛ حيث استحوذت على 41% من العمالة الآسيوية في الخليج، تليها الإمارات بمعدل 30%، ثم الكويت 11%، وقطر 10%، وعمان 7%.

أما من ناحية كثافة توزيع العمالة الآسيوية مقارنة بحجم الاقتصاد[1]، فبالرغم من أن اقتصاد الإمارات يقل حجمًا عن اقتصاد السعودية بحوالى 75% فنرى أن الإمارات يقل فيها عدد العمالة الآسيوية عن السعودية فقط بمقدار 37%[2]. وإذا قارنَّا قطر بالإمارات، فنرى أنه بالرغم من أن اقتصاد الإمارات أكبر من اقتصاد قطر بمقدار الضعف، إلا أن حجم العمالة في الإمارات يزيد عن مثيلتها في قطر بمقدار الضعفين. وهذا يدل على أن اقتصاد الإمارات يعتمد على العمالة الآسيوية بشكل أكبر من اعتماد اقتصاديات باقي دول الخليج على تلك العمالة في دولها.

ومن البديهي أن نلحظ الوجود الكبير للعمالة الهندية في الخليج وثقلها الكمي؛ حيث استحوذت على 46% من إجمالى العمالة الآسيوية في الخليج، كما أن العمالة الهندية كانت في مقدمة نسب تلك العمالة في كل دولة خليجية؛ فنرى أنها استحوذت على شريحة كبيرة في الإمارات بحوالي71% من مجموع العمالة الآسيوية فيها، كما تُمثل شريحة العمالة الهندية وحدها في الإمارات ما نسبته 21% من مجموع العمالة الآسيوية في الخليج. واستحوذت العمالة الهندية في عُمان على نسبة 60%، ونسبة 35% في السعودية، و35% في الكويت، و24% في قطر.

وجاءت العمالة من باكستان بنسبة 19% من إجمالي العمالة الآسيوية في الخليج، تليها الفلبين بنسبة 8,9%، وبنجلاديش بالنسبة نفسها (8,9%)، ثم سريلانكا بنسبة 8,7% من إجمالي العمالة الآسيوية.

ثالثًا: التداعيات السلبية لاستمرار اعتماد دول الخليج على العمالة الآسيوية

هناك العديد من التداعيات والتأثيرات السلبية لاستمرار الاعتماد المفرط لدول مجلس التعاون الخليجي على العمالة الآسيوية على مختلف جوانب الحياة العامة في المجتمعات الخليجية، والتي يمكن حصرها في الآتي:

1. مخاطر التفاقم العمّالي من جنسية معينة على حساب إجمالي عدد المواطنين.

---

1 International Monetary Fund, Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia, World Economic and Financial Surveys, Nov. 2012.

2 تم حساب حجم الاقتصاد اعتمادًا على بيانات الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2011 من تقرير صندوق النقد الدولي، نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

وتكمن المخاوف هنا في أن تكون هناك أعداد كبيرة من بعض الجنسيات الآسيوية في الخليج قد تربو أو تقترب من عدد المواطنين في البلد الخليجي الواحد، ومن الطبيعي أن يستميل هذا العدد عدة مخاطر على الدولة الخليجية التي قد تحدث بها ظاهرة التفاقم العمالي من جنسية واحدة، وتُعتبر المخاطر السياسية وسيادة الدولة والتدخل في الشؤون الداخلية من أهم هذه المخاطر.

وتجدر الإشارة هنا إلى ما شهده منتدى حوار المنامة عام 2008 من مطالبة وفد الهند المشارك، بإعطاء العمالة الهندية الموجودة في الخليج نوعًا من الحقوق السياسية واعتبارها عمالة مهاجرة لها نفس حقوق المهاجرين كما في البلاد الأخرى[1]، كما طالب الوفد بإلغاء صفة الإقامة المؤقتة بعمل واستبدال إقامة دائمة بها.

وليس مستبعدًا أن تتطور تلك المطالب إلى المطالبة بحقوق سياسية أخرى كحق التصويت والمواطنة. وهذه المطالب السياسية لم تكن لتنشأ إلا كنتيجة لتفاقم عدد العمالة الآسيوية من الجنسية الواحدة والتي ينبغي حذر دول الخليج من عواقبها في تغيير التركيبة السكانية والخريطة السياسية في الدولة الواحدة. ويرتبط بهذا الأمر وجود اتفاقيات دولية وعلى الأخص الاتفاقية رقم 79 لعام 1994 والتي تشير إلى أن العامل الذي يمضي على بقائه في الدولة الواحدة فترة خمس سنوات فإن وضع إقامته سيتحول من إقامة لغرض العمل إلى إقامة هجرة، بحيث يحصل من خلالها هذا العامل على حقوق سياسية تتوازى مع حقوق مواطن البلد[2].

ومن الطبيعي أن تنشأ مطالب مبنيَّة على هذا النوع من الاتفاقيات وخصوصًا حينما يكون هناك عمالة من جنسية واحدة استمر وجود أفرادها لأكثر من خمس سنوات. هذا وقد تعمل الدول المصدرة للعمالة على تحريض عمالتها في الخليج للمطالبة بالحقوق الناشئة من هذه الاتفاقية لأهداف المد والنفوذ الجغرافي والضغط السياسي لمصالحها. ولذلك تم طرح توصية في اجتماع

1 فتوح هيكل، "العمالة الآسيوية في الخليج: مؤشرات خطرة"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 20 يناير/كانون الثاني 2009، ص 33.

2 فتوح هيكل، المرجع السابق، ص 45.

القمة الخليجية في عام 2008 بتحديد فترة مكوث العامل كحد أقصى بخمس سنوات، إلا أن هذه التوصية لم تأخذ مجراها بفاعلية على أرض الواقع[1].

2. مخاوف أن تؤثر كثافة العمالة الآسيوية على هويَّة الدول الخليجية وصبغة مواطنيها.
3. الضغط على الخدمات العامة؛ ذلك إن كثافة العمالة الآسيوية في الخليج يمكن أن تجعل التأثير العددي لهم عاملاً متزايدًا على استهلاكهم للخدمات العامة والخدمات المدعومة كالخدمات الطبية المجانية واستهلاك المياه والكهرباء وغيرها من السلع والخدمات العامة، وهذا من شأنه أن يتطلب مزيدًا من الإنفاق العام وضغطًا على موازنة دول الخليج وذلك من أجل توفير أو إيصال تلك الخدمات لضمان استمرارها لتحقيق مستوى معيشة مقبول.
4. المخاوف من تسرب جزء من سيولة الاقتصاد في شكل تحويلات خارجية بالعملة الصعبة؛ فقد تميَّزت دول الخليج بحرية تنقل رؤوس الأموال والتحويلات منها وإليها، واستفادت العمالة الآسيوية من هذه الميزة في توجيه معظم ما تجنيه من أجور في شكل تحويلات خارج البلاد، مضيِّعة بذلك فرصة إعادة ضخ تلك السيولة في اقتصاديات دول الخليج واستفادة الاقتصاد المحلي منها في عمليات استثمارية وتنموية، وكذلك في تنشيط الحركة التجارية والاستهلاكية. فعلى سبيل المثال يشير مركز المعلومات لغرفة صناعة وتجارة أبو ظبي إلى أن تحويلات العمالة الوافدة في دول الخليج بلغت عام 2008 مستوى 40,8 مليار دولار وبنسبة 15,4% من الناتج المحلي الإجمالي لكافة دول الخليج[2]؛ وذلك مقارنة بمثيلتها في عام 2004 حيث كانت التحويلات عند مستوى 27,2 مليار دولار مسجلة نسبة 7% من الناتج المحلي الإجمالي لذلك العام. وبالرغم من ضآلة الأجر على مستوى الفرد الواحد من العمالة إلا أن التأثير العددي والذي يشكِّل سلوكًا جماعيًّا هو الذي يجعل المبالغ المحولة أرقامًا ضخمة لها دلالة اقتصادية سلبية على

1 فتوح هيكل، المرجع السابق، ص 55.
2 غرفة صناعة وتجارة أبو ظبي، مركز المعلومات لغرفة صناعة وتجارة أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2008.

اقتصاديات الخليج. بالرغم مما امتازت به العمالة الآسيوية في تقبلها للعمل في ظروف قاسية مثل تلك التي في الخليج، إلا أن هناك كمًّا من القلق تم إثارته في أوساط المنظمات الحقوقية المحلية والعالمية فيما يتعلق بهذا الجانب. وقد تم رصد عدد من الحالات مثل طول ساعات العمل تحت تلك الظروف، والعمل في أوقات النهار التي قد ترتفع فيها درجات الحرارة عند أقصى معدلاتها خلال اليوم، وعدم توفير ملابس خاصة مناسبة لطبيعة أداء العمل، وعدم تحصين العامل بمعدات الأمن والسلامة المرتبطة بأعمال ومهن معينة. وفي هذا الشأن، تحركت حكومات دول الخليج لاستصدار قوانين وقواعد صارمة لأصحاب العمل لمراعاة الجانب الإنساني في أداء الأعمال المرتبطة بظروف العمل القاسية.

5. يؤدي الإفراط في الاعتماد على العمالة الآسيوية إلى تقوية النزعة الاعتمادية علي الغير لدى المواطن الخليجي، وقد تتجذر بشكل متزايد ليصل تأثيرها إلى الأجيال المتعاقبة.

رابعًا: مدى استمرارية الاعتماد على العمالة الآسيوية في دول الخليج

يتصف سكان دول مجلس التعاون الخليجي بأنهم مجتمع شاب نظرًا لعِظم نسبة الفئة الشبابية في تركيبته السكانية. ويشير تقرير أعدته وحدة الاستقصاء في (ذي إيكونوميست انتلجنس يونِت) إلى أنه يُتوقع أن يصل سكان دول الخليج عام 2020 إلى 53 مليون نسمة مقارنة بـ 44,2 مليون نسمة في عام 2010[1]. ويُتوقع أن تستحوذ فئة الشباب تحت سن 25 سنة على الغالبية العظمى من السكان، وأن الفئة العمرية تحت 15 سنة ستكوِّن ما نسبته 24% من السكان.

وهذه النسبة الأخيرة تدل على أن السكان المواطنين في الخليج ليسوا مستعدين لإحلال العمالة الأجنبية بالفاعلية المطلوبة خاصة إذا كان ربع السكان خارج قوة العمل؛ مما يدل على استمرار الحاجة إلى العمالة الأجنبية. وتبين

1 وحدة الاستقصاء في (ذي إيكونوميست انتلجنس يونت)، "منطقة الخليج وشعبها"، برعاية الجهة المنظمة هيئة مركز قطر للمال، 2009،
http://www.qfc.com.qa/ar/Media-center/Media-news-detail.aspx?sNewsID=318fb82b-2ffd-4e73-9d3f-a1c18d505ff6

إحصائيات منظمة العمل العربية أن نسبة فئة الشباب من سن 15 إلى 24 سنة بلغت في عام 2008 في السعودية 41%، وفي عمان 38%، وفي الكويت 33%، وفي البحرين 27%، وفي قطر 19%.

وعلى الرغم من أن فئة الشباب من عمر 15–24 سنة رافد مهم في الفئات العمرية للتدفق السكاني المباشر في سوق العمل؛ فإن بيانات منظمة العمل العربية تشير إلى أن هناك نسبًا عالية من البطالة بين هذه الفئة العمرية من السكان في الخليج[1]. ففي البحرين سجلت نسبة البطالة إلى إجمالي البطالة في الفئة العمرية 15–24 سنة ما نسبته 35,4% في عام 2007، وفي الإمارات 44,1%، وفي السعودية 50,9%، وفي قطر 37,4%، وفي الكويت 39,5%.

ويمكن أن يُعزى معظم أسباب البطالة إلى عدة عوامل يمكن ملاحظتها في نمط سوق العمالة في الخليج؛ منها ما يتعلق بتكدس الوظائف في القطاع العام أو تشبعه وعدم قابليته لامتصاص أعداد متزايدة من العمالة، ومنها ما يتعلق بعدم المواءمة بين مخرجات التعليم والتخصصات المطلوبة في سوق العمل، ومنها ما يتعلق بصعوبة عملية إبدال العمالة الأجنبية بالعمالة الوطنية نظرًا لتجذر ثقافة معينة في المجتمع ذي الدخل العالي والذي قد يفرض انطباعًا يتسم بعدم الملاءمة لكثير من الأعمال؛ الأمر الذي يخلق النفور أو العزوف العام من قبل العمالة الوطنية عن شغل مثل تلك الوظائف، كما أن العائد المادي والأجور ليست مغرية بالنسبة للعمالة الوطنية.

ومما يدعم الاعتقاد باستمرار اعتماد اقتصاديات الخليج على العمالة الأجنبية لا سيما الآسيوية موضوع النمو الاقتصادي والاستمرار في خطط التنمية الشاملة. وتدل تقديرات النمو الاقتصادي في دول الخليج على أنها ستكون أقرب إلى النمو منها إلى التباطؤ، خاصة بعد التعافي السريع لاقتصاداتها عقب الأزمة المالية العالمية لعام 2008 بسبب الارتداد الإيجابي ثم ثبات أسعار النفط فوق متوسط الـ 90 دولارًا للبرميل خلال السنوات 2010 و2011 و2012.

وتشير قاعدة المعلومات الإحصائية الخليجية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاديات دول الخليج بالأسعار الجارية قد شهد قفزة بنسبة 70%؛ حيث ارتفع

1 منظمة العمل العربية، نشرات إحصائية متعددة للأعوام 2007 و2008.

من 621 مليار دولار في 2005 إلى 1,0 تريليون دولار في 2010[1]. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة العمالة الأجنبية بحوالى 19% خلال نفس السنوات من 12,7 مليون شخص إلى 15,1 مليون شخص حسب إحصائيات منظمة الهجرة الدولية[2].

كما توقع تقرير وحدة الاستقصاء التابعة لـ (ذي إيكونوميست انتلجنس يونِت) والصادر في عام 2009 أن يصل الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج إلى 2 تريليون دولار بحلول عام 2020، هذا فضلاً عن الإنفاق الكبير خلال السنوات العشرة القادمة والذي قد يفوق الـ 150 مليار دولار بالنسبة لقطر والتي ستوظفه في الإعداد لتنظيم كأس العالم 2022؛ الأمر الذي يحتم بلا شك حاجة متصاعدة للاستعانة بالعمالة الأجنبية لملء الفجوة بين الإنتاج والعمالة المطلوبة في ظل استمرار شح العمالة الوطنية وبطء تدفقها في القنوات الأكثر حاجة في سوق العمل[3].

كما أن دول الخليج قد تُواجه ضغوطًا أكبر لوضع خطط أكثر فاعلية لامتصاص البطالة وتحسين فرص العمل لمواطنيها، وأيضًا لتحقيق الاستفادة المثلى من العمالة الأجنبية بعيدًا عن تفاقمها وعدم اتزانها وبما يتناسب مع أمنها القومي والاقتصادي والثقافي.

خامسًا: بدائل إحلال العمالة الآسيوية في دول الخليج وتداعياتها المحتملة

تشير قاعدة البيانات الخليجية للقوة العاملة إلى أن القطاع الخاص في دول الخليج كان الحاضن الأهم في الاقتصاد للعمالة الأجنبية. ونلاحظ أن العمالة الأجنبية لم تأخذ النصيب الأكبر من مجموع العمالة في القطاع الخاص فحسب، بل يمكن الجزم بأن عددها الكبير في القطاع الخاص (والقطاع العائلي) كان هو السبب

1 الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، قاعدة المعلومات الإحصائية الخليجية الشاملة، مرجع سبق ذكره.

2 منظمة الهجرة الدولية، تقرير منظمة الهجرة الدولية لعام 2010، http://publications.iom.int/bookstore/index.php?main_page=product_info&products_id=653&zenid=b1f4cb3ac230ec300a70eee75ebc8762

3 وحدة الاستقصاء في (ذي إيكونوميست انتلجنس يونِت)، "منطقة الخليج وشعبها"، مرجع سبق ذكره.

الرئيسي المسؤول عن الزيادة المفرطة في وجود العمالة الأجنبية (وخاصة الآسيوية) في الاقتصاد.

ونلاحظ أن نسبة العمالة الأجنبية في القطاع الخاص إلى مجموع العمالة في نفس القطاع بلغت عام 2010 في قطر نسبة 99,1%، وعُمان 84,3%، والبحرين نسبة 81,9%، أما في الكويت والسعودية فبلغت نسبة 97,3% ونسبة 80,3% على التوالي في عام 2008، وكانت نسبة العمالة في القطاع الخاص فقط إلى إجمالي العمالة في الاقتصاد -من دون الأخذ في الاعتبار نسبتهم في القطاع العام- قد وصلت أيضًا إلى نسب هيمنة عالية على وضع العمالة في دول الخليج؛ فقد وصلت أعلاها عام 2010 في قطر بنسبة 88,2% ثم البحرين بنسبة 75,1% ثم عمان بنسبة 73,7%، كما بلغت في الكويت نسبة 79% سنة 2008، وسجلت السعودية في عام 2008 نسبة 52% من إجمالي العمالة بها.

أما بالنسبة للقطاع الحكومي أو العام، فبلغت نسبة العمالة الأجنبية فيه إلى مجموع العمالة في نفس القطاع في سنة 2010 في قطر نسبة 56,1%، والكويت نسبة 27%، وعمان 14,4%، والبحرين نسبة 13,1%[1]. وهذه البيانات تشير إلى أن فرص التوظيف والإحلال لمواطني دولة قطر في القطاع العام لا تزال كبيرة، وأن فرص التوظيف أقل مساحة في كل من الكويت وعمان والبحرين.

أما في السعودية فإن القطاع العام أقل حظًّا في فرص الإحلال، فقد بلغت نسبة العمالة الأجنبية 5,3% حسب إحصائية عام 2008، وبالرغم من أن هذه النسبة في السعودية تشير إلى تحقق نجاح مهم في عملية الإحلال وتوطين الوظائف، إلا أن ذلك قد يعني أن المنافسة بين مواطنيها للحصول على الوظيفة الحكومية الأكثر جذبًا في المجتمع قد تكون ذات صعوبة أشد.

وبشكل عام، فإن نجاح القطاع الحكومي في عملية تسريع إحلال وتوطين العمالة كان متقاربًا في دول الخليج، عدا البحرين. ومما ساعد الحكومات الخليجية في تقليل نسبة العمالة الأجنبية في القطاع الحكومي إشراك المرأة الخليجية في العمل.

---

1 International Monetary Fund, Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia, World Economic and Financial Surveys, Nov. 2012, p. 61.

وبالرغم من أن معظم الأعمال التي توظفت فيها المرأة الخليجية هي أعمال ساهمت مع مرور الزمن في العملية الإحلالية للعمالة غير المواطنة وخاصة في الوظائف المكتبية والتعليمية في القطاع العام، إلا أن سوق العمل لا تزال في حاجة إلى دخول المرأة الخليجية في أعمال مهنية أخرى مثل الطب والتمريض.

ومما ينبغي الحذر منه في دول الخليج أن دخول المرأة في سوق العمل يجب أن يستهدف الإحلال وتوطين الوظائف، ولا يجب أن ينافس عمل المرأة الخليجية الرجل الخليجي في وظائف يمكن أن يؤديه أي منهما؛ حيث إن ذلك من شأنه أن يُسبِّب الإحلال في داخل حيز العمالة الوطنية وليس العمالة الأجنبية، أو أن يزيد من حالة التكدس الوظيفي في توظيفهما معًا في نفس الأعمال.

من جهة أخرى، يمكن استبدال العمالة العربية بالعمالة الآسيوية التي تتميز باشتراكها مع مواطني دول الخليج في اللغة والثقافة والعادات والدين. وهناك طبقة من العمالة العربية مستعدة للعمل في نفس طبيعة الأعمال التي تقوم بها العمالة الآسيوية، خاصة أن أجور هذه الأعمال التي تقوم بها العمالة الآسيوية تتناسب مع شريحة كبيرة من تلك الطبقة من العمالة العربية، كما أن لدى هذه العمالة الاستعداد للعمل في ظروف قاسية.

أما بالنسبة لإحلال العمالة العربية مكان العمالة الآسيوية في الأعمال المنزلية، فنجد تقبلاً أقل من قِبل المواطنين الخليجيين لتوظيف عمالة عربية للخدمات المنزلية. والسبب أن الثقافة المشتركة بين الخليجيين والعمالة العربية تخلق نوعًا من الحرج لدى المواطنين الخليجيين في التعامل مع نظرائهم العرب؛ حيث إن النظرة بين الفئتين تميل إلى المقاربة والمشاركة والمساواة، وفي المقابل، نرى فجوة ثقافية واضحة بين المواطنين الخليجيين والعمالة الآسيوية من شأنها أن تُضفي نوعًا من الأريحية في التعامل معها وفي مطالبتها بأداء الأعمال المنزلية.

خاتمة:

يلاحظ أن معظم دول الخليج اتخذت أسلوبًا مشابهًا في تحقيق التنمية الشاملة في دولها؛ وذلك بتعويض النقص في العمالة وندرة الكفاءة والخبرة الوطنية عن طريق الاستعانة بالعمالة الأجنبية وخاصة الآسيوية منها. وقد أسفرت تلك العملية

عن تفاقم أعداد العمالة الآسيوية نظرًا لخصائصها المتمثلة في رخص الأجور وتقبل ظروف العمل. وأصبحت أعداد تلك العمالة أمرًا مقلقًا وبشكل يثير مخاوف سياسية واقتصادية، فضلاً عن تداعيات سلبية على الهوية وثقافة المجتمع.

من الملاحظ أن القطاع العام في دول الخليج نجح إلى حدٍّ بعيد في تقليص العمالة الأجنبية، إلا أنه ومع تناقص نسب العمالة الأجنبية في القطاع العام، تصبح قدرة القطاع على استيعاب أعداد متزايدة من العمالة الوطنية تحديًا صعبًا، خاصة مع وجود ظاهر التكدس الوظيفي للعمالة الوطنية في هذا القطاع. وحتى يمكن تعزيز قدرات القطاع العام على استيعاب أعداد متزايدة من العمالة الوطنية فلا بد من توسع أفقي في المؤسسات الحكومية أو توسع الانفاق والنشاط الحكومي في الاقتصاد الذي قد يستدعي طلبًا حكوميًّا على توظيف أعداد متزايدة من المواطنين.

نجحت دول الخليج إلى حد ما في إحلال العمالة الأجنبية وذلك بإدخال العنصر النسائي من مواطنيها في الوظائف والأعمال، وعلى الأخص وظائف القطاع العام. ولكن ينبغي الحذر من أن تنشأ ظاهرة التنافس والإحلال في نفس بوتقة العمالة الوطنية، علمًا بأن الاقتصاد الوطني في حاجة لإحلال العمالة الأجنبية وتقليص ظاهرة البطالة في قوة العمل الخليجية. ولا بد من التذكير هنا بالحاجة لعمل دراسات جادة وشمولية وعميقة من أجل الوقوف على حقيقة ونوعية البطالة في دول الخليج وأسبابها وطرق علاجها.

- إن فروق مزايا العمل والأجور للعمالة الوطنية تميل إلى كفة القطاع العام على حساب القطاع الخاص؛ مما أدى إلى تركز وجهة العمالة الوطنية إلى القطاع العام. وقد نتج عن ذلك أنِ استعان القطاع الخاص بالعمالة الأجنبية وبشكل مبالغ فيه لتأدية كافة الأعمال. ولا بد من إيجاد سياسة واضحة لدعم القطاع الخاص وخاصة فيما يتعلق بتشجيع توظيف المواطنين لديه بحيث تنجح هذه السياسة في جذب أعداد أكبر من العمالة الوطنية لتقليل الضغط على القطاع الحكومي في استيعابهم.
- ثمة قصورٌ في وجود سياسة فاعلة للتخلص أو للحد من ظاهرة العمالة الآسيوية الفائضة والتي تعمل على حسابها الخاص تحت اسم الكفيل، مستفيدة في ذلك من نظام الكفالة المعمول به في الخليج. كما أن هذه العمالة وجدت

أنشطة استثمارية ناجحة أدت لجلب أعداد أكبر من نفس جنسياتها عن طريق الكفيل لمساعدتها في النشاط الاستثماري.

- يُلاحظ أيضًا أن تركز العمالة الآسيوية كان في الأعمال المنـــزلية والخدميـــة وأعمال البناء. وبسبب عدم وجود بدائل وطنية لشغل مثل تلـــك الأعمـــال ينبغي وضع نظام رقابـــي أكثر فاعلية حتى يضمن أن تكون الاستعانة بهـــذه العمالة وفقًا للحاجة. ويجب أن يساعد النظام الرقابـــي على إنهـــاء ظـــاهرة تجارة التأشيرات وخلق الأعمال والأنشطة الوهمية.
- على دول الخليج إعداد خطة استراتيجية مبنية على أسس واضحة بحيث تحدد الأعداد ونوعيات وأولويات استقدام العمالة الوافدة حسب ما تنتهي إليهـــا الدراسات عن حاجة الاقتصاد الفعلية لهذه العمالة. كما أن على دول الخليج الاستمرار في تنويع العمالة وتحقيق وجودها المتوازن لتفادي اســـتخدام بلـــد العمالة من الجنسية الواحدة التي تتمتع بالوجود المتفاقم لعمالتها كورقة ضغط على الدولة الخليجية لفرض مطالب عليها تتعلق بالأجور وسياسة الاســـتقدام وغيرها، كما أن دول الخليج لها أن تستعين بشكل أكبر بالعمالة العربية الـــتي يمكن أن تقوم بنفس الأعمال التي تقوم بها العمالة الأجنبية مثل أعمال البنـــاء والصيانة والضيافة والنظافة وغيرها.

نتائج وتوصيات

في ضوء القضايا والأطروحات التي عرض لها هذا الملف البحثي بالنقاش والتحليل، فإنه يمكن استنتاج مجموعة من الخلاصات العامة، واقتراح عدد من التوصيات الكلية؛ وذلك على النحو التالي:

النتائج:

1. تبدو منطقة الخليج في منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين أشبه بما كانت عليه من التحول والتوتر في أواخر سبعينيات ومطلع ثمانينيات القرن الماضي. فقد شهد السياق الاستراتيجي العام لمنطقة الخليج خلال العامين الأخيرين تحولات وتغيرات جوهرية من المتوقع أن تظل تأثيراتها المحتملة آخذة في إفراز تداعياتها على مدى العقد المقبل على أقل تقدير، وتبدو دول مجلس التعاون الخليجي في خضم التطورات الدولية والإقليمية الراهنة أشبه بـ "حديقة وسط حريقة".

فهذه التطورات طالت الجوار المباشر والقريب لأمن الخليج؛ حيث يهيمن انقسام سياسي ومجتمعي عميق وأزمة اقتصادية عاصفة (الحالة المصرية)، وبلد مهدد بالانقسام؛ بسبب نشوء كيانات مضادة للدولة المركزية (الحالة اليمنية)، حيث الحوثيون في الشمال والحراكيون في الجنوب، وبينهما «القاعدة»، ودولة ذات وزن يكتنفها غموض كبير حول اليوم التالي لسقوط نظامها الراهن (الحالة السورية)، وبلد مرتهن بإيران ويعاني التشرذم الطائفي وتتنازعه الروح الانفصالية (الحالة العراقية)، ثم هناك دول تئن من الغليان المجتمعي والسخط الشعبي (حالات: الأردن ولبنان).

وبين هذا كله لم تكن الحديقة (الخليج) بمأمن كلي عما يدور في محيطها، بل مسها شرر من حرائق الجيران (الحالة الكويتية)، وتلوث هوائها بدخان النيران

(الحالة البحرينية)، ناهيك عن وجود تغيرات مع تفاوت نسبي في درجته بين دولة خليجية وأخرى.

2. ثمة ثلاث رؤى متباينة بشأن التغيير في دول الخليج:

- الأولى: ترى أن دول مجلس التعاون الخليجي استثناء من الحالة الثورية العربية، وأن هذه الدول شبه محصنة إزاء الثورات، وتعزو هذا الاستثناء إلى أن مواطني دول المجلس لديهم القليل من الأسباب الاقتصادية التي قد تدفعهم إلى المطالبة بالتغيير.
- الثانية: ترى أنه لا استثنائية بين أنظمة جمهورية وملكية في المطالبات الثورية الراهنة، وأن ما ينطبق على الدول العربية التي شهدت ثورات، ينطبق بالمثل على دول مجلس التعاون الخليجي، وأن ما تشهده هذه الدول صورة من صور الثورات؛ لكن الاختلاف هو في عدم توافر الشروط المساعدة على نجاح الثورات على الأقل في الوقت الحالي.
- الثالثة: ترى أن ثمة فوارق بين دول مجلس التعاون من حيث كونها عرضة للثورات من عدمها، حيث لا تتعامل مع دول الخليج ككل متكامل، ولا تسوي بين أنظمتها فيما يتعلق بالمستقبل السياسي. وبوجه عام سيظل "الإصلاح المبادر" هو التغيير "الآمن" بالنسبة إلى دول الخليج.

3. كانت منطقة الخليج حاضرة وبقوة في خضم المشهد السياسي والأمني للربيع العربي، بحكم القرب الجغرافي، والامتداد السياسي، بالإضافة إلى التداعي الجيوستراتيجي الذي انعكس على الأوضاع السياسية والاجتماعية في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، التي كان بعضها ذا وتيرة عالية نسبيًّا (كما في الحالة البحرينية).

وقد أنتجت ظاهرة الربيع العربي آثارًا مختلفة على دول الخليج من التوجه نحو مزيد من الاتحاد الخليجي وتوفير سياسات دعم ومزايا لشعوبها، إلى تدخل نشط كما في حالتي البحرين واليمن، وصولاً إلى قيادة مبادرات في الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة، كما ارتفعت شدة حساسية دول الخليج من إيران وكذلك من قوى الإسلام السياسي، ولا سيما حركة الإخوان المسلمين.

4. غلب على الخطوات السياسية لدول الخليج أثناء الربيع العربي خطها التاريخي المعتاد، وهو الانطلاق من خلال المحدد الأمني فقط، والتصرف حيال الأزمات من منطق ردود الأفعال.
5. لم تتواءم دول مجلس التعاون الخليجي -مع استثناء نسبي لقطر- مع ثورات الربيع العربي؛ حيث اعتبرت دول الخليج أن ما يحدث هو "أزمة" في المنطقة، لها أسباب اقتصادية واجتماعية، وقد ساهم الطابع المفاجئ لهذه الثورات في إعاقة القدرة على بناء موقف سياسي خليجي نشط ومبادر.
6. تنوعت ردود فعل دول مجلس التعاون الخليجي -رفضًا أو تأييدًا أو تحفظًا- تجاه الربيع العربي وفق المحددات الحاكمة للسياسة الخارجية لكل منها على حدة، غير أن الموقف الخليجي العام اتسم بالتحفظ على أفضل توصيف لهذه الظاهرة.
وفي ما عدا الموقف القطري المؤيد للثورات والشارع العربي، وبالخصوص موقفها المبادر في ثورتي مصر وليبيا، تجلت المواقف الخليجية المحافظة في الموقفين السعودي والإماراتي باستثناء مساندة الأخيرة للتدخل الدولي في ليبيا، فيما تحلى الموقفان البحريني والكويتي بالهدوء والحذر، وحافظ الموقف العماني على عزلته.
7. خلافًا لبقية دول مجلس التعاون الخليجي، نجحت دولة قطر في تقديم نموذج مبادر في بناء علاقات جيدة مع القوى الجديدة في بلدان الربيع العربي؛ وخاصة في مصر في ظل حكم الإخوان المسلمين.
8. لعبت دول الخليج -على نحو غير مسبوق في إدارتها للأزمات الإقليمية- دورًا بارزًا ومميزًا في الحراك العربي، فقد لعبت الإمارات وقطر دورًا في تغيير النظام الاستبدادي في ليبيا، وتدعم معظم دول الخليج اليوم المقاومة السورية ضد نظام الأسد الذي شن حربًا شرسة ضد شعبه، وهذا الموقف الخليجي جعل إيران -التي تدعم النظام السوري- تتخذ موقفًا معاديًا من دول الخليج؛ خصوصًا بعد أن شاركت دول الخليج في الحصار الاقتصادي ضد إيران، حسب قرارات مجلس الأمن الدولي.
9. ساهم الربيع العربي في توفير مزيد من التفاعل بين الخليج وبعض القوى الإقليمية وفي مقدمتها: الاتحاد الأوروبي وإسرائيل. فمن جهة دشنت

الثورات العربية فرصًا متزايدة لشراكة استراتيجية خليجية أوروبية، ومن جهة أخرى، أحدث الربيع العربي تعديلاً جوهريًّا على الرؤية الإسرائيلية لمنطقة الخليج ودوله؛ حيث أصبحت تنظر إلى هذه المنطقة باعتبارها وحدة غير منفصلة عن البيئة الاستراتيجية الإقليمية المباشرة لإسرائيل؛ وذلك في ظل أولويات السياسة الخارجية الإسرائيلية في الأعوام الأخيرة، التي تهدف إلى كبح برنامج إيران النووي. وتقوم هذه الرؤية على أن الربيع العربي تسبب بتغيير ذي أبعاد جيوستراتيجية في سياق علاقات دول الخليج بإيران، ينطوي على احتمال إيجاد قاسم مشترك بين هذه الدول بينها وبين إسرائيل، وفي الوقت ذاته لا تخفي إسرائيل خشيتها مما تعتبره مخاطر قد تترتب على ما تسميه بـ "سباق التسلح في الخليج" بتأثير تداعيات الربيع العربي، وتنهض هذه الخشية الإسرائيلية على التخوف من سعي دول الخليج إلى التكتل كقوة إقليمية؛ ومن ثَمَّ تحاول إسرائيل استثمار علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة الأميركية لجهة التأثير على دول مجلس التعاون فيما يخص هذه المسألة.

10. عزز الربيع العربي من عناصر قوة القوى الإقليمية الرئيسية مقارنة مع دول الخليج؛ خاصة كل من إيران وتركيا.

11. ثمة قضايا محورية بحاجة إلى إعادة تقييم ونظر من قبل صناع القرار الخليجيين في ضوء التطورات التي يشهدها الإقليم؛ وأهمها:

1. ثبوت عدم صحة مقولة: إن دول الخليج محصنة من أي تغيير، بدعوى أنها تتمتع بخصوصية لا تتوافر لدى الأنظمة العربية.
2. صحيح أن هناك خصوصية خليجية تتمثل في طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وانفتاح العلاقة بين السلطة والشعب كطبيعة لشبكة العلاقات الاجتماعية، إضافة إلى أن ثرواتها النفطية منحتها فرصة في تطوير دولها؛ غير أن هذه الخصوصية لا تنفي التغيير؛ بل تعني أن التغيير في الخليج لن يكون عبر الثورة بمفهومها التقليدي بقدر ما يتطلب مبادرة من القيادات السياسية التي يشكل وجودها ضرورة لضمان استقرار المنطقة الخليجية. بعبارة أخرى –وإن جاز التعبير– فإنه إذا كان شعار التغيير في دول الربيع العربي: "الشعب يريد إسقاط النظام"؛ فإنه في دول الخليج

يكون: "الشعب يريد إصلاح النظام" على نحو ما نجحت فيه المغرب كنموذج يحتذى في تعامل النظم الملكية مع مطالب التغيير الشعبي.

12. غيرت الثورات العربية وإن كان تدريجيًّا وبدرجات مختلفة من دولة إلى أخرى، من مقولة: "الخصوصية الخليجية". ومقولة "الاستثناء الخليجي" أو "حصانة الملكيات العربية"، فالتغيير قادم لا محالة، وقد اتضح ذلك في تبدل ردود الأفعال الخليجية التي اتسمت بالايجابية في التعامل مع مطالب الإصلاح والتغيير الداخلي. وقد أثبتت طريقة تعامل دول الخليج مع هذه التطورات دليلاً واضحًا على تبدل رد الفعل تدريجيًّا، والتعامل بإيجابية مع مطالب الإصلاح والتغيير, في محاولة لإكساب نظم الحكم القدرة على التكيف مع المطالب الجديدة والفعالية في الاستجابة للتحديات.

13. لم يعد بمقدر دول الخليج -في ضوء التطورات الإقليمية والدولية الراهنة، ووفق المنظور الواقعي (القوة والمصالح) في الحسابات الاستراتيجية- الاستمرار في اتباع سياستها التقليدية نفسها القائمة على المراهنة على توازن قوى إقليمية هشة ترتكز بالأساس على التنافس بين الأشداء الإقليميين؛ إذ ينبغي على صناع القرار في الخليج السعي لبناء قدرات ذاتية تجعل من مجلس التعاون الخليجي ضلعًا رئيسًا في توازن القوى بالمنطقة؛ فإذا كانت تلك السياسة قد حققت بعض النجاح في الماضي، وأمكن الاعتماد عليها في المدى القصير؛ فإن الأمر مستقبلاً وعلى المدى الطويل يشير إلى غير ذلك.

14. تؤشر المعطيات الإقليمية الجديدة إلى تأثير إيران المتنامي باطراد في مجريات علاقتها مع العراق؛ لا سيما في ظل اختلال موازين القوى بين البلدين؛ وذلك في الوقت الذي تنظر فيه إيران إلى الخليج على أنه منطقة للنفوذ والسيطرة في ظل سعيها المتواصل لامتلاك القدرة النووية؛ الأمر الذي ينذر بنوع من هاجس القلق على منظومة الأمن الخليجي، كون امتلاك إيران للسلاح النووي يعني اعترافًا صريحًا بدور إقليمي مهيمن.

15. أثبت الربيع العربي أن للعامل الداخلي تأثيرًا مهمًّا في استقرار الدول وتحقيق الأمن بمعناه الحقيقي متعدد الجوانب والأبعاد، فالحركات الشعبية الاحتجاجية أودت بسقوط أنظمة حكم كانت تعتبر قوية كما حصل في

تونس ومصر وما زالت أنظمة أخرى مهددة بالسقوط كما في سورية، كما أن هذه الاحتجاجات أعطت مبررًا لتدخل قوى أجنبية في بعض الأحيان كما حصل في ليبيا.

16. من المرجح أن يستمر دور القوى الدولية الكبرى في الحفاظ على أمن الخليج على المدى القصير والمتوسط؛ وذلك نظرًا لعدم توفر الأمن الذاتي أو الاستقرار الإقليمي، ولو أن هذا الوجود يمكن أن يتمثل بأنماط أخرى؛ لتحاشي الحساسية الشعبية والإقليمية الناجمة عن تواجد قوى أجنبية على أرض المنطقة.

17. على الرغم من أن المطالبة بانسحاب الوجود الأجنبي ظلت خافتة و لم تكن ضمن أولويات الحراك الشعبي في المنطقة فإن هذا المطلب يظل كامنًا في نفوس مواطني دول الخليج الذين يطمحون بإنهائه والاعتماد على القوة الذاتية الخليجية لحماية أمنهم.

18. يتوقع أن يسهم مشروع الاتحاد الخليجي بصيغته المطروحة، إيجابًا في دعم مسيرة التكامل الخليجية، ومعالجة الإشكاليات السياسية والاقتصادية والأمنية، على نحو يضمن دفع التكامل الخليجي ويحافظ في الوقت نفسه على سيادة الدول الأعضاء، ويسهم في تفعيل مسيرة المجلس في المرحلة المقبلة، وتمكينه من مجابهة التحديات التي تواجهها دوله.

19. تشمل "خارطة التوتر" التي يتعين على دول الخليج أن تتعامل معها وإدارتها في العقد القادم: سورية، العراق، مصر، إيران، اليمن، الحراك السياسي الداخلي في دول الخليج ذاتها.

20. سوف تظل منطقة الخليج ذات الأهمية الجيوسياسية البالغة للعالم فاعلاً مؤثرًا على أمن الطاقة في العالم، وربما تكون عرضة لأزمات إقليمية محتملة تستهدف بالأساس توجيه وترشيد أسعار الطاقة العالمية أكثر من أي شيء آخر.

21. أصبح الاعتماد المفرط على العمالة الآسيوية من قبل دول الخليج يمثل تحديًا استراتيجيًّا ذا أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية؛ وذلك في ضوء اعتبارات عدم الوفرة السكانية، وضغوطات منظمات حقوق الإنسان الدولية.

22. قد لا تكون موجة التغييرات -التي شهدتها بعض الدول العربية وبينها دول رئيسية منذ عامين و لم تتوقف تداعياتها حتى الآن بما صاحبها من اضطراب وعدم استقرار- هي الأولى التي تتعايش معها دول مجلس التعاون الخليجي إذا أخذنا في الاعتبار الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية التي واجهها المجلس على مدار سنوات تأسيسه منذ أكثر من 30 عامًا. لكن ما ينبغي إدراكه والاعتراف به هو أن طبيعة هذه التغيرات الجديدة تفرض على دول الخليج، فرادى ومجتمعة، انتهاج سياسة مختلفة بما يساعدها على عبور "العاصفة" الحالية بأقل الأضرار الممكنة، لا سيما مع تداخل أبعادها المحلية والإقليمية والدولية، في ضوء حالة السيولة وعدم اليقين التي تطبع المشهد الإقليمي خلال المرحلة الراهنة.

23. لا بُدَّ من الوعي بالموقف السياسي العربي -الخليجي المعاصر- وتبدلاته المستقبلية عند التعامل مع المتنافسين الإقليميين القدامى والجدد، فسوف تظل إيران التهديد الرئيسي للمنطقة على كافة المستويات، حيث يمكن التقليل من حجم الخطر الإيراني وقوته (تكتيكيًّا واستراتيجيًّا)؛ وذلك من خلال تعزيز الوعي السياسي والشعبي الخليجي به، والتعاطي بحذر معه. وفي المقابل لا بُدَّ من التعاطي بوعي مع التقارب التركي بما يحقق المصالح العليا لدول الخليج، فهي دولة صديقة من عدة أوجه؛ أولها وأعمقها أنها دولة إسلامية، وثانيها أنها ذات عمق اقتصادي يمكن أن يكون شريكًا اقتصاديًّا استراتيجيًّا، إضافة إلى أنها جغرافيا في الطرف الآسيوي الأوروبي وهذه ميزة حيوية ينبغي استثمارها.

24. ثمة مفهوم جديد لأمن الخليج أخذ في التبلور تدريجيًّا، وهذا سوف يلقي بتأثيراته على إدراك صانع القرار الخليجي للمتغيرات على معادلة الأمن الخليجي؛ وخاصة ما يتعلق بمصادر التهديد؛ حيث فرضت مصادر التهديد الداخلية نفسها بما يفوق أو بما يعادل أو يوازن مصادر التهديد الخارجية.

25. من الواضح أن أمن الخليج لن يبقى معتمدًا على الحليف الخارجي بالدرجة الأولى؛ حيث سيكون للأمن الجماعي الخليجي -أو هكذا يجب أن يكون- دوره الفاعل والأساسي الجديد في معادلة تحقيق هذا الأمن، والأهم في هذا

السياق هو أن تحقيق الأمن في مفهومه الجديد يجب أن يتحول من الاعتماد على الوسائل الأمنية وحدها أو كأولوية أولى إلى الاعتماد على أدوات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وإعلامية تتواءم مع المطالب والضغوط ذات العلاقة بمصادر التهديد الداخلية.

26. إن توازن القوى الإقليمي قد شهد تغيرًا هيكليًّا بتراجع مكانة عدد من الدول المركزية مثل مصر وسورية والعراق وتونس تحت وطأة عدم الاستقرار، والانكفاء على الشئون الداخلية؛ لتتيح المجال لقوى صاعدة أن تتصدر المشهد الإقليمي لتملأ الفراغ الذي خلفه تراجع مكانة تلك الدول؛ إذ بدت دول بعيدة عن مركز التأثير الإقليمي.

27. يمثل النهج الأردني نموذجًا للتعامل الناجح نسبيًّا مع الحراك الشعبي في ظل النظم الملكية العربية؛ حيث اتسم هذا النهج بالتدرج في التعامل مع تداعيات الحراك الشعبي في البلاد، حيث بادر الملك عبد الله الثاني بإحداث تغييرات "من أعلى" تلبي جانبًا من المطالب الشعبية؛ حيث تم إجراء انتخابات برلمانية في 17 من يناير/كانون الثاني 2013، وخلال افتتاحه أولى جلسات البرلمان دعا العاهل الأردني إلى اتباع نهج جديد في تشكيل الحكومات من خلال التشاور بين الكتل النيابية، وتعتبر هذه هي المرة الأولى التي يجري بموجبها تشكيل حكومة برلمانية في الأردن منذ عقود، وبعد أكثر من عامين من الحراك الشعبي في البلاد؛ بل إن الملك شدد على ضرورة أن تبادر الحكومة الأردنية إلى إطلاق "ثورة بيضاء"، مؤكدًا ضرورة "ترسيخ مكانة الأمة مصدرًا للسلطات، وشريكًا في صناعة القرار".

28. إن المخاض العسير الذي تواجهه غالبية دول الربيع العربي خلال مرحلة التحول الديمقراطي؛ ولا سيما بروز الخلافات بين القوى المدنية والدينية، التي جعلت كلفة التحول تفوق منافعه، توضح أن الديمقراطية في العالم العربي ما زالت "مبكرة النضج". ومن منظور استراتيجي استشرافي نرى أن التحول الديمقراطي في المنطقة يواجه مزيدًا من المتغيرات والتشككات.

التوصيات:

1. تشير أدبيات العلوم السياسية والإنسانية إلى نمطين من التغيير الذي تشهده الدول والمجتمعات: أولهما التغيير الفجائي الناجم عن الحرب والثورة، وثانيهما هو التغيير التدريجي الذي يأتي كنتاج لعمليات إصلاح وتطوير شاملة تتم على مدى زمني طويل نسبيًّا. وبالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي فإن الأفضل لها، والأقل كلفة من الناحية السياسية هو النمط الثاني من التغيير، الذي ينسجم مع طبيعة البنى المجتمعية، والسياسية، والثقافية في هذه الدول، حيث يوجد ما يمكن أن نطلق عليه "التغيير في إطار النظام القائم".
2. تستوجب التطورات الراهنة من صناع القرار في الخليج توخي الحذر والواقعية في آن معًا؛ وذلك من خلال انتهاج الحزم والتفكير الحصيف، وتوقع الأسوأ لجهة اتخاذ الإجراءات وتبني السياسات الاحترازية في مواجهته.
3. ثمة حاجة ملحة لاستراتيجية خليجية موحدة تساهم في ترجمة القدرة الاقتصادية والوفرة المالية النفطية إلى مصادر نفوذ وتأثير، إقليمية ودولية، على نحو يخدم المصالح الوطنية والجماعية لدول الخليج. ويكفي في هذا الصدد التنويه إلى أحد مؤشرات هذه القدرة الكبيرة؛ إذ تفيد التقديرات بأن الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي، الذي يعكس حجم اقتصادياتها، قد يصل إلى ما يعادل نحو 1.5 تريليون دولار أي 1500 مليار دولار في عام 2013. وإذا أخذنا بالمعايير العلمية والعالمية المتعلقة بوزن الدول وقدرتها على التأثير وفقًا لحجم اقتصادياتها ومستويات متوسط دخل الفرد فيها، ومدى اتساع اقتصادياتها، فإن هذه الأرقام تعطينا صورة واضحة عن قوة اقتصادية لا يستهان بها على الصعيد الدولي وضخمة بالمعايير الإقليمية، ويبقى الأمر الأهم في كيفية تحويل هذه "القدرة المحتملة" إلى "قوة فعلية" مؤثرة إيجابيًّا في الجوار الجغرافي.
4. لقد أصبحت الحاجة ملحة لصياغة منظور جديد للأمن الإقليمي يجمع بين ما هو استراتيجي وتعاوني على مستوى مجلس التعاون الخليجي من جهة، ويجمع بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية في إطار مجتمعي ثقافي متكامل.

5. ثمة آليات لتحصين حرم المنظومة الأمنية الخليجية من الأخطار المحدقة بها، وتتمثل هذه البدائل الاستراتيجية في الاعتماد على الذات الخليجية، وتعضيد التحالف الاستراتيجي مع القوى الدولية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، وتوفير بيئة حاضنة للعراق تمكنه من استعادة مكانته الإقليمية ومعاودة ممارسة دوره التقليدي كموازن إقليمي لإيران في المنطقة.
6. تستدعي الحقائق الاقتصادية والمالية والفنية والجيوستراتيجية الراهنة من مخططي السياسات المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، الاستفادة من الفوائض المالية المتحققة في تنويع مصادر الدخل الاستراتيجية، واستدامة مصادر دخل الموازنات الرئيسية، والاستثمار المتنوع والآمن للصناديق السيادية خليجيًّا وعربيًّا وعالميًّا؛ لضمان تلافي أية ردة فعل غير محسوبة على الاقتصاديات الخليجية حال تعرضت أسعار النفط لتقلبات في المستقبل المنظور أو البعيد.
7. يجدر بدول الخليج تفعيل الجانب السياسي المبادر في تعاملها مع القوى الجديدة في بلدان الربيع العربي حفاظًا على مصالحها الاستراتيجية، بحيث لا تكون الرؤية الخليجية في هذا الصدد قاصرة على الجانب الأمني فقط، فعلى دول الخليج أن تتكيف مع خط التغيير الشعبي لا أن تكون في صورة المقاوم له؛ إذ من شأن ذلك أن يضعف علاقات الخليج ليس فقط مع دول الربيع العربي، بل أيضًا مع قوى إقليمية مثل تركيا وقوى دولية خاصة الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، التي تتواءم يومًا بعد يوم مع هذه القوى.
8. ثمة حاجة ملحة لتفعيل الأمن الجماعي الخليجي لتكون القوة الذاتية هي المكون الرئيس في معادلة الأمن في الخليج؛ فقد أثبتت المستجدات الإقليمية والدولية في السنوات الأخيرة أن الأمن الخليجي لن يبقى معتمدًا على الحليف الخارجي بالدرجة الأولى، كما أن هذا الأمن في مفهومه الجديد فيما بعد الربيع العربي لا يمكن أن يعتمد على الوسائل الأمنية وحدها بل لا بُدَّ من تطوير أدوات القوة الناعمة غير الصلبة من سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية وإعلامية ضمن استراتيجيات الأمن الوطني لدول الخليجي؛ بما

يجعلها أكثر قدرة على التواؤم مع المطالب والضغوط ذات العلاقة بمصادر التهديد الداخلية.

9. ضرورة بناء الموارد البشرية الخليجية عن طريق إيجاد قاعدة عملية لإشراكهم في مسيرة التنمية والنهضة الشاملة، وخلق كوادر مهنية مدربة تدريبًا ينقلهم من مفهوم الاتكالية إلى الاعتماد على الذات.
10. يجدر بدول الخليج -خاصة بعد ثورات الربيع العربي- التعاطي الإيجابي مع المتغيرات الحاصلة حولها؛ فكلما كان التعاطي حكيمًا وهادئًا وفي توقيته المناسب، كان سدًّا منيعًا يدرأ كل تأثيرات غير مرغوبة في الحاضر والمستقبل.
11. التغيير قادم لا محالة وهو أمر تفرضه قوانين التاريخ، وعوامل موضوعية أخرى؛ ومن ثَمَّ تبدو أهمية مشاركة المواطنين في صناعة القرار كمسلمة رئيسة ضمن قائمة مطالب الإصلاح السياسي.
12. يجدر بدول الخليج بلورة استراتيجية واضحة بشأن التعامل مع قضية العمالة الوافدة، لا سيما تلك المستقدمة من الدول الآسيوية، بحيث تحدد الأعداد ونوعيات وأولويات استقدام هذه العمالة حسب حاجة الاقتصاد الفعلية، على أن يقترن بذلك زيادة حجم العمالة الوطنية مع الاستعانة بالعمالة العربية، التي يمكن أن تقوم بالأعمال نفسها التي تقوم بها العمالة الآسيوية.
13. في ضوء التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها دول الخليج متشابكة يجدر بها بلورة رؤية رصينة على الصعيدين الجماعي والوطني، ترتكز على البعد المؤسساتي الرسمي، وتأخذ بعين الاعتبار توجهات وتطلعات الرأي العام على نحو يعزز مفهوم المواطنة، ويوسع من المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار، وبالتالي يزيد من مصادر قوة المواقف الخليجية، ويمكنها من هامش حركة ومناورة أكبر في التعامل مع القوى الإقليمية الكبرى في المنطقة.